وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــــــــــي

جامـــــعة محمـــد خيضـــر بسكـــــــــرة

كليـــة الحقوق و العلوم السياسية

قســـــم العلوم السياسية

تأثير حركات الانفصال العرقي على أمن واستقرار الدول القومية

دراسة حالة حزب العمال الكردستاني التركي (2002 – 2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعـــداد الطالـــب: **إشـــراف الاستاذ الدكتـــور:**

بلقاسـم مربعـي **فوزي نور الدين**

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. قريب بلال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. فوزي نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أ.د. شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
أ.د. حدار جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
أ.د. رقولي كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د. لعسل نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنـــــــة الجامعيـــــة: 2024 – 2025 م

وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــــــــــــي

جامـــــعة محمـــد خيضـــر بسكـــــــــرة

كليـــة الحقوق و العلوم السياسية

قســـــم العلوم السياسية

تأثير حركات الانفصال العرقي على أمن واستقرار الدول القومية

دراسة حالة حزب العمال الكردستاني التركي (2002 – 2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

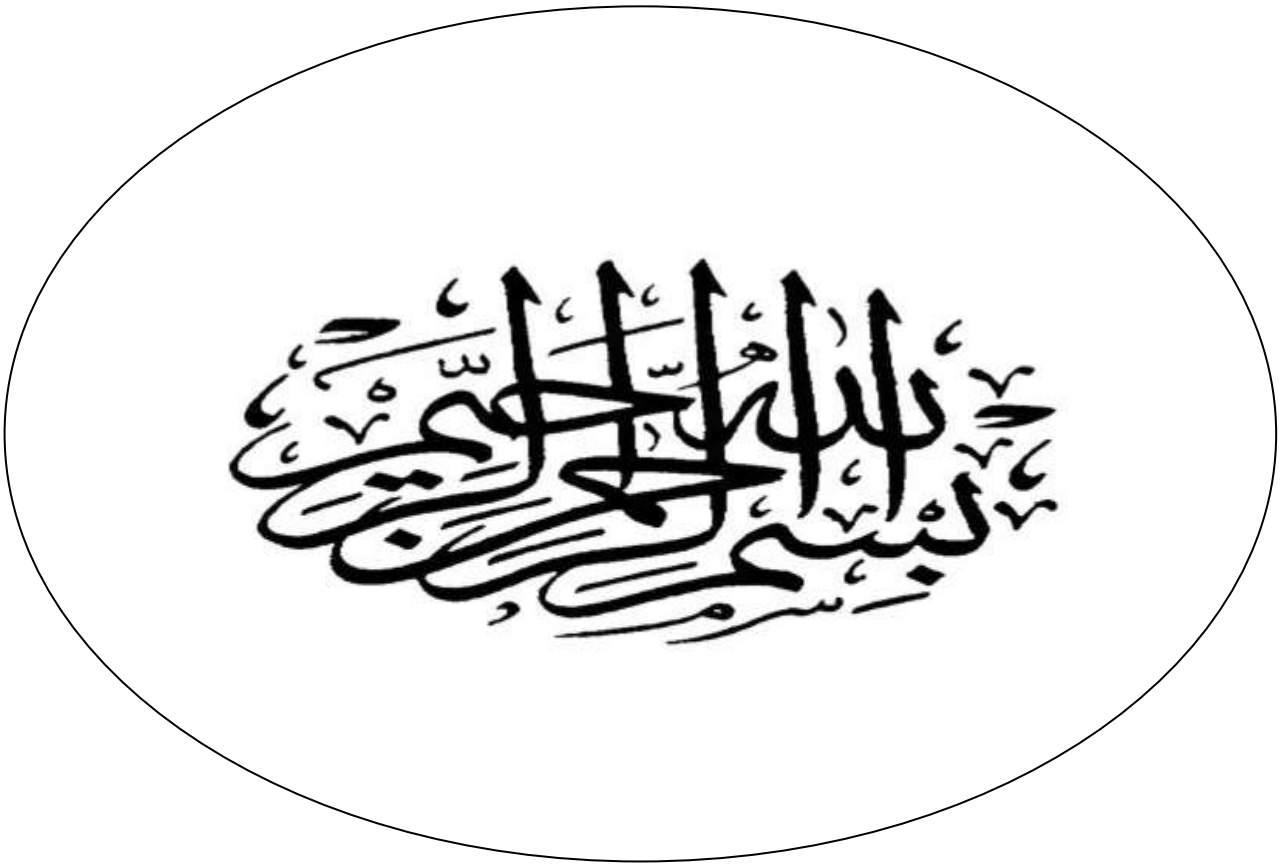
تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعـــداد الطالـــب: **إشـــراف الاستاذ الدكتـــور:**

بلقاسـم مربعـي **فوزي نور الدين**

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. قريب بلال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. فوزي نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أ.د. شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
أ.د. حدار جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
أ.د. رقولي كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د. لعسل نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنـــــــة الجامعيـــــة: 2024 – 2025 م



قال الله تعالى:

"وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الروم –الآية 22.

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي سهل لي طريق العلم و أعانني على إنجاز هذه الأطروحة، وما كنت لأبلغها إلا بعونه وبركته وتيسيره.ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكرالجزيل للأستاذ الدكتور فوزي نورالدين الذي شرفني بقبــول الإ شراف على هذه المذكرة، ولم يدخر أي جهد في تقديم مختلف التوجيهات والنصائح من أجل تصويب هذا العمل، كما أتقدم بشكري الى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة، والشكر والعرفان أيضا موصول للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتحكيمها.

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله إلى والدتي حفظها الله، الى رفيقة دربي في هذه الحياة زوجتي، وإلى بناتي: لينـة، مروة، آيـــة روميسة وآسيل وإلى جميع إخوتي وأخواتي وأقاربي وأصدقائي .... أهدي هذا العمل .

بلقاسم مربعي

خـــــطة البحث

مقدمة :

الفصل الأول: الإ طار النظري والمفاهيمي للحركات العرقية وتأثيرها على آمن واستقرار الدولة

المبحث الأول: مفهوم حركات الانفصال العرقية

المبحث الثاني: مفهوم أمن واستقرار الدولة القومية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير الحراك العرقي داخل الدول القومية

الفصل الثاني : أثر الحركات الانفصالية على أمن واستقرار الدولة القومية

المبحث الاول : أهداف الحركات الانفصالية العرقية داخل الدولة القومية

المبحث الثاني: أسباب وعوامل بروز الحراك الانفصالي العرقي

المبحث الثالث: إنعكاسات الحراك العرقي على أمن واستقرار الدولة القومية

المبحث الرابع : استراتيجيات مواجهة تهديدات الحركات الانفصالية

الفصل الثالث: الحركة العرقية الكردية وتأثيرها على الأمن واستقرار الدولة التركية

المبحث الأول: التعريف بالدولة التركية والتنوع العرقي فيها

المبحث الثاني: تأسيس تركية القومية وبروز المعضلة الكردية

المبحث الثالث: تأثير الحركة العرقية الكردية على استقرار وأمن الدولة التركية

الفصل الرابع : آليات تعامل الدولة التركية مع تحديات الحركة الانفصالية الكردية

المبحث الاول : طبيعة النظام السياسي التركي و التغيرات التي طرأت عليه

المبحث الثاني: جدلية الموائمة بين الأمن والتنمية في إدارة القضية الكردية

المبحث الثالث: البعد الاقليمي والدولي للقضية الكردية و مآلاتها المستقبلية

الخاتمة :

مقدمـــــــــة

مقدمة :

تواجه العديد من دول العالم الكثير من التحديات والمخاطر التي تهدد أمنها واستقراراها والتي يمكن أن تؤدي إلى تفككها وزوالها، ومن أخطر هذه التحديات ظهور حركات إنفصالية تعمل على تحقيق أهداف الانفصال عن الدولة الأم، منطلقة من معتقدات ثورية تبنتها الجماعة نفسها، نتيجة شعورها بالتهميش وعدم الانتماء لتلك الدولة، أو تنفيذا لأجندة ومخططات خارجية مبيتة ترمي إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية في منطقة معينة، بما يتناسب مع مخططات ومصالح القوى النافذة على صعيد العلاقات الدولية.

إن تردد الدولة في إيجاد الخطط والاستراتيجيات المناسبة التي تعمل على تحقيق التعايش والإندماج بين مختلف مكوناتها العرقية، إلى جانب الوقوع في محيط إقليمي مضطرب، كلها عوامل من شأنها المساهمة في بروز خطر الحركات الانفصالية، التي تسعى بمختلف السبل لتحقيق هدف الانفصال أو الحكم الذاتي على الأقل، خصوصا إذا كان للجماعة الانفصالية إمتدادات وتواجد في دول الجوار، وهذا ما ينطبق على حزب العمال الكردستاني **PKK** في تركيا، والذي تأسس في فترة دولية تميزت باحتدام الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وتبنى أفكار يسارية معارضة للإيديولوجية الغربية التي تبنتها تركيا في ذلك الوقت، مما أسفر على تهديد مستمر لأمن واستقرار الدولة التركية وبالتالي التأثير على مسار التنمية والاستقرار السياسي فيها على مدار عقود متتالية، نتيجة قيام الحزب بنشاطه داخل الدولة التركية إنطلاقا من دول الجوار.

لقد عملت الحكومات التركية المتعاقبة على مر العقود التي تلت إعلان قيام الدولة التركية الحديثة في سنة 1923 م، على مجابهة المعضلة الكردية بمختلف الوسائل والاستراتيجيات وقد تراوحت هذه الوسائل بين الآليات القسرية ومحاولة الدمج والاستيعاب في النسيج القومي التركي تارة وبين العمل على تفعيل سبل الحوار ومشاريع التنمية وإعطاء المزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية للأكراد خصوصا في عهد حزب العدالة والتنمية، ولكن تسارع الأحداث

في المنطقة وتحولها إلى منطقة حرب مفتوحة على كافة الاحتمالات، خصوصا مع تفاقم خطر التنظيمات الإرهابية وتداخله مع تهديد الحركات الانفصالية، ضف الى ذلك تدخل القوى الكبرى والإقليمية خدمة لمصالحها على حساب الأطراف الأخرى، عقد الأمور وساهم في تزايد صعوبة إيجاد الحلول المناسبة التي من شأنها أن تحافظ على أمن واستقرار وتماسك الدولة، خصوصا مع تواصل الأزمة السورية وهشاشة الأوضاع العراقية وتهديدها للأمن القومي التركي، الأمر الذي يجعل النظام السياسي التركي في عملية متواصلة لإيجاد الآليات ووضع الخطط المناسبة التي من شانها حلحلة الوضع للحيلولة من تحول تركيا الى منطقة نزاع جديد في المنطقة.

- أسباب اختيار الموضوع :

لا شك أن أي موضوع يتطلب في تقديمه مبررات ذاتية. وأخرى موضوعية .

- المبررات الذاتية :

رغبة ذاتية لدراسة موضوع يتعلق بالتمرد الكردي وتأثيراته الأمنية الداخلية والاقليمية وإنعكاساته على مسار التنمية والاستقرار في تركيا خصوصا في عهد حزب العدالة و التنمية و معرفة مآلات هذه النزاع خصوصا في ظل وجود محيط إقليمي مضطرب وتدخل الدول الكبرى، وهو موضوع يتشابه مع التهديدات التي تواجه الجزائر خصوصا في الجنوب الكبير مع الانتشار الكبيرللجماعت العرقية المسلحة على اكثر من دولة ووجود الكثير من الدول الهشة .

- المبررات الموضوعية :

تنطلق المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع من التأثير الكبير الذي تشكله الحركات الانفصالية على وحدة وتماسك الدول، خصوصا مع تداخلها مع التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للدول، والتي أصبحت معها مختلف الدول مهددة بدون استثناء، واختيار نموذج حزب العمال الكردستاني ومدى تأثيره على أمن واستقرار الدولة التركية يرجع أساسا إلى:

- تنوع وتشابك التركيبة العرقية للدولة التركية وتداخلها مع دول الجوار، وخاصة بالنسبة للعرقية الكردية المنتشرة على مستوى أربع دول إن لم يكن اكثر .

– تورط الدول المجاورة والدول الكبرى في الدفع بالحركة الكردية إلى المزيد من مطالب الاستقلال، وهذا تنفيذا لأجندة خفية ومعلنة يراد تحقيقها على المديين القريب و البعيد، بما يتناسب مع مصالح هذه القوى .

– الطبيعة الجيو سياسية للمنطقة ككل، والتي تجعل من الحلول الأمنية للمعضلة الكردية قاصرة في حد ذاتها ولا تكفي لإنهاء هذا النزاع المستمر.

– أهمية الدراسة :

أ– الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في اِرتباطها بواحدة من أعقد المسائل التي قد تواجهها الدول القومية وهي بروز الحراك الانفصالي العرقي، الذي يؤدي الى تأثيرات سلبية على أمنها واستقرارها، بسبب ما تشكلـه الجماعات التي تتبنى الأفكار الانفصالية من تهديـد على المستـوى المحلي والإقليمي و الدولي، وهذا ما تذهب إليه هذه الدراسة التي يحاول الباحث من خلالها المساهمة في إثراء البحث العلمي عن طريق التطرق إلى أهم التأثيرات والانعكاسات الناتجة عن الظاهرة الانفصالية العرقية، ومن ثم التطرق الى أهم الخطط والاستراتيجيات المناسبة لحلها أو التقليل من تأثيراتها، وفي نفس الوقت معرفة مآلاتها المستقبلية .

ب – الأهمية العملية :

يمكن أن يساهم هذا البحث في تقديم بعض الحلول العملية لصناع القرار حول أهم الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارة الحركات العرقية، قبل تحولها إلى صراع من أجل الإنفصال وبالتالي تفادي سيناريوهات التفكك والزوال التي قد تواجهها الدول في حالة عدم التعامل بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب .

– أهداف الموضوع:

للموضوع مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- التعرف على ظاهرة الحركات الإنفصالية ومدى تأثيراتها على أمن واستقرار الدول القومية.

- مناقشة وتحليل أهم العوامل والدّوافع المساهمة في بروز ظاهرة الانفصال العرقي، ومدى تأثيرها على الأمن و الإستقرار الداخلي على مستوى الدولة متعددة العرقيات.
- الوصول الى إستنتاج أهم الآليات والسياسات المناسبة للحد من تأثير الحركات الانفصالية على أمن واستقرار الدولة، وبالتالي المساعدة في الخروج من المعضلات العرقية التي تهدد تماسكها وبقائها.
- تسليط الضوء على مكانيزمات المعالجة التركية للمعضلة العرقية وتحديد الرهانات التي نتجت عنها .
- محاولة بناء سيناريوهات محتملة ترصد مستقبل المعضلة الانفصالية في تركيا ومحيطها الاقليمي.

- الدراسات السابقة :

من أبرز الدراسات التي تطرقت الى تأثير الحركات الانفصالية على استقرار الدولة دراسة للباحث **رابح مرابط** بعنوان : **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة (دراسة حالة كوسوفو)** تطرق من خلالها الباحث الى أهم المفاهيم المتداخلة مع مفهوم العرق، كالأقلية والقومية والأمة، وأهم النظريات المفسرة للحراك العرقي على مستوى الدولـــة والمعضلة الأمنية الداخلية، ثم تطرق الى العوامل العرقية التي ساهمت في إنهيار الدولة اليوغوسلافية إنطلاقا من إندلاع المقاومة الألبانية في كوسوفو التي استطاعت تحقيق الانفصال عن دولة يوغسلافيا خصوصا بعد تدويل القضية في الأمم المتحدة .

كذلك هناك دراسة للباحثة **حنان بن عبد الرزاق** المعنونة ب : **تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936** . والتي ناقشت من خلالها الباحثة المعضلة الأمنية الناتجة عن سوء ادارة التنوع الاثني، وما ينتج عنه من تهديد مستمر لاستقرار وتماسك الدولة نتيجة تنامي المطالب الانفصالية للجماعة العرقية المهمشة .

– دراسة للباحث **أحمد وهبان** بعنوان : **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، تناول من خلالها الباحث التعريف بالدول القومية والظاهرة العرقية، مع التأكيد على غلبة الطابع

الانفصالي العنيف عليها، مع التطرق الى الآثار الدولية للحركات الانفصال العرقية وإعطاء أمثلة من واقع الدولة اليوغسلافيا والاتحاد السوفيتي المتفكك .

– كما يشير كل من **آني شابري و لورانت شابري** في مؤلفهما" **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى** " وخصوصا في الفصل الأخير منه للوجوه المتعددة لقوة الطائفة الدرزية في كل من (لبنان وسوريا وإسرائيل) وعلاقاتها مع بقية الطوائف وخصوصا النزاع التاريخي على السلطة مع الموارنة وانعكاس ذلك الصراع لصالح الموارنة.

– كذلك تطرق **Wade Stothartm** "**وايد ستوثارم** " في ورقة بحثية بعنوان : الدول القومية والحركات الانفصالية : ترتيبات الحكم الذاتي :بين الحرب والاستقلال **NationStates, Separatist Movements : Autonomy Arrangements between war and independence** الى مسألة معقدة و ظاهرة مضطربة وهي الحركات الانفصالية في الدول القومية، حيث تناول من خلالها دراسة خيارات أخرى غير الحرب أو الاستقلال، وينطلق في بحثه من تبيان وظيفة الدولة القومية، ثم يناقش مجموعة التهديدات العامة التي تواجهها وعلى وجه التحديد تلك التي تشكلها حركات تقرير المصير، ووقد حددت الورقة مختلف أشكال الحكم الذاتي مع اسقاطها على مختلف أنحاء العالم، في المقابل فإنه يؤكد أن منح درجة من الحكم الذاتي في شكل تدابير لتقاسم السلطة من شأنه أن يوازن بين حاجة الدول في الحفاظ على سلامة سيادتها من الاختراق، وفي نفس الوقت الذي تسمح للأقليات بحماية هويتها و خصوصيتها.

وهناك دراسة للباحث " **جون ناجل Joane Nagel**" بعنوان **The Conditions of Ethnic Separatism:The Kurds in Turkey, Iran, and Iraq ظروف الانفصال العرقي: الأكراد في تركيا وإيران والعراق** ، ويشير هذا البحث الى العوامل الحاسمة اللازمة لتحول التمرد إلى حركات انفصالية ،ويتناول الأكراد في تركيا وإيران والعراق كدراسة حالة لاختبار الفرضيات، حيث ينظر إلى الانفصالية على أنها تشمل محاولات مجموعة عرقية

لتحقيق الاستقلال الكامل عن الأمة التي تعيش فيها، ويمكن أن يشمل أيضًا الجهود الرامية إلى زيادة الحكم الذاتي للمجموعة، بدءًا من زيادة حقوق اتخاذ القرار المحلي إلى الكونفدرالية، أي أقل بقليل من الاستقلال، وقد تطرق المؤلف من خلال هذا البحث إلى الشروط اللازمة لتحول الحراك العرقي الى حركة إنفصالية، والمتمثلة أولاً في وجوب وجود المجموعة العرقية ضمن الحدود الوطنية التي تحتوي على مجموعات مهيمنة أخرى،الشرط الثاني للانفصال هو العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين الأطراف العرقية والمجموعات المركزية ،ثالثاً يجب أن يكون هناك اختراق وتفعيل وتنسيق للمحيط العرقي وربطه بالجماعات الخارجية ،وقد أسقط الباحث فرضيات البحث على حالة كل من الحركات الانفصالية للأكراد في تركيا وإيران والعراق حيث وجدها الباحث حالة ممتازة للدراسة والإختبار خصوصا في ظروف ومنطقة غير مستقرة ومحيط دولي مظطرب، الذي يساهم في زيادة وأستمرار الصراعات الإنفصالية العرقية.

وتطرقت دراسة " **إيريك ويسلكامبر Eric Wesselkamper** " الى دور النظم الانتخابية والتوزيع الجغرافي في تحديد النزعة الانفصالية للأقليات من خلال دراسة 52 أقلية في أوروبا الشرقية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد قسم الباحث مؤشرات القياس الى أربعة مستويات ومنح لكل مستوى(درجة أو نقطة)، فإذا كانت الأقلية مشتتة تمامًا أُعطى لها صفرًا وإذا كان أغلب الأقلية موزعًا في المدن أُعطي نقطة واحدة، وإذا كان معظم الأقلية متمركز في إقليم واحد، فيُمنح له نقطتين، في حين إذا تركزت كلها في إقليم واحد فإنها تعطى ثلاث نقاط وخلص البحث إلى الدور الحاسم للتوزيع السكاني للأقلية في بروز النزعة الانفصالية (أقلية مشتتة أو متركزة في منطقة واحدة) إذا قورنت بأثر التمييز السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

وتقدم " **باربارا وولتر Barbara Walters** " دراسة تفسر من خلالها أسباب لجوء بعض الدول إلى العنف في مواجهة أقليات معينة دون غيرها من الأقليات ، لذلك أعطت الباحثة أهمية لعامل الزمن واستشراف المستقبل ومآلات الصراع ، فهي تسعى إلى دراسة أثر توقّعات

سلطة الدولة المستقبلية بشأن سلوك أقلياتها ونزعاتها الانفصالية، وقسمت الدراسة البُعد المستقبلي إلى جانبين، أحدهما لاعبو المستقبل أو أطراف النزاع Future Players والآخر المخاطر المستقبلية Future Stakes، ودرست الباحثة النزاعات العرقية خلال الفترة 1956م الى 2002 م، وتوصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أنه كلما أدركت الدولة أن نتائج انفصال أقلية ما خلال فترة زمنية معينة، ستكون له عواقب كبيرة على مستقبل الدولة ، وتأجيج النزعة الانفصالية للأقليات الأخرى، كانت أكثر عنفًا في مواجهة الأقلية الأولى، وتظهر هذه النتائج من خلال دراسة 146 نزاعًا في 78 دولة خلال فترة الدراسة سعت فيها الأقليات إلى نوع من الحكم الذاتي أو الانفصال التام عن الدولة .

وسيسعى الباحث من خلال هذه الدراسة لمناقشة أهم الإنعكاسات الناتجة عن تمرد الحركات الانفصالية العرقية، ومدى تأثير ذلك على أمن واستقرار الدول القومية، وهذا انطلاقا من دراسة النموذج الانفصالي الكردي ومدى تأثيره على الدولة التركية ودول الجوار على حد سواء.

- الإشكاليـــــــــــة:

تلعب الحركات الانفصالية دور كبير في تهديد استقرار وأمن الدول، خصوصا المتعددة القوميات منها ، وذلك بسبب انعكاس التأثيرات التي تشكلها هذه الحركات على وحدة وتماسك الدولة ككل، مما قد يتسبب في انهيار الدولة وتفتتها، وهذا ما ينطبق على المشهد التركي الذي تميز بتهديد مستمر لوحدة أراضي الدولة من طرف الجماعات الكردية منذ تأسيسها في 1923 وكانت له آثار وانعكاسات سلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، خصوصا مع تدخل أطراف إقليمية ودولية لدعم الجماعات الانفصالية خدمة لمصالحها، هذه التحديات جعلت الحكومات التركية المتعاقبة تستشعر الخطر وتتبع مختلف الآليات والوسائل لمحاصرة الأهداف الانفصالية لهذه الجماعات والحيلولة من تحولها الى واقع مفروض عليها وهذا ما يقود الى طرح الاشكالية التالية :

كيف تؤثر الحركة العرقية الكردية على أمن واستقرار الدولة التركية ؟

وتتفرع عن الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالحركات الانفصالية العرقية وأمن و استقرار الدولة ؟
- ماهي حدود تأثير حركات الانفصال العرقية عى أمن واستقرار الدول ؟
- ماهي أهم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة تحديات المطالب الانفصالية، وما مدى انعكاسها على ضمان وحدة وأمن واستقرار الدولة ؟
- كيف أثرت حركات الانفصال الكردية على استقرار الدول التركية ، وما مدى فاعلية الآليات التي تم اعتمادها من طرف النظام السياسي التركي لمواجهتها ؟

- <u>الفرضيـــات :</u>

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية :

- كلما شعرت قومية معينة بالتهميش ومحاولة طمس هويتها، كلما كان ذلك حافزا للتوجه نحو التمرد ومحاولة الانفصال عن الدولة الأم .
- اعتماد الآليات القسرية دون غيرها في معالجة تحديات الجماعات الانفصالية، يؤدي الى تفاقم الصراع ومن ثم إستمرار تهديد أمن واستقرار الدولة ككل .
- كلما زادت حدة التدخلات الاجنبية و انتشار وتوزع الجماعة الانفصالية العرقية على عدة وحدات سياسية منفصلة سياسيا ، كلما تعقدت سبل حل معضلة الانفصال.
- تعتبر الآليات المتبعة لاحتواء الحركات الانفصالية الكردية قاصرة وغير حاسمة لإنهاء الصراع .

- مجال الدراسة :

- <u>المجال المكاني</u> : الحيز المكاني لهذه الدراسة هو دولة تركيا الواقعة في منطقة الشرق الاوسط باعتبارها دولة متعددة العرقيات و التي تتداخل مع عدة دول عرقيا ، وخاصة المكون

العرقي الكردي الذي ينتشر في اكثر من دولة، وينطلق منها لشن عمليات هجوم على المصالح التركية مطالبا بتأسيس دولة قومية خاصة بالأكراد

– **المجال الزماني** : أما المجال الزماني فيمتد من تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية التركي المحسوب على التيار الاسلامي الى الحكم في تركيا سنة 2002 إلى سنة 2020.

– **مناهج الدراســة:**

إن حركية الظواهر السياسية وتداخل متغيراتها، تفرض على الباحث الإستعانة بمنهجية مركبة للإجابة على الأسئلة وإختبار الفرضيات للوصول إلى الحقائق من أجل معرفة التأثيرات المباشرة لحركات التمرد العرقي ومدى إنعكاس ذلك على أمن واستقرار الدولة القومية ، وبالتالي تحليل وتفسير أهم الآليات المتبعة لمحاصرة هذا التهديد ومعرفة مآلاته المستقبلية ، وهذه كله من خلال اختبار النموذج الانفصالي الكردي في تركيا، لذلك تم الإعتماد على المناهج التالية :

– **منهج دراسة الحالة** : لأهميته في دراسة موضوع البحث لان هذا المنهج يتيح دراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظواهر والحالات الفردية بموقف واحد، حيث تعتبر الجماعة العرقية الانفصالية أو الدولة وحدة الدراسة، اذ يقوم منهج دراسة الحالة على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو مختلف مراحل تطورها بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بوحدة الدراسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها ويتيح هذا المنهج دراسة الظاهرة المبحوثة والمتمثلة في حركات الانفصال العرقية وتهديدها لاستقرار وأمن الدول

إظافة الى ذلك تم الاستعانة **بالمقترب النظمي** لدافيد استون **David Easton** وذلك لدراسة مدى تفاعل النظام السياسي التركي مع مطالب الاكراد، وبالتالي معرفة مخرجات هذا التفاعل .

- **بعض خطوات المنهج التاريخي:** وذلك من أجل تتبع مراحل التمرد الكردي، ومعرفة كيفية تفاعل النظام السياسي التركي بمختلف اتجاهاته مع الوقائع والأحداث.

- **مقترب صنع القرار** : من أجل تحليل وتفسير أهم القرارات والسياسات التي تم اتخاذها من أجل احتواء المعضلة الكردية .

- **مقترب النخبة** : لتحليل دور القادة والنخب السياسية ومدى تفاعلها مع المأزق الأمني الكردي ومدى نجاعة الحلول التي يقدمها كل طرف لحل المعضلة الأمنية العرقية، خصوصا مع تزايد التدخلات الخارجية في هذا الصراع .

- **تبرير الخطة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومناقشة مختلف متغيراتها إعتمد الباحث على خطة من اربع فصول :

حيث تم التطرق لدراسة الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الحركات الانفصالية العرقية ومدى تأثيرها على الدولة القومية في الفصل الأول، لأن تحليل أي ظاهرة يتطلب التعمق في محاولة فهمها لغويا و اصطلاحا والتعرف على أهم المفاهيم المتداخلة معها وأهم المقاربات التي تفسرها، وهذا ما تم من خلال المبحث الأول الذي تم التركيز فيه على دراسة مفهوم حركات الانفصال العرقي ، والمبحث الثاني ارتكز على مفهوم أمن واستقرار الدولة القومية وأخيرا تم الوقوف على أهم المقاربات النظرية التي تطرقت الى تاثير الحراكات العرقية على أمن واستقرار الدول القومية وهذا من خلال المبحث الثالث .

وقد تمحور الفصل الثاني على دراسة أهم مظاهر تأثير الحركات الانفصالية العرقية على الامن و الاستقرار الداخلي للدولة ، بحيث هدفنا من وارء ذلك إلى معرفة طبيعة أهداف الحركات الانفصالية في المبحث الأول ومعرفة عوامل بروز هذه الحركات الإنفصالية في المبحث الثاني، كما يقودنا ذلك إلى محاولة معرفة مدى تأثير هذه الحركات على إستقرار وأمن

الدولة القومية والعمل على تتبع ظاهرتي التمرّد والميول الإنفصالية، بالإضافة إلى العمل على استجلاء التأثير الإقتصادي للمأزق الأمني العرقي والذي يبرز من خلال انتشار الفقر والجريمة والنزوح والهجرة غير الشرعية في المبحث الثالث، وأخيرً يقودنا المبحث الرابع الى التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة هذه الظاهرة.

أما الفصل الثالث المعنون بالحركة العرقية الكردية وتأثيرها على أمن واستقرا ر الدولة التركية، فقد أَستهل هذا الفصل بالتعريف بالدوله التركيه والتنوع العرقي فيها من خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني تم التطرق الى ظروف تأسيس تركية القومية وبروز المعضلة الكردية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى حركة التمرد الكردي ومدى إنعكاس تأثيرها على الأمن والاستقرار في تركيا.

وفي الفصل الرابع آليات تعامل الدولة التركية مع تحديات الحركة الانفصالية الكردية، تم تبيان طبيعة النظام السياسي التركي و التغيرات التي طرأت عليه منذ تأسيس الجمهورية على أسس علمانية الى وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية الى السلطة من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى آليات تعامل الدولة التركية مع تحديات الحركات الانفصالية الكردية والموائمة بين المقاربات الأمنية وسياسات التنمية في إدارة القضية الكردية، وأخير تم التطرق للابعاد الاقليمية والدولية للقضية الكردية و مآلاتها المستقبلية من خلال المبحث الثالث، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات العامة التي تؤكـد أو تنفي الفرضيات المختبرة .

- صعوبات الدراسة:

واجهت الباحث عدة صعوبات منها:

أولا – قلة الدراسات التي ربطت بين الأطر النظرية والمعالجة المفاهمية و المخططات التفسيرية المجردة لحركات الانفصال العرقية والتي يوجد عدد قليل منها، مع المواد التجريبية

والاحداث الواقعية الملموسة المتعلقة بتمرد الجماعات العرقية ومدى تأثيرها على أمن واستقرار الدول القومية ، وهذا ما ادى الى صعوبة تقييم العلاقات بين نظريات العلوم الاجتماعية والسياسية وبيانات الحروب الداخلية الناتجة عن تمرد الجماعات الانفصالية العرقية .

ثانيًا – غلبة المنهج التاريخي على أغلب الدراسات التي تضمنت جوانب تجريبية في دراسة الحالة ، والتي غالبًا ما تكون أعمال سرد تاريخية الغرض منها توضيح تسلسل الاحداث وليس التحقق منها، مما يجعل آلية الربط بين الجانب النظري والتطبيقي غير واضحة .

الفصـــــل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لحركات الانفصال العرقي ومدى تأثيرها على مفهوم أمن واستقرار الدولة

تمهيد:

ان ظاهرة التعدد العرقي وتأثيره على الدول القومية هي ظاهرة متشعبة ومعقدة تعقد الظاهرة السياسية ككل بسبب تداخل الكثير من العوامل الداخلية والخارجية ، وهذا ما يقود الى حتمية التعمق في دراسة مختلف جوانب هذه الظاهرة بدأ بالمفاهيم التي تطرقت اليها مرورا بأهم المقاربات التي عملت على تفسيرها وصولا الى عملية اسقاطها على الواقع ، وهذا ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا الفصل .

المبحث الأول: مفهوم حركات الانفصال العرقية

تزايدت مع نهاية الحرب الباردة في الربع الاخير من القرن العشرين ، الدعوات والمطالب الانفصالية في مناطق مختلفة من العالم ، وذلك بظهور تنظيمات وحركات تطالب بالاستقلال والانفصال ، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة غالبا ما تكون عرقية، دينية وتاريخية وهذا انطلاقا من دوافع سياسية واقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم العرقية.

أ- تعريف العرقية لغة :

إن كلمة عرق **ethnic** مصطلح قديم مقتبس من اللفظة الإغريقية **ethnos** المشتقة بدورها من كلمة **ethnikos** والتي تعني قوم، وتشير العرقية إلى رمز وهوية الفرد، وهي عبارة عن تراث مادي ومعنوي يرثه الفرد من الجماعة التي يعيش فيها[1]، وقد كان الاوربيون في العصر الوسيط يطلقون كلمة **Ethno** على كل من ليس مسيحي أو يهودي . [2]

ويقول بانيكوس بانايي " **Panikos panayi** " أن العرقية (الاثنية) " Ethnicity " مشتقة من كلمة **Ethnos** وتعنـي لفظ أمـة، وهي مجموعة الأفراد الذين لهم خصائص مشتركة تتوارثها الأجيال جيل بعد جيل ، وأنه لا يوجد تعارض بينهما .[3]

[1] – رابح مرابط "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو" رسالة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008) ص11.

[2] – سعد الدين ابراهيم ، تأملات في مسالة الأقليات . الكويت : دار سعاد الصباح ، 1992 ، ص2 .

[3] – Panikos Panayi, An Ethnic History Of Europe Since 1945, London: Longman, 2000, P 101.

أما في اللغة العربية فقد تم التطرق الى اللفظة الأجنبية Ethnos – بمصطلحين حيث ترجمت حرفيا إلى الإثنية ودلاليا إلى عرقية، لذلك يقل توظيف مصطلح الإثنية من طرف الباحثين العرب عكس مصطلح العرقية ، حيث أن أغلب القواميس العربية تترجم Ethnicity إلى عرقية بدلا من إثنيـة. ومصطلح العرقيـة هو مصطلح حديث الاستعمـال في العلوم الاجتماعية ولم يظـهر في القواميس إلا سنة 1972 في المنجد الإنجليزي أوكسفورد Oxford Dictionnary.[1]

ب – تعريف العرقية إصطلاحا :

لقد تعددت واختلفت التعاريف المقدمة لمفهوم العرقية ومنها:

تعريف **قاموس ويبستر** " الذي عرفها بأنها الخاصية الطبيعية التي تميز جماعة معينة أمام غيرها من الجماعات داخل المجتمع الواحد، وهذه الميزة قد تكون في العناصر التالية: اللغة الثقافة و الدين.[2]

كما عرفها **قاموس علم الاجتماع** ، الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 1979 م بأنها جماعات ذات تقاليد مشتركة ، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر.[3]

و تعرفها **الموسوعة البريطانية**، على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم، روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة. [1]

[1] – N.Glazer and D.P.Moynihan ,Ethnicity theory and Experience (Massachussets :Harvard University press 1975) P02.

[2] – هيوا حاجي ديلوبي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية. أربيل : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008 ص54.

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة . عمان : دار مجدلاوي ،2004، ص371.

وحسب عالم الاجتماع انطوني سميث Anthony Smith فأن جوهر العرق هو وعي وشعور الأفراد بأنهم أعضاء في مجموعة " نحن " وتكون تصرفاتهم السلوكية في ضوء هذا الشعور، وهو هوية جماعية نمت اجتماعيًا وتفترض تاريخًا وأصلًا مشتركًا بالإضافة إلى اللغة والدين و التقاليد المشتركة، وتتبنى ثقافة مختلفة عن جميع الثقافات الأخرى . [2]

ويتضمن هذا التعريف عناصر أساسية تتمثل في:

- نسبة معينة معتبرة من السكان.
- الأصل المشترك وهو الركيزة الأساسية للجماعة العرقية.
- رقعة جغرافية تسكنها المجموعة العرقية.
- عنصر التضامن والتلاحم بين افراد الجماعة العرقية

و قد ينظر إلى مصطلح العرقية من زاويتين : زاوية ايجابية ترتكز على صيانة التراث والعادات والتقاليد والقيم، وزاوية سلبية وهي تهديد اللحمة الوطنية . [3]

كما نجد **إريك إريكسون** " **Erik Erikson** " يعرفها بأنها تجمعا يتكون بفضل التأثيرات والأحداث التاريخية من عناصر مختلفة الأصول ، يجمعها نمط من العلاقات والافكار والمميزات الثقافية المشتركة . [1]

---

[1] –أحمد عارف ارحيل الكفارنة ، عبد السلام النجادات ، " ظاهرة الصارعات الاثنية في الشرق الاوسط – الصراع التركي الكردي نموذجا ."مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي .المجلد 6، العدد 1 ، جوان 2019 ، ص 17.

[2] – CHRISTOPH ANTWEILER , ETHNICITY FROM AN ANTHROPOLOGICAL PERSPECTIVE , University of Cologne Forum , Transcript Verlag, 2016, p 27.

[3] – رابح مرابط ، مرجع سابق ، ص 12.

ويعتبر " **فريدريك بارث** " **Frederic Barth** من أوائل الباحثين الذين قدمو تعريف ديناميكي للعرقية ، فالعرقية حسبه هي تجمعات بشرية غير ثابتة ، أعضائها يتغيرون (على المدي الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية المتغيرة.[2]

أما **جورج قرم**" **Georges Corm** " يرى بأن العرقية عبارة على جماعة بشرية لها مستوى محدد، أفرادها من نوع خاص يختلف عن غيرها من الجماعات يميزها الدين واللغة، باعتبارهما الأداة المثالية للتواصل بين أعضاء الجماعة ، بشرط أن لا تشتركان فيهما مع مجموعات عرقية أخرى " . [3]

ومن التعاريف التي تركز على عنصري الثقافة والدين وتجاهل الجانب الفيزيولوجي التعريف الذي قدمه **ويل مور** "**Will Moore** " بأنها: " جماعة يميزها اللغة والتاريخ والدين المشترك عن الآخرين، وهناك تعاريف أخرى تربط بين العوامل الثقافية و الفيزيولوجية كتعريف **أنتوني ريتشموند** " **Anthony Richmond**" الذي عرف الجماعة العرقية بأنها " جماعة بشرية يتشابه أعضائها في بعض الخصائص الفيزيولوجية المتمثلة في الأصل الواحد والخصائص الثقافية، كوحدة اللغة و الدين والتاريخ المشترك وغيرها من الروابط غير المادية " . [4]

لذلك هناك ثلاثة معايير اساسية تميز الجماعات العرقية عن بعضها البعض وهي :

- المعيار الثقافي: الذي يضم اللغة التاريخ العادات و التقاليد.

---

[1] –Victor realite shale , Ethnic conflict in the horn of Africa , the electoral institute of southern Africa , April 2004, p 2 : obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site: http://www.content.eisa.org.za/pdf/OP19.pdf.

[2] – Frederic Barth (ed.)", Ethnic Groups and Boundaries" , Boston : Little Brown, 1969 , p 11.

[3] – جورج قرم، "إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني"، مجلة دراسات عربية . بيروت: العدد11، سبتمبر 1978 ، ص11.

[4] – أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر .الإسكندرية : دار الطبعة الجديدة للنشر،1997 ، ص56.

- المعيار الفيزيولوجي : الذي يضم الجنس ، الأصل ، ولون البشرة .

- العيش في مجتمع أرحب وأوسع .

- إدراك الجماعة العرقية بالإختلاف عن الجماعات الاخرى

حيث يقول **صامويل هانتغتون** " **Samuel Huntington** " في هذا الصدد ، نحــن لا نعرف من نكـون إلا إذا عرفنا غيرنـا، أوعندما نعرف نحـن ضد من. ومع أنــه ليس شرط أن تتوفر جميع هذه المعايير لكي تكتسب جماعة معينة صفة الجماعة العرقية التي تميزها عن الجماعات الأخرى، حيث يمكن أن يكون التمايز عن الجماعات الأخرى في الدولة الواحدة على أساس فيزيولوجي أو لغوي أو ديني فقط .[1]

ويركز **بارث** – "Barth "وأتباعه على الحدود المعرفية والرمزية بين الجماعات العرقية بدلاً من التركيز على السمات أو الاختلافات الثقافية الفعلية، وبالتالي فإن عمليات التصنيف وبناء الحدود تعتبر الحدود (" نحن / هم") أكثر صلة من التفاصيل التي تحدد طريقة حياة الجماعة مثل الأعراف أو القيم أو الدين أو الممارسات، لذلك لا يُنظر إلى طريقة الحياة المشتركة بين أعضاء جماعة ما كأساس للحدود الثقافية ، ولكن كأثر لها و هذا يعني أن الحدود ديناميكية، ويمكن لأعضاء مجموعات معنية الانتقال إلى مجموعة أخرى . [2]

وقد قدم "**مايكل بانتون Michael Banton**" سنة 1987م مخططًا مفيدًا لشرح تغير نظريات العرق ، حيث يقول لقد دخلت كلمة "العرق" الى اللغات الأوروبية في وقت مبكر من

[1] – Pasic Amir, Culture, Identity and security, Rockefeller: Brothers fund, 1998, p7.

[2] – CHRISTOPH ANTWEILER , op cit, p28.

القرن السادس عشر، و كان معناها المركزي هو النسب ، وهو مخزون من أحفاد مرتبط بسلف مشترك ؛ وهم مجموعة من الناس تشترك في سلالة معينة لها صفات مظهرية شائعة بينهم ولكن لايهم أن تكون صفات غالبة أو قليلة ، وكان هذا الاستخدام سائدًا حتى حوالي 1800 م في إطار السياق العام ، وقد كان هذا التصنيف المرتكز على النسب قاصرا ومحل خلاف بسبب اهماله لدور المظهر الخارجي كعنصر أساسي في تعريف المصطلح .[1]

فقد تم استخدامه في اللغة الإنجليزية للإشارة إلى الوثنيين حتى أواخر القرن التاسع عشر وعندما بلغت انماط العنصرية العلمية أوجها ، تم استخدامه كمرادف لـ "عنصري .Williams. ". ومع تفكيك وتلاشي العنصرية العلمية ، بدأ استخدامها في عبارة "مجموعة عرقية" للحديث عن الجماعات التي لا يزال يُنظر إليها على أنها تجمعات البيولوجية ، دون أن تكون سلالات بيولوجية، بعد ذلك تم استخدام الكلمة بشكل عام للإشارة إلى مجموعات من الناس يُنظر إليهم على أنهم أقليات داخل الدول القومية الأكبر – يهود أو بولنديون في البرازيل ، جزائريون في فرنسا، وقد أجمع علماء الأنثروبولوجيا على أن العرق هو مجموعة من العبارات المبسطة والواضحة حول الحدود ، الآخر ، الأهداف والإنجازات ، الوجود والهوية ، النسب والتصنيف وأن العرق يشير إلى الاختلافات الثقافية والمظهرية .[2]

ومما سبق يمكن الوصول الى التعريف الأجرائي التالي: **الجماعة العرقية:** هي مجموعة من الأفراد تشترك في العـادات والتقاليد، اللغة و الدين، والملامح الفيزيقية ، تميزهم عن بقية المكونات الاجتماعية الأخرى ، قد تكون في علاقات تعايش أو عداء مع الجماعات الأخرى المختلفة عنها داخل الدولة.

[1] – Peter Wade , Race and Ethnicity in Latin America. London: Pluto Press, 2010, p5.

[2] – ibid, p15 .

المطلب الثاني : مفهوم حركات الانفصال العرقي Movements of ethnic separation

تجدر الاشارة ان التطرق الى مفهوم حركات الانفصال العرقي يتطلب التعمق في معرفة الظاهرة الانفصالية واهم الخصائص التي تميزها ومن ثم الانتقال الى عملية الربط بين الظاهرة العرقية والانفصالية للخروج بتعريف شامل لمصطلع حركات الانفصال العرقي

1- مفهوم الحركات الانفصالية :

مفهوم الحركات الانفصالية يتكون من جزئين، الجزء الأول منه (الحركة) وتعني في لغة السياسيين التيار العام الذي يعمل على دفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة بالقيام بمهمات موحدة تساهم في تحسين وضعها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. بينما الجزء الثاني من هذا المفهوم (الانفصالية) فيعني بالمفهوم السياسي أنه العمل على تكريس وتعميق و تجزأة الحركات الوطنية الموحدة المتمثلة في تركيبة الدولة وتقسيمها [1] ، "وعلى عكس حركات التحرر الهادفة للانعتاق من الاستعمار والداعية لوجوب منح الشعوب الحق في تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها، فإن الحركات الانفصالية تستهدف وحدة الدولة وسيادتها، إذ يقوم التوجه الانفصالي وجوبا على دوافع عرقية أو قومية أو دينية أو سياسية، وكثير منه يعتمد على التمويلات الخارجية" .[2]

و تُعرف الحركات الانفصالية: بأنها "الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات أو الفيدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني، وتحاول تكوين سلطة تسعي

[1] – محمد حمد القطاطشة ، " النزاعات الانفصالية كردستان العراق نموذجا (دراسة في البعدين المحلي والدولي) " المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد 11، عدد 3 ، 2019 ، ص52.

[2] – جريدة العرب، يومية بريطانية، عدد11004، 29ماي 2018 ، ص7.

للاستقلال عن الدولة الأم. وقد تلجأ الحركات في نضالها للعنف والإرهاب"، أو هي "حركات سياسية وشعبية للمطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان، أو دولة قومية، أو دينية، أو عرقية، وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش، والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر علي تلك الدولة" .[1]

وثمة أراء نظرية ترى أن الانفصال يعنى: استقلال اقليم من أقاليم الدولة، والذي عادة ما يتم بدون موافقة الدولة التي ينتمي إليها هذا الإقليم، وبالتالي فهو يحمل معنى سلبيا، إذ يشير هذا التعريف فقط إلى حالات الانفصال غير الشرعي أو عن طريق استخدام القوة للانفصال عن الدولة، بينما يغفل الحالات التي يحدث فيها الانفصال بموافقة الدولة الأم ، ويمكن الاشارة إلى أن هناك ثلاثة أنماط أساسية لانفصال الدول هي ، الانصال التوافقي أو السلمي ، والنوع الثاني هو الانفصال العنيف الناتج عن صراعات مسلحة، ويتم هذا النوع من الأنفصال من دون موافقة الدولة الأم، وغالبأ ما يتم عقب موجات عنف بين الدولة والإقليم الذي يريد الانفصال، أو عقب تدخلات عسكرية وحروب بين الدولة الأم وأطراف خارجية. وعادة ما يكون رد الدولة ،تجاه الانفصال الأحادي هو استخدام العنف لمنعه. والنوع الثالث من أنواع الانفصال هو إنفصال فرض الأمر الواقع من الإقليم الإنفصالي على السطة المركزية ثم التفاوض ومن دون توافر الأطر الدستورية المسوغة لها.[2]

[1] – كرم سعيد ، التحركات الانفصالية في العالم : نموذج كتالونيا ، مجلة السياسة الدولية ، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/20 من موقع : http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx

[2] محمد حمد القطاطشة ، مرجع سابق ، ص 53.

أولا- مفهوم الانفصالية:

مصطلـح " الانفصاليـة " مشتـق من الكلمة اللاتينيـة " separatus " والتي تعنـي منقسـم و منفصل"، وتم استخدامه لأول مرة حصريًا لتفسير العمليات التي تحدث في الحياة الاجتماعية والحياة الدينية. [1]

ويطلق مصطلح الإنفصالية على كل نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعة إثنية ما تطالب بالإنفصال عن دولتها الأم ، أو الإستقلال عن دولة إنضمت إليها نتيجة ظروف تاريخية محددة على غرار حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية ، وهذا على خلاف حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الإستعمار والحصول على إستقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها والإعتراف بشرعية كفاحها .

فالجماعة الإنفصالية مبدؤها قائم على أساس أنّ الإستمرار في العيش مع بقية الجماعات الأخرى داخل مجتمع واحد لا يلبّي مطالبها وطموحاتها السياسية منها الخاصة ، كما قد ينجر عنه كذلك الإضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة ، بحيث تتنامى لدى أفرادها الرغبة في الإنفصال عن المجتمع الكُلّي، ولا يتأتّى ذلك إلّا عن طريق تشكيل حركة تدعو إلى المطالبة إمّا بالحكم الذاتي أو الإنفصال. [2]

وتختلف آراء المختصين في تعريف الظاهرة الانفصالية في الدول القومية من ناحية الكيفية التي تسمح من تحقيق الانفصال في حد ذاته ، بالرغم من توافقها في معناه الذي يعني انقسام الدولة الى دولتين أو أكثر ، لذلك هناك بعض الاراء التي ترى بأن الانفصال يعني إستقلال

[1] – Volodymyr Nakonechnyi, "Separatism: concepts and approaches to interpretation", political processes Institutions, vol 3, (2007), p p.1-2.

[2] – حنان بن عبد الرزاق " تاثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936" . رسالة دكتوراه. (جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2016) .ص 43.

قسم من أقاليم الدولة ، وغالبا مايتم هذا الانفصال بدون موافقة الدولة الأم ، وهذا مايشير الى الجانب السلبي للظاهرة الانفصالية والتي غالبا ماتتم بدون موافقة جميع الاطراف مما يضفي عليها طابعا غير شرعي .[1]

وتشير كلمة "**انفصالية**"، بشكل عام، إلى رغبة مجموعة من الأفراد متحدين بشخصية معينة وفي منطقة جغرافية معينة لفصل أنفسهم عن المجتمع الذي ينتمون إليه. ويمكن استخدامه في المجالات التالية.

- **في السياسة:** الانفصال هو فعل منطقة تنفصل عن الدولة وهو يختلف عن الاستقلال.
- **في الدين:** الانشقاق و انقطاع في الشركة الكنسية في حالة المسيحية ، نجد على وجه الخصوص الانقسامات العظيمة.
- **في التعليم** : انفصالية المدرسة محددة لفئات الطلاب.
- **في الشيوعية:** هي أشكال من النزعة الانفصالية الاجتماعية ويمكن أن تكون النزعة الانفصالية عنصرية: التفرقة العنصرية ، الانفصال الأبيض ، الانفصال الأسود .

وأوضحت "الدراسة " أن الحركات الانفصالية تختلف عن حركات التحرر التى تستهدف التحرر من الاستعمار وممارسة حقها فى تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها، أما الحركات الانفصالية فتستهدف التوجه الانفصالى على اساس دوافع عرقية أو قومية أو دينية أو سياسية . [2]

[1] – شادي عبد الوهاب، الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية. ابو ضبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2017 ، ص9 .

[2] – محمد عبد الرحمن، " الحركات الانفصالية "حق مكتسب أم مؤامرات لتقسيم الدول. الدراسات تجيب"، متحصل عليه بتاريخ 2018/7/6 من موقع :

https://www.youm7.com/.../3438667/...حق–الانفصالية–الحركات

وأكدت دراسة نشرتها جريدة " العرب" الصادرة بلندن فى سبتمبر عام 2014، بأن مصطلح الانفصالية أطلق على نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها "الأم"، أو الاستقلال عن دولة انضمت إليها، نتيجة ظروف تاريخية محددة على غرار حروب البلقان، والحربين العالميتين الأولي والثانية. و على عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرير من الاستعمار، والحصول على استقلالها، وممارسة حقها في تقرير مصيرها، والاعتراف بشرعية كفاحها، تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية. ويقوم هذا التوجه الانفصالي على دوافع عرقية، أو قومية، أو دينية، أو سياسية، أو اقتصادية، وظهر نتيجة إحساس الأقليات المكونة لهذه الحركات بالتهميش من طرف المجموعة أو القومية الحاكمة في تلك الدولة . [1]

وعرف الانفصال أيضا بأنه خروج جزء من اقليم دولة معينة من تحت سيادتها والدخول في سيادة دولة جديدة ، أو تشكيل دولة جديدة ويكون ذلك اما بالحرب أو الاتفاق أو بالثورة .[2]

وقد عرف " **أوبنهايم** " "الانفصال بأنه نقل سيادة الدولة على إقليم معين إلى دولة جديدة بموافقة الأولى " وهناك تبرز ظاهرة شرعية الانفصال خصوصا سيكون مدعوما بالاعتراف الدولي ، كما عرفه "**ربان جريفيت**" " بأنه مطلب رسمي لأمة بالانفصال عن دولة قائمة ذات سيادة " ، من هذه التعريف نستشف ان هناك انماط متعددة لتحقيق الانفصال عن الدول ذات السيادة وهي :

[1] – كرم سعيد ، التحركات الانفصالية في العالم ، نموذج كتالونيا ، مجلة السياسة الدولية : متحصل عليه بتاريخ 2018/07/12 من موقع : http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx

[2] – محمد حسناوي شويع، "أثر الضم والانفصال على الجنسية الوطنية ". مجلة الكلية الاسلامية الجامعة . مجلد 15، عدد 58، الجزء1، ديسمبر 2020، ص 474.

أ- الإنفصال التوافقي (السلمي):

ويعد هذا النوع من الانفصال من الحالات القليلة الحدوث ، ويتطلب التوافق والتراضي بين الاطراف الراغبة في الانفصال عن بعضها، ومن أمثلة الإنفصال بالتوافق انفصال التشيك عن السلوفاك ، وهذا بسبب التفاوت الاقتصادي بينهما حيث قدرت إسهامات التشيك في الميزانية الاتحادية بعشرة أضعاف السلوفاك ، وفي نفس الوقت كان شعور السلوفاك باحتلال مرتبة أدنى في سلم الترتيب الاجتماعي مقارنة بالتشيك عاملا حاسما في فك الرابطة بين الجماعتين وهناك الكثير من الامثلة عن هذا النموذج حدثت في الماضي ومنها ، انفصال النورويج عن السويد سنة 1905م ، وسنغافورة عن ماليزيا سنة 1965 م ، وقد يساهم ضعف الدولة في حدوث الانفصال التوافقي بينها وبين أحد أقاليمها ، كما حدث بين روسيا وفنلندا 1917م عقب الثورة البلشفية في روسيا وعدم استقرار الاوضاع فيها .[1]

ب- الانفصال العنيف:

الانفصال العنيف ينتج عن الصراعات المسلحة التي تحدث بين الدولة والجماعات الانفصالية ، ومنه يمكن أن يتحقق بدون موافقة الدولة الام ، وفي هذه الحالة تتدخل الدولة بشتى الطرق العسكرية لمنع إقيلم معين من أقاليمها من الانفصال عنها باستعمال مختلف السياسات العنف كالقصف بالطائرات والابادة الجماعية والترحيل ، ومن أبرز الامثلة على هذه الحالة الحالة اليوغسلافية ، حيث اندلعت الحرب بعد اعلان العديد من المقاطعات اليوغسلافية انفصالها وتأسيس دول جديدة سنة 1999م. [2] كذلك أعلنت أرتيريا إنفصالها عن اثيوبيا بعد صراعات مسلحة عنيفة بين جبهة التحرير الارتيرية والحكومة الأثيوبية، حيث حقق الارتيريين

[1] - شادي عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص ص 9- 10.

[2] - المرجع نفسه ، ص 10.

انتصارات كبيرة وسيطروا على أسمرة العاصمة عام 1991 م وتم إجراء استفتاء عام 1993 م وكانت النتيجة لصالح الاستقلال الكامل عن اثيوبيا بنسبة 99.8 % .[1]

ج- فرض الأمر الواقع ثم التفاوض :

هناك حالات تلجأ فيها حكومات بعض الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي إلى إجراء استفتاء إعلان الاستقلال للانفصال على الدولة المركزية ، دون الرجوع لهذه الاخيرة لاخذ الموافقة وكثيرا ماتفشل هذه الاستفتاءات نظرا لعدم نيل الاعتراف الدولي لانها تمت من طرف واحد دون موافقة الطرف الآخر ، خصوصا اذا كانت للدول الكبرى والاقليمية مصالح متبادلة مع الدولة الأم اكثر مما ستجنيه مع الدولة المنفصلة ، ومن أمثلة هذا النوع إستفتاء اكراد العراق سنة2017م وإقليم كتالونيا باسبانيا ،حيث بالرغم من أن نسبة التصويت بنعم جاءت عالية ومؤيدة للاستقلال ، حيث أيد 92 % من الاكراد و 90 % من الكتالونين الاستقال ، لكن عدم اعتراف المجتمع الدولي بهذا الاستفتاء، وتحرك الحكومات المركزية لإفشاله بشتى السبل حال دون تطبيقه. [2]

إن دراسة الظاهرة الانفصالية تتيح فرصة لتحليل حركات المقاومة و الانقسامات الاقليمية في الدول القومية أو الفدرالية وعادة ما تنطلق الدراسات الانفصالية من المعطيات الجغرافية التي تهتم بتحليل تقنيات الهيمنة وكيفية توزيع السلطات السياسية في فضاء معين، فهي بذلك تعبر عن ثبات العلاقة المتبادلة بين المشاكل البيئيــة و الرغبة في المحافظة على البقاء و الظاهرة السياسية. فالحدود التي رسمت بين المجتمعات كانت حدودا رخوة و مؤقتة فهي غير واضحة المعالم لان العناصر التي تحكمت في تحديدها لم تكن فقط مبنية على تحديد المصالح

[1] – محمد حمد القطاطشة ، مرجع سابق ، ص 56.

[2] – شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 10 – 11.

في شكلها المادي بل تجاوزت المعطى المادي إلى معطيات أخرى بشرية وسيكولوجية مما يجعلها صعبة التحديد .

لقد عرفت عملية رسم الحدود المصطنعة وفقا لإستراتجية النظام السياسي القائم تقلبات مذهلة ، بينما بقي المجال الطبيعي و البشري ثابتا على حاله غير مكترث بحالة التغير.لذلك لايمكن تحليل الحركات الانفصالية بمعزل عن دراسة التاريخ، ففهم و تحديد أسباب بروز الحركات الانفصالية في الدول القومية بصفة خاصة مرتبط بدراسة تاريخ المجتمعات الحديثة المتعلق بتحليل ميكانيزمات الحكم الاستعماري و المقاومة الشعبية و الظروف التي مهدت لتأسيس هذه الدول و ميكانيزمات المراقبة التي فرضتها عليها الدول الاستعمارية من خلال تحديد مجال لتجعل منه إقليما.

فالحركات الانفصالية ليست فقط شكل من أشكال الاحتجاجات الاقليمية فهي تتخطى المعطى الاقليمي لتصبح بذلك مطلب قومي يعيد النظر في مفهوم الدولة التي تأسست بعد موجة الاستقلال التي عرفها العالم .فعلى حد تعبير مارسال بروست Marcel PROUST في كتابه Le Temps Retrouvé فإن " التجمعات الكبرى للإفراد التي لقبت بالأمم تتصرف في حد ذاتها كأفراد، فهي تخضع في تصرفاتها لمعطيات نفسية تتحكم فيها عوامل عاطفية [1].

ثانيا– مستويات النزعة الانفصالية :

أندريه ويمر " Andreas Wimmer" ، في دراسته لقياس مدى ميل النزعة العرقية إلى العنف بمستوياته المختلفة، ومُعامل الارتباط بين مختلف المتغيرات، وفي محاولة لتحديد أكبر

[1] –Marie Christine AQUARONE, Les Frontières du Refus, Paris : CNRS, 1987, P 123.

المتغيرات تأثيرا ؛ فقد شملت الدراسة الفترة التي تتراوح بين 1946 و2005 ، وشملت النزاعات العرقية في 155 دولة، وكانت العلاقة بين الأغلبية الحاكمة والاقلية وفق ثلاثة مستويات هي :

- **الإقصاء Exclusion :** وهو استبعاد جماعة عرقية معينة عن مختلف مجالات التأثير في الدولة ، والإقصاء هو عملية اجتماعية يتم من خلالها تهميش الأفراد أو مجموعة معينة والعمل على تحييدها في المجتمع ككل، وتتعدد مظاهر الإقصاء في الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فقد تكون بإظهار الكراهية تجاه الجماعة المستهدفة بأقصى أشكالها عن طريق ممارسات معينة تهدف إلى تقليص الفرص والموارد الاقتصادية لتلك الجماعة، فالإقصاء يقود إلى تمرد الجماعة المهمشة على السلطة المركزية .[1]

- **تقاسم القطاعات Segmentation :** وهو سيطرة جماعة معيّنة على قطاعات معينة ، الأمر الذي يقود إلى الصراع الداخلي بين الأقليات من خلال التنافس على المناصب والموارد لذلك هذا التوزيع غير المتوازن للموارد والامتيازات، يؤدي إلى تعبئة سياسية من طرف الجماعات المهمشة من أجل الاستفادة من نسبة من الموارد، الامر الذي يؤدي الى تعبئة مضادة وتصعيد من الجماعة المسيطرة على الموارد ،لان افضليتها اصبحت مهددة داخل الدولة القومية .[2]

[1] - أديتيا أنوبكومار، (تر) بثينة الإبراهيم، مفهوم الاقصاء، 2016/12/1 ،متحصل عليه بتاريخ 2020/5/12 من موقع : http://www.efuegypt.org/DocumentDetails.aspx?DID=1081

[2] - Andreas Wimmer, Lars-Erik Cederman, Brian Min , " Ethnic Politics and Armed Conflict: A Configurational Analysis of a New Global Data Set " , American Sociological Review, Vol 74, No 2, (Apr, 2009) , p321.

- **التحلل (Incohesion):** وهو عدم شعور الاقلية العرقية بصلة قومية بالكيان السياسي أو الدولة القائمة، وتتجه الى إظهار الرغبة في فك العلاقة التي تربطها بكيان الدولة القائمة والتعبير عن ذاتها سياسيًا. ، وبالتالي تتجه الى الانفصال بشتى الوسائل [1]

2- تعريف حركات الانفصال العرقية Movements of ethnic separation

يعتبر مصطلح حركات الانفصال العرقية مصطلح سياسي وشعبي يطلق على جماعات عرقية تتبنى الانفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت لها نتيجة ظروف تاريخية محددة، ويعرفها آخرون على أنها " مرحلة متطورة لحق تقرير المصير، فلم يعد يشير إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بل أصبح يهتم بمجموعة الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية التي تطالب بالانفصال عن الدولة الأم وتأسيس دولة مستقلة .[2]

وقد عرف تيد روبرت جار في جامعة ماريلاند ، حركات الانفصال العرقية: بأنها مجموعة عرقية مركزة إقليمياً تحاول الحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال عن الحكومة المركزية باستخدام الوسائل السياسية أو العسكرية . [3]

وحركة الانفصال العرقية هي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة أو أقلية ما إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا. [1]

---

[1] – وليد عبد الحي، " نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي ".عمران للعلـوم الاجتماعيـة. مجلد 1، العدد 4، مارس 2013 ص 56.

[2] – ياسين بن عمر، "حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر" . مجلة العلوم القانونية والسياسية . عدد 12، جانفي، 2016 ص 5 .

[3] – BARBARA F. WALTER, Reputation and Civil War Why Separatist Conflicts Are So Violent , Cambridge University Press ,2009, p67.

وقد عرفها الدكتور **أحمد وهبان** في كتابه "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر " بأنها : حركة سياسية منظمة اجتماعية في اطار جماعة عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون اقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل ينطوي على ما تصبو اليه من اهداف وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الاهداف التي قد تتمثل في اعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الاخرى لاسيما المسيطرة منها ، كما قد تستهدف الحركة العرقية في بعض الاحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها في الاقليم الذي تقطنه، غير ان اغلب الحركات العرقية ترمي الى انفصال الجماعة عم المجتمع السياسي الذي يشملها واقامة دولة مستقلة تجسد هويتها ، او الانضمام الى دولة اخرى مجاورة تشاركها نفس المقومات العرقية .

الانفصالية داخل الدولة هي نتيجة لتباين المقومات الذاتية للجماعات العرقية داخل الدولة الواحدة وتمايزهم عن أفرد الجماعات الأخرى على نحو جعل الانفصال لديها يمثل هدفا لا يمكنهم المساومة بشأنه .[2]

والانفصال العرقي هو إيديولوجية وممارسة تيار اجتماعي سياسي، يهدف إلى تحقيق سيادة مجتمع عرقي على أراضي داخل كيان دولة معينة، من خلال فصل هذه الأرض وتشكيل كيان دولة منفصلة (الانفصال) أو الانضمام إلى دولة أخرى موجودة، و الانفصال العرقي هو أكثر أنواع الانفصال انتشارًا في تاريخ الحضارة الإنسانية، وذلك بسبب حقيقة أن الغالبية العظمى من الجماعات العرقية ليست منتشرة على أراض متفرقة، بل موجودة في علاقة وثيقة مع الإقليم

[1] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت:الجزء الأول،1981 ، ص222.

[2] – أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص9 .

الذي تتواجد فيه، ولديها القدرة على إحداث تأثير تآزري والحفاظ على التضامن بين أفرادها خلال المواجهة والصراعات طويلة الأمد . [1]

وقد تتخذ المطالب الانفصالية شكلين أولهما يتمثل في إقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة ، ويتمثل الشكل الثاني في السعي للانفصال من أجل الانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد فيه هذه الجماعة العرقية أنه الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق أمالها وهويتها فهي إذن عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السياسي القائم في دولة ما، على مراقبة و تسيير جزء من إقليم الدولة، ويكاد يكون التنديد بالانفصالية بشتى أنواعها من طرف الحكومات القائمة أمرا مشاعا محاولة منها إخفاء الضعف الذي اكتسى الدول التي أسست بعد موجة الاستقلال . فالنضال من أجل الاستقلال الذي وصف" بقومية بدون أمة « Nationalisme sans Nation » قد تم باسم شعوب دخيلة و مكرهة .[2]

وتعرف أيضا حركات الانفصال العرقي بأنها " حركات انفصالية أساسها عرقي تظهر في الدولة القومية أو الدول متعددة القوميات أو الفيدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني، وتحاول تكوين سلطة تسعي للاستقلال عن الدولة الأم. وقد تلجأ هذه الحركات في نضالها للعنف او الإرهاب"، وتعرف كذلك بانها "حركات سياسية وشعبية تعمل للمطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان، أو دولة قومية على اساس

[1] – Mykhailo Mosora ," Separatism as a political phenomenon – an analysis. EU experiences and lessons for Ukraine". Sejm Review. n° 4, 2022 – p 231.

[2] – Marie Christine AQUARONE, op.cit, P 9.

عرقي، وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش، والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة." [1]

وفي الواقع أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة ؛ بدءا من المظاهرا ت و الاضطربات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسساته وتتبدى خطورة تلك المطالب في أنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط؛ بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال؛ على نحو يؤدي في النهاية إلى تهديد وحدة البلاد ؛ الأمر الذي يفسر رفض العديد من الأنظمة ، إن لم يكن جميعها الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة نسبيا لذلك الرفض .[2]

ولقد ارتبطت الحركات الانفصالية دوما بالحركات العرقية ، فكل جماعة منادية بالاستقلال والحكم الذاتي هدفها الحفاظ على كيان الجماعة وتراثها الهوياتي كما تتعين الإشارة إلى أن تنمية الوعي العرقي لدى أفراد العرقية يرجع الى ما يلاقيه هؤلاء من تفرقة أو تمييز في المعاملة أو اضطهاد من جانب أفراد الجماعات الأخرى .[3]

[1] – إسماعيل عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005, ص 166.

[2] – محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية، 2002، ص8 .

[3] – أحمد وهبان، مرجع سابق ، ص70 .

المطلب الثالث : صراع الهويات ودوره في ظهور النزعة الانفصالية .

يتم بناء المجتمعات على توازن دقيق يربط بين التنوع والتواصل الاجتماعي والتعايش ولضمان استقرار المجتمع، لا بد من وجود روابط تضمن الحد الأدنى من التماسك الداخلي على الرغم من الاختلافات الفردية والمجتمعية، لذلك يشكل التعايش وتقبل الآخر المختلف إطارًا للمجتمع الموحد المتماسك، أما اذا تعرضت هوية جماعة معينة للتمييز والحصار والتضييق أو تعرضت للاستيعاب القسري في هوية الجماعة المسيطرة ، فإن الجماعة المستهدفة قد تلجأ إلى التمرد وربما السعي للانفصال عن الجماعة الغالبة، وهذا مايعبر عنه بصراع الهويات أو صراع الهوية الوطنية مع الهويات الفرعية ، ولمعرفة مظاهر صراع الهويات والعوامل المتسببة فيه لابد من التعرف على أبرز المفاهيم التي تخص الهوية .

أولا- مفهوم الهوية وفروعها :

1- مفهوم الهوية :

تعد الهوية من المفاهيم الأكثر تداخلا و تشابكا مع المفاهيم المتقاربة مثل الأمة القومية، الوطنية، المواطنة وغيرها، ولذلك أختلف في إعطاء تعريف موحد وجامع لها وهذا مايجعل من الحقول المتعددة تتناولتها من زواية مختلفة كالحقل السياسي الإيديولوجي التاريخي، الثقافي، و حتى الحقل الاقتصادي والقانوني .

- **تعريف الهوية لغة :** يشتق لفظ الهوية من الضمير الغائب (هو) وتعني الذات الأنسانية وهي بذالك تشير إلى كل العناصر التي تؤلف شخصيتها وما تكتنفه من

أحاسيس، مشاعر وقيم واراء ومواقف وسلوك، أما عند الفلاسفة فيعبر عنها بالماهية التي تعني جوهر الشيء وحقيقته .

- **تعريف الهوية إصطلاحا** : تعرف بأنهاالسمات المشتركة التي تتميز بها جماعة معينة من الناس وتعتز بها، وتجعلهم يحققون صفة التفرد عن غيرهم، وهي كذلك مزيج من الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية التي يمكن على أساسها التمييز بين جماعة سكانية وأخرى. [1]

2- تعريف الهوية الوطنية :

أختلفت الحقول المعرفية في إعطاء تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، و رغم الجهود الجبارة المبذولة لإيجاد خلفية نظرية و أرضية واقعية لممارسة الهوية الوطنية، إلا أن ضبط هذا المفهوم يتضمن درجة عالية من الصعوبة و التعقيد، فهي تعبر على معان متعددة ودلالات رمزية و ثقافية و جماعية تنبثق من إحساس الفرد بالانتماء إلى الجسم الأكبر، و تخلق لديه الإعتزاز بهذا الكيان، وهذا المفهوم يشير إلى وجود بعد ذاتي و بعد جماعي للهوية، و بعد آخر مرتبط بالدولة و السكان على حد سواء، و هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام، و تمثل علاقة متكاملة تعطي الناس شعورا بالارتباط ببعضهم البعض بروابط محددة ، متجاوزون بذلك كل الولاءات الفرعية .[2]

فهناك من يعرّف الهوية الوطنية بأنها تشير إلى وطن الفرد والانتماء إليه من خلال مجموعة المعلومات والبيانات التي تكرس هذا الانتماء، وهناك من يعرفها بأنها عملية معرفية تكيفية تعبر عن هوية إجتماعية تتراص مع الهوية الفردية والانسانية ، تمنح للفرد

[1] – صلاح حسن أحمد ، " صراع الهويات (دراسة تحليلية نقدية) " . مجلة كلية القلم الجامعة . مجلد 6 ، العدد 11، 2022، ص 400.

[2] – أحمد زقاوة ، " الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة ".مجلة التنمية البشرية . العدد 11 ، 2018، ص81.

الاستقرار النفسي والاتزان الانفعالي [1] ، لذلك شعور الفرد بالهوية الوطنية تعني انتساب الفرد لمجتمعه ووطنه، وارتباطه بالولاء له عن طريق الشعور الوجداني الداخلي الذي يتجسد بسلوكيات وأفعال تنم عن المواطنة وعمق الإحساس بها ، وهذا مايدفع الفرد الى العمل الدؤوب بكل جهده للارتقاء بوطنه وإعلاء شأنه وتعزيز مكانته. [2]

- مظاهر الانتماء للهوية الوطنية :

توجد عدة مظاهر تبرز الشعور بالانتماء الوطني منها:

- **الاعتزاز بالهوية الوطنية :** وذلك بالدفاع عنها والتمسك بها في مختلف المواقف والمواقع.

- **الولاء :** وتعني تعمق شعور الفرد بالانتماء لوطنه والارتباط الوجداني به، وأن يعلو هذا الارتباط على ما عداه من ارتباطات أخرى.

- **الإيمان بروح العمل الجماعي :** والانسجام والاتحاد مع أفراد المجتمع وتبني أهدافه عن طريق تجسيد المحبة والتفاعل الايجابي مع أفراد المجتمع والتعاون معهم .

- **الالتزام بالثوابت الاجتماعية والوطنية :** إن الانتماء الوطني يتطلب تمسك الفرد بالنظم والمعايير والثوابت الاجتماعية والوطنية والانسجام معها والقبول بها والدفاع عنها .

- **المشاركة السياسية :**وهي قيام الفرد بالمشاركة في مختلف التظاهرات السياسية والأنشطة الجمعوية ، والتي تهدف الى تحقيق التنمية والتماسك الاجتماعي .

[1] – لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية).بغداد: المركز العراقي للمعلومات والدراسات، 2008 ، ص61 .

[2] – حسين علي إبراهيم الفلاحي ، "مسؤولية الجرائد العراقية المستقلة في تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني في المجتمع – دراسة تحليلية في مقالات الرأي في جريدتي الصباح الجديد والمدى" .الباحث الاعلامي . العدد 46، 2019، ص 19.

– **الحصول على الحقوق وأداء الواجبات** :إن للمواطن مجموعة من الحقوق يجب أن يسعى للحصول عليها، وله في الوقت نفسه مجموعة من الواجبات و الالتزامات التي يجب عليه القيام بها تجاه مجتمعه ووطنه في الأوقات والظروف.[1]

3– تعريف الهوية الفرعية:

يطلق مصطلح الهويات الفرعية على الهويات المجتمعية غير المعترف بها رسميا كهوية عامة للدولة، كمايمكن تعريفها بانه الاطار الذي يضم مجموعة سكانية معينة يتميز أفرادها بخصائص تنفرد بها عن بقية الهويات الفرعية الأخرى، كخصائص اللغة أو الدين أو المذهب أو القبلية أو العرق وكل هذه المكونات تمثل جزءا من الهوية الوطنية الجامعة.

لذلك تتميز اغلب دول العالم بظاهرة التنوع بمختلف انواعه ، ذلك من الصعب جدا أن تجد شعب واحد يتماثل سكانه في كل شيء ، فكل جماعة بشرية مهما كان حجمها صغيرا أو كبيرا فإن لها هوية فرعية تمنحها خصوصية تتمسك، وتميزها عن يقية المجموعات السكانية الأخرى التي تنتمي إلى ذات الشعب الواحد والمة الواحداة وهذه الخصوصية تتوارثها الاجيال جيل بعد جيل .[2]

– **أنواع الهويات الفرعية** : تنقسم الهويات الفرعية والتي يمكن ان تتواجد في الكثير من الدول على اختلاف طبيعتها إلى مايلي :

[1] – خوني وريدة ، دبلة عبد العالي ، "المسجد كمؤسسة داعمة للانتماء الوطني" .مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة. العدد 47 2017، ص 642 .

[2] – صلاح حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص 403.

أ- الهوية العرقية (الإثنية):

تعد من أبرز الملامح والسمات التي تميز الشعوب والمجتمعات عن بعضها البعض فالكثير منها تشكل على أساس العرق ،وبعضها تفككك ايضا لتعدد العرقيات فيه وتصارعها ، بسبب تعدد ما يحصل نوع من الخلط من قبل بعض الكتاب والمفكرين فالهوية العرقية لجماعة معينة من الجماعات ترتكز على مجموعة الخصائص الثقافية والحضارية والفيزيقية الغالبة على افراده والتي تميزه عن بقية جماعات و شعوب العالم في وتتكون الهوية أوالشخصية العرقية عن طريق عملية تاريخية طويلة ومعقدة نتيجة تفاعل مجموعة عوامل معنوية كاللغة والثقافة والتاريخ المشترك وعوامل مادية كالجغرافية والإقتصاد، لذلك اذا تعرضت هوية جماعة عرقية معينة للتهميش والإلغاء والحصار، فإن ذلك من شأنه ان يتحول الى صراع وتمرد داخلي ناتج عن القيود المفروضة على تلك الجماعة ، وقد يتحول الى أهداف إنفصالية .[1]

ب – الهوية الدينية (المذهبية):

تمثل الهوية الدينية أو المذهبية أهم عناصر الهويات الفرعية، حيث تميز معتنقيها عن بقية اتباع الديانات والمذاهب الأخرى، وتشكل الهوية الدينية أحد أهم المقومات التي تميز الجماعات عن بعضها البعض، بما تنطوي من مشاعر وشعائر وعبادات وطقوس تكون محل قداسة وتبجيل من لدن أنباع هذه الديانة سواء كانت سماوية أو أرضية، لذلك يكون التضييق على معتنقى هذه الأديان والمذاهب الذين يشكلون جزءا أصيلا من النسيج الاجتماعي والوطني للدولة، أو عدم الاعتراف بهويتهم ،الدينية والمذهبية من لدن أنظمة

[1] – أحمد عبد الباهي الناهي، صدام عبد الستار رشيد، " إشكالية الهوية في المجتمعات العربية قراءة في مسألة الإنتماءات الفرعية ". مجلة قضايا سياسية.عدد 42، 2015، ص ص 114 – 115.

الحكم حتما ستؤدى إلى إحداث شرخ اجتماعي عميق ، والذي سيؤدي الى إشاعة الفوضي والاضطراب الذي يؤدي الى العنف والعنف المضاد، وتثبت وقائع التاريخ الانساني أن أغلب الصراعات الدينية والطائفية التى صاحبتها أعمال عنف مسلحة كانت مسبباتها سياسية على خلفية التباين في وجهات النظر بين الأطراف المتعارضة ..[1]

ج- الهوية القبلية والمناطقية :

القبيلة هي الأرض، والأرض هي القبيلة كما يقول المثل الفيجي، وارتباط الإنسان بالمنطقة التي يعيش عليها يتجلى بشكل خاص في تقاليد المجتمعات الريفية، ،حيث يلعب عامل الزمن دوره الحاسم في توطيد وإنشاء هذه الرابطة التي تجمع بين المكان وسكانه فالعنصر الحاسم هو الوقت من أجل الارتباط القوي بينهما، ويتطلب الأمر عقودًا أو حتى قرونًا ليكون الارتباط في أعلى درجاته، فكلما كانت مدة مكوث القبيلة وارتباطها بمنطقة معينة طويل كلما كان تشبثها وتمسكها بتلك الارض أقوى وأمتن، وتتشكل الجذور التي تربط مجتمع ما بمنطقة معينة عبر عدة عوامل زراعة هذه الارض ودفن الاسلاف فيها واحتوائها على الكثير من الذكريات وتاريخ افراد الجماعة عبر الأجيال .[2]

مما لا شك فيه أن الطريقة الأكثر مباشرة لقياس قوة الارتباط بين القبيلة وأرضها هو مراقبة ما يحدث تاريخياً خلال عملية التعدي ومصادرة الاراضي، حيث يكون رد فعل افراد القبيلة وملاك الأرض على المصادرة عنيف جدًا .[3]

[1] – صلاح حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص 404.

[2] – Bertrand M. Roehner, SEPARATISM AND DISINTEGRATION A comparative investigation. LPTHE, University of Paris, 2016, p 77.

[3] – ibid, p 97.

لذلك انتماء الناس إلى قبائل وعشائر مختلفة، وانتشارها على مناطق ونطاقات متجاورة يساهم في تصادمهاوصراعها على مناطق النفود والحكم والثروة، وذلك بسبب النزعة التوسعية وحب السيطرة التي يسعى لها الطرف الاقوى ، مما يجعل الأطراف الأخرى تلجأ الى مقاومة فرض الأمر الواقع عليها .[1]

ثانيا – عوامل بروز صراع الهويات :

لاشك ان صراع الهويات هو ظاهرة طبيعية قديمة قدم التاريخ البشري، فالصراعات البشرية مستمرة نتيجة اختلاف الافكار وتعارض المصالح، والطبيعة البشرية التي تسعى دوما للهيمنة والتوسع والتحكم في مصائر الآخرين بشتى السبل، ويمكن التطرق على أهم العوامل التي تساهم في اندلاع الصراع الهوياتي سواءا بين السلطة السياسية الحاكمة ومكوناتها المجتمعية، أو بين هذه المكونات فيما بينها، والتي تؤدي في الغالب الى اضطرابات وتمردات قد تصل الى انفصال الجماعة عن الدولة خصوصا اذا كانت الاراضي التي تقطنها تتواجد على أطراف الدولة .

1 – التعصب هوية مغلقة :

يشكل التعصب المستوى الثقافي والتعبير الفكري عن العصبيات التقليدية المتوارثة وهذا مايدفع الى إعتقاد المتعصب بأنه المالك الوحيد للحقيقة، الأمر الذي يؤدي به للتطرف والمبالغة في إصدار الاحكام المسبقة السلبية، دون تمعن ولا روية على كل من يخالفه الراي والفكر والمعتقد، ومن هنا يتعامل أبناء ثقافة التعصب مع هويتهم المتخيلة كما لو أنها خطاب فكري ايديولوجي وظيفته الأساسية هي الهجوم على الغير والأخر

[1] – صلاح حسن أحمد، مرجع سابق، ص ص 406 – 407.

المختلف، وتعبئة أتباعهم، فتتحول بذلك الهوية الفرعية غير المندمجة في الهوية الوطنية إلى فكر يدين الأخرين بوصفهم أعداء داخلين أو خارجيين .[1]

فالمتعصب لا يعترف الا بذاته ولا يعترف بحق الأخرين في الوجود، وهو بذلك يعمل على إلغاء حقوق من يختلف معهم في الدين واللغة والعرق والقبيلة من أبناء الوطن الواحد سواء الحق في الحياة أو الحق في المواطنة أو الحق في الشراكة بادارة الدولة والمجتمع ويفصح المتعصب عن مذهبه القائم على إحتكاره الحق والحقيقة دون الأخرين، ويعمل على انكار وجودهم ، ولذلك فهو لا يتردد في توظيف ما يمتلكه من أوراق قوة لتحقيق هدفه الرامي للسيطرة على مختلف مناحي الحياة، ورفض أي شراكة حقيقية لتسيير الوطن الجامع، ومستقبل الشعب، وبالتالي يساهم التعاطي مع الآخرينبهذا الاسلوب في اندلاع العنف والعنف المضاد ما بين الشركاء في الوطن الواحد .[2]

2- خطاب الكراهية:

يعتبر خطاب الكراهية من العوامل الاساسية التي تؤدي الى بروز صراع الهويات سواءا على المستوى الداخلي والخارجي ، وقد أشارت إليه الامم المتحدة في استراتيجيتها للتحقيق السلم والأمن الدوليين في عام 2019 م ،بأنه أي نوع من التواصل، لفظيًا، كتابيًا أو الهجوم السلوكي أو استخدام لغة مهينة أو تمييزية ضد أي شخص أو لمجموعة على أساس الهوية، أي على أساس الدين، أو العرق، أو الجنسية، أو العرق، اللون أو الأصل أو الجنس، و استخدمت اليونسكو سنة 2015 مفاهيم ضيقة لتعريف هذا المصطلح من

[1] - كريم ابو حلاوة، " صراع الهويات وانقسامها من العصبيات الاولية الى المواطنة ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 33 العد 1، 2017، ص 226.

[2] - صلاح حسن أحمد، مرجع سابق ، ص 409.

نوع "خطاب الخطر" و "خطاب الخوف" ، ويمكن تعريف خطاب الكراهية بأنه: كل سلوك يهدف الى التحريض علناً على العنف يكون موجه ضد مجموعة من الناس أو فرد بسبب عرقه، لونه، دينه ونسبه [1].

وسارعت العديد من الدول خصوصا التي تتميز بتنوع عرقي وديني إلى اعتماد القوانين للحد من خطاب الكراهية ومواجهته بالوسائل القانونية المشروعة، وتطوير البرامج التعليمية، وسائل الإعلام والتوجيه التي تساهم في نشر أسس التعايش السلمي بين الجماعات والافراد ، ومواجهة خطابات العنف وتحقير الآخر المختلف، وتبيان العواقب الناتجة عن انتشار هذا النوع من الخطابات في المجتمع وآثاره المدمرة خصوصا اذا تحول الى نمط حياة تمارسه مختلف المجموعات ضد بعضها البعض .[2]

وهناك العديد من العوامل التي تشكل خطاب الكراهية وجعلها حاضرة في السياق الإنساني، وهذه الأسباب متنوعة ومتعددة، فهي تدفع بهذا النوع من الخطاب ليكون حاضرا في المجتمعات، وخطاب الكراهية لا يظهر من العدم، بل له أسبابه عديدة مختلفة، بعضها ذاتية نفسية والبعض الآخر اجتماعي قد يكون لاسباب تاريخية وثقافية. ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي لانتشار خطاب الكراهية : القراءة المتطرفة للمفاهيم الدينية ، الغطرسة العنصرية وعقدة الشعور بالتفوق العرقي ، والتعصب للرأي.[3]

[1] – BADR SULEIMAN AL-AMER, "DISCOURS DE HAINE ET INCITATIONS À LA VIOLENCE ET À L'EXTRÉMISME " . Magazine de l'Alliance Militaire Islamique contre le Terrorisme ". Numéro mensuel, Fév 2023, p 4.

[2] – Anne Weber, Manuel sur le discours de haine. Strasbourg: Editions du Conseil de l'Europe, 2009, p4.

[3] – BADR SULEIMAN AL-AMER, op cit, p p 5 – 9.

3- التمييز

ينظر للتمييز بأنه سلوك أو فعل أو تصرف مقصود أو غير مقصود ضد أفراد أو جنس أو جماعة عرقية أو دينية معينة ، عن طريق فرض أعباء أو قيود من أجل إعاقتها للوصول إلى المزايا التي يمكن لأفراد المجتمع الآخرين الحصول عليها، لذلك يكون التمييز ضد أحد مكونات المجتمع على المستوى الرسمي أوالشعبي من العوامل المحركة لزعزعة الأمن وعدم والاستقرار في المجتمع، مما يساهم في تأجيج مشاعر العنف ما بين المكونات في البلد الواحد ، فالمتطرفون من كل الأطراف لا يدخرون جهدا في ممارسة التمييز بكافة أشكاله ، مما يهدد التماسك المجتمعي وينذر بالحروب الأهلية.[1]

وتعتبر العنصرية من أكبر صور التمييز ، فالعنصرية أيديولوجية تقوم على الافتراض الصريح أو الضمني، بالتفوق المتأصل لمجموعة عرقية مقارنة بالآخرين و تتجلى الأيديولوجية العنصرية أحيانًا بشكل علني، من خلال الإهانات و أعمال الكراهية المتجذرة بعمق في القيم والمعتقدات والمواقف النمطية وفي بعض الحالات، تكون هذه المعتقدات غير واعية وتشكل جزءًا لا يتجزأ وأساسيًا من الأنظمة والمؤسسات التي تطورت مع مرور الوقت ،فالعنصرية قد تتوزع على مختلف المستويات بما في ذلك: الافراد ، المؤسسات النظامية والمجتمعية .[2]

[1] – Patrick Simon, "La mesure des discriminations raciales : l'usage des statistiques dans les politiques publiques" . Revue internationale des sciences sociales. n°183, 2005, p 13.

[2] – La Commission ontarienne des droits de la personne (CODP), Discrimination raciale, race et racisme (fiche) obtenu le 02/06/2020 on parcourant le site: https://www.ohrc.on.ca/fr/discrimination-raciale-race-et-racisme-fiche

المبحث الثاني: مفهوم أمن واستقرار الدولة القومية

إن إستمرار قيام الدول وضمان سيادتها مرتبط بالأساس بتوفر الاستقرار السياسي واستمرار تحقيق مستويات مقبولة من التنمية والتطور الاقتصادي والتعايش المجتمعي، وهذا لن يتحقق إلا بتوفر عنصر الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، وتفادي مختلف أنواع التهديد سواءًا الداخلي أو الخارجي والتي من شأنها التأثير على قيام الدولة واستمرارها .

المطلب الاول – مفهوم الدولة القومية :

أولا: مفهوم الدولة :

أ– لغة:

إن كلمــة **دولة** "**State**" تنحــدر من الأصــل اللاتيني "**Status**" الذي يعني موقف، وضــع أو ظرف، وكلمة Status عادة تنطبق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه، ويدرك على أنه ثابت ودائم في وضعية معينة، وهذا ما تعبر عليه الكلمة الإنجليزية "**SATIC**"، والتي تعني جامد وثابت أو الكلمة الفرنسية "STABLE"، والتي تعني مستقر. أما حاليا فإن كلمة دولة في اللغة الإنجليزية تعني "**State**" وفي اللغة الفرنسية تعني "**Etat**". [1]

أما الجانب اللغوي لكلمة " **دولة** "في اللغة العربية، فهو عكس معناه في اللغات الأجنبية فهي تعبر عن دوران الحال وانتقاله، حيث يقال: دالت الأيام أي دارت وتبدلت، ودالت دولة

[1] – أندرو فنسنت، نظريات الدولة، (تر: مالك ابو شهيوة و محمود خلف)، ط 2. طرابلس ليبيا : دار الرواد، 2001 ص34.

فلان أي ذهبت وجاء غيرها. وتختص " الدولة " بضم الدال بالانتقال والتعاقب في أمور الدنيا كالمال، أما " الدولة " بالفتح تعنى الانتقال في الحرب كأن ينتقل النصر من فئة إلى فئة. [1]

ب – إصطلاحا :

تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الدولة، فقد أحصى "بهجت قرني" حوالي مئة وخمسون تعريفا للدولة، كلا منها يعرّف الدولة من إتجاه معين، وكلمة الدولة هي كلمة حديثة نسبيا حيث استعملت في أوروبا إنطلاقا من عصر النهضة، وتحديدا في القرن السابع عشر لتشير إلى ذلك الكيان المجرد الذي يستخدم كإطار وسند للسلطة السياسية، أما قديما فقد اِستعمل اليونان تعبير المدينة **(polis– Cite)** والرومـان اِستعملو تعبير الجمهوريـة (**Civatus–republique**) وفي القرن السادس عشر أشار **جان بودان** " **Jean Bodin**" في مؤلفه كتب الجمهورية الستة (1576) إلى الجمهورية التي تسمى اليوم الدولة، ويعتبر نيكولا ميكافيلي أول من اِستعمل مصطلح الدولـة في مؤلفه الأمير (1515) ، ويمكن التطرق إلى بعض هذه التعاريف فيما يلي :

حيث عرفها الفرنسي **كاري دي مالبيرج Carre de Mailbag** بأنها مجموعة من الأفراد تستقر في إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه .

وعرفـها أيضـا الفقيه الفرنسـي "**بارتلي Bartheley**" بأنـها مؤسسـة سياسيـة يرتبط بها الأفـراد من خلال تنظيمات متطورة ".[2]

[1] – عثمان هندي ونادية جبر، العولمة وسيادة الدولة الوطنية . القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 99 .

[2] – نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي.الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010 ، ص45 .

والدولة كما عرفها ريموند فال (R–Duvall) وجون فريمان (J–Freeman) ، هي مجموعة من الأجهزة الإدارية التي تمثل كيانا متسقا، وهي تختلف عن الحكومة لأن الحكومة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون أعلى المناصب في السلطة المركزية، ويكون بيدهم سلطة إصدار القرار داخل النظام السياسي، أما الدولة فهي تجمع بين الجهاز البيروقراطي والجهاز الإداري في كلّ واحد، والدولة ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي، ولكنها ترتبط بالإقتصاد والمجتمع اِرتباطا تاريخيا، فهي مجموعة الأجهزة الفوقية التي تعكس المبادئ التي يقوم عليها التنظيم الإجتماعي للمجتمع، والتي تعمل على تحقيق أهداف وقدرات وتوقعات الدولة، فكلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعي وللأسس الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع .[1]

و يرى سعد الدين إبراهيم أن الدولة كيان سياسي – قانوني ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة، هذا التعريف يركز على أركان الدولة المتمثلة في الإقليم – الشعب – السلطة السياسية.[2]

لقد تكونت الدول الحديثة بطرق متعددة ، حيث نشأت عدة حالات على أساس زيادة الوعي الوطني القومي في غرب أوروبا ، على غرار بروز الدولة الايطالية والالمانية في القرن التاسع عشر، ثم أدت صيرورة جلاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى نشأة دول جديدة وخاصة دول العالم الثالث ، ولكنها كانت نشأة ناقصة بالنظر إلى مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار والتي تسببت في الكثير من الصراعات والحروب البينية ، وقد استمرت نشأة الدول

[1] – عثمان هندي ، نادية جبر، مرجع سابق ، ص 101.

[2] – سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988، ص 41.

الحديثــة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي وانفصال العديـد من المناطق في مختلف انحاء العالم .[1]

ثانيا– مفهوم القومية : Nationalisme

القومية لغة مشتقة من كلمة قوم، وهم الجماعة من الناس الذين تجمعهم جامعة يقومـون لها، وقوم الرجل أقاربه ومن يكونون بمنزلتهم، و القومة هي النهضة يقال قامو قومة واحدة والمتمعن في هذا المعنى اللغوي يستنتج أن هناك سمتين تميزان هذا المعنى، السمـة الأولى هي إرتباط القوم بمكان الإقامة، والسمــة الثانيــة هي إرتباط القومية بالقيام بالفعـل والحـركة من أجل تحقيق هدف معين، وهما السمتان اللتان تميزان هذا المفهوم عن بقية المفاهيم المشابهة له .[2]

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة " **قومية (Nationalisme)** مشتقة من كلمة أُمة **Nation** وهي مشتقة من الفعل اللاتيني " **Naxi** " ، والذي يعني فعل الولادة **to be born** الذي يقصد به مجموعة من البشر المولودين في رقعة معينة من الأرض ". [3]

واصطلاحا فهناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم القومية من زوايا مختلفة فقد ورد في تعريف موسوعة السياسة لمفهوم القومية، بأنها جماعة تجمع بينهم روابط موضوعية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل : اللغة ، العقيدة و الحضارة . [4]

[1] – باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي ، (تر: مصطفى الحسوني).الدار البيضاء : دار توبقال للنشر، 2011 ، ص7

[2] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص41.

[3] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص6.

[4] – عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسة ،الجزء 4، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990 ، ص831 .

ويعرفها **فرنسيس هنسلي** " **Francis Harry Hinsley** " حيث يقول: " القومية هي حالة عقلية في ظلها يصبح ولاء الفرد السياسي متجها لأُمته . " [1] هذا التعريف يتميز بالعمومية حيث لم يوضح بصورة دقيقة طبيعـة الروابـط الأساسيـة المؤثرة في القوميـة، هل هي اللغة أم الديـن أم الأصل المشتـرك أم يجب توفر كل هذه العناصر.

وثمة من يقول أن للقومية مفهومين، أحدهما إجتماعي والآخر سياسي، حيث يُبرز المفهوم الإجتماعي القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد ككائن إجتماعي بكيان يتحد أفراده في التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، وهذا الكائن الإجتماعي هو الأمة، أما المفهوم السياسي للقومية حسب هذا الاتجـاه، فهي عقيـدة سياسيـة قوامها الشعـور القومـي الذي يدفـع أبنـاء الأمـة إلى الإعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها . [2]

وهناك من يرى أن القومية بمفهومها العام، تعني ميلا أو شعورا بالانتماء الى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير، ففي هذا التعريف يتبين أن أهداف القومية هي التجمع من أجل تحقيق البقاء والحفاظ على المصالح في مواجهة القوميات الأخرى . [3]

[1] – المرجع نفسه، ص46 .

[2] – احمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 45.

[3] – اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية .القاهرة :المكتبة الاكاديمية ،1971 ، ص97 .

ثالثا – مفهوم الدولة القومية :

أرجعت العديد من الكتابات الأكاديمية والنظرية ظهور مصطلح الدولة القومية الحديثة الى مؤتمر وستفاليا لعام 1648م، الذي كان الغرض منه هو وضع حد للنزاعات والحروب المسلحة بين المجتمهات الاوروبية بسبب خلافاتها الدينية والعرقية ، حيث تم الاتفاق على إنشاء ما يسمي آنذاك بالدولة القومية Nation State، وهي دولة تجمع مجموعة من الاعراق لهم لغة متشابهة ضمن حدود مرسمة ، لا يعتدي ولا يشاركهم فيها احد ، يعني كان عامل اللغة هو العامل الاساسي في تشكيل الدولة القومية .[1]

في هذا السياق ، فإن الدولة القومية هي رقعة جغرافية تأخذ شرعيتها السياسية من وجود قومية مستقلة وذات سيادة، وبالتالي فإن الدولة هي كيان سياسي وجيوسياسي ، بينما الدولة القومية كيان ثقافي وعرقي، ويشير مصطلح الدولة القومية إلى التقارب والتوافق السياسي والجيوسياسي والثقافي والعرقي، ويمكن أن يحدث تكوين الدول القومية في أوقات مختلفة وفي أجزاء مختلفة من العالم . [2]

وتقود القومية أشكال من التعبئة السياسية حول فكرة "الأمة" والتوافق معها يتم تصوير الأمة، في كثير من الأحيان، على أنها ظاهرة قديمة، أو على الأقل على أنها هوية ميلاد

[1] – علي عادل ، ما هي الدولة القومية الحديثة؟ متحصل عليه بتاريخ 2018/5/20م من موقع :
https://www.ida2at.com/what-are-the-modern-nation-state/?

[2] – Tishkov Valery. "Forget the nation: post-nationalist understanding of nationalism". Ethnic and Racial Studies. Vol 23 , n 4 , 2000, p 627.

طبيعية، تحكي الأساطير التأسيسية عن الأصول المشتركة أو المعاناة الشائعة ، بما في ذلك مقاومة الاستعمار أو أشكال أخرى من الهيمنة المصير والمواطنة المشتركة [1].

ومن أجل تحليل ومعالجة المفهوم الخاص بالدولة القومية، لابد من النظر إلى دلالات المفهوم والتطور الحاصل فيه ، فالدولة في اصطلاح النظرية السياسية هي مجموعة كبيرة من الأفراد يقطنون إقليما معينا بصفة دائمة ، لها استقلال سياسي وشخصية معنوية، ونظام حكومي، والدولة القومية هي تجمع الأفراد الذين لديهم وعي جماعي بالانتماء إلى هوية وأصل معين ومحدد، وينتج عن ذلك ما يمكن أن يطلق عليه اسم النزعة القومية، وهي أيديلوجيات ثقافية وسياسية للحداثة، وأداة حاسمة لتحقيق التحول من وضع المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي المرتبط بالدولة الحديثة التي جمعت الحداثة والتحديث بالصناعة والتمدن .[2]

المطلب الثاني : مفهوم الأمن ومقارباته .

أولا – مفهوم الأمن القومي

1– تعريف الأمن:

الأمن مفهوم مركزي في حياة جميع المجتمعات، وهو نقيض الخوف فهو يمثل إحساس الفرد بالأمان وغياب التهديدات، ويضمن بتحقيق أمن الدولة ككل بغض النظر عن طبيعة مجتمعاتها ، سواءا متطورة أو متخلفة ومفهوم الأمن يخلق الوعي بأهمية البقاء ، ويساهم في

[1] – Jan Jindy Pettman," Nationalism and After ", Cambridge University Press . Vol 24, Dec 1998 , p p 151 – 152.

[2] – Walter. Opello, Stephen. Rosow, The Nation-State and Global Order: A Historical Introduction to Contemporary Politics, second edition. Boulder : lynne rienner publishers , 2004 , p3.

دعم التماسك الاجتماعي والتكامل بين طبقات الشعب داخل الدولة و الدول المجاورة ، و حماية المصالح ، سواء كانت مصالح فرد أو جماعة والدولة ككل وبالتالي حماية قيم المجتمع من التهديدات، فالأمن إذن هو مجموعة التدابير الكفيلة بحفظ النظام و ضبط العلاقة بين الناس، و هو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويعرفه **ميكائيل ديلون** – "**Michael DILLON** " بأنه مفهوم مزدوج، لأنه لايمثل وسيلة للتحرر من الخطر فقط ، ولكنه يعتبر في نفس الوقت آلية للحد من انتشار هذا الخطر، وبما أن توفير الأمن ضروة نتيجة وجود الخوف، فالأمن بذلك مفهوم غامض يشمل في نفس الوقت الأمن و اللاأمن .[1]

والأمن كظاهرة وجدت منذ القدم ورافقت الإنسان، وإرتبطت بظهور التجمعات السياسية المنتظمة، و برزت مع شعور بعض الجماعات العرقية بتميزها عن غيرها، حيث ساهمت المصالح المتشابكة والمتناقضة احيانا، في نشأة علاقات صداقة وعداء بين مختلف الجماعات الأمر الذي أدى الى ظهور ثنائية الهوية نحن وهم [2]. وقد تطرق القرآن الكريم بشكل واضح لمفهوم الامن وربطه بوجود الخوف والتهديد، حيث قال الله تعالى في سورة قريش: " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) " [سورة قريش، الآية 3، 4]

[1]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، 2005، ص 14.

[2] – أحمد الرشيدي و محمد نعمان و آخرون، العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 3 .

ويعرف "**باري بوزان Burry Buzan**" الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، والتهديدات حالة طبيعية قد تبرز في أي منطقة من العالم سواء أكانت عسكرية military أو غير عسكرية non-Military ، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة يتم من خلالها التفرقة بين التهديدات الأمنية الحقيقية والمشكلات الناتجة عن صنع وتطبيق السياسات العامة، ومنه فإن التهديد مرتبط بنوع التهديد ومصدره وحدته. وقد عرفة "هنري كسنجر" بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء . [1] .

أما "**روبرت ماكنمارا Robert McNamara** " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" ، فقد ربط بين الأمن والتنمية حيث قال أن " الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة ببساطة " .[2]

يرجع استخدام مصطلح " الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت حركة أدبية طرحت للنقاش مسألة كيفية توفير الأمن وتجنب الحرب ، وكان من نتائجها ظهور نظرية الردع والتوازن منذ تشكيل مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة عام 1974 م ، توسع مفهوم "الأمن" ليشمل أبعادًا مختلفة اعتمادًا على طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية . [3]

وللحفاظ على الأمن القومي قام ولفرز بوضع ثلاثة اهداف تعمل الدولة على تحقيقها :

[1] – ولد الصديق ميلود ، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم و اختلاف المعايير. عمان : مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017 ، ص162.

[2] – Robert McNamara , The Essence of Security. New York: Harper Press, 1966, p149.

[3] زكريا حسين ، " الأمن القومي"، متحصل عليه بتاريخ 2018/4/12.من موقع:

– http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

- أهداف التوسع القومى – Goals of National Self Extension
- أهداف البقاء القومى – Goals of National Self-preservation
- أهداف تحمل معنى إنكار الذات القومية – Goals of National Self Abnegation

وتسعى الدولة على تحقيق جل او بعض من هذه الاهداف حسب امكانياتها وقوتها وإيديولوجيتها ، وتتغير هذه الاهداف باستمرار حسب نوع الاخطار المحدقة بالدولة وعلاقاتها الاستراتيجية .[1]

2- مفهوم الأمن القومي:

تعددت التعاريف التي تطرقت الى مفهوم الأمن القومي وفق تعدد أراء الباحثين واختلاف زوايا تحليل المفهوم فهو مفهوم متغير غير ثابت يختلف من عصر إلى عصر بسبب ارتباطه بطبيعة النظام السياسي واهدافه الاستراتيجية والتحديات التي تواجهه ونوعية البيئة التي يتواجد فيها ، ويستخدم عموما في إطار مفهوم المصلحة الوطنية، كما أنه يختلف من دولة إلى آخرى حسب موقعها ومساحتها ومواردها وقوتها العسكرية والتكنولوجية والعوامل الأخرى ، فلا يمكن النظر الى تعريف الأمن القومي الامريكي من نفس الزاوية التي ينظر بها الى الأمن القومي في الصومال .[2]

يعتبر الأمريكي ولتر ليمان Walter Leman أول من قدم تعريفا واضحا لمصطلح الأمن القومي سنة، 1943 بقوله "بأن الدولة تكون آمنة لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها

[1] – أمينة رابحي ،" المفهوم الامريكي للامن والاستراتيجية" ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية . العدد 6، 2018، ص 16.

[2] – محمد ذيب منصور ، "مفهوم الامن القومي في ظل العولمة " رسالة ماجستير . (جامعة بير زيت : كلية الدراسات العليا ، 2011) ، ص 48.

المشروعة في سبيل تجنب الحرب ، وأنها في حالة التحدي قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب " .[1]

وقد عرفته دائرة المعارف البريطانية: " بأنه حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية " وهذا يعني أن الأمن القومي هو غياب الخطر على الدولة و شعور المواطن بالأمن و التحرر من الخطر الخارجي. [2]

– أو هو عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعبا و حكومة و إقليما على حماية و تطوير و تنمية قدراتها و إمكانياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على كافة المستويات الخارجية و الداخلية، و من خلال كافة الوسائل و الأساليب، من أجل التغلب على نواحي الضعف و تطوير نواحي القوة.[3] ويعود أول استخدام للأمن القومي على المستوى التطبيقي لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط عام 1947م ، حيث أنشأت الإدارة الأمريكية مجلس الأمن القومي الذي تكفل بحل ومعالجة مختلف التهديدات التي تواجه الأمن القومي الامريكي .[4]

لذلك كان ارتباط مفهوم الأمن بالدولة وفق أربع عناصر رئيسية هي:

– تحديد المصالح والاهداف والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تجسيدها وحمايتها.

– تحديد التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع.

[1] – سامي صالح الكعبي، مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي إنموذجا(1991 – 2013) رسالة ماجستير. (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية ، 2014) ، ص28.

[2] – ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي ، متحصل عليه بتاريخ 2018/6/20 من موقع :
http://wa3efoundation.net/Post/article/

[3] – أحمد الرشيدي و محمد نعمان و آخرون، مرجع سابق ، ص ص 4– 5.

[4] – محمد ذيب منصور ، مرجع سابق ، ص 46.

– تطوير السياسة وتحديد الأدوات و الخطوات اللازمة لتحقيق الفوائد لمواجهة الأخطار المحتملة.

– ضرورة بناء مؤسسات قادرة على تطبيق هذه السياسات والوفاء بهذه المتطلبات عن طريق سلطة شرعية لها القدرة على تحديد وتوجيه وتعبئة الموارد بمختف انواعها . [1]

والملاحظ ان اغلب التعاريف إرتكزت على إعتبار الدولة محور المقاربات الامنية و فاعل رئيسي في العلاقات الدولية وهي الوحدة الأساسية التي يتطلب حمايتها والحفاظ على سلامتها و منه يمكن القول بأن الأمن القومي: هو قدرة الدولة على البقاء و المحافظة على قيمها في ظل استمرار الاستقرار السياسي ونجاح عملية النمو و التقدم وتحقيق الأهداف المرجوة ويرتكز الأمن القومي على تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ– المصلحة الوطنية و الأمن القومي:

ترمي سياسات الأمن القومي إلى تحقيق المصالح العليا للدولة، فالمصلحة القومية هي التي تحدد منطلقات و أهداف جميع السياسات الحكومية، وترتبط بالحفاظ على كيان الدولة و تكاملها وجوهر عملها و زيادة نفوذها الدولي المادي ومعنوي، و لفهم سياسة أي دولة لابد من معرفة رؤيتها لمصالحها القومية من خلال المستويات التالية:

– **المستوى الأول:** و هو المتعلق بتطلعات الدولة و مثلها العليا، و هي الأهداف طويلة الأجل يعكس في نفس الوقت سياسة أو عقيدة قومية.

[1] – جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد، 8 جانفي ،2014، ص ص 20 – 21 .

- **المستوى الثاني:** و هو المتعلق بالمصالح و الأهداف الملحة و العاجلة، المطلوب تحقيقها وهي قصيرة الأجل.[1]

ب- الأمن القومي و القوة:

يرى الكثير من المفكرين أن أهداف الدولة قديما هو السعي للحصول على القوة و الحفاظ عليها، و كان يقصد بها القوة العسكرية ، وركز أصحاب هذا الاتجاه على القوة مجسدة في البعد العسكري بصفته المحور الأساسي للأمن، ولحماية أمن الدولة لابد من التركيز عليه دون الأبعاد الأخرى، كالقضايا الثقافية والاجتماعية لأنها من موضوعات السياسية الدنيا، أما في الوقت الحالي توسع المفهوم الشامل للقوة ليشمل، القوة الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية، العسكرية و المعنوية وهي العناصر التي تساهم في اكتساب الدولة موقع إقليمي وعالمي مهم [2].

ج- الأمن القومي و الاستقرار:

يعتبر الاستقرار من الأهداف الرئيسية لضمان الأمن القومي، سواء كان الاستقرار داخليًا أو خارجيًا، لأن الاستقرار ضرورة ملحة لنمو الدولة وتطورها من خلال مشاريع التنمية ويتم بوعي الناس وحرصهم على مصالح الوطن والعمل على تحقيقها من خلال الإدارة الناجحة والحياة الديمقراطية .وذلك لتجنب الاضطرابات الداخلية والخارجية بين الدول مما يؤدي إلى عدم الاستقرار . [3]

---

[1] – أحمد الرشيدي و محمد نعمان و آخرون، مرجع سابق ، ص 16.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر االسياسية) "، المجلة العربية للعلوم السياسية .العدد 19، جويلية 2008، ص ص 15- 16 .

[3] – المرجع نفسه ، ص ص 17- 18.

د- الأمن القومي و الرفاهية:

تعني الرفاهية قدرة الدولة على تحقيق أمنها القومي الشامل، مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للشعب، و يؤدي إلى رفع معنوياته و توفير الحياة الميسرة له أو إشباع حاجاته ، وقد ركزت نظرية ماسلو على ضرورة إشباع الحاجيات الضرورية التي يحتاجها الفرد لانها الدافع الرئيسي لسلوكه المستقبلي ، وهذه الضروريات تبدأ بالحاجات الفسيولوجية وتوفير الأمن وصولا الى بالحاجات الاجتماعية، وكل تخلف او تعثر في اشباعها يؤدي الى شعور بالاحباط والتوتر النفسي ، والذي له انعكاسات خطيرة تهدد الأمن المجتمعي.

ومن أجل ضمان أمن و رفاهية الفرد والمجتمع، لابد من الوصول الى حلول سريعة لمظاهر التخلف التي تؤخر مسار التطور والرقي، كنقص الاستثمارات وعدم كفاية الاموال وتخلف وسائل الإنتاج و طرقه، وفساد الادارة البيروقراطية ، وسوء استخدام الموارد والثروات وارتفاع الدين العام للدولة مما يجعلها رهينة التبعية الخارجية .[1]

و- الأمن القومي و الاستراتيجية الشاملة:

تعتبر الاستراتيجية منهجا و مسلكا و قدرة على التفكير لحل مشكلة معينة حلا شاملا، و اشتقت من كلمة يونانية قديمة "استراتيجوس" تعني قيادة القوات في الميدان، ثم تطور مفهوم الاستراتيجية ليشمل كل المجالات بعد أن كان يختص به فقط الجانب العسكري.[2] و ظهر

[1] – واثق جعفر كريم، " تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي– دراسة تحليلية" ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية. المجلد 28 العدد 10، 2020، ص ص 262– 263.

[2] – ياسف حسيبة، " أثر التنظيم على الاداء في المؤسسة الجزائرية ". رسالة دكتوراه. (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، 2014)، ص57.

بالإضافة لمصطلح الاستراتيجية الشاملة مصطلح الاستراتيجية القومية، والاستراتيجية العليا وتبين جميعها كيفية استخدام القوى والامكانيات والموارد المختلفة للدولة من أجل دعم الأمن القومي للدولة، لذلك يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي له علاقة وطيدة بكل هذه المفاهيم والمجالات ، والتي يمكن اعتبارها جزء وفرع منه أو نتيجة له . [1]

3- مستويات الأمن:

اختلفت مستويات الأمن في العلاقات الدولية عبر التاريخ ببروز تهديدات الفواعل فوق وطنية لتضيف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني، الذي أدى على بروز مستوى جديد من مستويات الأمن و المتمثل في مفهوم "الأمن الفردي" . [2]

ويمكن التطرق إلى مستويات الأمن من خلال المستويات الثلاثة للتحليل وهي الأمن القومي، المجتمعي و الفردي:

أ- المستوى الوطني:

الأمن الوطني National Security يعني قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها الطبيعية وأنظمتها المختلفة من التهديدات المختلفة وقد بدأ الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني عام 1947م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1947م ، حيث أسست الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي المسؤول عن جميع الشؤون والأحداث و التهديدات التي تمس بوحدة الأمة الأمريكية .[3]

[1] - أحمد الرشيدي و محمد نعمان و آخرون، مرجع سابق، ص 18.

[2] - Vincenzo Pavone, Elvira Santiago Gomez and David-Olivier , "A Systemic Approach to Security " . Taylor & Francis, Ltd, VOL12, N 04 , 2016, p 227.

[3] - ذياب موسى البداينة ،الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011، ص24 .

ويعرف بترسون(Peterson) الأمن الوطني بأنه الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن ، أما ولتمان وناشت، وكويستر اتفقوا على أن الأمن الوطني هو التأهب لمواجهة التهديدات الفيزيقية التي تواجه الدولة، عن طريق تعبئة البنى والعقائد والسياسات العسكرية ، وهذا كله مرتبط بتأثير العوامل الداخلية والخارجية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التى تؤثر بطريقة مباشرة على قدرة الدولة على مواجهة .[1]

وذهب **آرنست ماي** (Ernest may) إلى إعتبار الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه ، بما أن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل لحماية السيادة الوطنية وهذا ضمن المذهب السياسي الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .[2]

ب- المستوى الإقليمي:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تستغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة، و الأمن في مستواه الإقليمي يفترض أن هناك اتفاقا قوميا على مصادر التهديد و استراتيجية مواجهتها كما نفترض كذلك أن صانعي القرار والمواطنين على السواء يعطون أولوية سياسة للترتيبات و المساسات القومية العليا على المستوى الإقليمي ما عداها من ترتيبات. [3]

ومنه فالأمن الإقليمي هو أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، حيث يتعذّر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ، وقد استخدم **بوازن** مصطلح المُجمع الامني

[1] – المرجع نفسه ، ص 25.

[2] – عبد الرزاق حنان، مرجع سابق، ص 22.

[3] – مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003، ص53.

الاقليمي للاشارة الى توثيق العلاقات والروابط الامنية لمجموعة من الدول ، بحيث لايمكن تصور امن دولة من دول المجمع الامني بمعزل عن بقية الاعضاء .[1]

يمكن الإشارة أن الأمن في مستواه الإقليمي في إطار فردي يتعلق بالحالة التي يتعرض أو بالأحرى يتعارض معها الأمن الداخلي بالوضع السائد في مجالها الجهوي المحيط بها، حيث يعرف الأمن الإقليمي على أن رد فعل الدولة على تحديات المجاورة لها و ردع تلك التحديات[2] و هذا ما أشار إليه ميثاق "ريودي جانيرو" سنة 1947 الذي جاء في ديباجته أن "الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل دولة الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج .[3]. من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية حيث تتوافر الحساسية الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي ردع أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة قوى يعتبر تهديدا للأمن الوطني.

ج- المستوى الدولي:

جاءت فكرة الأمن الجماعي الذي يتحدث مناصروه عن أنه إلى جانب القوة العسكرية و أهميتها كميزة للحياة الدولية، فإنه يوجد فرص مناسبة للمضي قدما إلى ما بعد الحماية الذاتية "Selph helps" التي تحدث عنها الواقعيون خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إن تحقيق مبدأ الأمن الجماعي يستلزم إدراك الدول أن أمنها يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ و الأفكار في إطار العلاقات الدولية "Inter-state relations" .

[1] – عبد الرزاق حنان، مرجع سابق، ص22

[2] – طارق رادف، مرجع سابق، ص 25.

[3] – المرجع نفسه، ص44 .

1- المبدأ الأول: لا بد للدول أن تتخلى عن استعمال القوة العسكرية و استبدالها بالمحادثات السلمية، فالمتغير ممكن في العلاقات لكن ذلك يتحقق بالمفاوضات لا بالقوة.

2- المبدأ الثاني: لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل هذه الوسيلة أو بالأحرى المبدأ تبدوا أهميتها في حالة تغير، حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا و بشكل جماعي و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.

3- المبدأ الثالث: و يعد الأكثر أهمية و يرى أنه على الدول أن تدمر الحذف الذي يهمن على الحساسيات الدولية و أن تتعلم أن تكون موضع ثقة الآخرين، فكل نظام على قول "أنيس كلود" يعتمد على اهتمامات الدول "قدرتها (حظها) من الأمن الجماعي. [1]

د- المستوى الفردي:

و هو أحد المفاهيم التي ظهرت جديدة بالنسبة للأمن فقد ظهر بعد نهاية الحرب الباردة فمفهوم الأمن الفردي يتضمن وجود أربع خصائص للأمن الإنساني.

1- الأمن الإنساني شامل عالمي فهو حق للإنسان في كل مكان.

2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة بتوقف كل منها على الآخر.

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، و هي أسهل من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

[1] - لدمية فريجة، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية و انعكاساتها على العلاقات الاور مغاربية. رسالة ماجستيير. (جامعة بسكرة :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص ص 51- 53.

مكونات الأمن الإنساني: – الحرية من الحاجة. – الحرية من الخوف . [1]

4: أبعاد الأمن

اختلفت النظريات المفسرة للأمن في إيجاد مفهوم شامل للأمن أو الاتفاق في متغيراته، و قد تم الإجماع الشبه تام حول الأبعاد المتعددة للأمن.

جدول 1 : يوضح أبعاد الأمن وفق القطاعات المختلفة .

القطاعات الأمنية
الأمن العسكري: يشير هذا المصطلح إلى قدرة الدول على شن هجمات مسلحة ضد الدول الأخرى ، والقدرة على مواجهة هجوم مسلح من دول أخرى و الحق في تصورها الخاص بأمنها
الأمن السياسي: يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تضفي الشرعية عليها.
الأمن المجتمعي: يهتم بالحفاظ على القيم المركزية، كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية الوطنية العادات والتقاليد.
الأمن البيئي: يشير إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية أو النظام البيئي كمجال حماية من جميع الأنشطة البشرية.
الأمن الاقتصادي: يهدف إلى الوصول والتحكم في الموارد المادية والمالية والتجارية اللازمة لدعم قوة الدولة والحفاظ على مستوى مقبول من الرفاهية.

المصدر :

– Eric DUFÈS,Théorie de la sécurité globale : rétrospective et perspectives ,p20, 22/10/2014, Obtained it on 17/01/2018 ,from a site : https://pnrs.ensosp.fr/content/advancedsearch.

[1] – طارق رادف، مرجع سابق، ص 56.

- البعد العسكري Military Domanssion :

القطاع العسكري يدور حول علاقات الإكراه القسري ، وقدرة الفاعلين على خوض حروب مع بعضهم البعض ، وقد سيطر البعد العسكري على تعريف الأمن الوطني في الفترة الممتدة من الحرب الباردة حتى نهاية السبعينات، حيث كان الأمن في جانبه العسكري أساسي ، يرغم كل طرف على جمع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، سواء أكانت تلك الأخطار ضربات عسكرية تقليدية أو هجومات نووية ، و عليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات في حين احتلت الأبعاد الأخرى مراتب فرعية ثانوية.[1]

ويتمثل البعد العسكري أساسا في حماية الدولة من الاخطار الخارجية، والعمل على المحافظة على سلامة أراضيها من أي عدوان خارجي محتمل، و يتضمن البعد العسكري مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، ومن هذه الإجراءات اعتماد منظومات و برامج تسلح، أين تعمل الدول على زيادة القوة من حيث النوع و الفاعلية (رفع القدرة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع "Detnence"، كما تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي، مثل الأحلاف العسكرية "Military Alliances" سواء أكانت دائمة أو مؤقتة. [2]

- البعد السياسي:

ويتجلى هذا البعد في العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة له ، ولا سيما "السيادة" " Souveignty والوحدة الترابية. ويرتكز هذا البعد على الحفاظ على الكيان السياسي للدولة من

[1] – Mathias Albert and Barry Buzan, "Securitization, sectors and functional differentiation" , Sage Publications, Ltd. Vol 42, No 4, (August –October 2011) , p418.

[2] – ibid, 422.

خلال تطوير سلطتها ، التي تربط البعد السياسي للأمن بجهود تقوية الدولة ، حتى على حساب الدول الأخرى ، التي يراها البعض دفاعًا ملازمًا للإنسان بطبيعته ، والأمن في بعده السياسي على المستوى الداخلي ، يعني الالتزام بصيانة الحد الأدنى منه، من خلال العديد من التدابير متعددة الأوجه ، مثل الحفاظ على جوانب مختلفة من إستقرار البيئة الداخلية على المستوى العلاقات بين مكونات المجتمع ، بهدف تجنب الصراعات الداخلية، خاصة في البلدان ذات الأعراق المختلفة . ومنه البعد السياسي للأمن يساهم في دعم حرية الدولة وتحررها من الضغوط الناتجة عن التفاعل السياسي بين البيئتين الداخلية و الخارجية، أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن القومي إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي، و كذلك علاقتها الخارجية بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها و أمنها. سواء بشكل فردي أو جماعي .[1]

البعد الاقتصادي:

هو إمتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة ومشبعة ، وامتلاك ما يكفي من المال لإشباع الحاجات الأساسية، كالغذاء، والماوى اللائق، والخدمات الصحية الأساسية والتعليم ، للفرد أو الأسرة أو المجتمع ، مع ضمان توفير الحاجات الأساسية والنفقات الإجبارية على نحو مستدام .[2] و يمكن القول إن البعد الاقتصادي للأمن ، بأبسط معانيه يعني خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي الذي يحافظ على استقرار البلد ولا يعرضه لمشاكل اقتصادية

[1] – مدحت أيوب، مرجع سابق، 62.

[2] – أحمد سمير ، "الامن الاقتصادي" ، المركز الدولة للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. العدد 88، أفريل 2016 ، ص 11.

خطيرة تهدد الأمن، و هو مرتبط بالضغوط التي يلحقها الاختلاف في الثروة Wealth و التطلعات "Property" [1].

ويهدف الأمن الاقتصادي إلى توفير البيئة المناسبة لتلبية احتياجات الناس وتزويدهم بسبل التقدم والرفاهية، وهو بذلك يعمل على دعم الأمن القومي من خلال تطبيق الاستراتيجية العليا للدولة ، التي تهدف الى تنمية استخدام كافة الموارد الوطنية لتحقيق أهدافها السياسية، وتحقيق درجات عليا من النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي على إعتبار انهما وسيلتان رئيسيتان وحاسمتان لتحقيق مصالح الأمن القومي ، عن طريق بناء الردع الاستراتيجي ، وتطوير المبادلات التجارية ، وتصدير خدمات العمالة ، والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها ، وخاصة التكنولوجيا العالية .[2]

البعد المجتمعي:

مع ظهور الصراعات العرقية والدينية ، لم تعد التهديدات موجهة نحو بقاء واستقلال الدول كما كان الحال في الماضي ، بل إلى مجموعات اجتماعية مثل الأقليات العرقية والمهاجرين واللاجئين والجهات الفاعلة الأخرى شبه الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط الاجتماعي الناجم عن التدفق المستمر للمهاجرين ، وانتشار الإرهاب ، مما أدى إلى ظهور خطابات مختلفة تهدف الى تحقيق الأمن المجتمعي، خصوصا دراسات باري بوزان ، وأوليفر ويفر المقدمة في إطار المدرسة النقدية الجديدة للبحوث الأمنية، والفقه القانوني لمدرسة

[1] – أحمد ثابت،"الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته"، مجلة المستقبل العربي. العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

[2] – عبد المعطي زكي، الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، 9 فيفري 2016، متحصل عليه بتاريخ 2018/05/13 من موقع : https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9

كوبنهاغن ، وما تركوه وراءهم في إعادة صياغة وإعادة قراءة الأطروحات الأمنية التقليدية ، وقد وضع Muller ثلاثة مستويات لدراسة وتحليل التهديدات الأمنية:

- الدولة : مهددة في السيادة والقوة.

- الجماعة: مهددة في هويتها.

- الفرد : مهدد في البقاء والرفاه .[1]

تعتبر مدرسة "كونبهاغن لبحوث السلام" الأولى في إقحام البعد المجتمعي Societal Security الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فبروز معالم كتنامي العنف المجتمعي و المشاكل الاجتماعية، النمو الجغرافي الكبير و الهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال، كلها تعتبر من صميم الموضوع الأمن المجتمعي وقد تكلم المفكر "Muller" عن ما أسماه بالمأزق المجتمعي الناتج حسبه عند غياب الأمن المجتمعي، فتهديد الأمن المجتمعي يتعلق بإحساس مجموعة معينة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية، العادات والتقاليد، وبأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة ويرى Buzan أن المأزق الأمني يدور بشكل اساسي حول الهوية، أو ما تعبر به المجموعة عن نفسها بضمير "نحن" ، أين يلعب الإدراك والذّاتية دورا مهما في تأجيج مشاعر الاختلاف والصراع .[2]

[1] – عطوات عبد النور، شنين محمد المهدي ، " بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة" . مجلة دراسات اجتماعية . المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص231.

[2]– عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الأمن المجتمعي" ، متحصل عليه بتاريخ 2020/05/13 من موقع :

www.géocities.com/adelzegaah/com htm 2018 .

ويقول "**أولي ويفر Ole Weaver**" نحن نرفض أن يؤدي الأمن المجتمعي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها ، نحن نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ثنائية أمن الدولة والمتمثلة في المحافظة على السيادة ، و أمن المجتمع المتمثل في المحافظة على هويتة وكلاهما هدفه البقاء، فزوال الدولة مرتبط بفقدانها لسيادتها، وفقدان المجتمع لهويته فلن يكون قادرا على البقاء والاستمرار .[1]

البعد البيئي:

أدت الحروب الصراعات المستمرة في الكثير من الدول والاقاليم الى تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي وزيادة التلوث البيئي، وانقراض أنواع حيوانية ونباتية كثيرة ، وندرة الموارد الطاقوية والطبيعية والمياده ، الامر الذي اسفر على بروز خلافات وأزمات حول طرق تسييرها ، الامر الذي كانت له انعكاسات على أمن الأفراد والجماعات. ويعتقد في هذا الإطار(Keith Krause) أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا .[2]

وقد كانت البيئة موضوع مهم يثير اهتمامات الناس، و قد تطورت تصوراتهم بحيث أصبحت البيئة مرادفة لصيانة الحياة البرية، و منذ الستينات من القرن الماضي تحولت البيئة الى حركة تتمتع بتأييد شعبي عريض و مجال اهتمام أوسع نطاق، و كان مؤتمر الأمم المتحدة

[1] – عطوات عبد النور، شنين محمد المهدي، مرجع سابق ، ص 233.

[2] – عمار حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي.إستراتيجية جديدة لإحتواء جهوي شامل" . رسالة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2002)، ص67.

الذي عقد في استكهولم بشأن البيئة البشرية سنة 1972 بمثابة نقطة التحول في تاريخ الوعي البيئي.[1]

بالرغم من تركيز المناقشات خلال فترة السبعينات على بروز ظاهرة تلوث الهواء و المياه في دول الشمال ، بسبب سياسات التصنيع المكثف ، الا أن انتشار هذه الظواهر في دول الجنوب بأكثر حدة بسبب الفقر وغياب برامج التنمية ، جعل الحركات المدافعة عن البيئة منذ ذلك الحين تتحرك للدفاع عن الاخطار التي تهدد مختلف جوانب الطبيعة كاليابسة والغلاف الجوي، و المناخ ، البحار و المحيطات و الأنهار وجميع الكائنات الحية .[2] وبذلك دخلت حماية البيئة في معادلة الأمن و السلم، لتتشكل ثلاثية السلم، الأمن، والبيئة، وفي سنة 1987 نشر تقرير لجنة "Brundtland" بعنوان مستقبلنا المشترك Our Commons future أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء أو السلام الأخضر . [3]

لذلك ساهم تعرض الكثير من الاقاليم الى الكوارث الطبيعية، خاصة تلك الواقعة في الأقاليم المنخفضة في اعتلاء الاهتمامات البيئية سلم الترتيب، لان المشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن وإستقرار الدول و المجتمعات و الأفراد، ويشير رواد المدرسة النقدية الى خطورة التهديد البيئي خاصة كونه يصنف ضمن التهديدات ذات الطبيعة الغير وطنية، و في هذا الصدد يرى المفكر "M.C.Williams – K.Krause" أن النتائج الخطيرة للتدهور البيئي، والتي أصبحت تدرك على أن لها أولوية من التهديدات الخارجية،قد تؤدي إلى العنف المسلح

[1] – مصطفى كمال طلبة، " الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي". مجلة السياسة الدولية . العدد 163، جانفي 2006، ص ص 52 – 57.

[2] – المرجع نفسه ، ص 53.

[3] – عمار حجار، مرجع سابق ، ص 70.

من طرف الجماعات المتضررة ، الأمر الذي يتطلب وضع الأمن البيئي من أولويات تحقيق الأمن في الدولة . [1]

ثانيا – المقاربات النظرية لتفسير الظاهرة الأمنية :

ساهمت الحروب والاحداث التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل ، في بروز نقاشات ومنظورات تدور حول تفسير الظواهر الامنية، واسباب انتقال الصراعات من صراعات بين الدول الى صراعات بين الجماعات داخل الدول ، وهذا مايقود الى الحديث عن تحول مفهوم الأمن من المنظورات التقليدية ، الى مراجعة هذه المنظورات بما يتناسب مع بروز انواع اخرى من التهديدات داخل الدول وعبر الحدود .ومنه فأن مفهوم الأمن مر بمرحلتين متميزتين في تطوره: المرحلة الأولى وتسمى التقليصية، وتتميز باختزال الدولة كموضوع مرجعي ، على المستوى العسكري كمجال للتحليل ، والثاني نسميه التوسعية ، وتتميز بتوسيع المفهوم عمودياً إلى المجموعات والأفراد وأفقياً إلى القطاعات الاقتصادية، السياسة المجتمع والبيئة .

1– المنظورات التقليدية في تفسير الظاهرة الأمنية:

تمثلت في مجموعة من المقاربات النظرية التي أرتكزت على اعتبار الدولة الوحدة الاساسية للتحليل، ومن ثم هي العنصر الأساسي الذي يستوجب حمايته من مختلف التهديدات .

أ– المنظور الواقعي.:

إعتمد الفكر الأمني التقليدي على النهج المثالي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى ، على أساس أنه يسعى إلى ربط مفهوم الأمن بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا من أجل

[1] – المرجع نفسه، ص ص73– 76.

تنظيم أفضل للعلاقات بين الدول ، دعا العالم إلى نبذ الحروب وتشجيع السلام ونزع السلاح باتباع مبادئ وقواعد القانون الدولي العام ، لكن الواقع أثبت أن هذا النهج لا يمكن أن يفسر الظواهر الأمنية ، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى إلى انهيار عصبة الأمم ، التي انشأت على المبادئ المثالية في الأساس . ومنه فرضت الواقعية نفسها كمنظور لتفسير العلاقات الدولية إبان وبعد الحرب العالمية الثانية ، وعرفتها بأنها علاقات قوة ، وهي نفس الفكرة التي دعا إليها الفيلسوف الإيطالي "نيكولا مكيافيلي" في كتابه "الأمير" الذي وضع القوة والأمان فوق كل اعتبار .[1]

تم نقل الاعتقاد الكلاسيكي للأمن القومي من خلال اكتساب المزيد من القوة إلى القرن العشرين من خلال كتابات وأعمال "نيكولاس سيبكمان Nicholas Spykman "و "رينهولد نيبوهر Reihold Neibuhr " الذين اعتقدوا اعتقادًا راسخًا في محتواه أن القوة العسكرية هي أهم شيء تحتاجه الدولة من أجل البقاء ، لان العالم الحقيقي هو مسرح لنزاعات مستمرة ، حيث لا يتم قبول أي سلطة عليا تفرض شروطها على الجميع لإجبارهم على اتباع سلوك معين لذلك كان اللجوء إلى إكتساب القوة وزيادتها هو سلوك طبيعي وضرورة متبعة للحفاظ على وجود وسيادة الدول .[2]

لذلك يمكن أن يصبح النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدول دون سلطة فوقية فوضويًا، بسبب تنافس الدول على القوة وفقًا لمنطق "الكل ضد بعضهم البعض". ، لذلك فإن الدول في حالة صراع مستمر ودائم من أجل القوة من وجهة نظر هوبز، و لهذا السبب لا تعتبر

[1] – جراية الصادق، مرجع سابق، ص 21.

[2] – يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية. بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 78.

المؤسسات المختلفة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك جهات فاعلة من وجهة نظر الواقعيين. [1]

قال " **كينيث والتز Kenneth Waltz** "في كتابه "السياسة الدولية" أن الأمن القومي هو الهدف النهائي للدولة ، وعندما يتم ضمان بقاء واستمرارية الدولة ، فإن الأخيرة تسعى إلى أهداف أخرى مثل الهدوء والمصالح، وفي نظر الواقعيين ، تكمن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي في غياب سلطة مركزية لتنظيم سلوك الدول ، الأمر الذي يؤدي في نظرهم إلى انعدام الثقة بين مختلف وحدات النظام الدولي ، مما يدفعهم إلى اكتساب القوة مقابل انعدام الأمن وتهديد المعنى الآخر ، مما يؤدي في النهاية إلى ما يسمى بالمعضلة ، ويرتكز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

1- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية والموضوع والمرجع الرئيسي للأمن.

2- يتسم النظام الدولي بالفوضى وغياب سلطة مركزية قادرة على التحكم في سلوك الدول.

3- تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الدول الأخرى ، مما يخلق تهديدًا دائمًا باحتمال نشوب حرب .

4- ميزان القوى بين القوى الدولية أساس تحقيق الاستقرار، وتوزيع القوى يحدد هيكل النظام الدولي الذي يتسم بانعدام الثقة بين الدول. [1]

[1] – تاكايوكي ياماورا، ترجمة: عادل زقاغ. ، متحصل عليه بتاريخ 2019/12/20 م من موقع :
https://drive.google.com/file/d/0B6iPTxW6AdOlVk5kVmtSbWNOR2c/view?resourcekey=0-IDqdQe9TrclLcK9_0b9G7Q

ب- الواقعية الجديدة:

ترى الواقعية الجديدة أن الدول تعمل على مبدأ الحوافز المادية وأن مواقفها يعكس مكانتها في النظام الدولي .وبالتالي تسعى الدول إلى الحفاظ على مواقفها النسبية داخله من خلال زيادة القوة وتأثيرها، وبالتالي تتحدد بنية النظام العالمي من خلال هذا التوزيع للقدرات بين الدول وقد أنطلق " ولتز " من فرضية أن النظم تتكون من بنية (**Structure**) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر :

- المبدأ المنظم – **Ordering principle** : فوضوية أو تراتبية

- طبيعة الوحدات – **The character of the units**: متشابهة وظيفيا أو مختلفة

- توزيع القدرات – **The Distribution of capabilities**

وأهم مايميز بنية النظام الدولي غياب هيئة عليا مؤثرة ، الامر الذي يجعل من الفوضى **Anarchy** من أهم مميزاته الى جانب الاعتماد على النفس و المساعدة الذاتية .-**Self**) (**help** وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات.[2] وقد ركزت الواقعية الجديدة على السياسات الدولية بكافة أنواعها ولا سيما تلك التي من شأنها أن تحد من أسباب الحرب، وتهيئ ظروف السلام وفق مستويات التحليل المختلفة والمتمثلة في الفرد والدولة والنظام الدولي، ووفقا لولتز، فأن السبب الذي يجعل

[1] – مروان محمد ، الأمن في العلاقات الدولية ، الموسوعة السياسية ، 2016/11/16 ، متحصل عليه بتاريخ 2018/5/18 من موقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] – توفيق بوستي ، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية .إستطنبول: المعهد المصري للدراسات ،2019 ، ص7.

الدول تتبع أنماطًا سلوكية متماثلة على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية، يرجع بالاساس الى القوى النسقية للدول، كما أن الفوضى التي يشهدها النظام الدولي وغياب أعلى سلطة مركزية، هما السببان الرئيسيان وراء أوجه التشابه في السلوك والسياسة الخارجية لوحدات النظام ، والتي يمكن تفسيرها من خلال لجوء الدول إلى زيادة وسائل القوة لتحقيق مصالحها الوطنية وتلبية احتياجاتها .[1]

ج- المنظور الليبرالي.:

النظرية الليبرالية في تفسير الظاهرة الأمنية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى تقويم المؤسسات القائمة من خلال التنظيم والتعاون الدولي، ويمكن إرجاع منطلقاتها الفكرية إلى تصور إيمانويل كانط عن السلام الديمقراطي ،حيث يقر بأن الدولة ليست اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، بالرغم من دورها الحاسم لضمان الأمن، ووفقًا للنظرية الليبرالية ، لا يقتصر مفهوم الأمن على المستوى العسكري، بل يمتد إلى القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ووفقًا لـ " **قولدستين Goldstein**" ، تعتبر سلامة المجتمع الدولي أولوية قصوى. حيث يتطلب الأمر من جميع الجهات الفاعلة الدولية ، سواء كانت دولًا أو منظمات غير حكومية أو شركات متعددة الجنسيات أو أفراد ، العمل معًا لمواجهة التهديدات الأمنية من خلال بناء تحالف دولي موسع يضم معظم الجهات الفاعلة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تحدي أحد اعضاء المجتمع الدولي لبقية الاعضاء .[2]

[1] – جراية الصادق، مرجع سابق ، ص22.

[2] – أمينة دير، " أثر التهديدات البيئية على الأمن الانساني في إفريقيا – دراسة حالة دول القرن الافريقي" ، مذكرة ماجستير.(جامعة بسكرة :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013) ، ص 17.

وقد استوحى الليبراليين افكارهم من فلسفة "**كانط و روسو**" الذين لديهم رؤية أكثر إيجابية للإنسانية، هذا الاختلاف يتضح من خلال الجانب المعياري للتيار الليبرالي، فبينما يركز الواقعيون محاولاتهم على فهم وضمان استمرارية وتوازن النظام الحالي ، الليبراليون لا يريدون فهم العالم فقط ، بل يتجاوزون ذلك محاولة تغييره ، عن طريق التركيز على احترام حقوق الإنسان ، وضمان الرفاه الاقتصادي والحفاظ على البيئة و تعزيز العدالة الاجتماعية ،ويعتقد الليبراليون أن القيم مثل احترام حقوق الإنسان والتمثيل الديمقراطي والقانون يفسر الميول "المسالمة" للدول الديمقراطية. وهكذا ستكون الدول الديمقراطية أقل ميلاً لمحاربة بعضهم البعض، ومن هذه الفرضية يعتبر نشر الديمقراطية والقيم المتأصلة فيها هو أفضل طريقة لتأمين السلام العالمي.[1]

و منه يرتكز النهج الليبرالي على رفض القيم الواقعية (التسليم بالوضع الراهن) من أجل تحقيق تحسن في الوضع الإنساني اعتمادا على نشر القيم الليبرالية، وفق ثلاثة مفاهيم : الأمن وحقوق الإنسان، المفهوم الإيجابي للسلام والأمن التعاوني .[2]

2- المنظورات المابعد الوضعية في تفسير الظاهرة الامنية :

بسبب فشل النظريات الأمنية التقليدية في التنبأ وتفسير العديد من الاحداث خصوصا انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وانفجار الصراعات العرقية في الكثير من الدول الى جانب بروز انواع جديدة من التهديدات العابرة للحدود والتي لم تكن معروفة في الفترات

[1] - FETHERSTON A.B., Towards a Theory of a United Nations Peacekeeping. New York: St.Martin's Press, 1994, pp 90 -91.

[2] - BAYLIS, John, International Security in the Post-Cold War Era. New York: Oxford University Press, p 193.

الماضية ، كلها عوامل ساهمت في بروز مقاربات نظرية سعت كلها الى تفسير الاحداث المعاصرة وفق اطر تحليلية مختلفة .

أ- المنظور النقدي:

احتدام النقاش بين المنظورين الواقعي و الليبرالي للدراسات الأمنية وفشلهما في التنبؤ بالكثير من التحولات التي طرأت على مسرح الاحداث الدولية ، أدت الى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار المقاربات ما بعد الوضعية للأمن ، وظهرت بذلك المقاربة النقدية للأمن ، والتي ترجع جذورها الفكرية إلى منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال " **ماكس هوركهايمر Max Horkheimer** " ، و" **تيودور أدورنو Theodore Adorno** " و" **يورقن هابرماس Jurgen Habermas** "، كما تدعي هذه النظرية أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي،[1] من هذا المنطلق ، ظهرت النظرية النقدية ضمن نموذج نقدي يهدف إلى إعادة هيكلة تنظير العلاقات الدولية واستخدام الحجج الأنطولوجية و الابستمولوجية والمنهجية بطريقة تختلف عن النظام الذي تتبناه الاتجاهات النظرية التفسيرية .[2]

عبر النقديون عن رغبتهم في الانفصال عن السرد الأمني الكلاسيكي وتضمين تغطية أوسع لقضايا أخرى مثل حقوق الإنسان، و على الرغم من اختلافاتهم ، اتفقوا على نقاط تحليلية

[1] – أمينة دير، مرجع سابق ، ص ص 19- 20.

[2] – علي مدوني، " قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها ." رسالة دكتوراه . (جامعة بسكرة :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص 84.

مثل اقتراحهم لتغيير النهج الآلي للأمن إلى نهج تأملي ، وأن الأمن لم يعد يعتمد على التهديد بل على إختيار مناهج معينة لتطبيقه على مستويات مختلفة .[1]

ويرى كل من "**ميشال ويليامز Michel Williams**" و " **كيت كراوس Krause**" ضرورة الإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد و المجتمع و الهوية، و يقترحون في سبيل تحقيق ذلك ، تشجيع التعددية الفكرية و تنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد بعينه ويركز " **كين بوث Ken Booth** " على مفهوم الإنعتاق الإنساني والذي عرفه بأنه تحرير الناس كأفراد و جماعات من القيود البشرية و المادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية تامة ، ومن هذه القيود الفقر ونقص التعليم والقمع السياسي والحرب و التهديد بها . [2]

ب – مدرسة كوبنهاغن :

منذ تأسيس معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في عام 1985 ، كان منبرًا نظريًا رائدًا لدراسة القضايا الأمنية .استنادًا إلى الخلفية الفكرية النقدية ، وقد تعرضت أعمال كل من " أولي ويفر Ole Waever " و "باري بوزان Barry Buzan" و " ياب دي وايلد Jaap de Wilde" الى مجموعة واسعة من القضايا الأمنية المستجدة والتي لم تستطيع المنظورات التقليدية من اعطاء تفسير مقنع لها ، وكان أهم تحول في تاريخ المدرسة انضمام باري بوزان إلى المعهد كمدير عام 1988م وتلاه انضمام أولي ويفر لاحقا ، حيث ساهمت اعمالهم البحثية القيمة في إعادة تعريف مفهوم الأمن وفهم الكثير من الظواهر المرتبطة به ، حيث توصلت فرق البحث التي

[1] – المرجع نفسه ، ص86.

[2] – أمينة دير، مرجع سابق، ص 20.

كانت تحت إشرافهم الى وضع مقاربتين نظريتين ، الأولى وهي " الأمن المجتمعي " تحت اشراف باري بوزان، والثانية وهي "نظرية الأمننة " تحت إشراف أولي ويفر.[1]

- مقاربة الأمننة :

يعرف مبتكرو هذه النظرية الأمننة بأنها إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى، والتي لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها ،واصبحت تدرك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب تدخلا سريعا و معالجة استثنائية ، حيث يشير "**وايفر**" إلى أن الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة هي أن الأمن هو خطاب (إعلامي) ، يهدف الى تصنيف قضية ما على أنها مسألة أمنية من طرف جهة أمنية فاعلة ، وذلك يتم من خلال التصريح و الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان و المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة بها، و يتم بذلك نقل هذه القضية من مجال السياسة العادية إلى مجال سياسة الطوارئ ، وهكذا فأن الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المعرض للتهديد، فان ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الأجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه .[2]

المطلب الثالث – مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة القومية :

يعتبر الاستقرار في جميع مظاهره أحد الأسس الرئيسية والضرورية لاستمرار الحياة ، إنه يمثل الحاجة الأساسية لنمو ورفاهية المجتمع، و عدم الاستقرار يؤدي إلى الفوضى والاضطراب

[1] – سعيدي ياسين ، " التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" . مذكرة ماجستير. (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص26.

[2] –Rita Floyd, "Towards a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies " Cambridge University Press. Vol 33, No 2 , Apr 2007 , p 329.

ويعيق تقدم الشعوب وتطورها ،ومن أهم أنواع الاستقرار في المجتمع هو الاستقرار السياسي الذي يعتبر من أشهر الظواهر ، التي لها أبعاد عديدة مترابطة تتغير مع الزمان والمكان .

1- تعريف الاستقرار لغة :

كلمة استقرار لغة جأت من فعل استقر ، يستقر، استقراراً ، و قد اشتقت من الْقر، حيث عرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان ، أي الثبات والاستقرار في مكان معين [1]، حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم في سورة غافر الآية 39 ، بعد بسم الله الرحمان الرحيم" يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار " [سورة غافر، الآية 39] ، بمعنى أن الدار الآخرة هي مكان الإقامة و منزل السكن والاستقرار النهائي.

2- تعريف الاستقرار إصطلاحا:

تعددت التعاريف االتي تطرقت لظاهرة الاستقرار السياسي، حيث يشار إلى الاستقرار في العلوم الاجتماعية على أنه استقرار الوضع الاجتماعي الذي لا يخضع لتغييرات مفاجئة أو جذرية مما يعني أنه لا توجد تغييرات مقصودة من المجتمع نفسه أو من خارجه، تهدف لتغيير نسق النظام وتوازنه ، مما قد يتسبب في تحوله من حالته الثابتة أو المستقرة إلى حالة غير مستقرة .[2]

[1] – علي بن هدى وآخرون، القاموس الجديد للطالب، معجم عربي، ط7 الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب،1991 ، ص 47.

[2] – شاهر إسماعيل الشاهر، " التفتيت بالأقليات– الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول" ، مجلة روافد. المجلد03 ، العدد02، ديسمبر2019 ص ص 140 – 141.

وقد تناول القاموس الفرنسي لاروس " Larousse" هذا المصطلح من زاوية التوازن ،حيث يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، أي على ما هو عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر .[1]

اما "الموسوعة البريطانية encyclopedia britanica " عرفته بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي" .[2]

أما " **آلان بال Alan Pal**" ربط بين الاستقرار السياسي والشرعية السياسية بقوله أنه" حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي و ارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية " . [3]

وأكد "**مارتن بالدام**" **Martin Paldam** "بأن الاستقرار السياسي مفهوم غير واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال اربعة أبعاد أساسية : حكومة مستقرة ، نظام سياسي مستقر ، النظام الداخلي والاستقرار الخارجي . [4]

ويشير "**ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT**" بأن الاستقرار السياسي هو" قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح و حل الصراعات القائمة داخل الدولة

[1] – كريمة بقدي،" الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماجستير .(جامعة أبو بكر بلقايد 2012) ، ص5.

[2]– محمد الصالح بوعافية ،" الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون. ورقلة: العدد 15، 2016، ص 310.

[3] – أحمد الرجوب سلامة رضوان ،"الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية ". رسالة ماجستير .(جامعة اليرموك، 2005) ص 75.

[4] –Martin Paldam does economic growth lead to political stability , university of Aarhus , p 172.

بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات و الحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام " .[1]

أما " **لبست LIPEST**" أكد بأن الاستقرار السياسي هو حصيلة أداء النظام السياسي وفعاليتة في قطاعات التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية . وهذا يدل على استقرار النظام السياسي مرتبط اساسا بنجاح برامج التنمية وترسيخ الشرعية السياسية .

بينما "صامويل هانتجتون SAMUEIL HANTINGTON " فقد اعتمد على مستوى الربط بين المشاركة السياسية و المؤسسية السياسية ، وصنفها الى مستوى منخفض، متوسط و مرتفع وفق نظامين، مدني أو بريتوري .[2]

و يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه حالة الثبات والتوازن التي تميز النظام السياسي في دولة معينة، ويكون مرتبط غالبا بنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن المجتمعي.

3- مؤشرات الاستقرار السياسي

يختلف تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي من دولة إلى أخرى باختلاف المنهج والمرجعية فهناك من ينطلق في تحديدها من مفهوم عدم الاستقرار السياسي، بدعوى كثرة عدم الاستقرار في دول عديدة فقدت سيادتها وتفككت مؤسساتها و اشتدت فيها المشاكل الطائفية، وتعمق داخلها التفاوت الاجتماعي الاقتصادي ، وفي المقابل هناك من ينظر في الظاهرة من خلال

[1] – عبد القادر بدر الدين إكرام، " ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر". رسالة دكتوراه .(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 1981)، ص 36.

[2] – محمد الصالح بوعافية ، " الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم والغايات " دفاتر السياسة و القانون . العدد 15، جوان 2016 ، ص311.

تجارب دول أخرى على ارض الواقع من خلال مجموعة من المؤشرات يتفق عليها اغلب الباحثون ، ويمكن إجمالها كالأتي:

أ- نمط انتقال السلطة في الدولة:

إن عملية نقل السلطة داخل النظام السياسي هي مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي وما يترتب عليها من تغييرات في أعلى سدة الحكم أو التنظيمات السياسية أو كليهما، واذا احترم الدستور وتمت عملية الانتقال الديمقراطي بسلاسة ، فأن هذا مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي.[1]

ب- شرعية النظام السياسي:

يكتسب النظام السياسي شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية فالنظام السياسي الذي يتمتع بالشرعية و الولاء من خلال الفكر الحر والمشاركة عن طريق الإقناع دون أن يمارس أساليب القوة و العنف ضد الأفراد هو نظام مستقر سياسيا واجتماعيا وفي نفس الوقت استخدام الطرق التعسفية والضغط و التزوير يؤدي الى رفض المواطنين وعدم تقبلهم طواعية له، وهذا ما سيؤدي الى انعدام الثقة بين السلطة و الشعب وفقدان الشرعية السياسية وانتشار العنف في المجتمع ، و يسود مناخ من عدم الاستقرار مما يؤدي في النهاية إلى سقوط و انهيار النظام الحاكم .[2]

[1] – سلوى محمد، إسماعيل علي،"العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب " ، مذكرة ماجستير . (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999) ، ص 43

[2] – فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات . بيروت : دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر،2008 ، ص 244.

ج- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة :

قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي ، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع، فازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات يجعل المواقف المتخذة أقل توترا و عنفا من قبل الأطراف السياسية والمدنية . [1]

د- المؤسساتية:

كلما اقترب نظام سياسي ما من إضفاء وتطبيق الطابع المؤسسي ، أصبح مؤشرا قويا على الاستقرار السياسي ، والعكس صحيح ، و المؤسساتية : هي خضوع صنع القرار السياسي في مجتمع ما، لآليات مؤسساتية تعمل بنظام اللامركزية ، واحترام سيادة القانون ، والفصل بين السلطات والبعد عن إضفاء الطابع الشخصي على عملية صنع القرار .[2]

هـ- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي, لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي ,فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية. فالنظام الذي لا

[1] – إسراء أحمد إسماعيل،" تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، (1991 – 2007) ". رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2007)، ص45 .

[2] – شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 142.

يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطيح به وببنيته الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أو القصير ومن معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات ، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية. وبهذا يظهر أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، على أهميتها في ذلك، ولا يتأتَّى بالمزيد من الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما يتم ببناء حياة سياسية سليمة، ترفع مستوى الرضى الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع، وتبث الأمن والطمأنينة وبالتالي الاستقرار. إن الكثير من الدول تملك ترسانة عسكرية كبيرة وأجهزة أمنية متطورة، والكثير من مظاهر القوة المادية، إلا أن استقرارها السياسي هش، سرعان ما يعاني التداعي والضعف مع أي ضغط أو تحول. [1]

و- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر تولي مناصب القيادة في السلطة التنفيذية لفترات مستمرة ، وبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يكون ذلك وفق الآليات الديمقراطية ويقترن برضا الشعب، وفي نفس الوقت يعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي. [2]

[1] – شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، متحصل عليه بتاريخ 2019/01/15. من موقع :
www.dampress.net/mobile/?page=show_det&cattegory_id..

[2] – محمد الصالح بوعافية ، مرجع سابق، ص 320.

ز- الاستقرار البرلماني:

تعتبر الهيئة البرلمانية الممثل الحقيقي الشعب والأفراد في كل الأنظمة بمختلف أشكالها وفي الانظمة الديمقراطية ، غالبا ما يكون مستبعدا قيام السلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، على عكس الانظمة غير الديمقراطية ، أين يتم اللجوء الى حل البرلمان في الكثير من الحالات اذا لم يساير البرلمان أهداف ورغبات السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة ، ومع ذلك قد تظهر بعض الصور من عدم الاستقرار البرلماني حتى في الدول الديمقراطية في حالات مثل :

1- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

2- إنسلاخ أو خروج فرد أو جماعة عن الحزب الحاكم ، مما يسبب خلل في نسب تشكيل الحكومة والحكومة الائتلافية .

هاتين الحالتين قد تكونان السبب في تعطل أعمال البرلمان أو حله قبل استيفاء مدته القانونية في كثير من الأحيان.[1]

حـ- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم, وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن

[1] - شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص 144.

آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية[1] .

ط- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يرى الكثير من الباحثين والسياسين أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطات القائمة هي شكل من أشكال الاضطرابات السياسية وعدم التوازن السياسي، لكن البعض الآخر يعتبرها تعبيرًا ديناميكيًا عن التوترات الاجتماعية التي تطفو على السطح، وبروز العنف السياسي في مجتمع ما مؤشر أساسي على عدم الاستقرار السياسي ، وفي نفس الوقت اختفائه هو مظهر مهم للاستقرار السياسي، وقد يكون العنف رسميًا أو غير رسمي ، فالعنف الرسمي موجه من طرف النظام الحاكم ضد المواطنين أو ضد مجموعات أو منظمات أو عناصر معينة ، بينما يتم توجيه العنف غير رسمي بشكل عكسي ضد النظام وبعض رموزه من قبل المواطنين أو الجماعات المتمردة ، والحروب الأهلية هي أعلى أشكال العنف وعدم الاستقرار السياسي، لأنها تؤدي الى إنتشار العنف على نطاق واسع.[2]

ي- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية الأولية:

أغلب المجتمعات التي لا توجد فيها تعددية عرقية، دينية أو طائفية، تميل إلى أن تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي مقارنة بالمجتمعات المتنوعة، ومع ذلك لا تكمن الإشكالية في التنوع اللغوي او العرقي او الديني، وإنما في آليات التعامل مع هذا التنوع ، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التعامل مع ظاهرة التنوع العرقي، نوع لايعترف بهذا التنوع ويتعامل معه من

[1] – محمد الصالح بوعافية ، مرجع سابق ، ص 320.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 ، ص 17.

منطق الاستيعاب القسري له في ثقافة الأغلبية، وبالتالي فإن هذا النموذج يؤدي إلى ظهور الولاءات غير الوطنية، والتي تؤدي الى تكون الرغبة في الانفصال أو الحكم الذاتي، و النوع الثاني يقر بهذا التنوع ويتعامل معه بنوع من المساواة في الحقوق والواجبات والاعتراف بالخصائص الثقافية للجماعات العرقية ، الأمر الذي يساهم في تعزيز التعايش والتماسك الوطني . [1]

ك – نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يعتبر التطور والنمو الاقتصادي من المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في مختلف المجتمعات، وفي نفس الوقت يعتبر من ركائزه الأساسية، حيث أصبح تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة من قبل الدولة ونمو القطاعين العام والخاص و تنشيط السوق الداخلية وزيادة الصادرات علامة من علامات الاستقرار الاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة لتحسين المستوى المعيشي ورفاهية الأفراد، تخلق نوعًا الارتياح والقناعة الشعبية تجاه النظام والسياسات الحكومية، الامر الذي يغطي على بعض المظاهر السلبية الأخرى في المجتمع .[2]

لـ– القيادة الكاريزمية:

ما يميز القائد الكاريزمي عن القادة الآخرين هو قدرته على كسب الولاء الشخصي وجلب الدعم الشخصي من مختلف الاطراف سواء المؤيدة او المعارضة احيانا وهذا راجع لما يتمتع به من قوة في الخطاب والإقناع عن طريق التأثيرات والحجج العقلانية والعاطفية ، لذلك كانت

[1] – عبد الوهاب طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 1999 ، ص97 .

[2] – محمد الصالح بوعافية ، مرجع سابق ، ص 323.

الشخصية الكاريزمية للقائد عاملا حاسما في تحقيق الاستقرار المؤقت للنظام في الكثير من الظروف المضطربة، ولكن هذه الشخصية قد تكون عامل سلبي يعيق أي تغيير يمكن ان يؤدي الى ارساء شكل جديد للسلطة يتسم بالشرعية والعقلانية يساهم في تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي لفترات طويلة، الى جانب ان كثرة التغيرات في المناصب الحكومية والإدارية ، أو التعيينات التي تتم حسب الولاءات للنظام بعيدا عن الكفاءات دليل واضع عن تخبط النظام وعدم استقرار امور التسيير والحكم .[1]

م- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

يمكن إرجاع أسباب الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية إلى الوضع الأمني والاقتصادي المتردي الذي يشير بدوره إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وعندما تكون معدلات الهجرة منخفضة أو معتدلة ، فهي علامة على استقرار الاوضاع التنموية والاجتماعية ، وقد تشكل العمالة الوافدة في بعض الأحيان سببًا لعدم الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة خصوصا اذا عارضت او اختلفت مع قيم المجتمع الذي هاجرت اليه او لم تتلقى المقابل المناسب لعملها و الاستقرار السياسي بطبيعته ومضمونه لايتحقق بفضل القوة العسكرية ، بالرغم أن هذا الشرط ضروري في حالة الخطر الاجنبي، لذلك الاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق الثقة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء .[2]

[1] – حرب أسامة الغزالي ، العنف و السياسة في الوطن العربي.عمان: منتدى الفكر العربي، 1987 ، ص66 .

[2] – رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، مجلة الحوار المتمدن ، متحصل عليه بتاريخ : 2019/01/19 من موقع : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=166391&r=0

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير الحراك العرقي داخل الدول القومية

أصبحت ظاهرة الحركات الانفصالية العرقية من القضايا الشائكة التي طرحت جدلا كبيرا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ، لأنها اصبحت تشكل تهديداً مباشرا للأمن القومي للعديد من الدول المتعددة الاعراق ، وتتدرج النزعة الانفصالية للأقليات في ثلاث مستويات ، أولا المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الأغلبية، فإن لم تتلقى تجاوبا مرضيا من طرف السلطات الحاكمة وتزايد التمييز ضدها، نزعت إلى المطالبة بالفدرالية لتكون هي أحد أطرافها، وإذا رفض ذلك ووصل الصراع الى العنف والحرب والإبادة ، كان المطالبة بالانفصال التام عن الدولة لتشكيل كيان سياسي منفصل، هذه التهديدات التي طرأت على مسرح الاحداث الدولية وتسببت في تفكك العديد من الدول، أصبحت موضوع بحث للكثير من مراكز البحث والمختصين في الدراسات الأمنية ، الذين توصلوا إلى مجموعة من الأطر النظرية التي حاولت اعطاء تفسير وفهم الأسباب التي تؤدي الى ظهور النزعة الانفصالية للأقليات ، ويمكن التطرق الى أهم هذه الرؤى الفكرية من خلال العناصر التالية :

- المطلب الأول : المقاربة الإثنوواقعية (Approache Ethno-Réalisme)

بعد فشل النظرية الواقعية في التنبؤ بالأحداث التي طرأت بعد انفجار الاوضاع الأمنية في العديد من الدول بعد نهاية الحرب الباردة ، وتحول الصراعات التي كنت تحدث ما بين الدول لاختلاف إيديولوجية وطبيعة الانظمة الى صراعات داخل الدول، جاءت المقاربة الأثنو واقعية لتحل هذا الاشكال بالإقرار بحقيقة أن الدولة ، باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل في النظرية الواقعية ، لم تعد الفاعل الوحيد و الفاصل في مسار مختلف الاحداث بعد الحرب الباردة، وذلك بعد بروز ظاهرة الجماعات العرقية الانفصالية داخل الدول وتسببها في انهيار التماسك

الاجتماعي ، خصوصا مع تزايد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول ، بحجة حماية الأقليات المهددة بالانقراض والإبادة . [1]

و أرجع منظرو هذه المقاربة أسباب الصراع العرقي داخل الدول الى عاملين هما :

1- الخوف : حسب **دافيد لاك** "**David Lake**" هناك نوعين منه :

أ- الخوف من فرض التجانس: متمثلا في الإستيعاب و الادماج القسري في ثقافة الأغلبية وسيطرة الآخر المختلف داخل الدولة الواحدة ، مما ينتج عنه زوال هوية الجماعة العرقية المستهدفة .

ب- الخوف من الأبادة : يظهر أثناء التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي و غياب الانسجام بين الجماعات العرقية داخل الدولة الأم و يبدأ بالتهميش و إنتهاك الحقوق، ثم يتحول الى الشعور بالخـوف من القضاء على الحيــاة والبقــاء ككــل.[2]

ويمكن أن يحدث الخوف اذا انتشرت الفوضى ولم تستطع الدولة أن تتحكم في المجموعات العرقية المتصارعة ، أو إذا كانت هي نفسها طرفا أساسي في ابادة هذه الجماعات ، وهو الأمر الذي حدث في الحالة اللبنانية، فقد تحطم التماسك الهوياتي وتفتت المجتمع، بسبب عدم قدرة السلطة المركزية على ضبط الامور والتحكم في الجماعات المتصارعة وهو ما سمي "باللبننة libanisation " ، وحسب " **دفيد لاك David Lake** " لا تنتج الفوضى نتيجة قلة الإمكانيات ، ولكن بسبب عدم رغبة الدولة في فرض النظام خصوصا إذا كان في صالح

[1] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي) .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985، ص62.

[2] – Lake David. A, Rotchild Donald, "The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion,and Escalation. Princeton, N.J, Princeton university press,1998,p.08.

مجموعتها العرقية المسيطرة، الأمر الذي يؤدي إلى بروز الفوضى وانتشار الخوف المجتمعي، وظهور ما يسمى في حقل الدراسات الاكاديمية المعضلة الأمنية . [1]

2- اللاأمن :

ذهب "**كوفمان Kaufman**" الى التأكيد بأن العنف المتزايد يؤدي الى الخوف من الآخر وهذا ما يجعل مختلف الجماعات في وضع الهجوم لحماية أمنها، الأمر الذي يؤدي الى تراجع التعايش وقيم المواطنة وبالتالي تفاقم الأزمة الأمنية، بسبب قيام الدولة باستعمال القوة لاسترجاع الأمن، و سعي كل جماعة الى حماية أمنها على حساب الجماعات الاخرى.[2]

أما "**باري بوزان Barry Buzan** " : يقول إن التوقف عن حرمان الأخرين من الأمن هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن المستقر للإفراد والجماعات ، وبالتالي تحقيق التحرر و الإنعتاق من الخوف من الآخر المختلف .[3]

في محاولة لإسقاط المقاربة الاثنو واقعية لفهم معضلة الأمن الداخلي للدولة ، يعتمد "بوزان Buzan" على افتراض أن فوضى النظام الدولي، تنتقل بسهولة الى الدول المتعددة العرقيات بسبب فشلها في استيعاب الانقسامات الداخلية ، نتيجة عدم التوازن في سياستها العامة والتوزيع غير العادل للقيم، إلى جانب استبداد المؤسسات السياسية التي تسعى أحيانا الى تغذية الانقسامات بين المجموعات المختلفة، من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة، وبالتالي

[1] – شاعة محمد ، " المقاربة النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية " حوليات جامعة الجزائر 1 " .مجلد 31 ، العدد 4، 2017، ، ص 177.

[2] – Christian geiser ; Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998 , obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site:

www. Paix balkans . org / contrubution / geiser– parant bosnie .pdf.p30.

[3] – جون بيليس ، ستيف سميث عولمة السياسة العالمية. (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، 2004، ص414.

حرمان الجماعات المستهدفة من حقوقها، الأمر الذي يتسبب في انتفاضة الجماعات المهمشة وبالتالي تصاعد المأزق الأمني المجتمعي، والذي يتحول في الكثير من الاحيان إلى معضلة عويصة، قد تتسب في فقدان الدولة التحكم في الوضع القائم، مما يؤدي الى فشلها وانهيارها في النهاية . [1]

من هذا المنطلق فأن المعضلات الأمنية من وجهة نظر المقاربة الإثنو واقعية هي سبب إندلاع الصراعات العرقية ، وأن الولاءات والهويات العرقية تنطوي على مشاعر أعمق وتشكل عقبة رئيسية أمام الحلول، مما يؤدي إلى تفاقم الاوضاع واحتدام الصراعات ومن أهم الحلول التي يقدمها الإثنو واقعيون للخروج من المأزق الأمني المجتمعي، هو الفصل **(Séparation)** بين المجموعات لتقليل فرص الاحتكاك وتخفيف المعضلة الأمنية، خصوصا اذا فشلت الحلول التي تهدف إلى دمج العرقيات المتعددة في الحياة السياسية، عن طريق تقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة، بما يتناسب مع تعايش الجماعات العرقية مع بعضها البعض .[2]

- المطلب الثاني : المقاربة النشوئية (Primordialism)

حسب النشوئيون تعتبر الهوية العرقية أمر طبيعي ينشأ من خلالها إكتساب الأفراد لصلات القرابة، حيث يتشاركون السمات الثقافية التي تشمل اللغة، العادات والتقاليد ، الدين، والمطبخ و اللباس، وغيرها، الى جانب الترابط العاطفي النفسي، المستخلص من حس الانتماء إلى الجماعة، هذه العوامل كلها لها دور حاسم في تعبئة الجماعة وانتفاضتها ضد أي خطر يتهددها

[1] – نبيلة السالك ، " الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني " رسالة دكتوراه . (جامعة باتنة ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2015) ، ص 98.

[2] – Christian geiser, op.cit , pp 36 –37.

ومع ذلك فأن النشوئيون يعتقدون بأن الاستياء وحده القائم من عدم المساواة و الهيمنة المفروضة على هوية الجماعة، يمكن أن يؤدي إلى التعبئة والعنف و الميولات الانفصالية . [1]

وتقوم المقاربة النشوئية على إبراز الدور الذي تلعبه القرابة وقوة الروابــط بين عناصر الجمــاعة في تحديد هوية الجمــاعة العرقية، هذه الروابــط وحســب **دونالد "هوروفيتز Donald horwitz**" تسمــح بتحديد الاختلاف عن الآخــر، وعليه يكمن سبب النزاع العرقي حسب هذه المنظور في وجود الحدود الفاصلة بين هذه الجماعات بسبب غياب الروابط الثقافية والسلالية بينها .[2]

ويذهب كل من الباحثين، "**والـكر**Walker " ، " **غريتس** Greetz" ، "**شيلز** Shills" ، **و** "**كونـور** Conner " الى تأكيد أن الإِخـتلاف في الهويـة والمتمثل في متلازمــة "**نحن ضدهم**"، هو مصدر النـزاع الأمر الذي يشير الى أهمية المشاعر في زيادة الوعي و الإحساس بوجود الحدود بين الجماعـات العرقية . [3]

[1] – شاعة محمد، مرجع سابق ، ص180.

[2] – Donald Horowitz, Structure and strategy in Ethnic conflict, the world bank, April 1998, p 5 on , Obtained it on 16/07/2014، from a site :
www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf .

[3] – William.G. Cunningham. Theoritical Framework for conflict resolution, The University of Auckland, 1998. Obtained it on 11/07/2014، from a site: http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm

وقد ذهب المفكر " **كلان kellen**" في مقاله المعنون **بالتعددية الثقافيـة** الى إرجاع التجانس الموجود بين أفراد العرق الواحد إلى تقاسم نفس الصفات البيولوجية والثقافية المتوارثة من الاسلاف .[1]

وحسب كل من "**غيرتز Geertz**" و "**تشيلز Shils** " فأن العرقية هي مجموع الروابط النشوؤية المتكونة، عبر الزمن والتي يكون أساسها روابط الدم ، الدين، اللغة، العادات والتقاليد و السمات الوراثية، كما أضاف إليها القدرة على مزاحمة الدولة في إطار إتحاد إجتماعي شامل .[2]

ومن خلال كتابه صدام الحضارات أعتبر **صامويل هانتغتون (Samuel huntington)** أن سبب الصراعات يرجع الى التمايز الحضاري بين الوحدات السياسيــة، أي أن أساس النــزاع هو الثقافة . [3]

وقد توصل الباحث " **تاتو فانهانن tatu Vanhanen**" من خلال مشروعه البحثي لفترة 1990- 1996م، والمصمم لاختبار إمكانية إحتدام الصراع بين السكان المنقسمين عرقيًا والذين يختلفون عن بعضهم البعض في قيمهم، الى نتيجة كون الدول المنسجمة عرقيا وذات

[1] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق ، ص 23.

[2] – William.G. Cunningham . Theoritical Framework for conflict resolution , University of Auckland, 1998 , p3 .

[3] – سمية بلعيد " النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ". رسالة ماجستير.(جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009) ، ص26 .

الحكم الديمقراطي، تكون أكثر استقرارًا من غيرها من الدول المتعددة العرقيات، لأن المواطنين يشعرون أنهم جزء من الجماعة العامة المكونة للدولة .[1]

وقد وضع الباحث مؤشرا من 0 – 200 درجة لتقييم الدول وفقا لمقياس التنوع، حيث تحصلت كوريا الشمالية على أقل علامات التنوع وهي (0) وتلاها كل من اليابان والبرتغال بـ(2)، أما أكبر الدرجات فكانت من نصيب كل من البوسنة والهرسك (112) ، السودان (124)، وتشاد(144) ، أما على مستوى قياس درجة تفاقم الصراعات العرقية وضع الباحث نفس الميزان لقياس مؤشرات الصراع ، وقد تحصل كل من ورواندا ، البوروندي و السودان على 180 درجة ، كرواتيا 160 درجة ، البوسنة والهرسك 200 درجة، وتوصل الى نتيجة أن التنوع العرقي سبب رئيسي لاندلاع النزاعات العرقية اذا غابت الآليات المناسبة و التوازن في تمثيل الجماعات العرقية في المؤسسات المنتخبة . [2]

إن إرجاع أسباب النزاع الى التعدد العرقي حسب المقاربة النشوؤية تلقى انتقادات من طرف العديد من الباحثين، حيث ينفي **كايس** "**keyes**" هذه الفرضية بقوله أن تشابه الأسلاف الذي يعتبر أساس المقاربة النشوؤية، قد يزول بمرور الوقت بسبب التزواج والاختلاط والإِندماج الثقافي، ويعتبر باري بوزان (Barry Buzan) أنّ فرضية إعتبار الاختلاف والتنوع العرقي

[1] – Enda Miller, Ethnic Conflicts Explained by Ethnic Nepotism , Stamford, Connecticut: JAI Press Inc., 1999 Obtained it on 14/02/2022, from a site : https://www.amerika.org/texts/ethnic-conflicts-explained-by-ethnic -nepotism-by-tatu-vanhannen-louis-andrews/

[2] – سمية بلعيد ، المرجع نفسه ، ص 27.

كسبب رئيسي للصراع هي مغالطة إستراتيجية، لأن هناك أمثلة عن الدول المتباينة الإثنيات والهويات فيها تعايش سلمي بين مكوناتها العرقية ولا تنتشر فيها النزاعات العرقية كموريسوش.[1]

- المطلب الثالث : المقاربة التفاعلية Approache intractionalism

أساس هذا النهج هو التفاعل والذي يعني التأثر والتأثير بين أفراد الجماعة العرقية والآخرين من الجماعت الأخرى، ومنه تعتبر عملية الاتصال والتفاعل تحت تأثير الدوافع والاحتياجات نتيجة طبيعة نفسية ضرورية للفرد في ميله الطبيعي للتفاعل مع غيره، وقد أضاف هاربرت بلومر "Harbert Blomer" ، نوعًا آخر هو " التفاعل الرمزي" والذي تضمن التفاعلات الاجتماعية الناتجة عن تصرفات الأفراد في جميع القضايا المهمة ، ثم قام بتحليل الظواهر الاجتماعية على أساس تحليل المعنى الرمزي للتفاعلات الاجتماعية المختلفة وتحديد مصدر التفاعل الاجتماعي ممثلا في المركبات الاساسية للتفاعل وهو النفس البشرية والأنا، المجتمع والذات الاجتماعية ، الفكر واللغة .[2]

لذلك المقاربة التفاعلية تقوم على حقيقة أن وجود التفاعل بين المجموعات العرقية المختلفة داخل إقليم دولة واحدة يساهم بشكل كبير في تقليل حدة الصراع داخل المجتمعات ، بينما يؤدي عدم وجود مثل هذا التفاعل إلى زيادة الصراع ، الأمر الذي اتفق عليه معظم الخبراء في العلاقات السلالية البريطانية ومنهم : **- LYMAN - DOUGLAS - BERTH -**

[1] - جارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية، الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين، المركز الديمقراطي العربي، 7 جويلية 2014 ، متحصل عليه بتاريخ 2019/12/20م من موقع : https://democraticac.de/?p=2346.

[2] - Abdelfettah Idrissi, LE VIVRE ENSEMBLE ET LES INTERACTIONS SOCIALES: VERS UNE APPROCHE INTERACTIONNISTE, BAU Journal, Society, Culture and Human Behavior, Volume 1, Issue 2, February 2020, p3.

RESC، فمن وجهة نظر هؤلاء الباحثين تعتبر العناصر المتشابهة والمتباينة للأفراد في إطار التنوع العرقي في المجتمع عنصر أساسي في علاقات التفاعل المتبادل بين مكونات المجتمع والنظام العرقي هو نظام ديناميكي يرتكز على التفاعلات والعلاقات بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة، والتي يتم تنظيمها معياريًا وسياسيًا .[1]

ووفقا " **لويندي بوتيرو – Wendy Bottero** " و " **كينيث براندي – Kenneth Prandy** " فإن التحول الثقافي والتفاعلي مهم في عملية التحليل الطبقي للمجتمعات المعاصرة، لأنه يتيح وضع المناهج وخرائط التسلسل الهرمي وعدم المساواة، ونظرية التقسيم الطبقي للفضاء الاجتماعي، وإن استكشاف طبيعة الفضاء الاجتماعي يمكن من معرفة شبكة التفاعل الاجتماعي و أنماط الصداقة والشراكة والتشابه الثقافي التي تؤدي إلى علاقات القرب والمسافة، لان هذه التفاعلات والعلاقات ليست مجرد أعراض للبنية الاجتماعية، بل هي عناصرها.[2]

لذلك تجنب النزاعات العرقية داخل المجتمعات يعتمد بشكل أساسي على ضرورة إيجاد علاقات تفاعلية بين المجموعات العرقية المختلفة، والتي تحتاج كل منها إلى الحفاظ على خصوصيتها وشعورها بالوجود، دون استبعاد أو تهميش المجموعات الأخرى وخاصة المجموعات المهيمنة، وفي نفس الوقت تحتاج مختلف المجموعات داخل الدول إلى اتخاذ خيارات تكتيكية واستراتيجية لخدمة للتعاون فيما بينها ، الأمر الذي يساعد في بناء المجتمع

[1] – JANUSZ MUCHA , " Toward an Interactionist Sociology of Ethnic Relations". Polish Sociological Review , No177 , 2012, p 27.

[2] – ibid, p25.

بطريقة إيجابية ويجنب مختلف أنواع المواجهة والصراع، وتعتبر قاعدة التمثيل النسبي لمختلف المجموعات في الهيئات السياسية من أفضل الحلول .[1]

وحسب المقاربة التفاعلية فأن دعم التماسك الاجتماعي، يساهم في درجة عالية من الوحدة بين أفراد الجماعات العرقية المختلفة في المجتمع الموحد، دون تعصب واستبعاد لأية أقليات عرقية، وبالتالي فإن هذا النهج يعتبر ظاهرة التنوع العرقي كعامل إيجابي آخر للحيوية الاجتماعية وبناء الأمة، ومنـه ولكي تحقق الجمـاعة العرقية كيانـها داخل المجتمـع المتعدد الأعراق، يجب على أعضاءها أن يطوروا مفاهيم الوعي النوعي (الشعور بالكينونة) بشكـل يكون مختلفا عن الجماعات الأخرى، والشعور بالنوع حسب هذه المقاربة يكون من خلال التفاعل مع مختلف الجماعات داخل الدولة. [2]

وميـز "**Smith**" أحد المختصين في دراسة السلالات البشرية في بريطانيـا، بين وضعيتين للجماعة الإثنية :

- **الوضعية التفاعلية** : وهو نوع من العلاقـات المتلازمة الايجابية بين المكونات العرقية للمجتمع، حيث تلعب الحياة الاجتماعية المدنيـة المتحضرة دورا ايجابيا في التخفيـض من نسبة الأخطار داخل الدولة، نتيجة الحد من الإنتماءات العرقية مما يساهم من التقليل من حالات الخطر والمواجهة .

[1] –Domian Moore ;" Ethnicité et politique de la ville". Paris : l'harmattan ، 2001، p 43.

[2] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 27.

– **وضعية مناهضة الواقع:** تتعلق هذه الوضعية بالتنـافس العنيف بين الجماعـات العرقية حـول النفوذ والهيمنة داخل الدولـة، خصوصا اذا بلغ ذروته مما يولد الكثير من الأحقاد والضغائن التي تسـاهم في تفجر الصراعات العرقية .[1]

وقد رفض" بيرث **Berth** " المنطق الكلاسيكي القائل بأن استقرار الجماعة العرقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإصرارها المفرط على التمسك المتعصب بثقافتها الخاصة، لذلك وجود اِتصال ثقافي بين الجماعات المكونة للدولة ضرورة ملحة لتنمية روح المجتمع بما يخدم مصالح الجميع ومع ذلك معرفة الذات وقيمتها واثبات التميز لن يكون الى بمعرفة الآخر وإمكانياته وقدراته وهذا لن يكون الا بوجود الجماعات كوحدة متميزة من خلال الحفاظ على الحدود بينها مع شرط استمرار تفاعل الكل.[2]

– المطلب الرابع : المقاربة البنائية (Approache Constructivism)

ترتكز البنائية على عناصر الربط بين علاقة التأثير والتأثر المتبادل بين البنية **(Structure)** ممثلا في الدولة والعضـو**(Agent)** ممثلا في المجموعات العرقية ، و المقاربة البنائية تركز على تأثيـر الأفكار والخطاب السائد في المجتمع، لأنه يعكس الاهداف والمصالح والمعتقدات السائدة في المجتمع ، وقد استعارت البنائية هذه الثنائية من النظرية الاجتماعية عن طريق "ألكسندر وندت " سنة 1987م ، والذي أقر بإنه من المستحيل أن يكون للبنية أو الهيكل دور بمنأى عن خصائص وسمات وسلوكات الفاعلين الوكلاء، ومنه عملية

[1] – نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 92.

[2] – Domian Moore; op.cit .p 46.

تشكيل الهويات تكون متبادلة بين البنى والفواعل وهي ما يفسر التغيرات الحاصلة سواء في بنية وطبيعة النظام الدولي، أو في هويات وطبيعة الدول. [1]

يجادل البنائيون بأن التوجه المتضارب للهوية العرقية ليس محددًا سلفًا ولكنه موجه من قبل القادة و المؤسسات الاجتماعية، حيث يقول " **فيرون Fearon** " إن بناء الهوية على أسس صراعية خاضع لعدة عوامل: منطق الخطاب الشعبي، الميول النخبوية، كيفية تفسير أفعال الجماهير، وطبيعة التفاعلات مع المجموعات الأخرى، وتستند كل هذه العوامل معرفيًا إلى السلطة التي تسيطر عليها النخب العرقية التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بالتنسيق الداخلي و خفض تكلفة المعاملات والاتفاقيات، وعلى هذا الأساس يعاد بناء الهويات بطرق تسلط الضوء على عمق الاختلافات العرقية، لذلك يُنظر إلى الهوية على أنها سلاح أيديولوجي يستعمل من طرف النخب العرقية من أجل تشكيل هويات تستند إلى أساطير تكرس العلاقات المتضاربة مع الآخرين . [2]

وترى النظرية البنائية هوية المجموعة العرقية كوحدة مبنية اجتماعيًا، ومرنة يمكن تشكيلها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، مثل الاحتلال أو الاستعمار أو الهجرة ، حيث تتشكل المجموعات العرقية من خلال أصول وتاريخ محدد من التوسع والانكماش والاندماج والتكامل الهيكل الاجتماعي، و يعتقد البنائيون أن كل مجتمع كان له تاريخياً، انقسامات هيكلية كبيرة في مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن بعض الفاعلين السياسيين

[1] – حنان دريسي، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية " مجلة مدارات سياسية. المجلد 5، العدد 2، ص 247.

[2] – عادل زقاغ ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية ، 07-06-2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/20 ، من موقع :

https://www.politics-dz.com/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-

يمكنهم الاستثمار والتلاعب بالسلوك المتوقع في مواقف معينة ويرون أن هذه الفجوات الاجتماعية ليست طبيعية ، ولا يمكن تجنبها أو تغييرها لأنها ليست وراثية ، ولكنها متأصلة في منطق الخطاب الاجتماعي الذي يقود الى بناء الهوية وتأسيس الهويات الشخصية مع مجموعات معينة. [1] لذلك تعتبر الهوية بناء اجتماعي يتشكل باستمرار من خلال الخطاب الاجتماعي وإعادة صياغة وتفسير المفاهيم والحقائق السابقة، بل حتى التوصل الى ابتكار قصصًا خيالية لدعم الآراء والتوجهات. [2]

ويرى " **فرانسوا تويال François Thual** " أن معضلات الهوية قضية ضاربة في القدم ومجسدة في أعماق الذاكرة المجتمعية، ومكرسة من خلال اندلاع صراعات عرقية عنيفة تدافع من خلالها الجماعات العرقية عن هويتها وعاداتها الخاصة، وقد يتواصل الصراع الى حد الانفصال، هذا التصور العميق لإشكالية العرق مكن المقاربة البنائية من تقديم واحدة من أهم آليات إدارة التعدد العرقي فاعلية، وذلك عبر إقناع الاعراق المتعددة بأن عنصر الهوية يتحدد وفق عملية توسيع الإنتماءات الفوقية، ولكن صعوبة إعادة توجيه الولاءات بما يتناسب مع عملية التوسيع يشكل معضلة تحـول دون وصول النداءات المسالمة الى طريق التجسيد ، لذلك العمل على تبني وتكريس قرارات السلم المجتمعي، سيمكن الأجنحة العقلانية بإعادة صياغة التصورات والادراكات الايجابية لمختلف العلاقات التي تربط الجماعات، الأمر الذي يساهم في تفعيل التعـايش المجتمعي .[3]

[1] – Dodeye Uduak Williams, How Useful are the Main Existing Theories of Ethnic Conflict?, Academic Journal of Interdisciplinary Studies. Vol 4, No 1, March 2015, P 149.

[2] – إكرام بركان، " تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية " . رسالة ماجستير. (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009) ، ص49 .

[3] – عادل زقاغ ، مرجع سابق .

وتكمن أهمية المقاربة البنائية في كونها نموذج غير مقيد، يراعي عدم تناسق الظاهرة العرقية، فتحديد الفاعل ومستوى التحليل يرتبط أساسا بالحالة المدروسة، فهناك صراعات عرقية يكون التأثير الأساسي للعوامل الخارجية كالصراع في كشمير و أبخازيا وفي المقابل هناك دور أساسي للعوامل الداخلية كحالة أيرلندا و الباسك والكيبيك، ومع هذا فإن عدم تحديد المقاربة البنائية للفاعل الأساسي والفاعل التابع في الحراك العرقي، هل هو النخب داخليا أو الدول خارجيا أم الجماعة العرقية، جعلها محل انتقاد العديد من الباحثين في الشؤون الأمنية . [1]

- **مقاربة الأمن المجتمعي:**

يعتبر قطاع " **الأمن المجتمعي security societa** " أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع، لارتباطه بتنمية أسس الهوية الأربعة، اللغة، الثقافة، الدين، العادات و التقاليد والمحافظة عليها، ولكن التطور التقني الكبير في وسائل النقل والاتصالات على المستوى الدولي ساهم في تقارب وتعرف المجتمعات على بعضها أكثر، ولكن في نفس الوقت تنقل اعداد كبيرة من المهاجرين الى مجتمعات أخرى، نتيجة تزايد الهجرة غير الشرعية، ساهم في أخراج بعض مظاهر الأزمة الى العلن، والتي كانت سابقا ضمن حدود الدول، لذلك أصبح الخوف من ضياع هوية المجتمعات بمختلف مستوياتها من صميم مواضيع الأمن المجتمعي.[2]

لذلك أصبحت التهديدات التي تواجه أسس الهوية وقيمها، هواجس تثير مخاوف النخب والشعوب على حد سواء في مختلف المناطق، مع اختلاف في تصور لنوع التهديدات و شكلها، فإذا كانت مخاوف بعض الشعوب البعيدة من الاندماج في الثقافة الغربية، تأتي أساسًا من

[1] – دندان عبد الغاني، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وإبستيمولوجي، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/25 من موقع : download.mrkzy.com/do.php?down=786207

[2] – علاق جميلة ، " الأمن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر"، مجلة البحوث السياسية والادراية . عدد 10، 2017، ص 104.

خوفها على هويتها من تأثيرات العولمة بقيمها الغربية والتي دخلت جميع البيوت بدون إستأذان فأن مخاوف المجتمعات الغربية مرتبطة أساسا من التهديدات الناتجة من قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين من مناطق النزاعات والفقر والتي غالبا ما تعادي البيئة والقيم الثقافية الغربية .[1]

يعتبر الأمن المجتمعي واحدا العناصر المرجعية للأمن دون الدولة، الذي عملت مدرسة كوبنهاغن من خلاله على إحداث قطيعة مع المنظورات التقليدية التي كرست مفهوم الدولة كمحور للدراسات الامنية ، وارتكزت هذه المقاربة على أبحاث **أولي ويفر** الذي يؤكد تأثير العولمة على هوية الجماعات العرقية، فقد تصاعدت وتيرة الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وبرزت معه مخاطر الاندماج في ثقافات أوسع ، الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا للهوية المحلية، فيصبح التخوف مرتبط بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة المحلية، لصالح غزو انماط جديدة من الثقافات الغربية ، ومنه تحقيق الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي والذي يدل على المحافظة على شعور الـ " نحن " في مواجهة "هم " أو "الآخر" المختلف . [2]

و ترى مدرسة " كوبنهاغن" أن أحد أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي، هو سعي جماعة عرقية معينة وعملها على تعضيم قوتها على حساب غيرها من الجماعات، الأمر الذي يؤدي الى رد فعل سريع من الجماعات الأخرى ، التي تقوم هي الأخرى بدعم قوتها للمحافظة على توازن القوى مع الجماعة الأولى، وهذا ما يتسبب في حدوث مايسميه "**بوزان B.Buzan** " بالمـأزق الأمني المجتمعي وهو سعي كل طرف الى زيادة قوته في مواجهة الطرف الآخر حتى ولو كان هو السلطة المركزية، أو جماعات تتشارك معها نفس الاقليم ، لذلك حسب بوزان

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 107 – 108.

[2] – بالة عمار، "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن : من الأمن العسكري الى الأمن المجتمعي" ، مجلة الحقوق والحريات. المجلد 10 العدد 02 ، 2022، ص ص 1168 – 1169.

الأمن المجتمعي والمرادف للبقاء الهوياتي يتحقق كلما كان للجماعة العرقية القدرة على مواجهة غزو الثقافات الأخرى المختلفة، و المحافظة على استمرارية مقوماتها الهوياتية ممثلة في اللغة الثقافة، العادات والتقاليد "، فالتغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولى، قد تشكل اختراقات عميقة لخصوصيات الكثير من الجماعات العرقية الأمر الذي يهدد بقائها الهوياتي ونسيجها الاجتماعي.[1]

وقد لخص" **وايفر**" تصنيف" بوزان " في جانبين أساسيين هما: الأمن القومي وأمن المجتمع. الأول هو بقاء السيادة والنظام ، والثاني يتعلق ببقاء الهوية والمجتمع، ويقترح ويفر تحويل المسألة المرجعية للأمن من الدولة إلى المجتمع وعلى هذا الأساس ، يرتكز المنظور العام للأمن على تبني مفهوم مزدوج للأمن ، يربط بين الأمن القومي المتمثل في المحافظة على سيادة الدولة والأمن المجتمعي المرتبط بالمحافظة على هوية المجتمع. [2]

لذلك كان التضييق على حياة الافراد والجماعات ومحاصرة ثقافتها، يساهم في نشر مظاهر التمييز وينمي مشاعر العداء ويتسبب في زعزعة الاستقرار والأمن المجتمعي، الأمر الذي من شأنه نقل النزاعات من مستوى صراع الافراد والجماعات العرقية الى مستوى صراع الدول خصوصا اذا سعت جماعات عرقية معينة إلى إبادة جماعات أخرى، وكان لهذه الجماعات المتصارعة توزيعا على عدة دول .[3]

[1] – مليكة هاشمي، نبيلة بن يحي، " الأمن المجتمعي : دراسة في المفهوم ،النظرية والتهديدات " المجلة الجزائرية للامن والتنمية . المجلد 12، العدد 1، 2023، ص 165.

[2] – تيد روبرت جير ، لماذا يتمرد البشر؟ ،(ترجمة : مركز الخليج للأبحاث) . دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2003، ص ص 81 – 80 .

[3] – مليكة هاشمي، نبيلة بن يحي ، مرجع سابق، ص 172.

جدول 2: مقارنة بين فرضيات المنظورات التقليدية ومدرسة كوبنهاغن في تفسير ظاهرة الأمن .

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي(الواقعية، النيواقية)	الأمن المجتمعي(مدرسة كوبنهاغن)
الأمن لمن؟	الدول	الجماعات والأقليات
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	هوية الجماعة
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني	المأزق الأمني
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع ، الجماعات العرقية ، الدول الأخرى
وسائل تحقيق الأمن	القوة العسكرية، التسلح وتوازن القوى، تدخل القوى العضمى لضبط سلوك الدول،القوة الاقتصادية	استخدام وسائل الضغط، تفعيل الدبلوماسية ، التنمية الاقتصادية

المصدر : مليكة هاشمي، نبيلة بن يحي، " الأمن المجتمعي : دراسة في المفهوم ،النظرية والتهديدات " المجلة الجزائرية للامن والتنمية . المجلد 12، العدد 1، 2023، ص 170.

- مقاربة الأمن الإنساني:

يقر **بول هينبيكر** بأن الأمن الإنساني يقوم على المحافظة على أمن الفرد والجماعة بدلا من أمن الدولة، فبالرغم من أن أمن وبقاء الدول ضروري ، لكنه غير كافي ومرتبط أساسا ببقاء

البشر، إذ يعتبر أمن وبقاء الأفراد والجماعات جزء متمم للأمن العالمي والأمن الإنساني يرتكز على مواجهة مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية ، إلا أنه لا يحل محل الأمن القومي. [1]

وبما أن الأمن في المجتمع مرتبط في الأساس بأمن الفرد، فقد إعتبر التقريـر الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية المستدامة في 1994م، التحـرر من الخـوف والوقاية من الحاجة أساس الامن الانساني ، وقد احصى التقرير سبع محاور تدخل ضمن مقاربة الأمن الإنساني وهي: الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، والأمن السياسي . [2]

وقد ركز التقرير على التطرق للعناصر التالية:

– تحقيق الأمن الإنساني إهتمام عالمي، نظرا لاهميته في حياة الأفراد سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء، نظرا للاخطار التي يواجهها الأنسان ، كالفقر، المخدرات ، الجريمة المنظمة والتلوث.

– تعقد وتداخل أبعاد الأمن وتوقف كل منها على الآخر، ففي حالة تعرض الأفراد لأي تهديد في دولة ما ، فهناك إحتمال بتجاوز تأثيره للحدود الجغرافيا للدولة.

– تحقيق الأمن الإنساني يكون بالحلول القبلية، بدلا من الحلول البعدية.

– طريقة عيش الأفراد والمستويات العليا من الرفاهية والحرية في ممارسة الخيارات المختلفة في أي مجتمع كان، هي محور الأمن الإنساني.[3]

[1] – يوسف أزروال ، " الأمن الإنساني : دراسة نظرية " . الحوار الثقافي . مجلد 5 ، عدد 2 ، 2016 ، ص 6 .

[2] – علي مدوني، مرجع سابق، ص99.

[3] – يوسف أزروال ، مرجع سابق ، ص 8.

- مقاربة الحرمان النسبي:

التي ترى أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حين تكون هناك جماعة معينة تعاني الحرمان الإقتصادي، الإجتماعي و السياسي، وهو نفس الوقت سبب لكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت بين المجموعات العرقية، والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة تؤدي إلى إنفجار الأوضاع. و قد أُستخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينات القرن العشرين، من قبل مؤلفي كتاب الجندي الأمريكي **The American Solidier** للدلالة على مشـــاعر الفرد الذي يفتقـــر إلى مركز ما، أو إلى ظروف جيدة يعتقد أنه يجب أن تتوفر له. [1]

فالحرمان النسبي هو منع المشاركة السياسية ووصول المجموعة العرقية إلى المناصب السياسية وتهميش دورها في المجتمع ، حيث أن هذه المجموعة قد تعاني من البطالة أكثر من الفئات الأخرى ، ومنه يؤدي الحرمان النسبي إلى سعي المجموعات العرقية ، للتنافس على الموارد ، وهذا التنافس قد يتحول إلى أعمال عنف بين الجماعات ، وحسب الأستاذ "**جون بيرطون John Burton**" اذا عجزت الدولة عن تلبية الحاجيات المادية كالمأكل والمسكن والعمل للفرد فأنه يلجأ الى التمرد عليها.[2]

[1] – تيد روبرت جير، مرجع سابق، ص68.

[2]– رابح مرابط ،" المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية " مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. مجلد 2، عدد 2، 2009، ص 187.

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق نستنتج أن الحركات الانفصالية العرقية هي حركات سياسية أو اجتماعية تهدف إلى الانفصال أو الاستقلال عن الدولة أو المجتمع الأكبر بناءً على العرق أو الانتماء العرقي وتعزز هذه الحركات فكرة أن جماعة عرقية معينة تعاني من التمييز أو الظلم أو عدم المساواة في النظام السياسي أو الاجتماعي القائم، وتطمح إلى إنشاء دولة أو إقليم مستقل يتمتع بالسيادة الكاملة .وتعتمد الحركات الانفصالية العرقية على العوامل العرقية كأساس لمطالبها السياسية والاجتماعية. وتشمل هذه الحركات غالبًا الجماعات العرقية التي تمتلك تاريخًا وثقافة ولغة وهوية مشتركة، وتروج لحقها في تقرير المصير والحفاظ على هويتها الخاصة، وتتنوع الحركات الانفصالية العرقية حول العالم بشكل كبير وبعضها يسعى لتشكيل دولة مستقلة تمامًا، في حين يعمل البعض الآخر على الحصول على درجة معينة من الحكم الذاتي داخل الدولة القائمة.

ويشير مفهم الأمن القومي للدولة الى القدرة الشاملة للدولة على حماية مصالحها الوطنية وضمان استمراريتها في وجه التحديات الداخلية والخارجية، ووضع استراتيجيات لمواجهة مختلف التحديات ، و تشمل مفاهيم الأمن القومي للدولة الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي و الأمن البيئي الذي يتعلق بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للدولة، والتصدي للتهديدات البيئية مثل التلوث والتغير المناخي، والأمن السياسي الذي يرتبط بالاستقرار السياسي وقدرة الدولة على تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على استقرار المؤسسات الحكومية والنظام السياسي ، ويتطلب الاستقرار السياسي تواجد نظام سياسي فعال يضمن التمثيل العادل والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير العدالة والمساواة أمام القانون، والقدرة على التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة والتعبير الحر عن الرأي وهو أساس النمو الاقتصادي .

ويتطلب تحليل وتفسير الظاهرة الانفصالية المرتبطة بالعرق مجموعة من المقاربات والأطر النظرية التي تساعد على فهم سلوك وتصرف هذه الجماعات داخل الدول القومية التي تتواجد فيها ، ومنها النظرية النشوؤية والمعروفة أيضًا باسم البدائية التي تسعى الى شرح وتفسير نشأة واستمرار الهويات العرقية والتي ترجع الى روابط الدم والأصل والسمات الفيزيقية والثقافية المشتركة، ووفقًا لهذه المقاربة فأن الهويات العرقية والثقافية متأصلة في الوجود البشري، ويتم تكوينها اجتماعيا داخل مجموعات محددة تعمل على توثيق الارتباطات العاطفية للأفراد تجاه مجموعاتهم العرقية أو الثقافية وتشكل هوياتهم طوال حياتهم، والنظرية التفاعلية التي تركز على التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات والمؤسسات، وكيف يؤثر هذا التفاعل في بناء الهوية العرقية وتشكيل العلاقات الاجتماعية و تقوم النظرية التفاعلية على فكرة أن العرق والتمييز العرقي ليسا مجرد صفات ثابتة أو موروثة بل هما نتاج للتفاعلات الاجتماعية والتبادلات الثقافية والقوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، و المقاربة الإثنو واقعية التي ركزت على إظهار بأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بل هناك بروز لظاهرة التنوع العرقي، وعنصر الخوف من الاستيعاب أو الاستئصال الناتج عن إدراك أحد الأطراف للطرف الآخر بأنه تهديد فعلي ووشيك له، وهذا ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية المجتمعية، وتعتمد المقاربة البنائية على الفكرة الأساسية والتي مفادها أن الهويات ليست مجرد ميزات ثابتة ومعطاة مسبقًا، بل هي بناء اجتماعي يتم تشكيله وتطويره عبر الزمن عن طريق التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تشمل اللغة والثقافة والتعليم والقيم والتصورات الاجتماعية، لذلك يتم النظر إلى الهويات على أنها متغيرة وقابلة للتغيير عبر الزمن والسياقات المختلفة.

الفصـــــــــــــل الثاني

الحركات الانفصالية وأثرها على أمن واستقرار الدولة القومية

تمهيد:

تشكل الحركات الانفصالية العرقية تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار الدول القومية، وهذا انطلاقا من أهدافها التي ترتكز على مطالب هوياتية كالاعترف بلغة وثقافة الجماعة، وقد تصل الى حد المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، وتأسيس دولة جديدة أو الإنظمام إلى دولة أخرى، ويرجع سبب تمرد الجماعات الانفصالية العرقية إلى عدة عوامل تتعلق في مجملها بتهميش تلك الجماعة والتضييق على حقوقها الهوياتية والقيمية، الأمر الذي يؤدي الى ضعف ولاء هذه الجماعات للدولة، وبالتالي توجهها للتمرد والعنف، مما يتسبب في إنعكاسات سليبة تهدد كيان الدولة ووحدتها، الأمر الذي يتطلب إتباع آليات وسياسات مناسبة من شأنها تجنيب الدولة خطر التفكك والانقسام .

المبحث الاول : أهداف الجماعات العرقية داخل الدولة القومية .

تتغير أهداف المجموعات العرقية ضمن إطار الدول القومية وفقًا للخطابات الأيديولوجية المتبناة من طرف نخبها، فهناك جماعات تسعى جاهدة لتحقيق أهداف تتعلق بالاستفادة من أكبر قدر ممكن من الثروات والموارد ، وهناك منها من يصل الى درجة المطالبة بالانفصال التام لتشكيل دول جديدة مستقلة ، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة ، ولكن غالبًا ما تقتصر أهداف هذه الجماعات على تحقيق مطالب رمزية تخص الهوية، وسياسات الدولة ومؤسساتها ، والمساواة في توزيع القيم المادية والمعنوية .

المطلب الأول : المطالب الهوياتية منطلق الأهداف العرقية

يعتبر السعي للاعتراف بالهوية العرقية أساس ومنطلق المطالب العرقية، حيث تعمل الجماعات العرقية على نشر القيم الرمزية المتعلقة بهويتها في أوساط أفرادها، لحملهم على تبنيها والالتفاف حولها، فكلما كان الخطاب الرمزي أكثر اتساعًا و تفسيرًا، زادت قدرته على حشد المؤيدين ومقاومة محاولات الاحتواء والاستيعاب، وكلما كانت قيم وهوية الجماعة أكثر تناسقا مع الهوية الشاملة للدولة، كلما زادت درجة المشاركة والاندماج في ثقافة الأغلبية ، أما اذا اختلفت قيم وعادات الجماعة عن قيم الأغلبية كلما زادت احتمالات التمرد والمقاومة والتحدي والرفض، وتتمحور أهم المطالب العرقية المتعلقة بالهوية في الاعتراف باللغة والثقافة والعادات والتقاليد والدين الخاص بالجماعة . [1]

أما الاهداف المتعلقة بالهوية العرقية فهي في مجملها مطالب رمزية ولا علاقة لها بالموارد المادية، وهذا ما يشكل تحديات كبيرة للأنظمة السياسية، بسبب صعوبة تحقيق الاندماج في مجتمع سياسي أكبر نتيجة تعارض هذه المطالب مع ايديولوجيات النظام و تعدد الولاءات داخل المجموعات العرقية نفسها ، وهذا ما يطرح إشكالية التعامل مع التعددية العرقية من حيث تنوع

[1] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص ص 79 – 80.

الهويات ومدى تداخلها مع الحدود والقيم المتبناة من قبل الدولة ، خصوصا عند ما يتحول نزاع عرقي داخلي إلى قضية في العلاقات الدولية، من الضروري تحديد عناصر الهوية محل الخلاف بين الدولة والجماعات المتصارعة و في نفس الوقت تقديم مقترحات التسوية . [1]

1- اللغة ودورها في دعم هوية الجماعة :

مما يؤكد على مدى الارتباط الكبير بين اللغة و الهوية، هو تمسك الكثير من الشعوب والعرقيات القوية بلغتها والافتخار والتحدث بها في مختلف المناسبات ، فإذا كانت الهوية هي القاعدة والأرضية الثابتة التي تقوم عليه الدولة، فإن اللغة في الواقع هي الوثاق المتين الذي يربط الشعب بهويه، حيث يقول الفيلسوف الألماني "**فيختة**" في هذا الصدد، أن الذين يتكلمون بلغة واحدة يشكلون كيانا واحدا متكاملا بروابط متينة ولو كانت غير مرئية ، وإذا اندثرت لغتهم أو همشت فأن مصيرهم الزوال و الاقصاء . [2]

من أكبر أولويات مطالب الجماعات العرقية هو العمل على جعل النظام الحاكم يعترف بلغة الجماعة، لأنها تعتبر المحرك الأساسي للمطالب العرقية المتعلقة بالهوية، لذلك يشكل الإعتراف بلغة الجماعة العرقية كلغة رسمية، دليلا قاطعا على فرض الجماعة لنفسها ضمن المكونات الهوياتية للمجتمع و الدولــة، وبالتالي الاعتراف بشرعية مطالبها، أكبر و موقعا أكثر أهمية من مواقع الجماعات الأخرى داخل المجتمع .[3]

و تتباين المطالب اللغوية الخاصة بالمجموعات العرقية وفقًا لوزنها في البلد، حيث تكون المطالب عالية السقف وقد تصل إلى المطالبة بأن تصبح لغتها هي اللغة الرسمية للدولة بالنسبة للجماعات السائدة و الغالبة، خصوصا اذا كانت الجماعات الأخرى قليلة العدد ولغتها

[1] – نبيلة سالك ، مرجع سابق ، ص 127.

[2] – باسم يونس البديرات، "حسين محمد البطاينة اللغة وأثرها في تجذير الهُوِيّة العربيّة والإسلاميّة في عصر العولمة" ، مجلة الممارسات اللّغويّة. مجلد 8، عدد 01، 2017 ، ص34.

[3] – إليا حريق، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط. بيروت: دار الساقي، 1998، ص283.

غير مكتملة القواعد وغير منتشرة على نطاق واسع ، ومع ذلك فأن الجماعات العرقية المهمشة والقليلة العدد لاتستسلم بسهولة بل تسعى جاهدة الى فرض شروطها كل ما سمحت لها الفرصة لذلك، وتعمل بكل ثقة لانتزاع اعتراف بهويتها ولغتها بالرغم من تيقنها احيانا بمحدودية لغتها وهذا كله من أجل العمل على إقرار التعددية الثقافية في الدولة، وهذا مايجعل الكثير من الدولة التي لاتوجد فيها جماعة عرقية مسيطرة وفي نفس الوقت تنتشر فيها الجماعات العرقية بشكل كبير، تعمل على إبقاء لغة المستعمر كلغة رسمية خاصة في الادارة والتعليم، وهذا من أجل تفادي الدخول في صراعات هوياتية لغوية معقدة على أساس أن كل جماعة ترغب في فرض لغتها على الجميع .[1]

2- العامل الديني كأداة للحشد والتعبئة :

غالبا مايكون العامل الديني سبب لصراعات العرقية خصوصا في الدول متعددة العرقيات والأديان، ويمكن أن تعتبر الجماعة العرقية أن الدين هو أساس قيمها الهوياتية، وبالتالي سيكون العامل البارز في تحديد طبيعتها سواءا طبيعة اندماجية أو انسحابية، لأن القيم الدينية هي أساس السلوك الهوياتي، فقد تكون تعاليم المذهب الديني المتبنى من طرف الجماعة العرقية تحث على التعايش والسلم ، وقد تدعو الى التطرف والعنف والعدوان .[2]وهذا العنف قد يصل الى درجة التعصب الديني الذي يشير الى التضامن مع الأشخاص والجماعات الذين لهم نفس الدين والابتعاد عن من يعتنقون دينًا آخر، وعدم الموافقة على إقامة علاقات مع أشخاص غير متدينين وجماعات التعصب الديني تسعى إلى أسلوب منظم لكسب الدعاة للانتماء لجماعات التعصب، كذلك يتحمل المتعصب دينيا الأذى في سبيل تحقيق فكرته، حتى لو كان فيها

[1] – Donald, Horowitz, Ethnic group in conflict .London: Uneiversity of California Press ,2000, pp 223 – 224.

[2] – فيشر جيلينفيشر جيلين، العلاقات الدولية وأهمية التوافق الثقافي والحضاري للمجتمعات ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة ، دار الكتاب الحديث 2008 ، ص 204.

نهايته، و تستلهم جماعة التعصب الديني شريعة وجودها كجماعة وأفراد من خلال الدستورالإلهي ولوائح ونصوص دينية مكتوبة لا يمكن البت فيها أو الشك في محتواها .[1]

يعتبر متغير الدين من أهم المتغيرات الذي تستخدمه الجماعات العرقية في تفعيل مطالبها، لأنه كثيرا ما يستخدم كأداة للحشد والتعبئة ضد النظام السياسي القائم، وغالبا ما ترتكز المطالب الدينية للجماعات العرقية وخاصـــة الكبيرة منها، على إعتبار ديانتها هي الديانة الرسمية للدولة، وعلى العكس تطالب الجماعات الأقل وزنا بتبني الخيار العلماني، وهو فصل الدين على الدولة و المساواة بين مختلف الديانات والمذاهب .[2]

3- الإِعتراف بالعادات والتقاليد أولوية المطالب الثقافية :

تنتقل العادات والتقاليد من جيل إلى جيل من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تسمح بترسيخ عناصرها ورموزها في ذاكرة الأفراد، وهي تعبر عن التراث الثقافي المجسد في أشكال مختلفة من المظاهر كالاحتفالات الكرنفالية والدينية والاجتماعية، وتلعب الأسرة دور كبير في ترسيخ هذه القيم الهوياتية، حيث يتبناها الفرد وتصبح جزء لايتجزا من شخصيته، يمارسها كلما سمحت الفرصة لذلك، وفي نفس الوقت يدافع عنها اذا أحس أهناك تضييق على ممارستها من البيئة الخارجية المحيطة، ويقول "**إميل دوركهايم** " أن التزام وممارسة الناس للعادات والتقاليد يجعلهم مرتاحين نفسيا، لانها مرتبطة بالعقل الجمعي الذي يعتبر مصدر لمختلف الوقائع والظواهر المرتبطة بالتاريخ الثقافي للجماعة العرقية .[3]

ويشكل الإِعتراف بثقافة وتقاليد الجماعـات العرقية واحدة من أهم الاهداف التي تعمـل هذه الجماعات على تحقيقها داخل الدولـــة، لأن اِعتراف الدولـــة بتلك القيم واعتبـارها جزءا

[1] – عماد عبد حمزة العتابي ، " التعصب الديني لدى الشباب العراق وفاعلية أسلوبين إرشاديين في الحد منه" . مجلة دراسات في التنمية والمجتمع مجلد 5، عدد 2 ، ص ص 65- 66.

[2] – مهدي محمد عاشور مرجع سابق، ص 83.

[3] – علي شيخ ، "رمزية العادات والتقاليد" . مجلة أنثروبولوجيا . مجلد،،، 06 عدد ،02 2020، ص 37.

لا يتجزأ من التراث الحضاري للدولة ككل، من شأنه أن يزيد من قيمة المجموعة العرقية داخل الدولة ويكسبها مزيدا من الثقة وفرض الوجود القيمي داخل الدولة ، ويدخل في هذا الباب الاِعتراف بلغة الجماعة وأعيادها ومختلف طقوسها ورموزها وشعاراتها، وإدخالها في الاِحتفالات الرسمية للدولة إلى جانب ذلك الاِعتراف بالقيادات والشخصيات التاريخية للجماعة ، واعتبارها جزأً من التاريخ الجماعي للدولة ككل . [1]

المطلب الثاني: الأهداف المتعلقة بتوزيع القيم

تسعى الجماعات العرقية الى الاستفادة من اكبر نسبة من التوزيع السلطوي للقيم سواءا كانت قيم مادية أومعنوية، كالحرص للإستفادة من أكبر تمثيل في مختلف المجالس المحلية أو المركزية، والحصول على مختلف المناصب السياسية والاقتصادية ، لذلك تسعى كل جماعة للوصول الى مختلف أجهزة التسيير وصنع السياسات العامة في الدولة للاستمرار في الاستفادة من هذه الامتيازات ، وتتمثل أهم هذه الأهداف في:

1- السعي للوصول الى المناصب العامة والتمثيل في المجالس المنتخبة:

تحرص مختلف الجماعات العرقية على ضمان التمثيل السياسي المناسب لها في مختلف المجالس المنتخبة وذلك من خلال الضغط على النظام السياسي المتواجد في البلاد على تبني نظام انتخابي يمكن الجماعات العرقية والأقليات على ضمان التمثيل المناسب لها في مختلف المجالس المحلية والاقليمية، حيث يقر كل من " **ويلر** و **نوبس** – **Weller** et **Nobbs** " أن تصميم النظام الانتخابي ينعكس بشكل كبير على هوية أولئك الذين يكتسبون السلطة ويمسكونها، حيث يعتبران أن نظام التمثيل النسبي أكثر ديمقراطية، ويمثل أفضل تمثيلاً

[1] – المرجع نفسه ، ص84.

لمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، لأنه يسمح لجميع المجموعات بايصال نوابها الى الهيئات التمثيلية، وبالتالي ضمان المشاركة في عملية صنع القرار السياسي .[1]

الى جانب ذلك تعمل الكثير من الجماعات العرقية على تحقيق مايسمى "بالتمييز الإيجابي" أو "استراتيجيات العمل الإيجابي" من أجل زيادة تخصيص مشاريع و مقاعد إضافية للأقليات في الحياة السياسية، وتتضمن هذه الاستراتيجيات تخصيص مقاعد اضافية محجوزة ، من أجل تحقيق المشاركة الفعالة للأقليات القومية في الحياة العامة، ويكون لها صوت فعال على مستوى الحكومة المركزية ، وفقًا للأستاذين الأمريكيين كروك وأوبراين، فإن حجز مقاعد للأقليات يرجع لهدفين أساسين هما الحماية وتقاسم السلطة .[2]

وتعمل أغلب الجماعات العرقية إلى تمثيل فعال في السلطة لأن الافتقار إلى التمثيل في السلطة يعني أن المجموعة خارجها وتابعة لمجموعة أخرى، فالعديد من المجتمعات التعددية تشهد قدراً كبيراً من المنافسة والصراع السياسي بين المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالتمثيل في مؤسسات الدولة وهذا يمثل مكاسب مادية ورمزية للفئات المهيمنة ، وهذا ما يعرض الأنظمة لمطالب متضاربة لأن بعض الجماعات تسعى للحفاظ على الوضع الراهن ، خاصة إذا كان في مصلحتهم ، في حين أن المجموعات الأخرى غاضبة وغير راضية عن الوظائف الحالية وتوزيع الوظائف ،وعموما عادة ما تلجا الجماعات الإثنية الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظائف الخدمة المدنية بسبب ضعف قدراتها التعليمية المؤهلة، إلى المطالبة باتباع سياسات التخصيص والحصص الإثنية في تولية الوظائف، مما يضمن التمثيل في الأجهزة

[1] – M.B. Zhanarstanova, E. L. Nechayeva "Contemporary Principles of Political Representation of Ethnic Groups", Procedia Economics and Finance, Astana , 2016 , p78 .

[2] – Peyrouse, Sebastien. " Nationhood and the Minority Question in Central Asia. The Russians in Kazakhstan ", Europe-Asia Studies. Vol 59, No3, May 2007, pp 96 – 97 .

الحكومية وفي المقابل تميل الجماعات الأكثر تعليما وتأهيلا إلى جعل المهارة والكفاءة هي القاعدة في تولي المناصب العمومية .[1]

2- المطالبة بعدالة توزيع الموارد الاقتصادية :

ما يدفع الأقليات إلى تشكيل تهديد على بناء الدولة وعدم استقرارها السياسي والاجتماعي هو غيابها عن المشاركة السياسية ، وبالتالي الابتعاد عن المشاركة في الحكم، بسبب فشل برامج دمج هذه الجماعات في المجتمع السياسي، و الحرمان الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الأقليات ، سيؤدي إلى حرمان نسبي من المشاركة السياسية ككل، وتعمل الدول الديمقراطية على اتاحة الفرصة والتأكيد على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجميع الأقليات والقوميات من خلال الدساتير والقوانين، وفي المقابل في الدول التي لاتتوفر على قدر كافي من الممارسات الديمقراطية، تعمل الجماعات العرقية على الضغط باستمرار على الجهاز الحكومي الحاكم لاعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل، الامر الذي يجعلها تدخل في صدامات مع الجماعة الحاكمة التي تريد المحافظة على الوضع القائم لانه يخدمها .[2]

وتواجه النظم السياسية العديد من الصعوبات المعقدة في تخصيص الموارد للجماعات العرقية، والتي تتفاقم بسبب ندرة الموارد والتخلف الاقتصادي في العديد من البلدان، ومن أهم مطالب الجماعات العرقية هي دعم البنية التحتية وتكثيف مشاريع الاستثمار بشكل عام وتعمل المجموعة العرقية المهيمنة داخل الدولة على الحفاظ على وضعها ومكانتها المتميزة في المجتمع في مقابل سعي الجماعات المهمشة إلى المطالبـــة برفع نصيبها من توزيع الموارد في مختلف القطاعات، سواءا الاقتصادية او الخدماتية كدعم البنية التحتية وبناء المزيد من

[1] – Jacques Maquet, power and society in Africa, translated: by Jeannte kupferman. London: World University library, pp 1971, 117.

[2] – جاسم محمد دايش، الاقلية ملامح مفاهيمية ومعرفية ، الحوار المتمدن، العدد: 7094 – 2021/12/2، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/10 من موقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=739635

المدارس والكليات والمراكز الجامعية في الأقاليم التي تقطنها الجماعة، والرفع من مستوى الخدمات الصحية والسكن وتوزيع المياه الصالحة للشرب والطاقة، وتوفير مناصب اضافية للشغل وذلك بفتح المزيد من المؤسسات الانتاجية، ومع ذلم فأن حرمان منطقة او جماعة عرقية معينة من هذه الموارد، سيزيد من احتمال لجوئها الى التمرد و العنف والمطالبة بالحكم الذاتي أو الإنفصال التام عن الدولة الأم ، خصوصا اذا كانت مستقرة على أطراف الدولة او كان لها امتداد عرقي في دول مجاورة . [1]

3- مطالب خاصة بإعادة توزيع الاراضي :

أغلب الصراعات العرقية تنشأ حول ملكية الاراضي ، نتيجة لمخلفات الظاهرة الاستعمارية والاحتلال الذي ساد في مختلف القارات، الأمر الذي نتج عنه وضعيات معقدة على مستوى الحدود بين الدول حديثة النشأة بالاستقلال، وذلك بوضع مجموعات عرقية على أراضي مجموعات أخرى، ونقل مجموعات أخرى داخل اراضي دول اخرى من أجل تعديل نسبة السكان لصالح الأغلبية المسيطرة ، مما أدى إلى نشوء العديد من النزاعات العرقية والمطالبات ذات الصلة. بقضايا الأرض في مختلف الدول المستقلة حديثًا، وخاصة في القارة الأفريقية ومنه تكون مطالب الجماعات العرقية باعادة توزيع الاراضي وارجاعها لسكانها الاصليين حسب ملكيتها التاريخية وقبل عمليات التهجير ، الأمر الذي يؤدي الى مناوشات مستمرة بين الاطراف المتصارعة .[2]

وتؤكد كل من " أليسينا و سبولور Alesina et Spolaore" ، بإن زيادة عدم التجانس بنقل سكان من منطقة إلى أخرى هو أحد تكاليف توسع الدولة ، وتؤكد العديد من الدراسات أن التنوع العرقي يمكن أن يضر بالنمو الاقتصادي وتوفير السلع العامة، حيث يواجه النظام

---

[1] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 96.

[2] – New Africa, "Land Issue: the Legal History since 1980, Why MOGAABE HAS waited till now ". New African No 386, June 2000, p20.

السياسي غير المتجانس مخاطر محتملة في بروز الانقسامات العرقية، وهذا ما يكون لصالح المجموعات الأكبر في في البلدان شديدة الانقسام، ويفتح الباب على مصراعيه لمطالب إضافية من مجموعات أخرى حيث يفضل أعضاء المجموعات المهمشة خيار الخروج بمطالبهم الى العلن .[1]

وبضغط من الجماعات العرقية المحلية للسكان الأصليين، استخدمت دولة زمبابوي طريقة لاسترجاع الاراضي التي سيطر عليها البيض في وقت الاستعمار البريطاني، حيث أقرت قانون حيازة الأراضي للسماح للحكومة بالحصول على الأرض بشكل إلزامي من المالكين البيض وإعادة توزيعها على السكان السود مصحوبًا بتعويض عادل عن الممتلكات، وقد سمحت طريقة إعادة التوزيع الطوعي للأفراد بشراء الأراضي من ملاك الأراضي بقروض حكومية، حيث يشترط وجود المشتري الراغب والبائع الراغب كنظام مستخدم لنقل ملكية الأراضي طواعية من ملاك الأراضي الاستعمارية إلى أصحاب المصلحة المحرومين سابقًا، ويشار إليها باتفاقية لانكستر التي نصت على السماح للطعن في أي ممتلكات تكتسبها الحكومة في المحكمة وإعطاء المالك السابق حق الحصول على تعويض مناسب وسريع .[1]

ويرجع تمرد الجماعات المهمشة و إستعمالها لطرق غير أخلاقية لتحقيق أهدافها ومطالبها إلى عجز النظام عن تلبية تلك المطالب ، أوعدم رغبته في الإعتراف بها أصلا ، ويؤكد "**برهان غليون Burhan Ghalioun** " أن االعرقية تتحول إلى مشكلة تهدد الاستقرار في الدولة في حالة تغلب الإنتماء للجماعة العرقية على الإنتماء للجماعة الوطنية، وتحوله الى الإطار الوحيد للتضامن، وما كان ذلك ليحدث لولا وجود عجز كبير في النظام السياسي في التكيف مع القيم الديمقراطية وضعفه وقصوره في تكوين رابطة وطنية فعلية ، عدم كفاءة النظام السياسي في التعامل مع الظاهرة العرقية تستغله النخب العرقية في تغذية التباين العرقي عن

[1]– Hein E. Goemans and Kenneth A. Schultz ," The Politics of Territorial Claims: A Geospatial Approach Applied to Africa" ,Cambridge University Press ، Vol 71, No 1, Winter 2017, p 37.

طريق الدعوة إلى العودة للولاءات الطائفية والعشائرية الأمر الذي يؤدي الى مزيد من الانقسام والشرخ المجتمعى .[2]

تختلف مطالب المجموعات العرقية وفق وضعها الاقتصادي في الدولة، ودرجة وصولها الى مراكز القرار وحسب الاقاليم التي تقطنها، حيث تتوزع الجماعات العرقية سواءا كانت غنية أو فقيرة على نوعين من الاقاليم ، فقد يكون الاقليم غني والجماعة فقيرة لأنها لم تستفد من ثروات المنطقة لأنها مستغلة من جماعات أخرى مسيطرة ، وقد يكون الإقليم غني والجماعات غنية ، وهذا يدل انها تمكنت من نيل حقوقها التي تخص نصيبها من موارد منطقتها ، وقد أرجع العديد من الكتاب والمراقبين إزدياد النشاط العرقي وانتشار الحروب حول التوسعات الاقليمية وإعادة رسم الحدود الى فترة التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة .[3]

أ- جماعات عرقية متأخرة في إقليم فقير الموارد :

وهو حال الكثير من الاقاليم خصوصا في الدول المتخلفة حديثة العهد بالاستقلال ، حيث تطالب بإعادة توزيع الوظائف والخدمات والموارد، ويلجأ أعضاء الجماعة الى الهجرة باعداد كبيرة خارج الحدود بسبب ادراكهم باستحالة تغير الاوضاع بسبب ضعف امكانيات الدولة أساسا، لذلك بسبب تجاهل تلبية مطالب هذه الجماعات تلجا في كثير من الاحيان الى المطالبة بالحكم الذاتي او الإنفصال، و من أمثلة ذلك تمرد حركة الأزواد شمال مالي والنيجر.

ب- جماعات عرقية متخلفة في إقليم غني بالموارد :

هذه الحالة من أكبر الأمثلة الموجدة في الواقع البشري، خصوصا في الدول التي تعرضت إلى الاستيطان الاوروبي، حيث سيطر الاوروبين على موارد الدول و قامو بتهميش وإبادة سكانها الاصليين واستبعادهم من مختلف المناصب وتجاهل مطالبهم، الأمر الذي تسبب في تخلف تلك الجماعات العرقية بالرغم من غنى الأقاليم التي تشغلها ، لذلك كثيرا ما تطالب بعدم

[1] – CAITLIN SHAY, FAST TRACK TO COLLAPSE: HOW ZIMBABWE'S FAST-TRACK LAND REFORM، Journals and Law Reviews . Vol 27, 2011 , p 138.

[2] – برهان غليون ، المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات. القاهرة : سيناء للنشر، 1988 ، ص 10 .

[3] – أبو العينين محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا.القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 24.

التمييز في توزيع الفرص و الحصص، وأن يترك اِختيار الوظائف والتسهيلات على أساس الكفاءة و المساواة وتطالب بحقها من الموارد الموجودة في مناطقها، وتعاني هذه الجماعات عادة من العنف الذي يستهدفها من الجماعات الأخرى، وقد تصل الى المطالب بالإنفصال بالرغم من صعوبة هذا الخيار بسبب الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنه ومن أمثلة هذه الحالة جماعات السكان الأصليين في الأمريكيتين وأُستراليا، والسكان الأصليين في الكثير من الدول الافريقية كإقليم" كاتنغا "بالكونغو. [1]

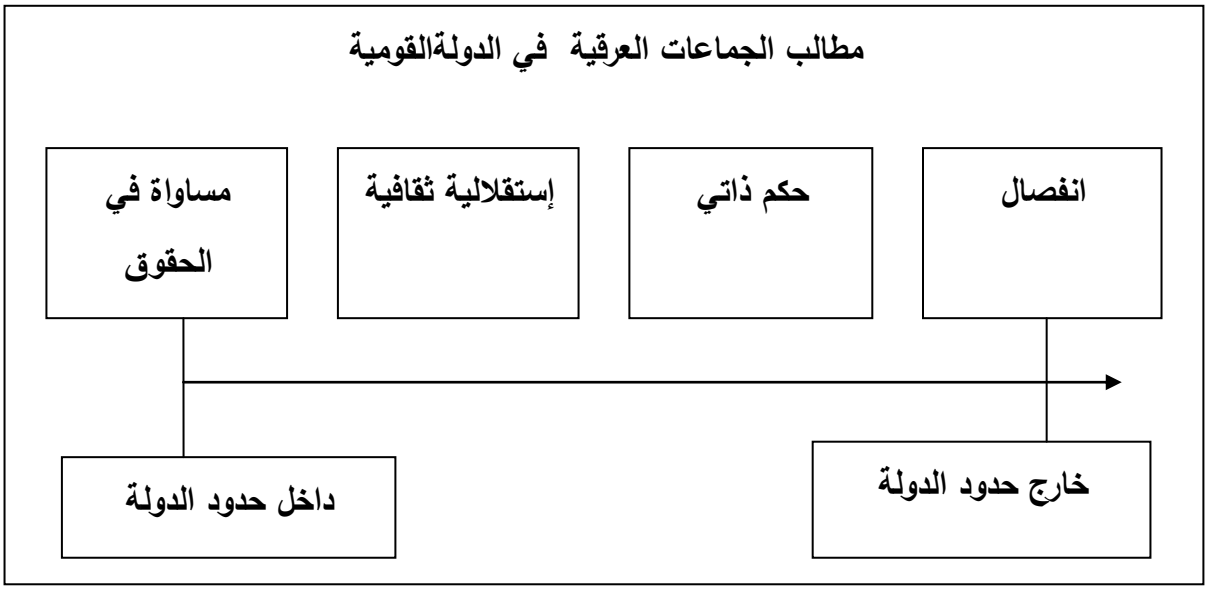
ج- جماعات عرقية غنية في إقليم متقدم وغني :

مناطقها غالب ما تساهم بالحصة الكبرى في الناتج القومي الاجمالي للدولة ، لذلك تتميز مطالب تلك الجماعات بأنها إقتصادية، لأن عوائدها تستغل في دعم الأقاليم الفقيرة في الدولة في إطار التضامن الوطن ، وبالتالي يكون نصيبها من العوائد الكلية للدولة أقل من المقدار الحقيقي لمساهمتها الالقتصادية ،لذلك تطالب دوما بعدم التمييز في الإنفاق وتوزيع الفرص وبمنحها حقوقها الاقتصادية بما يتناسب مع مقدار تفوقها الاقتصادي ، و تطالب عادة بعدم التمييز في الإنفاق وتوزيع الفرص، ونادرا ما تطالب بالإنفصال بسبب توزعها على كامل انحاء الدولة ، كحالة الجماعة " الصينية في ماليزيا ، والجماعة البيضاء في زيمبابوي، وقد تطالب به إذا كانت تتمركز على اطراف الدولة كإقليم كاتلونيا باسبانيا . [2]

[1] – مهدي عاشور محمد، مرجع سابق، ص ص 19– 20.

[2] – أحمد عبد العليم حسن علاء الدين، " أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات : دراسة نظرية" المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية. المجلد ،8العدد 15، جانفي 2023، ص 207.

الشكل 1: يمثل الأنماط الأربعة لمطالب الجماعات العرقية في الدولة القومية



المصدر : أحمد عبد العليم حسن علاء الدين، " أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات : دراسة نظرية" المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية. المجلد ،8العدد 15، جانفي 2023، ص 109.

المطلب الثالث: مطالب متعلقة بإعادة هيكلة الفرص السياسية

يعد" هيكل الفرص السياسية"، واحدا من المداخل الأساسية لفهم النظم السياسية والتحولات الرئيسية الجارية فيها، وأوضاع الجماعات والقوى السياسية القائمة بتلك النظم، وقد تم استخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية لأول مرة بواسطة " **بيتر إيزينجر** " عام 1973 ، من خلال محاولة فهم الترابط المعقد بين متغيرات البيئة السياسية الداخلية والخارجية من ناحية، وبين السلوك السياسي من ناحية أخرى، ومحاولة استكشاف مختلف الظروف البيئية المرتبطة بوقوع الاحتجاج السياسي من جانب فئة داخل المجتمع ، وتتعلق هذه المطالب أساسا بتحقيق مزيد

من اللامركزية السياسية والإستقلال الإداري، وقد تصل الى مستوى المطالبة بالإستقلال والإنفصال التام عن الدولة [1].

1- مطالب الإستقلال الإداري:

تطالب الكثير من الجماعات العرقية بالاعتراف بالاستقلال الإداري أو بدرجة من الحكم الذاتي للاقليم الذي تقطنه سواءا في إطار دولة اتحادية أو دولة موحدة بسيطة، فالاستقلال الاداري يتيح للجماعات العرقية الحصول على المزيد من الامتيازات والحقوق التي كانت مهضومة في اطار الحكم المركزي، فإضافة الى اكتساب المزيد من الاعتراف بهوية الجماعة والإقرار بحقوقها المعنوية والمادية وتميزها في الدولة، فإنها تكتسب المزيد من الاغلفة المالية الخاصة بتنمية مناطقها، والتي تساعد في توفير المزيد من الوظائف الادارية لسكان الاقليم ، علاوة على تحسين مختلف الخدمات وتقديم المزيد من المشاريع التنموية التي ستساهم في تحسين الوضع العام للجماعة، الأمر الذي يثنيها عن مختلف الاحتجاجات و التمردات ضد الدولة المركزية ، وهذا ما يفسر سعي الكثير من الجماعات العرقية لنيل الاستقلال الإداري وتحقيق اللامركزية من أجل اكتساب المزيد من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها .[2]

2- مطالب الحكم الذاتي أو الانفصال:

يعتبر الحكم الذاتي أداة يمكن من خلالها تكريس حقوق الجماعات العرقية ومختلف القوميات، الأمر الذي قد يقلل أو يؤجل ظهور الميولات الانفصالية، لأنه يضمن سيادة الدولة ووحدة أراضيها، ومن وجهة نظر القانون الدولي، فأن الحكم الذاتي هو إعطاء الفرصة لإقليم معين بأن يحكم نفسه، أي هو الصيغة القانونية لنوع من الاستقلال الذاتي لإقليم ما في إطار ممارسة الدولة الأم للسيادة على هذا الإقليم . وتختلف دوافع المطالبة بالحكم الذاتي حسب

[1] – Peter, K. Eisinger. "The Conditions of Protest Behavior in American Cities ", The American Political Science Review. Volume 67, No 1, 1973, p11.

[2] – إبراهيم احمد نصر الدين ، " الاندماج الوطني في افريقيا: نيجريا نموذجا "، دراسات المستقبل الافريقي. القاهرة: العدد3، 1998، ص 54.

خصوصية كل دولة، فقد يرجع الى دوافع هوياتية كمسألة اللغة والثقافة والقيم المشتركة الخاصة بالجماعة العرقية، وقد يعود الى اسباب اقتصادية خصوصا عند شعور جماعة معينة بالتهميش والاقصاء وانها تتعرض للاستغلال و الحرمان من موارد الاقليم الذي تقطنه او من موارد الدولة ككل ، وقد شكّلت مطالب الجماعات العرقية بالحكم الذاتي سببا لأكثر من ثلث الحروب الأهلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ ازداد عدد الأقليات التي مُنحت حقوق الحكم الذاتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتضاعف ذلك بعد سقوط جدار برلين عام1989 م .[1]

ومع ذلك فقد يكون هناك تباين في تداعيات الحكم الذاتي على الأقليات من حالة لأخرى وقد تتجاوز بعض الجماعت سقف الحكم الذاتي الى الرغبة في الانفصال التام عن الدولة القائمة وتأسيس دولة جديدة مستقلة، تعبر عن هوية الجماعــة العرقية ، وقد تواجه عملية الانفصال تلك الكثير من التحديات والصعوبات المكلفة، خصوصا عدم توفر القدرات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لنجاح قيام دولة مستقلة ، الى جانب مسالة الاعتراف الاقليمي والدولي ، والذي يكون غالبا حسب الاصطففات والمصالح والايديولوجيات المتبعة من طرف الدول ، وقد تتجسد المطالب الإنفصالية في شكلين، أولهما تحقيق الانفصال وإقامة كيان مستقل تماما عن الدولة الأم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في أندونيسيا، والشكل الثاني هو السعي للإنضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها الأقدر على تحقيق آمالها ومصالحها كما حدث في شبه جزيرة القـرم الأوكرانية .[2]

[1] – أحمد عبد العليم حسن علاء الدين ، مرجع سابق ، ص ص208 – 209 .

[2] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص ص 88– 89.

المبحث الثاني: أسباب وعوامل بروز النزعة الانفصالية العرقية:

يرجع بروز النزاعات الانفصالية العرقية إلى عدة أسباب وعوامل مختلفة قد يرتبط بشكل كبير بأمن الهوية العرقية والتهديدات التي تواجهها والذي يتعلق بمسائل عديدة أهمها : الإشراك (Inclusion) أو الإقصاء(Exclusion) من الوصول إلى السلطة أو بالحرمان الإقليمي، وهو ما تؤكده " **كارين فيارك** " **(Karin Fierke)** بقولها :" يمكن أن يفهم أمن الجماعة العرقية على أنّه حماية القيم المركزية للجماعة غير أنّ هذا المدلول لأمن الجماعة لا يحدّد ماهي قيمتها ، وما المصدر المُهدّد لأمنها ، وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم؟ " [1]

وحسب دراسة قام بها الأستاذ **وليد عبد الحي** فقد بين أن هناك خمسة عوامل تؤثر على استقرار الدولة وهي:

1- حجم السكان: فإذا كان عدد المجموعة العرقية كبيرا، فذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى سهولة التأثير على الدولة، أما إذا كان عدد السكان قليل فالتأثير يقل.

2- وزن وثقل المجموعة العرقية التي تتقاسم الحدود وخاصة إذا كانت تحتل المناصب السياسية الهامة وكذلك المراكز الاقتصادية.

3- درجة الترابط والاتصال بين مجموعتين عرقيتين تقطنان دولا مختلفة.

4- تقارب المجموعات العرقية بعضها عن بعض أو بعدها.

5- المنطقة التي توجد فيها المجموعة العرقية، هل هي غنية بالموارد الاقتصادية والطبيعية مثل البترول، نحاس، ذهب أم فقيرة أو هل هي منطقة حدودية أو غير حدودية ، هذه العوامل الى جانب عوامل أخرى قد تلعب الدور الأساسي في النزعة الانفصالية.[2]

[1] – حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص 46.

[2] – رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية ، مرجع سابق، ص34.

و يمكن اجمال أسباب التمرد والحراكات الانفصالية العرقية في أربع عوامل أساسية :

المطلب الأول: عوامل هيكلية .

وتتعلق أساسا بالتمركز الجغرافي للجماعة العرقية بحيث يعتبر التمركز الإقليمي على الحدود بخاصة وطبيعة الإقليم أحد المُحددات الهامة لطبيعة المطالب العرقية وفاعليتها ، حيث تُشير الدارسات إلى أنّه كلّما ازدادت درجة تركُّز الجماعة العرقية في نطاق إقليمي مُحدَّد كلما تعزز شعورها بالأمان، وهذا ما يشجعها على طرح مطالبها المحلية ، التي يمكن أن ترتقى إلى مصاف المطالبة بالإنفصال، وهذا بالمقارنة مع وضعية الجماعة العرقية المنتشرة عبر إقليم الدولة ككل دون تركز إقليمي، وهذا ما يقلّل في الأغلب من حجم وطبيعة مطالبها وبالأخص المطالب الإنفصالية، ذلك أنّ تشتت تلك الجماعات على مساحات ورقع جغرافيا واسعة من شأنه أنْ يضعف قوتها وتماسكها ، كما أنّ أفراردها في الكثير من الأحيان يندُر لديهم الشعور بالأمن والطمأنينة .[1]

و منه فأن توزيع المجموعة العرقية قد يكون عامل أساسي في عدم استقرار الدولة لأنه يساهم في تصعيد الخلافات، ويتوقف استقرار الدولة بالدرجة الأولى على مدى تمركز أو تشتت وتفرق المجموعة العرقية سواء القاطنة داخل الدولة أو خارجها .فإذا كانت متشتتة في في عدة أقاليم فتأثيرها على الدولة يكون قليل، أما إذا كانت متمركزة في منطقة معينة فستكون لها القوة والقدرة على التأثير في استقرار الدولة ، وفي نفس الوقت يكون توزع الجماعة العرقية وانتشارها على عدة دول عامل مزعزع لدول المنطقة بسب سعيها المستمر للانفصال وتكوين دولة مستقلة على أساس قومي، الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن والاستقرار الإقلميين خصوصا مع تدخل الدول الكبرى لخدمة مصالحها .[2]

[1] – محمد مهدي عاشور، التعدّدية الإثنية في جنوب إفريقيا . ليبيا : دار الكتب الوطنية . بنغازي ، 2004 ، ص68 .

[2] – رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية ...، مرجع سابق، ص32.

والجدول الآتي يبين التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية حسب نسبة الاغلبية مقارنة بالمجموعات الاخرى :

جدول 3 : يبين التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية حسب نسبة الاغلبية مقارنة بالمجموعات الأخرى .

نسبة الأغلبية	متمركزة	مشتتة ومبعثرة
أغلبية مطلقة	التيروليون في إيطاليا	الروس في كازاخستان
	الباسك في أسبانيا	المجريون في ألمانيا
	المجر في سلوفاكيا	الأكراد في إيران
	الروس في استونيا	
أغلبية نسبية	داغستان روسيا	المجريون في رومانيا
أقلية محلية	إيطاليون في سلوفاكيا	الألمان في بولونيا وروسيا
	اليونانيون في ألبانيا	الألبان في إيطاليا
	البولونيون في التشيك	يهود المجر ورومانيا
	المجريون سلوفييينيا سلوفاكيا	

المصدر: رابح مرابط،" أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو". رسالة دكتوراه. (جامعة الحاج لخضر باتنة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008). ص32

وهذا مايقود الى الحديث عن طبيعة التعدد العرقي داخل الدول القومية والذي يشمل بحسب **غيرتز** خمس فئات:

– مجموعة واحدة مسيطرة كبيرة عادة، مقابل أقلية واحدة قوية ودائمة الإزعاج .

– مجموعة مركزية واحدة جغرافيا أو سياسيا وعدة مجموعات طرفية متوسطة الحجم ومتعارضة بعضها البعض.

– نمط ثنائي القطب يحوي مجموعتين متوازنتين تقريبا.

– مجموعة تضم تدّرج مستوى المجموعات من حيث الأهمية ، فلا توجد ضمنها جماعة مسيطرة بشكل واضح.

– نمط الإنقسام العرقي البسيط اين ينقسم المجتمع الى عدة مجموعات صغيرة .[1] وتتمثل عناصر تأثير الجماعة العرقية على استقرار الدولة في:

– **التموقع الجغرافي للجماعة:** إنّ قدرة تأثير كل جماعة على استقرار الدولة تختلف من حيث التأثير طبقا لتمركزها الجغرافي حيث يزداد تأثيرها حينما تتركّز تلك الجماعة في إقليم معين بغض النظر عن سياستها أن كانت عنيفة أو سلمية .

العدد الكبير للجماعة: يعتبر التّعداد الكبير للجماعة عاملًا مُحفّزا لمطالبها وخاصة تلك التي تمتدُّ داخل حدود أكثر من دولة، الى جانب المستوى التعليمي ومستوى التمدُّن ودرجة الوعي السياسي لأفرادها.

– **سياسات الدولة تجاه الجماعة العرقية :** سواء كانت سياسات اعتراف أو عدمه لا يشْترط أنْ يقابلها سياسات مُتوقَّعة من الجماعة العرقية بمعنى أنّ سياسات الإعتراف بالتعدّدية لا يشترط أنْ يقابلها سياسات سلمية من الجماعات والعكس أيضا صحيح ؛أيْ أنْ تتبنّى الدولة سياسات عدم الإعتراف وفي المقابل قد لا تُبدي الجماعات أى اتجاه نحو العنف ، ومنه كلما كانت الجماعة العرقية كبيرة وفي نفس الوقت مهمشة ومتمركزة على أطراف حدود الدولة القومية إلا وكانت إحتمالات المطالبة بالانفصال أكبر.[2]

المطلب الثاني: العوامل سياسية:

تلعب العوامل السياسية الدور الرئيسي في اثارة النزاعات الانفصالية وهذا انطلاقا من فشل النظام السياسي في ادارة التنوع العرقي مما يؤدي الى اتجاه الجماعات العرقية إلى العنف من

[1] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 47.

[2] – المرجع نفسه ، ص53 .

أجل تحقيق مطالبها ، لأنها ترى أن نمط النظام السياسي الذي تسير عليه الدولة لايلبي مطالبها بسبب عجزه عن الادارة الرشيدة للدولة ككل بسبب تراجع فاعليته وتآكل شرعيته، نتيجة انتشار الفساد على نطاق واسع، الأمر الذي يساهم في تكريس الطبقية والولاءات الجهوية والعشائرية.[1] وتتمثل أهم العوامل السياسية المساهمة في بروز الحراكات الانفصالية العرقية في:

1- إهتزاز و تآكل شرعية النظام السياسي:

نالت مسألة الترابط بين الأقليات والنظام السياسي إهتمام العديد من الباحثين، اللذين حاولوا توضيح إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة " الإيجابية "بين النظام السياسي وجماعات المجتمع المختلفة إلى تحقيق الإستقرار والأمن الداخليين وغيابها في نفس الوقت يؤدي الى عدم الإستقرار السياسي، من هنا يرى البعض بأن أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء أطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق " الرضا "و"الإجماع " المجتمعي الأمر الذي قد يخلق ضعفا في الترابط الإجتماعي والسياسي داخل الدولة، مما يؤدي إلى أن يسود الإختلاف والتنافر وبالتالي النزاع داخل المجتمع، كما يرى البعض الآخر بأن هذه العلاقة تختلف من مجتمع لآخر وتتخذ أشكالا مختلفة، حيث يغلب عليها طابع التوتر والنزاع والتصادم الذي قد يتطور بشكل قد يهدد الإستقرار السياسي داخل الدولة .[2]

من هنا يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع الجماعات العرقية، يلعب دورا هاما في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ يرى بعض الدارسين بأن الدول التي لا تراعي خصوصيات الأقليات وظروفها، وأوضاعها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون نتائجها "وخيمة " ، فإتباع سياسة" الإضطهاد "أو"القمع " أو "التمييز " من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات، أو محاولة إستبعاد هذه الجماعات من الحياة السياسية والإجتماعية

[1] – Sarah Dix ,Karen Hussmann, " Risks of corruption to state legitimacy and stability in fragile situations ", Anti-Corruption ResourceCentre. No 4, May 2012, p8.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي .القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية 1988، ص 144.

والإقتصادية، بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات والسلطة الحاكمة، والذي ينتج عنه عدم القدرة على ضبط سلوك الافراد والجماعات العرقية خصوصا مع تراجع فعالية الأداء الحكومي، وهذا ما يؤدي إلى تراجع شرعية النظام السياسي وقدرته على حل المعضلات الامنية التي تهدد بقائه ويضعف سيادة الدولة ككل . [1]

2- وجود المؤسسات السياسية التمييزية والاستبعادية :

النظم السلطوية القمعية يمكن أن تنتج سياسات متطرفة و قسرية ومناوارت فرّق تسُدْ ، وكذا العمل على التقليل من شأْنِ الثقافات الإثنية" المتخلفة"؛ ولأ ن تلك الإستراتيجيات أحادية الجانب فإنها تنطوي على عمليات مساومة أو تسوية أو حتى توفيق ما يؤثر على وضعية الجماعة الإثنية ويقلّل من إحساسها بالأمن ، بالإضافة إلى غياب ثقتها تّجاه الدولة . كما ينعكس ذلك على السياسات التي تلجأ إليها الجماعات خاصة في حالة وجود تنظيم ونخبة قوية بها .[2]

من جهة أخرى فتخوف النظام السياسي" غير المبرر "من هذه الجماعات ومطالبها، حسب البعض قد يؤدي إلى إتباع "أعمال القمع "التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر و وزن مسألة الأقليات داخل الدولة، إلى جانب هذا فإن بعض الدول قد تحاول إيجاد حلول لمسألة تواجد الأقليات بها من خلال إتباع سياسات أخرى، أهمها إتباع سياسة الدمج القسري أو التهجير الإجباري لجماعات الأقليات، إذ تعد رغبة المسيطرين في تحقيق الدمج القسري الثقافي والاجتماعي، مع رفض الخاضعين له من أكثر أشكال العلاقات الصراعية التي قد تنشأ بين جماعات الأقليات والسلطة السياسية الحاكمة .[3]

[1] – شفيق الغبرا ، " الأثنية المسيسة : الادبيات والحقائق " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : العدد3 ،1988 ، ص47.

[2] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 48.

[3] – عماد جاد،" المتغيرات السكانية والصراعات السياسية "، مجلة السياسة الدولية ، مصر : مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ، العدد ، 119جانفي 1995 ، ص 63.

3- دور نخب الجماعات العرقية :

يلعب الخطاب السائد في اوساط نخب وقادة الجماعات العرقية الدور الكبير في ايقاظ الضغائن والأحقاد التي ترسخت في ذاكرة الأفراد **primordialists** على ممر التاريخ ومنه فإن التوجه التنازعي للهوية العرقية ليس معطى مسبقا، بل تحكمي يديره القادة أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف وفي هذا الصدد يقول "**Fearon**" أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل:

- الخطاب السائد في المجتمع.
- الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري .
- طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى.[1]

وتقوم هذه العوامل كلها على القوة في شقها المعرفي، والتي تتحكم بها النخب العرقية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة من خلال الاعتماد على الإطار العرقي، لأنه سهل التنسيق ومتميز بانخفاض تكاليف عقد الصفقات وفرض الاتفاقات، وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات العرقية، و يزيد من الا حتكاك السلبي مع الآخر وهكذا فإن الهوية تعتبر سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها كيف ما تشاء اعتمادا على أساطير تؤسس لعلاقات تنازعية مع الآخر، ومنه فأن السياسة التي تتبعها الدولة لادارة التنوع العرقي عن طريق فرض التجانس قد يودي إلى احتمال نشوب صارع، وخصوصا عندما تحدد الدولة مجموعة عرقية ذات الأغلبية وتقوم بفرضها بالقصر على بقية الجماعات العرقية المتواجد في الدولة.[2]

---

[1] – شوحة مريم، زعرور حسينة ، الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية وإستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي– دراسة حالة إثيوبيا.برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018، ص50.

[2] – المرجع نفسه ، ص49.

المطلب الثالث – عوامل اجتماعية:

يرى "**تشارلز تايلور**" **Charles taylor** أن سياسة الاعتراف تعني الإقرار بالتباينات الموجودة بين الجماعات العرقية وخصوصيات كل منها بصورة رسمية، وذلك لأن من الضروري الاعتراف بالهوية المميزة لهذا الفرد أو تلك الجماعة حتى يتم بذلك تمييزها من هوية فرد آخر أو جماعة أخرى. فالقضية الجوهرية هنا تتجسد في أن هذا التمايز والخصوصية أمر قد تم تجاهله وإخفاؤه، ثم تم السعي من أجل استيعابه بواسطة الهوية المهيمنة أو هوية الأكثرية (Majority Identity) ومن ثم، يغدو بروز النزعة القومية والإثنية لدى الأقليات أمر لا يمكن تجنب قيامه خصوصا إذا واجهت الجماعة المتمركزة إقليميا ما يمكن أن تفهمه على أنه هيمنة أو اضطهاد مارس تجاهها من قبل الدولة ككل أو جماعة أخرى . ونتيجة لذلك فقد تكون لدى الأقليات والجماعت العرقية المختلفة الحاجة إلى الاعتراف بخصوصياتها وتباينها في ما بينها من جهة، وبينها وبين الأكثرية المهيمنة ثقافيا من جهة أخرى .[1]

وتقوم هذه الحاجة على فكرة مفادها أن هوياتنا يتم تشكيلها إلى حد ما بالاعتراف (Recognition) أو بعدم الاعتراف، وغالبا ما تتشكل بفعل سوء اعتراف الآخرين. ولذلك، فإن شخصا أو جماعة ما ستعاني ضررة حقيقية وتشويها خطيرة إذا ما كون الناس أو المجتمع المحيط بهم صورة متزلة أو مهينة أو مزدرية عنهم ونقلها إليهم في الوقت ذاته. وتبعا لذلك، فمن الممكن أن يتسبب عدم الاعتراف أو و الاعتراف في أذى نفسي، فيتخذ شكلا أشكال الاضطهاد وذلك بجعل المرء حبيس نمط زائف ومشوه و مختزل عن الذات .[2] ويكون من أهم مظاهر ونتائج التهميش والتمييز وعدم الاعتراف الإجتماعي بالجماعة العرقية :

[1] – حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر –جدلية الاندماج والتنوع . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2010 ، ص 108 .

[2] – المرجع نفسه ، ص109.

1- ضعف ولاء الجماعات العرقية تجاه الدولة :

يعود ضعف ولاء الجماعات العرقية تجاه الدولة الى فشل برامج الاندماج القومي والقدرة على استيعاب القوى الداخلية وهذا مايساهم في عودة روح التميز العرقي والاختلاف عن الآخر المختلف الى الواجهة ، حيث يؤكد " **كميلكا**« بأن الأقلّيات القومية تعتبر نفسها شعوبا مميزة وأنّ وجودها سابق لوجود الدولة التي تنتمي إليها. وبالرغم من كونها تشكل اليوم جزءً من الدولة إلّا أنها تنظر إلى هذه الحقيقة القائمة من زاوية أنها لا تعني التّنازل عن حقوقها الأساسية في الإستقلال الذاتي ، بل تعني مجرد القيام بتحويل بعض جوانب السلطة » [1].

وتعتبر التعددية العرقية والاختلافات المذهبية ظاهرة عالمية ، تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، ويمكن القول أن للتعددية العرقية وجهان متناقضان هما إما الاستقرار أو الاضطراب ، فإذا ما استطاعت الدول احتواء هذه التعدد ، وإذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة، وصهرها في بوتقة الوطن الواحد، حد ث الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. وإذا ما تهاونت في السيطرة عليها ، واحتوائها، نشأت الصراعات، وتقطعت أوصال الدولة، وقد ينتج عن ذلك حروب أهلية، وصراعات قد تتخطى حدود الدولة.[2] لذلك فان تفادي سيناريو لا إستقرار الدولة الناتج عن حركية الجماعات الانفصالية العرقية يكون بتعزيز الشّعور لدى أفراد الجماعة العرقية بقوة الوعي النوعي الذي ينبع من التفاعل بين المجموعات العرقية وبقية المجتمع ، وهو ما يؤكده **بورت (Berth)** حينما دعا إلى ضرورة وجود اتصال ثقافي

[1] – Will Kymlicka, Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada, Oxford University Press 1998, p 169.

[2] – إسراء محمود السيد ، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي – المركز الديمقراطي العربي : متحصل عليه بتاريخ 2018/05/16 من موقع : https://democraticac.de/?p=47220

لتعبئة الأشخاص بروح الجماعة ، في حين يصرُّ على أنّ استمرارها مرهون بالحفاظ على حدودها الجغرافية – العرقية – الثقافية.[1]

2- غياب العدالة الاجتماعية:

تتجلّى العلاقة السلبية بين الشّعور بعدم التوزيع العادل للدخل والثروة وبين شرعية النظام السياسي ؛ فكلما تزايد الشعور بعدم التوزيع العادل لدى الجماعات العرقية انخفضت شرعية النظام السياسي لديها والعكس صحيح ، ذلك أنّ الدلالة العملية للعدل الإجتماعي تبرز في التأثير على تقييم الجماعة وحتى الفرد للمجتمع و سلوكه اتّجاهها ما بين التأييد والرفض . ومنه ترتبط قضية العدل الإجتماعي بمسألة الشرعية السياسية من خلال تأثيرها على درجة القبول والرضا وما يصاحبها من درجة الإستقرار الداخلي للدول، و يقترن الإستقرار بتدهور مستويات العدل الإجتماعي والتفاوت الإقتصادي بين الإثنيات وفي هذا السّياق يرى الإصلاحيون والرادكاليون أن التفاوت الطبقي بين الجماعات الإثنية يعدُّ مصدرا أساسي لعدم الإستقرار، حين تدخل الجماعات الأدنى المهمشة في صدام مع الجماعات المسيطرة ذات النفوذ حيث تعمل الأولى على تطوير قيم وأنماط سلوك معينة من أجل القضاء على وضعها الأدنى وهو ما يهدّد استقرار الدولة ويعمل على تهديد النظام القائم .[2]

3- انتشار العنف و الاقصاء ضد الجماعات العرقية :

عرّف الدكتور "**بكر القباني**"، العنف بأنه "نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب، وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه" ويندرج في هذا الاتجاه أيضًا تعريف **رشيد الدين خان** وهو " استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص

[1] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق ، ص81.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 78- 79 .

والممتلكات ، وأنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بهذا، وأنه التقاليد التي » تميل إلى أحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية " . [1]

ومنه فأن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات، للتأثير على إرادة المستهدف . و على هذا الأساس، فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف، وهو ما يؤكّده كل من : **يونغ** (Young) و **أسكس** (Assacs) بقولهما « إنّ مسألة الأمن الجماعي للأقلّيات والقوى العرقية يجب أن يكون مَحط انتباه الدولة، فعندما تشعر المجموعة الإثنية بأنّ أمنها مهدّد وأنّ أفرادها هم عرضة للتمييز من الدولة أو من جماعة عرقية أخرى مسيطرة سيتكون لديها شعورٌ وإدراكٌ بالإضطهاد » .[2]

فعندما تفقد الدولة المركزية سيطرتها على المجموعات العرقية المتعددة التي تتشكل منها يحدث تغير في العلاقات الاجتماعية ما بين المجموعات العرقية المختلفة، فقد يصبح الصربي الذي عاش مع جاره البوسني لأزيد من أربعين سنة في سلم وتعاون وثقة، عدوا لدودا بعد ما يتم تسييس القومية من طرف النخبة التي تستعمل الأساطير والعواطف من أجل التجنيد العرقي وإحياء القومية، وهذا مايجعلها تتجه إلى أعمال و ردود فعل مختلفة قد تصل الى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم اذا لم تعمل على تلبية مطالبها في الوقت المناسب.[3]

إن أعلى مستوى لتقرير المصير هو الانفصال فالمجموعة العرقية تنفصل حينما تبتعد عن الدولة من أجل تأسيس كيان مستقل خاص بها ،لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة ، وإن أية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها والحركة

[1] – حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 22.

[2] – حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 52.

[3] – رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية ...، مرجع سابق ، ص 27.

الانفصالية الأكثر احتمالا للنجاح هي التي تشعر بالخطر وتعاني التمييز ومحرومة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وهي مهمشة من طرف مجموعة عرقية أخرى داخل الدولة . [1]

المطلب الرابع: عوامل اقتصادية.

تلعب العوامل الاقتصادية الدور الاساسي في بروز المطالب الانفصالية العرقية ، خصوصا امام تراجع التنمية في الأقاليم المهمشة ، وعموما يمكن اجمال مؤشرات تأثير العوامل الاقتصادية على حراك الجماعات الانفصالية في الجوانب التالية :

1- تراجع التنمية الاقتصادية :

بما أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي لدولة معينة ، فالنُّمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، والذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذ بعين الإعتبار ، وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما، ولهذا فأن أي اختلال وتراجع في مستويات التنمية الاقتصادية قد تؤدي الى بروز معضلات أمنية جمة ، خصوصا اذا كانت الدولة متعددة العرقيات وشاسعة المساحة مع وجود فوراق في توزيع الثروة بين مختلف الجهات والمناطق والعرقيات . [2]

2 – غياب العدالة التوزيعية :

[1] – تيد جير روبرت ترجمة مجدي عبد الحليم، أقليات في خطر . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999، ص350 .

[2] – عبد الرحمن يسري، أحمد، دراسات في التنمية الاقتصادية. القاهرة : معهدالدراسات العربية ، 1973 ، ص149 .

عرفت دائرة المعارف الفلسفية " **العدالة** " بأنها من المفردات التي تعرف بضدها. فضد العدالة هو الظلم، وليس بالضرورة ان يحدث الظلم بصورة مباشرة تجاه افراد بعينهم، فيمكن ان يحدث الظلم نتيجة التمييز والمحاباة، وذلك عبر معاملة بعض الاشخاص بطرقة تفضيلية وبعناية واهتمام أكبر مما يتلقاه البعض الآخر، وهذا يعني أن غياب العدالة يعبر عن ذلك الشعور النفسي بالظلم الناتج عن التمييز والمحاباة في المعاملة، ويرتكز مفهوم العدالة في الفكر الليبرالي على احترام حقوق الافراد والتجمعات (Associations) ، بحيث يكون متاحا للافراد ممارسة حقوقهم في الاطار المسموح به دون تدخل الآخرين. وهذا مايجعل العدالة تقوم اساسا على دعامتي التوزيع والاستحقاق ، بحيث يشمل التوزيع كلا من المنافع والاعباء ونصيب الجماعة منهما اما الاستحقاق فيشمل اسهامات كل عضو من اعضاء الجماعة، لذلك يكون التوزيع عادلا كلما كانت المنافع والاعباء متوافقة مع اسهامات كل عضو ومردوده .[1]

وقد عرف الفيلسوف "**جون ستوارت ميل**" (John Stuart Mill) العدالة التوزيعية : بأنها إسم لفئة معينة من القواعد الأخلاقية التي تتعلق بجوهر السّعادة الإنسانية، وهي أساسية ذات طابع إلزامي مطلق أكثر من أيّة قواعد أخرى مرشدة في الحياة ، ومنه فالإستقرار السياسي يقترن بتدهور مستويات العدل الإجتماعي والتفاوت الاقتصادي بين العرقيات ، فالإصلاحيون و الرادكاليون يرون أن التفاوت الطبقي بين الجماعات العرقية يعدُّ مصدرا أساسي لعدم الإستقرار حين تدخل الجماعات المهمشة في صدام مع الجماعات المسيطرة ذات النفوذ الاقتصادي حيث تعمل الأولى على تطوير قيم وأنماط سلوكية معينة من أجل القضاء على وضعها الأدنى وهو ما يهدّد استقرار الدولة ويعمل على خلخلة النظام السياس القائم .[2]

ومنه فالحرمان الإقتصادي الناتج عن غياب العدل الإجتماعي والعالة التوزيعية للموارد يؤدي إلى الشّعور بالإحباط والإضطهاد على مستوى الأفراد و الجماعات العرقية داخل الدولة

[1] – حسام الدين علي مجيد ، مرجع سابق ، ص – ص 214– 215 .

[2] – زهير الخويلدي ، مبادئ العدالة من منظور نفعي عند ستورات ميل ، الحوار المتمدن– العدد: 5550 – 2007/06/13 ، متحصل عليه بتاريخ 2018/11/12 من موقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=562170

وقد يتحول الأمر إلى مصدر للعنف في حال تم تسييسُه وذلك حينما تتوفر الدوافع السياسية والقدرة على التعبير على ذلك الغضب، فالحرمان الإقتصادي يثير الوعي الإجتماعي ، والذي يؤدّي بدوره إلى تولُّد الغضب والإستياء بالنسبة للجماعة المضطهدة ، ومع ضُعف قدرة النظام على الضّبط والتحكم تبرز الظروف الموضوعية لحراكات مجتمعية تؤدي الى عدم الإستقرار السياسي الذي يسفر عن العنف والثورة على النظام القائم .[1]

المبحث الثالث: انعكاسات الحراك العرقي على أمن واستقرار الدولة القومية.

تلعب الحراكات العرقية داخل الدول القومية الدور الكبير في زعزعة امن واستقرار الدولة وهذا ماينتج عنه الكثير من المعضلات المتعددة الابعاد والمستويات والتي يمكن ان تودي في النهاية الي تهديد بقاء الدولة والمجتمع ككل خصوصا اذا لم تنجح الدولة في ايجاد الآليات المناسبة للتعامل مع هذه الحراكات في الوقت المناسب .

المطلب الأول: انعكاسات الحراك العرقي على أمن الدولة.

أنّ نسبة تأثير الحراك الانفصالي العرقي على أمن الدولة تنطلق من المطالبات السلمية بالحقوق المادية والمعنوية للمجموعة العرقية المهمشة وبمزيد من تقاسم السلطة والمشاركة فيها وقد تزداد اتّساعًا وعمقًا لتُعانق صور مختلفة من العنف المادي الذي يشمل الابادة و الحروب الأهلية الانفصالية و التصفية الإثنية بين المجموعات وغيرها من الصور التي تؤكّد صعوبة التحديات الذي يواجهها أمن الدول خصوصا عند اهمال الدولة او عدم قدرتها للاستجابة لهذه المطالب في بدايتها ويمكن اجمال أهم مظاهر تأثير الحراك الانفصالي العرقي على أمن الدولة بالاعتماد على مقاربة **باري بوزان** لتصنيف التهديدات الامنية حسب القطاعات Typeof threats by sector :

1- تهديدات تستهدف القطاع السياسي:

[1] – حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص ص 78- 79.

وهنا تأخذ التهديدات الأمنية للحراكات العرقية للدولة القومية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية نتيجة تدويل القضية العرقية وتدخل مختلف الاطراف الخارجية في الصراع الداخلي .[1]

– **تهديدات الأمن السياسي الداخلي** : وهي التهديدات التي تعيق استقرار الدول من حيث نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها وتماسك الدولة والتوافق بين أفراد الشعب الواحد وقياداته من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة .

وقد عرف " **كينبورج**" **(Kenburg)** العنف السياسي المهدد للأمن السياسي الداخلي للدولة بأنه : « كلُّ عمل من أعمال الخروج عن النظام والتدمير أو الإصابة وتكون آثاره ومَحلُّه و إختيار أهدافه وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي». والمدلول السياسي في هذا الشأن يرمي إلى تغيير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة، وله تأثير على النظام الإجتماعي ككل، كما عرفه **تيد روبرت جار (T–R – Gurr)** ضمن مؤلفه لماذا يتمرَّدُ البشر بأنّه:« جميع الهجمات الجماعية الموجهَّة ضدّ النظام السياسي وأطرافه الفاعلة بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة ، فضلًا عن تلك الموجودة في الحكم » وهذا ما يعبر على أنّ الحراك العرقي قد يصل الى درجة من العنف السياسي يهدف الى معارضة السياسات غير مرغوب فيها والمطالبة بتغييرها.[2]

– **تهديدات الأمن السياسي الخارجي** : وهي التهديدات الخارجية التي تهدف الى التأثير على مصادر قوة الدولة وذلك من أجل اضعافها وتمرير سياسات الدول الأخرى من أجل تحقيق

[1] – أحمد فريجة ، لادمية فريجة " الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة ". مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 8، العدد14 جانفي 2016، ص162.

[2] – حنان عبدالرزاق ، مرجع سابق ، ص113.

مصالحها والتي تجد من خلال الحراكات العرقية داخل الدولة القومية الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة . [1]

وعلى العموم، فإن الأمن السياسي للدولة القومية ، هو قدرة الدولة على مجابهة الضغوط السياسية الناتجة عن تفاعل البيئتين الداخلية ، والخارجية ، فعلى المستوى الداخلي يكون الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدولة على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع اديولوجيتهاو المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها. [2]

2- تهديدات ذات طابع مجتمعي:

تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي- الاجتماعي للعناصر الاجتماعية وهذا ما ينعكس على تهديد الوحدة الوطنية **(National Unity)** لإن تهديد الوحدة الوطنية سببه يرجع إلى الاضطرابات الاجتماعية و النزاعات السياسية الناتجة عن غياب ثقافة احترام الاختلاف وجودا وفكرا ، هذا الأخر المختلف له حق التعبير عن وأفكاره والدفاع عنها بالوسائل الشرعية ، لأن هذا الاحترام يؤدي إلى الوحدة الوطنية في ظل تفاعل الخصوصيات مع بعضها ، لاسيما وأن الوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف ، وحق الاختلاف لا يعني الفوضى والانقسام لذلك التنوع المحاط بالحرية والتسامح يساهم في صنع الوحدة ويضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى انقسام ويجعل من احترام المختلفين مما يؤدي إلى غياب وسيلة للاستيعاب والتفاعل العنف والحروب الأهلية والمطالب الانفصالية التي تعد أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي لأنها تجسد اللجوء إلى العنف على نطاق أوسع فالإجماع الوطني لا يتم عبر تدمير الخصوصيات

[1] - المرجع نفسه، ص 17.

[2] - سمية أوشن ، " دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر" . رسالة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005) ، ص57.

الذاتية أو القضاء على الجماعات الفرعية. بل من خلال خلق خصوصية مشتركه تسوق الخصوصيات الذاتية. والتقريب بين الجماعات والفرعية والتوافق على حس وطني يستوعب الجماعات المتعددة وبتقوية القواسم المشتركة بين الجماعات المختلفة وتجاوز الاختلافات الفرعية عبر استيعابها داخل المؤسسات الوطنية المفتوحة أمام الجميع دون قيود .[1]

وعليه " فأن أوول وايفر " **Ole Waever**" يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة التي تواجه الدولة القومية فالبعد المجتمعي الذي يعتبر واحد من القطاعات الامنية للدولة في تصور" باري بوزان" أُعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات "وايفر" وبالتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع حسب "وايفر" [2].

ولخص " وايفر " تصنيف" بوزان "في شقين أساسيين : الأمن القومي والأمن المجتمعي فالأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام ، والآخر يخص الهوية وبقاء المجتمع . لذلك فان الأمن القومي لن يتحقق إلا بوجود وتحقق الأمن المجتمعي المرادف للأمن الهوياتي وبقاء المجتمع ، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها المرتبط أساسا بالأمن المجتمعي الذي يعتبر قطاعا اسياسيا لأمن الدولة ، لهذا السبب يشير " وايفر "، وآخرون أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته لأن الجماعات التي لا تملك دولة هي حقائق سياسية هامة ، وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي ، يهدف الى المطالبة بالاعتراف بهويتها.[3]

3- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:

[1] – سهيلة هادي ، "الاستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق" ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية : مجلد 10،العدد 3 سبيتمبر2018. ص 132.

[2] – احمد ادابير، " التعددية الإثنية والأمن المجتمعي – دراسة حالة مالي" . رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) ، ص79.

[3] – المرجع نفسه ، ص80.

المقصود بالتهديدات الاقتصادية كافة الأخطار الموجهة ضد الأمن الاقتصادي للدولة والتي يمكن أن تؤدي الى البطالة ، الفقر الجريمة والأمراض المعدية.[1] ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.[2] ومنه فأن تراجع قدرة الدولة على توفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية للسكان مع ضرورة التوزيع العادل للثورة على كافة المناطق والفئات بسبب المعضلات الامنية الداخلية الناتجة عن وجود الصراعات والحراكات العرقية من شأنها ان يهدد الدولة القومية في وجودها . لأن استنفاذ موارد الدولة في صراعات داخلية قد تكون مدعومة خارجيا في اغلب الاحيان بسب رفض ايديولوجية النظام الحاكم لمختلف المطالب التي تكون على اساس عرقي قد تكون له عواقب سلبية على اقتصاد الدولة خصوصا اذا فرضت عقوبات من طرف المجتمع الدولي والدول الكبرى مع احتدام شدة الصراع الداخلي ، ويظهر ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة " Failed States " ذلك أنه عندما يتحول النزاع إلى صدام مسلح ، فإن المأزق الأمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية بسبب وجود إحتمالات التصادم بين الدولة التي يدور فيها الصراع والدول المجاورة ، ووجود مخاطر التجزئة الناتجة عن محاولات الإنفصال ، أي تجزئة الدول إلى وحدات صغيرة ليست لديها القدرة على البقاء و الإستمرار.[3]

4- تهديدات تستهدف القطاع العسكري:

ترتكز التهديدات الناجمة عن الحركات الانفصالية العرقية والتي تهدد القطاع العسكري في المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية لها ، وهذا ماقد يؤدي الى سباق لزيادة الإمكانيات التسليحية للدولة من اجل مواجهة تلك التهديدات. ويرى "**هيثم الكيلاني**" بأن

[1] – الصادق جراية "تحولات مفهوم الامن في ظل التحولات الدولية الجديدة " مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 8 ، جانفي 2014 ، ص23.

[2] – احمد فريجة ، لادمية فريجة، مرجع سابق ، ص 162.

[3] – أحمد إدابير ، مرجع سابق ، ص82.

من الدعامات الأساسية للدولة قيامها على القوة المسلحة ، ويذهب "**ولتر**" إلى أن الحروب هي التي تهدد الأمن القومي ، كما يذهب " **بيركوانز ديوك** " إلى أن الأمن العسكري يعني قدرة الدولة العسكرية على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية والداخلية [1]. ولكن في المقابل فان بروز التهديدات الداخلية الناتجة عن تحركات الجماعات الانفصالية زيادة على التدخلات الخارجية التي تعمل على دعم تلك الجماعة سيؤدي الى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية والبشرية والذي تكون له تبعات سلبية قد تهدد بقاء الدولة ككل.

5- تهديدات تستهدف القطاع البيئي:

وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها، فمفهوم الأمن البيئي قد قدمت له العديد من التعاريف ، ومنها تعريف "**نيلز بيتر غليديتش**" **Gleditsch Peter Nils** من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، بأنه " التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد ، ويقصد بالأمن البيئي حصول الاطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل ولا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام مع نفسه وأدرك أهمية دوره في الحياة ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته" .[2]

في سياق التهديدات الأمنية الجديدة يمكن كذلك الإشارة إلى " **روبرت كابلان**" **R.Kaplan** الذي قدّم أهم الأطروحات الجديدة ضمن براديغمات الفوضى التي سيطرت على أدبيات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يرى "كابلان" في مقال نشر له بمجلة **The Atlantic**تحت عنوان "**The coming Anarchy** "الفوضى الآتية / القادمة أن:

الندرة Scarity، الجريمةCrime، الاكتظاظ السكاني **Over population**، العشائرية **Tribalism**، الأمراض .. تشكل تهديدا للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها

[1] – نجدت صبري ناكرة يي ، الاطار القانوني للامن القومي . بغداد : دار دجلة للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 46.

[2] – بونوار بن صايم ، محمد بوشامة ، "الأمن البيئي في افريقيا ". مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل. المجلد 1، العدد 4، 2018، ص 15.

تدمير ما أسماه: "بالنسيج الاجتماعي لكوكبنا"، ويقدم " كابلان" إفريقيا كأبرز من تتهددها الظواهر الآنفة الذكر، كما يعتبرها "رمزا للإجهاد" في جميع النواحي البيئية، الديمغرافية والاجتماعية، مما يرشحها أن تكون أكثر المناطق طردا للملايين من البشر، فالقارة تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بل أن حتى الطبيعة أو البيئة **The environment** لا تكف عن لعب دور "القوة المعادية" نتيجة ما أسماه بتناقص موارد الطبيعة **Diminsinishing Natural Resoures** مما يجعل الصراع حول الموارد يتأجج ليبلغ مداه ، ومنه فأن تغير حال البيئة او تدهورها يمكن أن يكون سببا أو نتيجة لصراع عنيف ذلك ان قلة الاهتمام بالموارد المتصلة بأمور البيئة من شأنه أن يؤدي الى حدوث نزاعات داخلية في البلاد قد تمتد حتى خارج حدود الدولة .[1]

و منه فالأمن البيئي كمصطلح يستخدمه العلماء والأفراد الممارسين في الحفاظ على الروابط الصحيحة بين الظروف البيئية والأمنية، ويتطلب ذلك قيام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتحذير من أسباب تدهور البينة الطبيعية جنبا إلى جنب مع التهديدات من جماعات العنف المنظم والتوعية بأضرار كل منهما على ترابط واستقرار المجتمع البشرى، ويشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة :

– **الأولى:** مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البينة بالتركيز على جودة الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان.

– **الثانية:** تتعلق بمخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية الندرة والتدهور على الأمن الوطني والإقليمي ، والتي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان، مما يؤدى إلى تكثيف أو توليد الصراع وعدم استقرار الامن الإنسانى.

[1] – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 29 .

– **الثالثة:** تتعلق بانعدام أمن الأفراد والجماعات على مستوى أصغر المحلات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه، تلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض. وتجمع تلك المخاوف على أن الأمن البيني صمام الأمان في التفاعل بين أي من النظم الاجتماعية مع النظم الايكولوجية ، بطرق مستديمة تكفل حصول كافة الأفراد على السلع البينية بطريقة معقولة وعادلة، أي ضبط الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الازمات والنزاعات البينية.[1]

وفي أغلب القطاعات سابقة الذكر والتي من الممكن أن تتعرض بعضها أو جميعها للتهديد، يميز " **باري بوزان**" بين الدول القوية Strong states والدول الضعيفة weak states ، بسبب أن ضعف هذه الأخيرة سيشكل مصدرا لتهديد أمن مجتمعاتها، اقتصاديا سياسيا مجتمعيا، بيئيا، وحتى عسكريا، الأمر الذي يتحول الى مصدر للا أمن العالمي .[2]

ومنه فإن التهديدات البيئية الناتجة عن الحراكات و المواجهة المسلحة بين الحركات الانفصالية العرقية والنظام السياسي القائم في الدولة القومية لها تأثير كبير على الطبيعة والمحيط الذي يعيش فيه الانسان في مناطق الصراع ، فقد تلجا الجماعات الانفصالية المسلحة الى استهداف البنى التحتية كتلويث الابار وقصف مراكز ومصافي تكرير النفط في المناطق المتنازع عليها بغية الضغط على الخصم . والوسيلة الاكثر حسما تقضي بحرمان الخصم من موارده الطبيعية بتدمير بيئته ، ففي فترة السبعينات من القرن الماضي ألقى الأميركيون آلاف الأمتار المكعبة من مبيدات الأعشاب والمواد التى تسقط أوراق الأشجار على مزارع الأرز والغابات الفيتنامية ، بهدف تجويع أعدائهم وحرمانهم من حمايتهم النباتية وذلك بإسقاط أوراق

[1] – حنان أوشن، " مقاربة الامن البيئي في الجزائر " . المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية والقانونية . المجلد 2 ، العدد 3، 2018، ص 413.

[2] – أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني، 10–09–2019، متحصل عليه بتاريخ 2020/11/13 من موقع :

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

الأشجار التي كان الفيتناميون يختبئون تحتها. و وجدت الطبيعة صعوبة في الاستمرار بالحياة بعد تلك الحوادث . [1]

المطلب الثاني : انعكاسات الحراك العرقي على إستقرار الدولة.

تتجلى انعكاسات الحراك الانفصالي العرقي على الاستقرار الداخلي والسياسي للدولة أساسا في تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي والتي ينتج عنها عدم قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي الذي يؤدي الى تناقض شرعيته وكفاءته والذي يمكن ان تكون له انعكاسات سلبية على المديين القصير والطويل وقد تؤدي في نهاية المطاف الى تهديد بقاء الدولة ككل أو تفككها الى دويلات صغيرة ويمكن تقسيم مؤشرات العنف إلى قسمين، عنف غير رسمي يأتي من الجماعات العرقية المختلفة الرافضة لسياسات الدولة الاقصائية والتهميشية لها وفي المقابل هناك عنف رسمي هو رد فعل النظام السياسي في الدولة القومية التي تتواجد فيها هذه الجماعات الانفصالية على الاعمال العنيفة التي تقوم بها هذه الجماعات :

إن زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، وعندما تزداد هذه المؤشرات بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي، وتتوقف درجة العنف السياسي على عدة عوامل أهمها:

- مجال العنف :أي درجة المشاركة في العنف السياسي داخل الدولة.

- وحدة العنف : أي التلف والتخريب الناتج عن أعمال العنف.

- استمرارية العنف : أي الزمن الذي تستغرقه عمليات العنف السياسي. [1]

[1] – ألكسندرا دلمولينو وآخرون ، بيئتنا : تهديدات البيئة موسوعة لاروس (ترجمة : جورج قاضي) . بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، 2006 ص ص 33 – 32.

....إن سياسة العنف (غير الرسمي) التي قد تلجأ إليها الجماعات العرقية لتحقيق مطالبها المختلفة والتي من بينها مطلب الإنفصال تقابل غالبا بسياسة عنف مضاد من طرف الدولة (عنف رسمي) ضد هذه الجماعات من أجل ثنيها عن تحقيق مطالبها، وهذا مايؤدي الى انعكاسات وخيمة تكون لها اثار سلبية على مختلف القطاعات والمستويات داخل الدول قد تمتد اثارها الى الدول المجاورة خصوصا اذا كانت الجماعات العرقية موزعة ومنتشرة اقليميا ويمكن تقسيم مؤشرات العنف الناجم عن صراع الاطراف المختلفة في المعضلات الانفصالية إلى نوعين من مؤشرات العنف:

أولا– مؤشرات العنف غير الرسمي (الجماعات العرقية) :

تلجأ الجماعات العرقية إلى السّياسات العنيفة عندما تستنفذ جميع الحلول السلمية في مواجهة الدولة أو الجماعات الأخرى، وفي هذا الإطار تبرز أهم الأثار الناتجة عن العنف العرقي تجاه الدولة خصوصا اذا توفرت الطبيعة الإيديولوجية العنيفة المسيطرة على الجماعة العرقية والتي تتمسك بها قيادتها ،الى جانب ضعف الدولة وعدم مقدرتها على بسط نفوذها بشكل كبير على الجماعات العرقية في ظل عدم تكريس العدالة التوزيعية للموارد داخل الدولة والتراجع الإقتصادي والعجز عن توفير الخدمات الأساسية للجماعات العرقية ويمر العنف العرقي تجاه الدولة بعدة مراحل :

– مرحلة تكَون العنف : ينطلق مع غياب التوافق بين الأطراف المشاركة في العنف من حيث المطالب والأهداف.

– تصاعد العنف و التّدخُّل لحل الأزمة : تزداد نسبة العنف بين والجماعات العرقية والدولة من خلال تبادل الإتّهامات وخلق بؤر للفوضى والعمل المسلح.

[1] – شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، 2016/08/31، متحصل عليه بتاريخ 2019/05/16 من موقع :
https://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=48&id=73497

– استمرار تصاعد مظاهر التوتر والعنف : حينما تدخل الأطراف المتصارعة في فعل ورد فعل يتحول في نهاية الأمر إلى حرب تؤدي الى زيادة حجم الخسائر و إضعاف المؤسسات المدنية.

– تحول النزاع : تُعدُّ أهم المراحل و أخطرها، حينما يتحول و يختل وبشكل مفاجئ ميزان القوة بين أطراف النزاع، إما لتوقّف أحد الأطراف ولو مؤقتًا بعد فشله، أو انتقال السلطة والتفوق لطرف ما.

– تراجع حدّة العنف بين الطرفين: وتبدأ عندما ينطلق مسار المفاوضات وتقل نسبة المناوشات المسلحة بين الطرفين، وهي المرحلة التي تزداد فيها نسبة الفشل للتوصل إلى اتفاق، أو حتى لإعتبار التفاوض لدى بعض الأطراف كستار بغية كسب الوقت لا غير، من أجل تنظيم قوتها.[1] ويمكن إجمال آثار العنف التي تهدد عامل الاستقرار الداخلي للدولة فيما يلي:

1– آثار العنف العرقي المنظم:

يأخذ العنف من خلالها أشكالا أكثر تنظيمًا، ولا يتأتّى ذلك إلا عندما تتمتع الجماعة العرقية بقدر عالي من التنظيم و المؤسسية وقيادة قوية ذات إيديولوجيّة تتّسم بالميل إلى العنف و التي تؤدي في النهاية الى حرب أهلية، وأهم ما يميز الجماعة التي تلجأ إلى ممارسة العنف المنظم هووجود ميليشيا خاصة بها تتّسم بقدر عالي من التنظيم من جهة و الوعي بخصوصية الجماعة وأهدافها من جهة أخرى، حيث تبرز بذلك القوات المدربة التي تعتبر نفسها وسيلة أساسية للحماية من استبداد النظام ، وبالتالي العمل على التخلص من أساليب القمع والتهميش الموجه لجماعتها ، لذا ينبغي أن تتميز الميليشيات العرقية بالوعي السياسي ، عن طريق التخطيط المحكم لدراسة أغوار الطرف الآخر و التي تنبع من المستوى العالي من التعليم الذي تنفرد به كوادرها، ممّا يحول الجماعة في الكثير من الأحيان إلى جبهة قوية موحّدة .[2]

[1] – حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 61.

[2] – سلافوي جيجيك ، العنف تأملات في وجوهه الستة ، (تر فاضل جتكر). قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات ، 2017 ، ص 20.

2- المظاهرات و أحداث الشغب:

أ- المظاهرات :

المظاهرة هي تجمع من المواطنين قد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال أو عدة فئات قد تكون منظمة، ولكن غالبًا ما تكون غير منظمة أي عفوية وغير عنيفة، أي لا تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل ، وهدفها هو إعلان الاحتجاج ضد النظام السياسي أو ضد شخصية رسمية والاحتجاج في جوهره هو إعلان عدم الرضا، وإشعار المسؤولين بأن هناك شيئًا غير مقبول يجب إعادة النظر فيه، فالتظاهر حق مكفول للمواطنين في الدول الديمقراطية الغربية، بينما هو عمل غير مشروع يتم تجريمه في بلدان العالم الثالث ، لذلك فإن قيام مظاهرة في حد ذاته وهو عمل يتضمن خرقًا للقانون وخروجًا عليه .[1]

ب- أحداث الشغب:

هي تجمعات من المواطنين غير منظمة تصبح في حالة استمرارها لأكثر من يوم شبه منظمة و تهدف إلى الاحتجاج ضد النظام أو بعض سياساته وموافقه، أو ضد احدى القيادات الرسمية فيه من خلال استخدام القوة المادية ، تدمير، تخريب ضد رموز النظام ومؤسساته وعادة ما يستخدم مثيرو الشغب الحجارة وقنابل المولوتوف والأسلحة البيضاء وأحيانًا الأسلحة النارية، وغالبًا ما يترتب على الصدامات والمواجهات المسلحة بين مثيري الشغب وقوات النظام بعض الآثار الخطيرة التي قد تصل الى القتل .

[1] – حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1999 ، ص64 .

ويمكن التمييز بين أحداث الشغب المحدودة والعامة، طبقًا لمعيار الانتشار الجغرافي الذي تم أعتماده في التمييز بين أشكال التظاهرات. فأحداث الشغب العامة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيًا ، بحيث تكون في إقليم معين أو عدة مدن أين تشارك فيها عدة فئات أجتماعية كالطلبة والعمال والفلاحين والعاطلين يمارسون خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل، بينما أحداث الشغب المحدودة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبيًا كحي سكني أو منطقة صناعية معينة ، وغالبًا ما تشارك فيها فئة اجتماعية واحدة .[1]

3- الاضرابات و التمردات:

أ- الاضرابات :

الإضراب هو امتناع عمال المنشأة أو فريق منهم عن العمل بطريقة منظمة ولمدة محددة ومرتبط بالمطالبة ببعض الحقوق.[2] وتستخدم الإضرابات للضغط على الحكومات لتغيير السياسات من حين لآخر ، وتؤدي الإضرابات إلى زعزعة استقرار الحزب الحاكم أو النظام السياسي ككل ؛ وغالبًا ما تكون الإضرابات جزءًا من حركة اجتماعية أوسع تتخذ شكل حملة مقاومة مدنية. وقد كانت هذه الإضرابات مهمة في الحملة الطويلة للمقاومة المدنية من أجل التغيير السياسي في بولندا ، وكانت من العوامل الاساسية التي ساهمت في التعبئة العامة التي أدت الى سقوط ونهاية حكم الاحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية.[3]

.... ويمكن تقسيم الإضرابات طبقًا لأهدافها إلى:

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 65.

[2] - أحمد محمد مصطفى ، الاضراب والاغلاق .القاهرة : مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017 ، ص11.

[3] - Aleksander Smolar, "Towards 'Self-limiting Revolution': Poland 1970 - 1989 ", in Adam Roberts and Timothy Garton Ash eds. Oxford University Press, 2009, p 127.

– إضرابات المطالب: وهي التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب فئوية للمضربين. فقد يضربون للحصول على مكاسب إضافية تتعلق بساعات العمل والاجور وخلافه.وقد يضربون لمنع تطبيق سياسات أو قرارات تشكل ضررًا بمصالحهم وامتيازاتهم

– الإضرابات التضامنية: و يضرب العمال في موقع معين تضامنًا مع زملائهم المضربين في موقع آخر، من منطلق الإحساس بأن تحقيق مكاسب للمضربين في موقع ما يحقق مكاسب للعمال في المواقع الأخرى .

– الإضرابات المرتبطة بقضايا ومواقف سياسية عامة: للاحتجاج على بعض سياسات النظام أو قراراته التي قد لا تشكل مساسًا مباشرًا بمصالح العمال، ولكن يرى العمال أنها تمثل ضررًا بالصالح العام .[1]

ب– التمردات :

التمرد هو نشاط سياسي عسكري مطول موجه نحوه السيطرة الكاملة أو الجزئية على موارد منطقة معينة في بلد ما من خلال استخدام قوات عسكرية غير نظامية، ويعتمد نشاط المتمردين على عدة آليات بما في ذلك حرب العصابات ، الإرهاب ، الدعاية والتعبئة السياسية والتنظيم الحزبي والسري ، والهدف منه هو القضاء على سيطرة الحكومة على تلك المنطقة، ويمكن تسجيل بعض الملاحظات حول خصائص التمرد منها :

أولا – ينخرط المتمردون في مجموعة من الأنشطة، أبرزها حرب العصابات الحرب و التعبئة السياسية وجذب الدعم من الخارج.

ثانيا– اتباع الإرهاب كتكتيك محدد يستخدمه المتمردون كجزء من استراتيجية واسعة للسيطرة على منطقة جغرافية معينة . ولكن قد تختلف الجماعات المتمردة عن الجماعات الارهابية

[1] – حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص68.

بكون الجماعات الإرهابية غالبًا ماتقوم على عدد قليل من الأفراد ، وأحيانًا لا يزيد عن حفنة . أما التنظيمات المتمردة قد يصل عدد افرادها الى الآلاف. [1]

والتمردات قد تكون منظمة أو غير منظمة، وغالبًا ما تتخذ في الحالة الأولى شكل هجمات مسلحة مخططة ضد قوات النظام، أو ضد المنشآت والأهداف العامة ،وفي بعض الأحيان يتطور الأمر إلى مواجهات عسكرية واشتباكات مسلحة بين القوات المتمردة وقوات النظام حيث ترتبط أعمال التمرد في مثل هذه الحالات ببعض القضايا الأساسية، كأن تسعى بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة أو إلى الحصول على الحكم الذاتي وبالتالي تكون مثل هذه الجماعات أكثر استعدادًا للدخول في مواجهة طويلة ومسلحة مع النظام. أما التمردات غير المنظمة، فهي التي تنفجر دون تخطيط مسبق وغالبًا ما ترتبط بقضايا موقفية ومؤقته، ونظرًا للتشابه بين أحداث الشغب والتمردات، يتم في الحالتين استخدام القوة ضد النظام بشكل منظم أو غير منظم، كما أن كلا منها قد يكون على نطاق واسع أو محدود . [2]

4- الإغتيالات والإنقلابات السياسية :

أ- الإغتيالات :

وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية مثل رؤساء الدول والوزراء والقيادات والعناصر البارزة في الأحزاب الحاكمة والمؤسسات الرسمية، وبعض قيادات احزاب المعارضة، والعناصر البارزة فيها ورؤساء تحرير الصحف، والسفراء لتحقيق أهداف سياسية. [3]

---

[1] - Daniel Byman and others, Trends in Outside Support for nsurgent Movements . Arlington: Published by Rand, 2001, pp 04 - 05.

[2] - حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 66.

[3] - أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي :بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983، ص 80.

و الاغتيال السياسي في نظر كافة قوانين العالم هو جريمة قتل مع سبق الاصرار والترصد والاغتيال يعني القتل غدرا ، لان الجاني غالبا ما يهيىء الاسباب بترصد المجني عليه في حياته اليومية الاعتيادية ، وعادة مايكون الجاني مدعوم من جهات سياسية معينة والهدف منه غالبا تصفية الخصوم .[1]

ويطرح الباحثون عدة معايير للتمييز بين الاغتيال السياسي وغيره من أشكال الاغتيال كالاغتيال التكسبي، الذي يكون هدفه الحصول على مكاسب مادية، والاغتيال الثأري الذي يكون هدفه الأخذ بالثأر .وتعتمد عملية الاغتيال السياسي على عدة معايير:

– المعيار الاول : هو طبيعة المستهدف فالاغتيال السياسي هو الذي يستهدف شخصيات سياسية سواء في الحكم أو في المعارضة، بغض النظر عن هدف الفاعل ودوافعه

– المعيار الثاني : هدف الفاعل ودوافعه فالاغتيال السياسي هو الذي تكون دوافعه وأسبابه سياسية، بغض النظر عن طبيعة المستهدف .

– المعيار الثالث: الجمع بين المعيارين السابقين للتمييز بين أشكال الاغتيال.[2]

ويعد الاغتيال السياسي أحد أساليب الصراع على السلطة، فقد تلجأ القوى المعارضة إلى اغتيال بعض أعضاء النخبة الحاكمة بقصد إضعافها وخلق حالة من الذعر والخوف لديها . وقد تقوم النخبة الحاكمة بتصفية جسدية لبعض المعارضين ويمكن أن تمارس عمليات الاغتيال بشكل مستقل، أو تأتي في إطار عمليات عنف أوسع كالثورات وأحداث الشغب .وعادة ما تتسم عمليات الاغتيال بالتخطيط والدقة في التنظيم، إلى جانب عنصر المفاجأة، إذ يفاجأ الضحية بأنه مستهدف بالقتل. وغالبا ماتشهد العلاقات بين الحركات الانفصالية المتمردة والنظام الحاكم في الدولة القومية عمليات اغتيال متبادل تؤدي غالبا الى زعزعة الوضع الامني ككل وتفضي

[1] – عصام عبد الفتاح ، اهم واخطر واشهر الاغتيالات السياسية في التاريخ. الاسكندرية : دار الكنوز للنشر والتوزيع ، 2012، ص7.

[2] – حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 68.

الى مزيد من انعدام الثقة بين الاطراف المتعارضة وقد تتم عمليات الاغتيال داخل اقليم الدولة كما يمكن أن تتم في الخارج أين يلجأ المعارضون للممارسة نشاطهم السياسي المعارض للسلطة القائمة في الدولة القومية .[1]

ب- الإنقلابات السياسية :

الانقلاب هو عملية مفاجئة تدور أغلب وقائعها في أعلى هرم السلطة الحاكمة. والانقلاب يعني في علم السياسة عملًا مفاجئًا وسريعا وحاسمًا يهدف بشكل خاص الى إسقاط الحكومة بالقوة وبشكل غير قانوني. ومحاولات الانقلاب هي محاولات غير شرعية وعلنية من قبل الجيش أو النخب الأخرى داخل جهاز الدولة لإزاحة السلطة التنفيذية الحالية وتمييز الانقلاب الناجح عن الانقلاب الفاشل من خلال ما إذا كان الجناة قادرين على "الاستيلاء و الاحتفاظ بالسلطة لمدة سبعة أيام على الأقل .[2]

و قد يترتب على الانقلاب فيما بعد حدوث بعض التحولات الأساسية في المجتمع، وبذلك يصبح انقلابًا ثوريًا، أي يتحول الانقلاب إلى ثورة ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة انواع من الانقلابات ، فهناك انقلابات القصر التي لا يترتب عليها حدوث تغيرات في طبيعة النظام السياسي أو في المجتمع و هناك الانقلابات الإصلاحية، عندما يكون لقادة الانقلاب بعض البرامج الإصلاحية التي يسعون إلى تطبيقها والانقلابات الثورية حين يكون الهدف من امتلاك السلطة إحداث تحولات كبرى في المجتمع .[3]

[1] – نضال ماجد محمد أبو عيشة، "الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي" سوريا نموذجًا ". رسالة ماجستير. (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، 2018)، ص 40 .

[2] – Levent Aydın, Dilek Çetin," ECONOMIC EFFECTS OF JULY 15 COUP ATTEMPT IN TURKEY: COMPARING COUP ATTEMPT VS. COUP D'ÉTAT" ، ANKARA, vol 12, no 16, 2017, p106.

[3] – حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص80.

جدول 4: يوضح نسب وعدد العمليات الانقلابية و محاولة الانقلاب حسب المنطقة:

المنطقة	إنقلاب		محاولة إنقلاب	
	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد
افريقيا	42.8	101	43.5	104
آسيا	15.3	36	12.1	29
اوروبا	3.4	8	3.3	8
امريكا اللاتينية	29.7	70	31.8	76
الشرق الاوسط	8.9	21	9.2	22
المجموع	100	236	100.0	239

المصدر:

-Levent Aydın, Dilek Çetin, " ECONOMIC EFFECTS OF JULY 15 COUP ATTEMPT IN TURKEY: COMPARING COUP ATTEMPT VS. COUP D'ÉTAT" Turkish Studies. Vol 12, no 16, September 2017, p107.

ويلاحظ من خلال هذا الجدول زيادة الانقلابات في افريقيا وأمركيا اللاتنية وتناقصها في اوروبا وهذا راجع الى هشاشة الوضع السياسي في تلك الدول نتيجة سيطرة العسكر على الحكم وغياب المؤسسات السياسية الشرعية الى جانب التدخلات الخارجية المستمرة في الشؤون الداخلية لتلك الدول وتغيير الحكم بما يخدم مصالح الدول الكبرى ، هذا الوضع الهش الناتج عن هشاشة وضعف النظام السياسي وغياب الشرعية السياسية ، كثرا ما يكون حافزا لبروز تمرد الحركات الانفصالية العرقية ، خصوصا اذا همشت في الترتيبات التي تلي علية الانقلاب والسيطرة على السلطة بالقوة .

6- سياسة اللجوء إلى الحرب و الإرهاب :

لاشك في أن الحرب والإرهاب مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ببعضهما، فمن الصعب تصور حرب لا تسفر عن مشاعر خوف جامحة لدى الكثير من الناس، وتعتبر مشاعر الخوف هذه أكثر من مجرد أثر ثانوي لاستخدام العنف؛ إذ يصبح الخوف الهدف الرئيسي من الحرب وتاريخيًا كان الهدف من نهب المدن التي تسقط في يد الجيوش هو قطعًا إرهاب سكان المدن الأخرى المحصنة سواء أكانوا محاربين أم غير ذلك.

وتتمثل أحد أهم الطرق في التمييز بين مصطلحي الحرب والإرهاب في القول إن الحرب تتمثل فيما تقوم به الدولة، بينما يعتبر الإرهاب الوسيلة التي يلجأ إليها من هم أضعف من مواجهة الدول مباشرة، وتعمل حروب العصابات وفق المعايير العسكرية المعتادة ، وهذا ماذهب إليه كارل فون كلاوزفيتز القائل، إن الحرب تعتبر صدامًا بين قوتين حيتين وليست عملًا لقوة حية تجاه كتلة غير حية، وبعبارة أخرى تعتبر العملية المميزة للحرب هي القتال المباشر، في المقابل يتمثل جوهر الإرهاب في القتال غير المباشر، إذ تجري مهاجمة الأهداف بطريقة سرية

تعرقل الإستعداد للدفاع عن النفس ،أما ما يميز الإرهاب بالطبع في العقل الجمعي فهو القيام بمهاجمة أهداف معينة وأحيانا عشوائية. [1]

و تلجأ الجماعات الانفصالية العرقية إلى العمليات الإرهابية من أجــل تّخويف و ترويع الدولة أو الجماعة المسيطرة، و ذلك عن طريق إستهداف المدن والمرافق العامة أو الشخصيات المحسوبة على النظام الحاكم من زعماء سياسيين ، رجال أعمال وصحفيين أو القيام بأعمال إنتحارية، ومع ذلك يمكن للحركات الانفصالية استخدام العنف جنبًا إلى جنب مع الاحتجاج غير العنيف والسياسات المؤسسية (الانتخابات ، وصنع السياسات ، والقضايا القضائية وما إلى ذلك) حيث وجدت دراسة بحثية أن 28 من أصل 136 حركة تمرد تجمع بين العنف والمقاومة المدنية اللاعنفية والوسائل المؤسسية. [2]

ثانيا– مؤشرات العنف الرسمي (الدولة)

ثمة مقولة عامة شائعة مفادها « أن العنف يولد العنف » بمعنى أن زيادة لجوء الجماعت الانفصالية الى العنف تؤدي الى زيادة لجوء النظام الحاكم إلى استخدام العنف والقوة والإكراه ضد تلك الجماعات ، وهذا ما يدفع بعض القوى في الداخل إلى تحدي ممارسات النظام، الأمر الذي يقوده إلى استخدام المزيد من ممارسات القهر فأي نظام سياسي لا يمكن أن يتهاون كثيرًا بشأن أعمال العنف الناتجة عن الجماعات الانفصالية والتي تشكل تحديًا له ، و في ظل هذه الحالة يكون النظام مستعدًا للانخراط في ممارسة أعمال العنف على نطاق واسع ،وهكذا فإن زيادة العنف غير الرسمي أو نقصه تؤدي إلى زيادة العنف الرسمي أو نقصه، و تتوقف طبيعة

[1] – تشارلز تاونزند ، الارهاب ، تر هبة نجيب مغربي. القاهرة: موسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014 ، ص 12

[2] – Griffiths, R.D, Wasser, L.M " Does Violent Secessionism Work?, " Journal of Conflict Resolution. Vol 63, Issue 5, May 2019 , pp 1310 –1336.

هذه العلاقة واتجاهها على عدة متغيرات مثل وجود قوى تمتلك القدرة على ممارسة العنف ضد النظام، والقدرة على الاستمرار في ذلك، وطبيعة الدعم الخارجي لهذه القوى وحدوده .[1]

1- خطاب الكراهية:

خطاب الكراهية يحرض الناس علانية على الكراهية أو العنف ضد الأقليات والأفراد ، على أساس أنهم ينتمون إلى مجتمع الأقلية الغير راغبة في الاندماج الوطني . وهذا الخطاب سواء تم تنفيذه مباشرة من قبل الحكومة والسلطات العليا في البلاد أو الأطراف الثالثة خاصة وسائل الإعلام او رؤساء أحزاب المعارضة، وبعض الشخصيات العامة والتي يمكن ان تورط في خطابات الكراهية والعنف بحكم العواطف المتعصبة الدفينة، وهو دلالة رئيسية على ان المجتمع لا يتسامح مع التنوع والاختلاف العرقي والهويات المختلفة داخل الدولة . وخطاب الكراهية والذي يمكن أن يستمر على مدى سنوات عديدة، يلعب دورًا مهما في بناء الدعم للهجمات العنيفة على الأقليات ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الإبادة الجماعية.

وفي 2005 اعترفت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD) بدور خطاب الكراهية في الابادة الجماعية ، عندما وضعت مؤشرات للمساعدة لتحديد العلامات المبكرة للإبادة الجماعية و تشمل هذه المؤشرات:

- الاستخدام والقبول المنهجي الواسع النطاق لـ الكلام أو الدعاية التي تروج للكراهية و التحريض على العنف ضد الأقليات ولا سيما في وسائل الإعلام .

- التصريحات الخطيرة للقادة السياسيين و الشخصيات البارزة التي تعبر عن دعمها لتفوق عرق أو جماعة إثنية معينة .

[1] – حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 71.

– تجريد الأقليات من إنسانيتها من أجل شيطنتها ، وذلك لتبرير العنف الذي يمكن ان يمارس ضدها مستقبلا.[1]

2– استخدام قوات الأمن و وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي :

الجيش أهم مؤسسة تمتلك القدرة و الفاعلية لحفظ النظام وحمايته وقد يكون الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه النظام لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي . ويتوقف دور الجيش في حماية النظام على عدة محددات منها :طبيعة كل من الجيش والنظام السياسي من حيث التركيب الاجتماعي والطموح السياسي، ونمط العلاقات المدنية العسكرية، وحدود قدرة النظام على استيعاب الجيش وتطهيره من العناصر المناوئة، وربط ضباطه بعلاقات مصلحية مع النظام القائم، الأمر الذي يجعل مصالحهم رهنًا باستمرار النظام، وكثيرا ما لجأت النظم إلى الاستعانة بوحدات من الجيش للقضاء على بعض أعمال العنف الداخلي، بعد أن تفشل قوات الشرطة أو الأمن الداخلي في أداء هذه المهمة .[2]

3– الاعتقال السياسي :

الاعتقال السياسي هو اعتقال تمارسه السلطات عادة ضد أفراد أو جماعات مرتبطة بآراء سياسية معارضة أو بأحزاب أو منظمات معارضة، وغير المخالفة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان ، لأن الاعتقال السياسي كشكل من أشكال الحرمان التعسفي من الحرية ينتهك الحق في حرية الفكر والتعبير ، والحق في المشاركة في الشؤون العامة ، والحق في التظاهر ، والحق في الأمن الشخصي ، وكل هذه الحريات وجميع هذه الحقوق ضمنتها المواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على ما يلي : " لكل فرد الحق في حرية الفكر

[1] – Clive Baldwin, Chris Chapman and Zoë Gray.: Minority Rights The Key to Conflict Prevention . London : Minority Rights Group International , 2007, p 9.

[2] – حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص63.

والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية التعبير عن الآراء بحرية والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها و ايصالها للآخرين بأي وسيلة مستقلة من وسائل الإعلام والنشر،و تنص المادة 9 من نفس القانون بأنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه أو نفيه تعسفاً .[1]

و تنص المادة 8 من نفس الإعلان على ما يلي: لكل فرد الحق في أن يتجه الى المحاكم الوطنية ، لانصافه من التصرفات التي تنتهك الحقوق الأساسية التي يقرها القانون، والاعتقالات السياسية لاتتلائم مع قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة 19 من نفس القانون لعام 1966 على ما يلي: " لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه والتمتع بحرية التعبير دون اضطهاد، و تنص المادة 9 منه على ما يلي: لكل فرد الحق في الحرية والأمن الشخصي ، ولا يجوز حرمان أي شخص من حريته ما لم تكن هناك أسباب ينص عليها القانون ، ولكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الإعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل دون إبطاء في قانونية اعتقاله وتأمر بإطلاق سراحه إذا كان غير مشروع.[2]

4- الأحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية :

....الحبس مع الأشغال الشاقة هو عقوبة تتضمن حبس المحكوم عليهم، مع تشغيلهم بأعمال ذات طبيعة شاقة و مجهدة، وهذه العقوبة قد تستغرق كل حياة المحكوم عليه، وتعرف في هذه الحالة بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقد تكون لفترة زمنية تتراوح في العادة ما بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة و قد تقل أو تزيد عن ذلك وتعرف في هذه الحالة بالأشغال الشاقة المؤقتة والإعدام عقوبة إستئصالية هدفها اجتثاث المحكوم عليهم بها من المجتمع، و تعتبر من أقدم العقوبات التي عرفها الإنسان و تتمثل في إزهاق روح المحكوم عليه بها، وذلك بسلب حقه في الحياة، و قد كان الاختلاف في تنفيذها في الماضي واضح بالمقارنة مع الحاضر، فقد أصبح تنفيذها في جميع الجرائم يتم بطريقة واحدة تتجرد عادة من أي تعذيب إلا بالقدر الأدنى

[1] - الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، الإعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2000 ، سلسلة تقارير خاصة، (ددن) 2000، ص4 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 5.

الضروري الذي يتطلب تنفيذها ،و هي أشد الجزاءات كونها تمس مباشرة بالحق في الحياة فالإعدام عقوبة إستئصالية للمجرم تنهي حياته نهائيا.[1]

في الدول العربية و في سياق بعض الأمور السياسية ، غالبًا ما تصدر أحكام وأوامر بالسجن المؤبد أو السجن مع الأشغال الشاقة أو الإعدام ، ويتم اللجوء الى استخدام هذا الإجراء في حالات الطوارئ ، حيث يتم إنشاء محاكم طوارئ بأسماء مختلفة (محكمة الثورة ، محكمة الشعب ، محكمة أمن الدولة ، المحاكم العسكرية) للنظر في قضايا سياسية مختلفة ، وهذه المجالس القضائية والمحاكم لها تدابير خاصة من حيث إنشائها وإجراءاتها وطبيعة قراراتها و هكذا فإن هذه الأحكام تظهر حجم العنف الذي تمارسه الأنظمة العربية بحق المواطنين تحت ستار الممارسات القضائية القانونية، ولكن غالبًا ما تكون أحكامها غير عادلة وبالفعل قامت العديد من الأنظمة العربية في كثير من الأحيان بعمليات اغتيال وإعدام لقادة وأفراد قوى المعارضة دون محاكمة أو تحقيق ، حيث تمت هذه العمليات بأوامر شخصية من رئيس الدولة أو أي فرد من أفراد الشرطة دون أن يكون لهم الحق في ذلك .[2]

المطلب الثالث : آثار العنف العرقي وانعكاساته على الدولة القومية .

تنعكس أثار العنف الناتج عن تمرد الجماعات الانفصالية على مختلف القطاعات الاستراتيجية في الدولة، الأمر الذي يهدد الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي ويؤدي الى خسائر بشرية ومادية مختلفة قد تؤدي الى فشل الدولة وتفككها ، ويمكن استعراض أهم الآثار والانعكاسات الناتجة عن العنف الانفصالي العرقي فيما يلي :

أولا – تأثيره على الجانب الاقتصادي :

[1] – أحمد فكري عكاز، فلسفة العقوبات في الشريعة الإسلامية و القانون. المملكة العربية السعودية: شركة مكتبات عكاز للنشر والتوزيع، 1982 ص198 .

[2] – حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط 2 . بيروت : .مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص ص 61– 62 .

يتسبب العنف الناتج عن تمرد الجماعات الانفصالية في خسائر بشرية و مادية تؤثر سلبا على فرص التنمية، عبر ما يخلّفه من خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية وخروج رؤوس الأموال، وخلقه لحالات من عدم اليقين في الإمكانيات الاقتصادية، لذلك يمكن تقسيم الاثار الاقتصادية الناتجة تمرد الجماعات الانفصالية العرقية الى اثار مباشرة وغير مباشرة .

أ-الأثار الاقتصادية المباشرة :

1- الخسائر المادية الناجمة عن تدمير المنشآت والهياكل :

وهي الخسائر الناجمة عن تدمير المطارات والموانى وسكك الحديد والطرق والمصافي النفطية والأبنية الحكومية والفنادق وغيرها من عناصر البنية التحتية، التي تمل شريان الاتصاد وأساس التطور والتقدم والاستقرار الذي يعتمد عليها اقتصاد الدولة ، زيادة على ذلك التكلفة العالية لاصلاح اثار التخريب والتدمير وإعادة إعمار هذه المنشآت سيثقل كاهل المواطنين بضرائب مباشرة اضافية تستعمل لتمويل الموازنة العامة للدولة ، وغير مباشرة عن طريق تسديد الدين الخارجي وخدمته، إذا لجئت الدولة للإقتراض الخارجي .[1]

2-الخسائر البشرية الناجمة عن الإختطاف و القتل:

يعد الحق قي الحياة الأكثر استهدافا و انتهاكا في الهجمات الإرهابية التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المواطين المدنين و بشكل عشوائي و جزائي و دون تمييز على أساس السن أو الجنس أو الوضع الاجتماعي و الانتماء المهني، هذا إلى جانب عمليات الإعتيالات الفردية والاختطافات، و بذلك يكون الإرهاب أكبر خطر يتسبب في خسائر بشرية هائلة سجلت على مستوى أغلب دول العالم ، وقد أظهرت إحدى استطلاعات الرأي التي قام بها معهد

[1] – خلود احمد طنش ، " الجوانب الاقتصادية لظاهرة الارهاب من منظور اقتصاد اسلامي " ، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية ،الاردن : مجلد 13، عدد 4، 2017 ، ص465 .

الدراسات العليا للأمن الداخلي في فرنسا مع 15 ألف شخص، أن المشاكل الأمنية الكبرى تمتثل أساسا في المخدرات بنسبة 080 %، و الايدز بنسبة 68%، و الإرهاب بنسبة67% .[1]

وبما أن أن الإنسان هومحور العملية التنموية وأساسها وتعرضه للقتل والاختطاف والإبادة يعني خسارة أهم عنصر من عناصر التنمية، خاصة إذا كانوا من فئة الشباب الذين يستطيعون أن يقدموا كل ما من شأنه رفعة وتقدم البلاد، ناهيك عن تكلفة علاج المصابين أو فاك أسر المختطفين والتي كان من الأولى أن توجه للاستمار البشري والبحث العلمي وغيرها من المجالات التي تعود بالنفع على المجتمع ككل .[2]

[1] – مهني وردة ، " الإرهاب و حدود التمكين لحقوق الإنسان" . رسالة ماجستيير. (جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص66.

[2] – خلود احمد طنش ، مرجع سابق ، ص 466.

ب-الأثار الاقتصادية غير المباشرة :

1- التأثير على الانتاج والدخل القومي:

خلصت بعض الدراسات إلى أن أثر الإرهاب والذي يعتبر من أهم آليات وسبل الجماعات الإنفصالية العرقية في تحقيق أهدافها على الإنتاج في الاقتصاديات النامية والضعيفة ذات القطاعات الانتاجية المحدودة كبير جدا ، فالموارد يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة أقل إنتاجية داخل البلد، وربما انتقلت إلى بلد آخر بصورة كاملة، كما أن الاقتصاديات النامية تفتقر إلى الموارد المخصصة التي يمكن إستخدامها في مكافحة الإرهاب الأمر الذي سينعكس على المستثمرين والمنتجين ويخوفهم، وهذا مايؤدي الى هروب الاستثمارات الاجنبية بسبب التكاليف الباهضة للحماية الأمنية ، ومن المرجح أن يؤدي وقوع هجوم إرهابي على بلد ذو اقتصاد ضعيف إلى فرض تكاليف اقتصادية اكبر ولفترة اطول .[1]

ولكن على عكس من ذلك في الاقتصاديات المتقدمة الخسائر المادية تكون أقل بكثير مما في الاقتصاديات النامية، ففي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المتنوع لو أدت العمليات الإرهابية إلى تعطيل أنشطة إنتاجية في قطاع معين فيمكن أن تتدفق الموارد بسهولة إلى قطاع أخر لم يتضرر، ناهيك عن قدرة الاقتصاديات الغنية على تخصيص جزء من مواردها لمواجهة خطر العنف نظرا لامتلاكها قدرا أكبر وأفضل من الموارد الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفض أنشطة الجماعات الانفصالية ، أما في الدول النامية غالبا ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي للجماعات الانفصالية العرقية في منطقة معينة إلى هبوط العوائد المتوقعة على رأس المال المستثمر فيها، مما يؤدي إلى تحويل الاستثمارات إلى دول ومناطق أخرى ، وينخفض بذلك رأس المال الإنتاجي والتكنولوجي المعزز للإنتاجية في البلد المتضرر. [2]

[1] - المرجع نفسه، ص 433.

[2] – Enders Walter, and Todd Sandler, "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece ", Kyklos, Vol 49, No 3, 1996, pp 331 .

2- هروب الاستثمارات الخارجية وانتشار البطالة:

من أهم مخرجات العمليات الإرهابية الناتجة عن عنف الجماعات الانفصالية هو تقلص حجم الاستثمار المحلي والأجنبي ، وهذا ما يسفر عن انكماش حجم الاقتصاد وتراجع معدل التشغيل وانتشار البطالة، ومنه فأن انتشار العنف العرقي سيكون بيئة طاردة للاستثمار مهما كانت طبيعة البنية التحتية المادية والقانونية المتاحة، وغالبا ما يؤدي إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها ، مما ينتج عنه تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى أكثر أمنا، ومنه فان إنخفاض رأس المال الإنتاجي والتدفقات الخارجية المعززة للإنتاجية في الدولة القومية يؤدي الى تراجع حجم التبادل التجاري الخارجي، و بالتالي إنخفاض حاد في مكاسب الرخاء والذي يقود الى اضطرابات كبيرة تهدد بانهيار النظام الحاكم أو الدولة ككل . [1]

3- تراجع النشاط السياحي :

تعتبر السياحة من القطاعات المهمة في اقتصاد الدولة ، حيث تفوق مداخيل القطاع السياحي مداخيل الكثير من القطاعات الاخرى ، وهو على رأس مداخيل قطاع الخدمات الذي يشكل اكثر من 70 % من المداخيل العامة للدولة، خصوصا في الدول التي تشهد استقرار سياسي وأمني ومعروفة بطابعها السياحي ، ولكن مع هذه الاهمية الاستراتيجية لهذ القطاع في اقتصاد الدولة إلا أنه من اكثر القطاعات تأثرا بالاضرابات الأمنية ، وهذا بسبب اعتباره من الاهداف الأولى المستهدفة من طرف الجماعات المتمردة في حروبها مع الدولة ، نظرا لأهميته الاستراتيجية في اقتصاد الدولة واستقرارها السياسي، ومنه فان عمليات العنف التي ستهدف هذا القطاع تكون نتائجها وخيمة مباشرة تؤدي الى تراجع المداخيل السياحية وانتشار البطالة في

[1] – خلود احمد طنش ، مرجع سابق، ص467 .

صفوف عمال القطاع السياحي وجميع القطاعات التي لها علاقة به وهروب الاستثمارات الاجنبية في القطاع السياحي الى الدول المجاورة الاكثر استقرارا . [1]

[1] – فوزية حاج الشريف ،" أثر الارهاب على صناعة السياحة " . مجلة حقوق الانسان والحريات العامة. مستغانم : العدد 4 ، 2017، ص241 .

المبحث الرابع : استراتيجيات مواجهة تهديدات الحركات الانفصالية.

تتبع الدول على اختلاف طبيعة انظمتها السياسية، مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تراها مناسبة لمواجهة تمرد الجماعات الانفصالية، قد تبدأ بتفعيل الآليات الاستيعابية ومايصاحبها من إدماج لمختلف الجماعات العرقية في هوية جامعة يكون فيها الولاء للوطن والدولة، أو إتباع الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد العرقي مع إمكانية تحول الدولة من دولة قومية إلى دولة فيدرالية، وقد تصل الى استعمال الآليات العنيفة إذا فشلت الآليات المؤسساتية والاستيعابية في القضاء على مظاهر عدم الاستقرار، خصوصا اذا إختارت الجماعات العرقية خيار العنف لتحقيق اهدافها الإنفصالية .

المطلب الأول: الآليات الاستيعابية لإدماج الجماعات الانفصالية المتمردة في النسيج الاجتماعي للدولة القومية.

يعتبر الاستيعاب من الآليات التي تتبعها الدولة لادارة التعددية العرقية ، وتهدف من خلاله إلى توحيد المجتمع والقضاء على الاختلافات عن طريق التركيز على القواسم المشتركة الموجودة بين مكوناته، و يستخدم الاستيعاب كأساس مجتمعي يرمي الى خلق هوية ثقافية وطنية مشتركة من خلال استخدام بوتقة انصهار الجزء في الكل **melting pot** ، المتبعة من طرف الجماعات العرقية المسيطرة لاستيعاب الجماعات الضعيفة والمهمشة، وقد خضعت العديد من الجماعات والأفراد في دول ما بعد الاستعمار لسيطرة مجموعة عرقية مهيمنة ، الامر الذي كانت له ردود فعل من قبل المجموعات العرقية المستبعدة ، التي سعت إلى الحكم الذاتي أو الانفصال في حالة كانت الأهداف غير قابلة للتحقيق داخل الدولة . [1]

[1] – Irina Khmelko and Krista E. Wiegand ,"GOVERNMENT REPRESSION IN ETHNIC CONFLICT: INSTITUTIONAL INCENTIVES AND CULTURAL LEGACIES" , International Journal on World Peace. Vol 27, No 2 , JUNE 2010, p10.

ويشير الاستيعاب إلى فقدان جزء من الهوية الأصلية لجماعة عرقية معينة من خلال تشجيعها على تبني لغة وثقافة الأغلبية ، وبالتالي فإن الغرض من هذه الآلية هو الحد من الاختلافات العرقية من خلال السعي إلى دمج المجموعات العرقية الموجودة في إطار الهوية العامة للدولة والتي غالبا ماتتوافق مع هوية الجماعة الغالبة ، وتكون عملية الاستيعاب عبر سياسات مختلفة تتمثل في :

- اعتماد اللغة الرسمية للمجموعة المسيطرة بموجب القانون كلغة رسمية وحيدة للبلاد
- تأسيس نظام تعليم إلزامي قومي يمجد تاريخ المجموعة المهيمنة .
- استبعاد مختلف أشكال الحكم الذاتي وتفتيت السيادة والتركيز على مركزية القرار السياسي .
- نشر وتوريج ثقافة الجماعة الغالبة من خلال البرامج التعلمية ، الثقافية والإعلامية القومية.
- تقديس رموز الدولة والتغني بتاريخ وأمجاد الجماعة المسيطرة .
- تعميم لغة الجماعة المسيطرة في النظام القضائي والتراث القانوني للدولة .
- العمل على توطين أفراد الجماعة المسيطرة في مناطق الأقليات عبر سياسات هجرة منظمة .
- السيطرة على القطاع الجغرافي العام الذي كان يشغله السكان الأصليون .[1]

ويشير الباحثون إلى أن هناك عدة أنماط لسياسة الإستيعاب يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

[1]- ويل كيمليكا أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام 2011 الناشر: عالم المعرفة، الكويت : 271 من متحصل عليه بتاريخ 05-12-2018 من موقع http://www.alkarmelj.org/userfiles/pdfs/2-21.pdf

جدول5: يوضح أنماط الإستيعاب.

إستيعاب ثقافي	يقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة، ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الإختلافات بين الكيانات العرقية، مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الإستيعاب.
إستيعاب مؤسسي	يقصد به إنشاء مؤسسات سياسة وأيضا اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.
إستيعاب مادي	يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل الهوية القائمة من أجل إكتساب هوية جديدة وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن أحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو إزدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها

المصدر : وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق. القاهرة: المكتبة المصرية للطباعية وللنشروالتوزيع، 2010، ص 46 .

وتتعامل مختلف الحكومات مع تحديات المجموعات العرقية ، بسياسات مختلفة قد تكون عنيفة ، تؤدي الى الإقصاء والقمع العنيف والاستيعاب القسري، وقد تتضمن سياسات التعددية اللاعنفية كتكوين حكومة مشتركة، او مايسمى بالحوكمة التوافقية، حيث يرى ليجفارت أن الحكومة التوافقية، هي الأفضل لمنع وإنهاء الصراع العرقي، حيث يسمح للجماعة بالحفاظ على لغتها وعاداتها وهوياتها الثقافية داخل أراضيها، الأمر الذي يكون حافز لتقاسم السلطة والتعاون بين أفراد النخبة من خلال الحد من التناقضات بين المجموعات [1]، ويوضح الجدول التالي السياسات التي تنتهجها الدول في التعامل مع التنوع العرقي :

[1] - Irina Khmelko and Krista E. Wiegand, GOVERNMENT REPRESSION IN ETHNIC CONFLICT: INSTITUTIONAL INCENTIVES AND CULTURAL LEGACIES , International Journal on World Peace , JUNE 2010, Vol. 27, No. 2 ,JUNE 2010, p11.

جدول 6 : يوضح سياسات الدولة تجاه الأقليات العرقية .

الاتجاه العام	الثقافة	الإقتصاد	السياسات
الإمتصاص	– إندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات. – تعليم إصلاحي للغة والثقافة السائدة. – سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	– اعتمادات مالية للتطوير. – برامج صحية وترفيهية. – تدريب في العمل. – القوانين المضادة للتميز.	– حقوق مدنية وسياسية مضمونة. – تعزيز انتقائي للاحزاب السائدة والمناصب الحكومية – مصالح مجموعات الاقليات.
التعددية	– حماية الإختلافات الثقافية والدينية. – التعليم والإعلام بعدة لغات.	– تأهيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة. – تمثيل للمجموعة في الوظائف الخاصة والعامة	– مجموعةالأحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة. – تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة
المنع	– العزل الاجتماعي السكني – إمكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية – تقييد الوصول إلى التعليم الجامعي . – قيود على الممارسات الدينية .	– عمالة مكرهة. – قيود على الإقامة والملكية . – قيود على مكان السكن. – قيود على تنظيمات العمل و نشاطها .	– مشاركة سياسية مقيدة أوغير موجودة. – تحريم المنظمات السياسية. – منع اوتقييد شغل المناصب الهامة.
المشاركة في السلطة	– فصل سكني واجتماعي. – مدارس وإعلام منفصل. – معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين من المجموعات الكومنيونية.	– الأنشطة الاقتصادية تنظم كوميونياً. – الخدمات تكون داخل الكوميون. – أعداد محددة للمجموعات في الوظائف العامة والخاصة.	– الأحزاب السياسية للمجموعة و المجموعات المستفيدة. – ضمان المشاركة في جهات إتخاذ القرار. –حق الفيتو للكميون على السياسات المؤثرة على المجموعة. – إستقلال بالمهام الإدارية الخاصة بالخدمات العامة.

المصدر : تيد روبرت جار، أقليات في خطر : أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص ص 269 – 270.

من هذا الجدول يوضح **تيد روبرت غار** " **Ted Robert Gurr** " إختلاف الآليات الإستيعابية التي تتبعها الدول لدمج العرقيات المختلفة التي تكونها في النسيج العام للمجتمع،

فهناك سياسات إستيعابية تنفذ عن طريق الإمتصاص التدريجي للعرقيات ، وأخرى تعمل على دعم التعدد العرقي عن طريق تفعيل المشاركة السياسية وسياسات المنع التي تهدف إلى الإستيعاب القصري للجماعات المختلفة. ومما سبق يتضح أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة، من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات العرقية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة التي تمثل في العادة هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع [1].

المطلب الثاني : الآليات المؤسساتية لإشراك الجماعات الانفصالية في إدارة الدولة

تهدف الآليات المؤسساتية التي تتبعها الدولة لاشراك مختلف المكونات العرقية في ادارة الدولة إلى إرساء ودعم علاقات التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، وفق أطر مؤسساتية تسمح بمحافظة كل مكون على هويته وخصائصه التي تميزه عن بقية المكونات الأخرى، لهذا فآليات إقتسام السلطة والتي تعتبر من أهم الآليات المؤسساتية لتسيير مجتمع متعدد الاعراق تقوم أساسا على الإعتراف بالتعددية العرقية ، وترتكز في مجملها على مجموعة من الأطر والصيغ التوافقية **Consociatif** والتكاملية **Intégratif** التي تكون في إطار الدولة الفيدرالية، حيث تقوم هذه الأطر على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة يمثل مختلف الأقاليم والجماعات العرقية الموجودة في الدولة، مما يولد جوا من التعايش والثقة المتبادلة بين مختلف هذه المكونات، وقد عرّف "**Sisk** " تقاسم السلطة بأنه " **تبني إئتلافات حكومية شاملة في الأغلب من أجل تنظيم الجماعات العرقية في المجتمع** ". [2]

وذلك يعني تأسيس صيغة حكم ذي قاعدة عريضة تحتوي على أهم الجماعات العرقية الموجودة في المجتمع، حيث تحظى كل جماعة بنصيب من المشاركة في الحكم على نحو

[1] – تيد روبرت جار، أقليات في خطر : أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995 ، ص59 .

[2] – حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص 42.

يخفف من مخاوفها من الإستبعاد الدائم في حالة تطبيق نظام حكم الأغلبية التعددية، ويرى الباحثون أن تفعيل إقتسام السلطة كأداة لإدارة التعددية العرقية يتطلب ما يلي :

– أولا: ألا تكون الجماعات العرقية المتعددة مجبرة على الإستيعاب والإندماج داخل جماعات أخرى، وهذا يعني وجود قانون حماية الأقليات .

– ثانيا: أن يقتنع القادة السياسيون بعدم جدوى الإحتكار الإنفرادي للسلطة، وأن المكاسب والمغانم المتأتية من آلية إقتسام السلطة، أكبر بكثير من تلك المترتبة من عدم وجودها .

– ثالثا : أن يتمتع قادة الجماعات الإثنية داخل الدولة بقدر من الكاريزمية والحرية والصرامة في اتخاذ القرار أثناء مواجهتهم لجماعتهم، على نحو يسمح لهم بإجراء التسويات اللازمة لتقاسم السلطة مع الجماعات الأخرى .

– رابعا: إن نجاح ترتيبات إقتسام السلطة يتطلب وجود مجتمعات أقل إنقساماً، لأن شدة الإنقسام الداخلي تؤثر بالسلب على إمكانية إيجاد الآلية المناسبة لإدارة ذلك الإنقسام .[1]

ومنه فإن اتباع الدولة القومية للآليات المؤسساتية لمواجهة تمرد الجماعات الانفصالية يستوجب تحولها من دولة قومية بسيطة الى دولة اتحادية فيدرالية مركبة من أجل إقتسام السلطة بين أهم الجماعات العرقية المكونة للدولة الاتحادية الجديدة وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

1– الفيدرالية كتصميم مؤسسي لتقاسم السلطة واستيعاب التنوع :

إن محاولة بناء دولة على أساس قومي نادرا ما ينجح في سياق مجتمع متعدد الأعراق بسبب رد الفعل العنيف من الجماعات التي اقصيت من الاعتراف بهويتها في دستور الدولة الأمر الذي يؤدي الى تحولها الى حركات إنفصالية، خصوصا اذا كانت متمركزة في أقصى حدود الدولة، لذلك تتطلب الادارة الحكيمة للتنوع العرقي اتباع آليات مؤسساتية، من شأنها أن

[1] – D, Horowitz , op cit , p5.

تسمح للدول متعددة الأعراق من إستيعاب مختلف الجماعات العرقية وتلبية مطالبها دون تعريض سيادتها وسلامتها الترابية للخطر، ومن أهم هذه الأدوات والآليات المؤسسية هي الفيدرالية. [1]

وتعتبر الفدرالية Fédéralisme (*) من أهم الآليات التي تدير الدولة من خلالها التنوع العرقي وتحد من التفاوتات بين المجموعات العرقية المختلفة ، وقد جاء نمط الإحتواء الفيدرالي مختلفا بشكل واضح عن أسلوب الهيمنة، لأنه يتيح المحافظة عن خصوصيات الجماعات والأعــراق، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة، الأمر الذي يوفر إمكانية التقاسم المشترك للسلطة والثروة والفرص بين مختلف المكونات [2].

وتعتمد هذه الآلية على توزيع السلطة بين الولايــات و المقاطعات، التي يمكن ان تكون متوافقة أو غير متوافقة مع التوزيع الجغرافي للجماعات العرقية، وكل ولاية تكتسب قدر متساوي من السلطة بفضل نظام المجلسين، وبالتالي تتمكن الحكومات المحلية من نيل درجة معينة من الحكم الذاتي ، الامر الذي يساعد في انشار الثقة بين القادة والساسة المحليين . [3]

---

[1] – YONATAN TESFAYE FESSHA, "Institutional Recognition and Accommodation of Ethnic Diversity: Federalism in South Africa and Ethiopia". A thesis of Doctor.(University of the Western Cape, FACULTY OF LAW, 2008), p 71.

(*)– تدل الكلمة اللاتينية **فيدرالية Foedus** في أصلها التاريخي على العمل التوافقي الذي تشكل بموجبه مجموعتان سياسيتان أو أكثر كيانا سياسيا مشتركا، فهي أحد الأشكال الدستورية للدول و تتميز بإحلال علاقات التعاون محل علاقات التبعية والهيمنة أو على الأقل تحد من هذه العلاقات بقدر الإمكان، فتتنازل كل دولة عن جانب من سلطتها لجهاز مشترك يخول سلطات واسعة أو محدودة على أن تحتفظ كل دولة بسلطاتها واستقلالها في المسائل التي يحددها دستور الفدرالية وتعتمد الفدرالية عادة في الدول كبيرة الحجم او الدول متعددة الاعراق والهويات وذلك من اجل التوفيق بين مختلف الفروقات الدينية والثقافية واللغوية البارزة وقد أطلق على مصطلح الفدرالية تسميات عدة مثل : تعهدية، – اتحادية – لا مركزية سياسية . **المرجع :** Ibrahim Najjar, Ahmed Zaki, Youssef Chellalah, Dictionnaire juridique, Français–Arabe . Liban: Edition Librairie du Liban، 1983, P.137.

[2] – Watts, R.L. Federalism, federal political systems and federations , Annual Review of Political Science, 1998, p119.

[3] – رابحة حاجيات " الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي". رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003) ، ص33.

ويشير مصطلح الفيدرالية الى الجهود الفكرية لبعض المفكرين الذين ركزوا اهتماماتهم البحثية على إيجاد نوع من التوازن بين الحكومة الوطنية و السلطات المحلية، بين الدولة المركزية (l'Etat central) والتجمعات القاعديةles Communautés de base بين الاندماج والاستقلالية و الوحدة والاختلاف.

ويرى **هيغاز بورتيلي** "**Hugues Portelli** " بأن الفيدرالية هي دولة مركبة من مستويين دستوريين : أحدهما مستوى الدولة الفدرالية والآخر مستوى الوحدات الاقليمية أو مايسمى بالدول الفدرالية، التي لها استقلال تشريعي ومشاركة على المستوى المركزي عبر الغرفة العليا" .[1]

أما **جورج سيل Georges Scelle**" وهو من كبـــار منظـــري الفيدراليـــة يقر بأن **الفيدرالية** هي قانون ثابت لتحول وتغير المجتمعات البشرية يوازن بين تحقيق حرية وإستقلالية الجماعات المختلفة للمحافظة على خصوصيتها من جهة، و فرض سلطة ضرورية لتحقيق التضامن الأوسع بين الجماعات المختلفة من جهة أخرى ، لذلك حسب جورج سيل فإن " الدولة الفيدرالية تحقق أقصى قدر من التكامل الفيدرالي بين الوحدات الاقليمية ، لإنها تستوعب جميع الدول المعينة التي هي شريكة لها، وفي نفس الوقت لها أراضيها ، رعاياها، حكومتها ، إداراتها الخاصة؛ لذلك فالسيادة الداخلية تشترك فيها مع الدول الأعضاء ، والسيادة الخارجية تتمتع بها وحدها إنها تعمل بشكل مباشر، ليس فقط على الدول المنتسبة ، ولكن أيضًا على المواطنين" [2]

والفدرالية كنظام يعترف بالتعددية العرقية وخصوصياتها يقوم عل ثلاثة مبادئء هي:

أ- مبدأ الوحدة :

تظهر هذه الفكرة بوضوح في كيان النظام الفيدرالي في شكل :

[1] – Hugues Portelli, "Droits constitutionel ", Serie hupper cours, Normandi Roto IMP , 3ème Ed . Paris, 1999, PP 17-18 .

[2] – Georges Scelle, Précis de droit des gens. Principes et systématique. Paris :Éditions du CNRS, 1984, p 192.

– وحدة الجيش ، الشعب ، الجنسية والاقليم .

– وحدة السياسة الخارجية للدولة الفيدرالية وطبيعة العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد، وظهور التعبير الموحد عن جسد الدولة الفيدرالية كدولة واحدة على المستوى الدولي في أعلى دستور للدولة ، حيث تتمتع الدولة الفيدرالية بسيادة خارجية كاملة وسيادة داخلية جزئية ، ومن مظاهر هذه الوحدة أنه لا يمكن من تقسيم او انفصال الولايات، لأن معظم الدساتير الفيدرالية تؤكد على وحدة كيان الدولة الفيدرالية وتمنع إمكانية التقسيم .[1]

ب– مبدأ الاستقلال الذاتي:

يرتكز هذا المبدأ على ضرورة تمتع ولايات الاتحاد الفيدرالي باستقلال ذاتي فعال وإدارة شؤونها الداخلية بحرية ، شريطة احترام المبادئ الأساسية للدستور الاتحادي .يسمح لكل مجموعة إقليمية بإدارة شؤونها الثقافية والدينية الخاصة بها، دون ان يكون لها حق التدخل في شؤون المجموعات الأخرى .[2]

ج– مبدأ المشاركة:

يعتبر مبدأ مشاركة الأقاليم تجسيدا لمبدأ التوازن الذي يقوم على أســـاس التعـــاون بين المركز والإطراف و ليس التبعية ، فوجود الدولة الفيدرالية هو نتيجة مساهمة مختلف الولايات والمقاطعات في إعداد القوانين بواسطة ممثليها اِستنادا إلى الدستور الفيدرالي الذي يعبر عن توازن دقيق بين متطلبات المصلحة العامة والمصالح الذاتية للأقاليم ، الأمر الذي يساهم في

[1] – محمد عبد الرقيب نعمان ، الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن .القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2012، ص6 ، متحصل عليه بتاريخ 2014/10/15 من موقع : http://www.hritc.net/cairo/hritc7.pdf.

[2] – دانيال برومبرغ ، التعدد وتحديات الاختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر . لبنان : دار الساقي 1997 ، ص ص210 –211.

تحقيق التوافق والإرتباط بين مبدأي الوحدة و الإستقلال الذاتي، فضلا عن ذلك يساعد في ظهور الدولة الفيدرالية بمظهر الدولة الواحدة .[1]

ووفقًا لـ "**R.L Watts** " ، فأن من أهم السمات التي تميز الاتحادات الفيدرالية هي:

– مستويان من الحكم، أحدهما للاتحاد ككل والآخر لكل وحدة إقليمية، يمارس كل منهما سلطته مباشرة على المواطنين.

– توزيع دستوري للسلطات التشريعية والتنفيذية وتوزيع الموارد بين مستويي الحكومة مع الحفاظ على مجالات اختصاص محددة لكل منهما.

– أحكام تسمح بتمثيل المصالح المميزة للدول الأعضاء داخل المؤسسات الاتحادية، عادة من خلال مجلس ثان.

– دستور أعلى مكتوب لا يمكن تعديله من جانب واحد، وتعديله يفترض الموافقة على نسبة كبيرة من الوحدات المكونة.

– محكمة عليا اتحادية وغرفة عليا تتمتع بصلاحيات خاصة مع إمكانية اللجوء إلى الاستفتاء في القضايا الاستراتيجية .

– بالإضافة إلى الإجراءات والمؤسسات التي تهدف إلى تسهيل التعاون الحكومي الدولي في المجالات التي يتم فيها تقاسم المسؤوليات أو فرضها .[2]

وتقوم آلية الفيدرالية على مجموعة من الأطر والصيغ التوافقية **Consociatif** والتكاملية **Intégratif** التي تسمح باقتسام السلطة بين المكونات العرقية للمجتمع في إطار الدولة الفيدرالية.

[1] – محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق، ص ص 6-7.

[2] – Ronald L. Watts, Comparing federal systems, 3 e éd, Monreal: McGill-Queen's University Press, 2008, p 9.

أولا- الصيغ التوافقية لاقتسام السلطة :

تعتبر الصيغ التوافقية من الآليات التي لها دورا كبيرا في إدارة التعدد العرقي وتفادي صراعاته، وترتكز هذه الصيغ على الديمقراطية التوافقية (*)كإطار سياسي لممارسة السلطة في الدول المتعددة الأعراق، و التي تعاني من ضعف في الترابط المجتمعي، وإستمرارية في الازمات السياسية، ومن خلال تطبيق هذه الصيغ التوافقية، يمكن إشراك مختلف التنظيمات المجتمعية سواء كانت جماعات عرقية، أحزاب، جماعات ضغط و مجتمع مدني في صنع القرار السياسي وتجب الانسياق إلى تمردات وصراعات أهلية .

و تعتمد الصيغ التوافقية لتقاسم السلطة على تطبيق جملة من الآليات والأدوات الإنتخابية التي تتيح لمختلف المكونات المجتمعية مهما كان حجمها الاشتراك في تسيير شؤون البلاد والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1- تكوين حكومة إئتلافية (*) موسعة تمكن أغلب الجماعات العرقية من المشاركة في السلطة.

2- الإعتماد على آلية التمثيل النسبي وتفادي نظام الأغلبية

3- توظيف آلية الفيتو المتبادل (حق النقض في الميادين الحيوية) لضمان حقوق الأقليات من سيطرة قرارات الأكثرية.

(*) - **الديمقراطية التوافقية. consensual democracy** : هي إطار للحكم يتم التوصل إليه عن طريق التنسيق بين الجماعات المكونة للدولة وهي تتيح إمكانية تفادي الصراعات من خلال تكثيف آليات التعاون بين مختلف النخب، وتجنب التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، بحيث لا يتخذ قرار من الأغلبية بدون موافقة الأقلية .

المرجع: حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011، ص167.

(*) - **الإئتلاف الكبير** : يعتبر الائتلاف الكبير الخاصية الأساسية في الديمقراطية التوافقية، حيث عبر عنه ليبهارت بقوله"إن الزعماء السياسيين لمختلف قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد ،والذي يقابله نمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية هزيلة ومعارضة واسعة وفي سياق الإئتلاف الكبير تطرح قضايا عدة للمناقشة لعل من أهمها: ا-حجم الائتلاف. ب - شكل الائتلاف ج- وظيفة الإئتلاف .

4- تمكن هذه الصيغ الجماعـــات العرقية من إدارة شؤونها المحليـــة بكل حرية .[1]

وتتمثل أهم الآليات التوافقية التي تساهم في إدارة التعددية العرقية فيما يلي :

أ- آلية الإئتلاف الكبير Grand Coalition :

يعتبر الإئتلاف الكبير الخاصية الأساسية المهمة في الصيغ التوافقية المتبعة لادارة التنوع العرقي ، وقد أشار اليه " **ليبهارت** " بقوله " إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد، ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية الذي ينقسم فيه الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييـــد أكثرية بسيطة ومعارضة واسعة ". [2]

ب- نظام التمثيل النسبي :propositional représentation

ترتكز هذه الآلية على تطبيق نظام اِنتخابي يتيح لمختلف الجماعات العرقية فرص التمثيل في الهيئات البرلمانية والوظائـــف العامـــة بشكل متناسب مع حجمها العددي، وذلك وفـق نسب الحصـص التي تحصلت عليها كـل مجموعـــة في الانتخابات العامة، حيث تضمن هذه الآلية لجميع المكونـــات العرقية الموجـــودة في الدولة و خارجها المشاركـــة في الحكم ، كلاّ حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي ، وفي المقابل فأن نظام التمثيل النسبـــي لا يتيح السيطرة وتحقيق النفوذ ، لأن القـــرارات المتخذة قد تكون محل قبـــول وكما يمكن أن تتعرض للرفض إذا لم يكن هناك إجماع في قضية معينة، فلا بد من وجود رابح وخاسر في القضية وينقسم نظام التمثيل النسبي الى نوعين :

- **نظام القائمة النسبية (List PR).**

المرجع : أرنت ليبهارت الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد تر حسني زينة بيروت معهد الداسات الاستراتيجية 2006 ص 48

[2] – ارنت ليبهارت، مرجع سابق ، ص48.

يرتكز هذا النظام الانتخابي على تقديم قائمة من المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل من طرف الاحزاب السياسية الراغبة في خوض الانتخبات، ويتيح هذا النظام الانتخابي بفوز الحزب السياسي بحصة من المقاعد تتلائم مع الاصوات المتحصل عليها وفي نفس الوقت يفوز المترشحون عن الحزب حسب الاصوات العامة المتحصل عليها، وحسب ترتيبهم في القائمة الانتخابية التي تقدم بها الحزب لخوض الانتخابات .

- نظام الصوت الواحد المتحول(STV) .

يرتكز هذا النظام الانتخابي الذي يتطلب دوائر إنتخابية متعددة التمثيل، على قيام الناخبون باختيار ممثليهم حسب درجة الأفضلية، وذلك عن طريق ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بشكل متسلسل ،وفي معضم الأحوال تكون عملية الترتيب اختيارية، حيث لايتطلب الأمر من الناخبين ترتيب كافة المرشحين، ولهم الحق في اختيار مرشح واحد فقط إن رغبوا في ذلك ، وبعد فرز وعد الأفضليات الأولى لأوراق الاقتراع، يتم تحديد عدد الأصوات اللازمة لفوز المترشح الواحد .[1]

ثانيا- الصيغ التكاملية الاندماجية في السلطة :

تُعرّف الآليات التكاملية الإندماجية في هئيات السلطة الحاكمة، بمقترب دعاة المجتمع المدنى، باعتباره القاطرة التى تتيح إدارة التنوع العرقي، كما يطلق عليها القوة أو هندسة المركز الواحد الذي تدور حوله جميع التفاعلات السياسية، الأمر الذي يساهم في تبني مختلف النخب المجتمعية لسلوك التعايش والاعتدال في المواقف، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الوصول لحلول تحد من شدة الإختلافات المجتمعية، وبالتالي تفادي إعادة إنتشارها في مؤسسات الدولة مما يساهم في دعم الإستقرار السياسي، خصوصا اذا كان تصميم الصيغ الانتخابية

[1] – أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (تر أيمن أيوب). ستوكهولم : بولز غرافيكس، 2007 ، ص 83.

(**Électoral Formulas**) تم بشكل يتيح للنواب المنتخبين الحصول على دعم عابر للعرقية قبل الانتخابات وفي نفس الوقت يكافئهم على اِعتدالهم .[1]

وتقوم هذه الصيغة على نفي كون البيئة التعددية لا تتيح الانخراط في سلوك تعاوني مع المعارضين السياسين من الأعراق الاخرى ، وبالتالي ستكون المكاسب قليلة ان هم انخرطو في حوار جامع ، لذلك تقوم هذه الصيغ الاندماجية لإدارة التنوع العرقي على فكرة الهندسة المؤسساتية ، التي ترتكز على إدخال نظم اِنتخابية تشجع على الإعتدال وتسهل الحوار والتواصل بين مختلف الجماعات العرقية . [2]

وقد قام " **بنجامين ريلى Benjamin Reilly** " في هذا الصدد بتطوير نظريــة القــوة الجاذبــة (**Theory Of Centripetalism**) التي تعمل على إعادة تصميم المؤسسات السياسية فى المجتمعات المتنوعة عبر ثلاث خطوات هي:

– إعطاء حوافز للفاعلين السياسيين للقيام بحملات لجذب أصوات الناخبين من خلفية عرقية مختلفة عن خلفية المرشح المنتخب ، مما يؤدي إلى تليين المواقف السياسية.

– خلق مساحات للمفاوضات والحوار في البرلمان أو السلطة التنفيذية للتوصل إلى اتفاقيات لجمع الأصوات العابرة للعرقية.

[1] – Sisk, Timothy, Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible Obtained it on 14/01/2018 from a site : http://www.beyondintractability.org/essay/power_sharing/

[2] – Reilly, Benjamin, Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management, New York: Cambridge University press, 2nd edition: 2003, pp-9-10.

– تشكيل تحالفات وإئتلافات تتبنى المنهج المعتدل على أسس غير عرقية لجلب الدعم العابر للعرقية . [1]

إن الصيغ الاندماجية لتقاسم السلطة تشجع الممارسات والسلوكات السياسية التي تساهم في التأثير الايجابي للتنوع العرقي على صنع القرار السياسي، من خلال القواعد الانتخابية التي تتيح للقادة السياسيين الحصول على أصوات متنوعة عرقياً، وبالتالي المساهمة في الزوال التدريجي للطائفية وتفادي مؤسسة العرقية، وتتمثل أبرز المرتكزات المؤسساتية التى يقوم عليها هذا الإقتراب على مايلى:

– تكوين إئتلافـــات عابرة للطائفيـة.

– رئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيـع الإقليمى.

– نظم اِنتخابية تدعم الإعتدال.

– الفيدراليـــــة الإداريـــة. [2]

2– الحكم الذاتي كآلية للخروج من المأزق الأمني العرقي :

يعد اللجوء الى خيار الحكم الذاتي أحد الحلول الاستراتيجية التي تضطر إليها الدول للخروج من نفق الصراعات العرقية خصوصا اذا كان تواجد الجماعة المتمردة يقع على اطراف الدولة ، والمبدأ المؤسسي للحكم الذاتي مشتق من السمة الأساسية لـ الفكرة الفيدرالية بأن هناك

[1] – Wolff, Stefan, Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David (eds.), Power sharing: new challenges for divided societies, London: Pluto press, 1st edition: 2005, p. 60.

[2] – Bogaards, Matthijs, Democracy and power sharing in multinational states: Thematic introduction, International Journal on Multicultural Societies, Vol 8, no 2, 2006, p 122.

تقسيم مضمون دستوريًا لـ السلطة السياسية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، المبنية على الاستقلال التشريعي والاستقلال المالي.[1]

إن مصطلح الحكم الذاتي تقابله الكلمة الاغريقية "Autonomia" والتي تعني القدرة على سن القوانين للذات وحكم الانسان لنفسه بنفسه ، و تتكون من جزئين "Auto" وتعني الذات و " nomia" وتعني القانون ، وهذا المصطلحين مرتبطان بتجزئة السلطة أوجزء من حكم الذات "A share of self government". [2]

و يرى بوردو"Bordo" أن الحكم الذاتي هو مستوى من اللامركزية الإدارية لاغير ، بما أن الصلاحيات التي تتمتع بهاالمجالس المحلية في الحكم الذاتي محددة ولا يوجد معها إستقلال تشريعي، لأن الاستقلال التشريعي حسب " بوردو Bordo " يندرج ضمن مفهوم اللامركزية السياسية ، و تمتع المجالس الإقليمية بالصلاحية التشريعية بما يتوافق مع التمايز القومي واللغوي ووجود الأقليات ، وهذا مالايتوفر في اللامركزية الادارية . [3]

ويقوم الحكم الذاتي على مبدأ حرية واستقلالية التحكم والتصرف بالذات، والقدرة على الفعل الحرّ، ولكن مع وجود بعض الضوابط ، وهذا مايعطي بعض الجماعات الحق في اتباع قوانينهم الخاصة ، ويمكن أن يُشكّل الحكم الذاتي إطاراً قانونياً فعّالاً، ووسيلة مفيدة، لإدارة وتسوية الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين الأقلية والأغلبية، وذلك بمنح كلا الطرفين حق السيطرة على مجاله، من دون اللجوء إلى الفصل الداخلي، وإنما إلى تنظيم اقتسام السلطة في إطار العيش المشترك ، والحفاظ على وحدة الدولة ،لذلك يُعَد الحكم الذاتي صيغة توافقية يقوم طرفيها الدولة التي تُعبّر عن الأغلبية، والأقلية بتقديم تنازلات متبادلة، فالدولة تحصل من الأقلية على

[1] – YONATAN TESFAYE FESSHA , op .cit , p p 12-13.

[2] – نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 204.

[3] – المرجع نفسه ، ص 205.

الضمانة باستمرار وحدتها، والأقلية تحصل من الدولة على احترام التنوع بين مواطنيها، وتؤطره قانونيا .[1]

يطبق الحكم الذاتي في الدول الموحدّة ذات الحكم المركزي و ينقسم إلى نوعين أساسيين: إقليمي و غير إقليمي:

- الحكم الذاتي غير الإقليمي (Non-territorial) :

يطبق هذا النوع في حالة كون أفراد الجماعة العرقية المطالبة بالحكم الذاتي موزعون بشكل مبعثر على كامل إقليم الدولة، ويُمنح هؤلاء من خلاله حق المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية، وعلى عاداتهم وتقاليدهم، وعلى حق تطوير هذه الخصائص من خلال مؤسسات خاصة بهم، ولا يُشكّل هذا النوع تهديداً لوحدة الدولة نتيجة عدم تواجد عناصر الجماعة بشكل مكثف في منطقة معينة وإنتشارهم بشكل متباعد .[2]

وفمن الطبيعي ان تفضل الدولة تطبيق الحكم الذاتي غير الإقليمي لأنه يساهم في تفادي ظاهرة الانفصال، ومع ذلك قد يكون اللجوء الى تطبيق الحكم الذاتي غير الإقليمي، بسبب إستحالة تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي بسبب عدم ارتكاز الجماعات العرقية في منطقة معينة في الدولة، و تاريخيًا سبق تطبيق هذا النوع من قبل الدولة العثمانية في الفترة من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر القرن الميلادي ، حيث أنشأ نظام "الدخن" **Millet** للترخيص للمجتمعات المختلفة الواقعة تحت سيطرتها لإدارة شؤونهم الدينية بشكل مستقل ، بما في ذلك مسائل مثل قانون الأسرة والميراث. [3]

- الحكم الذاتي الإقليمي (territorial):

هذا النوع هو الأكثر إنتشارا، و يُمنح لإقليم محدد يقع في الغالب على أطراف الدولة وتتجمع فيه جماعة عرقية معينة تشكل فيه الأغلبية، ويتمتع فيه جميع المواطنين حتى ولو كانو

[1] - الجرباوي علي، "الحكم الذاتي: دراسة حول المفهوم والنموذج "، المستقبل العربي . مجلد 41، عدد 478، 2018، ص 122.

[2] - YONATAN TESFAYE FESSHA , op .cit, p 149.

[3] - N. Lerner, Religion, Secular Beliefs and Human Rights. Leiden: Brill- Nijhoff (Editions), 2006, pp 203.

لاينتمون الى نفس العرقية الغالبة بحقوق المواطنة المتساوية، ومع ذلك فإن هذا النوع من الحكم الذاتي يثير مخاوف السلطات المركزية، لأنه قد يؤدي الى طلب الانفصال اذا ضعفت الدولة وزادت التدخلات الخارجية . [1]

وعموما تعددت المفاهيم التي تعلقت بالحكم الذاتي فهناك مفهوم الحكم الذاتي الداخلي "Autonomie Interne" الذي جرى تطبيقه في بعض الدول، لحل مشكلة عدم التكامل والتعددية بمختلف أشكالها والإثنية على وجه الخصوص .وهو نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري، وبتعبير آخر هو نظام لا مركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قومياً أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، ولهذا فهو أسلوبا للحكم والإدارة المحلية في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة .[2]

كما أشار الميثاق الاوروبي في مادته الثالثة الى مفهوم الحكم الذاتي المحلي "Autonomie locale "، بأنه قدرة الوحدات المحلية والإقليمية على تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة في إطار القانون ،وأن هذا الحق يمارس عن طريق مجالس، أو جمعيات تمتلك أجهزة تنفيذية مشكلة من أعضاء منتخبين في اقتراع حر مباشر.[3]

المطلب الثالث : الآليات القسرية لمواجهة عنف وتمرد الجماعات الانفصالية

قد تلجأ الدول القومية وخاصة الشمولية منها إلى اِتباع آليات وأساليب قسرية لمواجهة تمرد الحركات العرقية فيها، خصوصا مع تصاعد التهديدات الأمنية وتفاقم التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة ، ويبدأ إستخدام وتوظيف هذه الآليات انطلاقا من استشراف الدولة لإمكانية جنوح بعض المكونات العرقية فيها الى العنف وبالتالي ستلجأ الى تطبيق بعض الآليات الأقل عنفا من أجل السيطرة على تلك الجماعة قبل تحول المعضلة إلى مأزق أمني ووصولا الى استخدام الآليات الأكثر عنفا وبطشا خصوصا مع استنفاذ الدولة لمختلف الطرق

[1] – علي الجرباوي، مرجع سابق، ص 123.

[2] – محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي – العراق نموذجا. بروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009، ص 453 .

[3] – نبيلة سالك ، مرجع سابق ، ص ص 208– 209 .

والاساليب السلمية لإدماج الجماعات المتمردة في النسيج المجتمعي للدولة وإشراكها في تقاسم السلطة . ويمكن إجمال أهم الآليات القسرية لمواجهة تمرد الجماعات العرقية فيما يلي :

1- آليات هيمنة الدولة:

تنطلق هذه الآلية من فرضية مركزية وهو سيطرة كوربوراتية الدولة التسلطية على مجال المجتمع ، الأمر الذي يتسبب في عرقلة التحوّل الديمقراطي، نتيجة تراجع المشاركة السياسية وغلق اللعبة السياسية، وتعني كوربوراتية الدولة سعي النظام السياسي لاحتكار تمثيل المصالح في عدد محدود من المنظمات التابعة له، والسيطرة على التمثيل فيها، الأمر الذي يتناقض مع الديمقراطية التشاركية اللازمة لبناء الدولة ويؤدي إلى تسلطية قائمة على الاحتكار وتقييد التعددية السياسية والاجتماعية، وتكون إحدى وسائله المباشرة ممارسة القهر والفساد ،وإذا كانت هذه البنية المتخصصة في الهيمنة على المصالح تؤدي إلى بقاء السلطة وتجديدها، فإنها تضعف المجتمع المدني وشبكاته التضامنية، فضعف المجتمع المدني هو نتيجة ملازمة لاستراتيجية البقاء المرتبط بتقنيات التنظيم الكوربوراتي في الدولة .[1]

ويعتبر اِستخدام آلية الهيمنة أحد أكثر الآليات شيوعا لإدارة التعدد العرقي ، وتعني حسب تشيستر كروكر " **Chester Crocker** " ، بناء منظمات ذات تحكم حكومي وإقامة ما يضمن التحكم في الأقليات " **control hegemonic**" عن طريق اتخاذ إجراءات تجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بسلوكات عنيفة لتحقيق أهدافها أمرا لايمكن القيام به .[2]

وتتجلى هذه الآلية في شكلين :

- الشكل الأول : يقوم على اِستقطـاب كافة الولاءات ورفض الاختلاف، ويتم تجسيد الهيمنة المركزية عن طريق تشجيع سياسة التعليم، اللغة والثقافة الواحدة.

[1] – عبد القادر عبد العالي، "الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر" مجلة عمران . العدد 37 2021، ص39.

[2] – إيدابير أحمد ، مرجع سابق، ص ص، 42- 43.

- الشكل الثاني : يرتكز على استخـدام مختلف سبل القـوة والقهر للسيطرة على الاختلاف والعمل على القضاء عليه ، وقد طبقت الكثير من أنظمة مابعد تصفية الاستعمار الحلول العسكريـة لمواجهة تحـديات التنـوع العرقي أملا منها في بناء هوية فوقية جديدة موحدة . [1]

إن نموذج الهيمنة يمكن اعتباره تعبيرا عن آلية الاستيعاب في صورتها القسرية ، بسبب سياسة اخضاع الجماعات المناوئة للسلطة، وعلى الرغم من دفاع الكثير من السياسيين عن آلية الهيمنة لانها تساعد في المحافظة على قوة الدولة وتفادي التفكك، إلا أن الرافضيـن لها يقرون بأنها آلية تتبع من طرف الأنظمة التسلطية للبقاء في السلطة من خلال إضفاء الشرعية على ممارساتـها ضـد معارضيـها، والملاحظ أن في العالم العربي نمط خاص من الكوربوراتية، يتميز بنوع من السيطرة على المجتمع والإخضاع القسري لفئاته الطبقية والعرقية ومحاربة أي محاولة استقلال داخلي، مع حالة مأسسة ضعيفة، الأمر الذي يجعلها تختلف عن الكوربوراتية الشمولية التي شهدتها ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، والتي تتسم بمأسسة عالية وسيطرة قوية على المجتمع، نظرًا إلى بنيتها الصناعية المتطورة ، وتختلف في نفس الوقت عن كوربوراتية دول أميركا اللاتينية والبرتغال وإسبانيا ، التي تميزت وقت سابق بوجود مأسسة وبيروقراطية سلطوية سهّلت عملية الانتقال الديمقرطي ، وتختلف عن الكوربوراتية الاجتماعية في أوروبا الغربية التي تتميز بوجود تعددية ومشاركة سياسية عالية، مع نفوذ كبير لجماعات المصالح . [1]

2- آليات التطهير العرقي:

تعتبر آليات التطهير العرقي من أقدم و أعنف طرق التعامل مع المعضلات الناتجة عن التنوع العرقي، ويقصد بالتطهير العرقي كل الإجراءات العمدية التي تقوم بها الدولة او الجماعة

[1]- أبو العينين محمود، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة : 2000 ، العدد 59، ص5 .

المسيطرة بهدف التخلص من جماعة معينة غير مرغوب فيها، عن طريق الإبادة الجماعية والتهجير الإلزامي .[2] وتقوم هذه الآلية على مجموعة من السياسات .

أ- سياسة الإبادة الجماعية والاستئصال Destructionor extermination

يقصد بالإبادة الجماعية (*) اِستئصال العنصر أو السلالة الإثنية عن طريق التدمير الممنهج لجماعة من الناس تدميرا كليا أو جزئيا بدافع الأحقاد العنصرية، الدينية، الثقافية السياسية أوالاستعمارية. [3]

إن مصطلح الإبادة الجماعية يقابله باللغة القرنسية كلمة "Génocide " و هذه الكلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "Genius" و تعنى الجماعة و من كلمة "Caedere" و تنعني القتل أي قتل جماعة، و قد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بجريمة الإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كلفت الأم المتحدة بمهمة وضع اتفاقية دولية تحدد المسؤولية الجنائية المترتبة عن إرتكابها ، حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالآجماع اتفاقية منع إرتكاب الابادة الجماعية والمعاقبة عليها بتاريخ 9 ديسمبر 1948 م .[4]

وطبقا للمادة السادسة من نص هذه الإتفاقية فإن الإبادة الجماعية تتعلق بارتكاب الأفعال التالية :

- قتل أفراد الجماعة .

---

[1] – عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق ، ص 43.

[2] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 139.

(*) – إعتبرت الأمم المتحدة في قرارها رقم 91 تاريخ 1946/12/11، إبادة العنصر البشري جريمة يحظرها القانون الدولي، وهي جريمة ضد الإنسانية وضعت بشأنها اتفاقية دولية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 كانون الأول 1948 ، ودعت لإنزال أقصى العقوبات بالمجرمين، حيث عرفت المادة الثانية من هذه الاتفاقية جريمة الإبادة بأنها ، " تعني مختلف الأعمال التي تمارس بغية الإبادة الكلية أو الجزئية لأية جماعة قومية أو عرقية أو دينية : كقتل أفراد جماعة معينة آو تشريدهم والاستيلاء على أملاكهم ، أو إلحاق أضرار جسدية أو عقلية وخلق ظروف معيشية للقضاء عليهم، أو فرض إجراءات تحول دون إنجاب الأطفال، أو تؤدي إلى نقل الأطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى .

المرجع : إبدابير أحمد ، مرجع سابق ، ص49 .

[3] – ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 2011) ص 7.

[4] – بن الزين محمد الأمين، " أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي " ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية . مجلد 48، عدد 2 ، 2011، ص 380.

- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية كارثية بقصد تدميرها أو إهلاكها كليا أو جزئيا.
- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
- نقل أطفال الجماعة عنوة إلى مناطق أخرى .[1]

وحسب الاستاذ " D. DEVABRE " تتخذ الإبادة الجماعية عدة مظاهر وهي :

- **الإبادة الجسدية:** و تعني الإعتداء على الجماعات البشرية، بتصفيتها الجسدية المباشرة والإعدامات الجماعية و القصف بالطائرات ومختلف الأسلحة والغازات السامة وحتى دفن الأشخاص وهم أحياء .
- **الإبادة البيلوجية :** وتتم بعدة طرق منها تعقيم الرجال وإجهاض النساء للقضاء على العنصر البشري.
- **الإبادة الثقافية:** تتم بعدة طرق منها منع لغة وثقافة وعادات الجماعة في وسائل الاعلام والتعليم والمعاملات الإدارية .

ومع ذلك فأن نتائج الابادة الجماعية قد تكون عكسية في الكثير من الأحيان ، حيث اثبتت التجارب التاريخية عن إرتفاع معدل المواليد الجدد في الجماعات التي تعرضت للابادة ، الى جانب بقاء الاحداث المأساوية التي تعرضت لها الجماعة عالقة في الاذهان، تتوراثها الأجيال جيل بعد جيل ويصعب نزعها من ذاكرة أفراد الجماعة. [2]

ب- سياسة التهجير والتعديل السكانى :

يتجسد التهجير القسري في جملة من الأفعال التي تتبعها الحكومات تحت غطاء حماية السيادة الوطنية ، وتهدف من خلالها إلى إفراغ مناطق ذات أهمية استراتيجية وإحلال مجاميع

[1] - المرجع نفسه ، ص 381.

[2] - أبو العينين محمود ، مرجع سابق ، ص71.

سكانية أخرى بدلا عن تلاك المهجرة، وتكون غالبا بالاعتماد على قوات شبه عسكرية كالميشيات أو جماعات متعصبة دينيا أو مذهبيا .[1]

ويقصد بالتهجير القسري نقل جماعة عرقية من موطنها الأصلي إلى منطقة آخرى، بهدف التخلـص منها عن طريق الطرد والإِقتلاع جبـرا من مناطقها، ودفعها للعيش في مكان آخر داخل الدولة أو خارجها .[2]

وتعتبر عمليات النقل الإجبـاري للسكـــان في الغالــب جزءا من سياسات توسعية أو تعبيرا عن إدراك الدولة لمخاطر التنوع العرقي، أو رغبة في تغيير التوازن الديمغرافي في منطقة معينة وقد اِستخدمت هذه الآلية من طرف الصرب في دولة يوغسلافيا سابقا، باسم سياسة التنظيف العرقي **Cleansing Ethnic** .[3]

3- آلية تقرير المصير (التقسيم أو الإنفصال) self-determination :

إرتبط ظهور مصطلح حق تقرير المصير "Self Determination" بصعود فكرة الدولة القومية، في أوروبا في مرحلتها الأولى، وقد تبنت الشعوب والجماعات العرقية فكرة حق تقرير المصير، لنيل استقلالها خصوصا بعد انعقاد مؤتمر السلام الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الأولى .[4]

يعتبر تقرير المصير سواء بالتقسيم الكلي للدولة بين العرقيات المشكلــة لها كمــا حدث في دولة تشكوسلوفاكيا السابقة بطريقة سلميــة، أو في يوغسلافيــا السابقة بطريقـــة عنيفـــة أو انفصال بعض الأقاليم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا، من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات العرقية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق أو السماح للجماعة العرقية التي تتواجد على أطراف الدولة بالإنفصال عند الوصول إلى درجة من

[1] – سهيل حسين الفتلاوي ، جرائم الحرب وجرائم العدوان . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011، ص 113.

[2] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص140.

[3] – أبو العينين محمود ، مرجع سابق ، ص 72.

[4] – عبد الحسين شعبان ، "مبدأ حق تقرير المصير والقانون الدولي" ، الحوار المتمدن. عدد 7634، جوان 2023. متحصل عليه بتاريخ 2023/8/13 من موقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=795225

استحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة ، وبوجه عام يعتبر حق تقرير المصير بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والإنفصال ، ويعني مبدأ حق تقرير المصير بوجه عام، حق الجماعة العرقية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا، وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى .[1]

- تقرير المصير والحركات الانفصالية :

بالرغم من أن حق تقرير المصير مفهوم نبيل في أصله، فقد تم أستغلاله سياسيا من طرف قوى خارجية لتغيير اوضاع في دول اخرى تكن لها العداء بسبب تعارض المصالح والاختلاقات الإيديولوجية لانظمة الحكم ، الأمر الذي يتعذر معه التميز بين الحالات التي تتطلب تطبيق الحق في تقرير المصير من الحلات التي تعتبر مؤمرات دولية لتقسيم بعض الدول والتي لايرغب ان تبقى موحدة ، فقد تعرضت الكثير من حركات التحرر التي نالت استقلالها بفضل تطبيق حق تقرير المصير الى بروز حركات تمرد شرسة رفعت هي الأخرى شعار المطالبة بحق تقرير المصير، بسبب غياب برامج التنمية وانتشار الفساد و الاستبداد السياسي، ومع أن الكثير من حركات التمرد كانت صائبة في مطالبها، ولكن يبدو انها نتاج أجندة سياسية خارجية هدفها زعزعة استقرار النظام السياسي القائم، أكثر من تعبيرها عن تطلعات الجماعة العرقية واوضاعها المعقدة ، وهذا ماميز الكثير من الحركات الانفصالية ، ففي الكونغو الديمقراطية كان تمرد إقليم "كاتنغا" سنة 1963 م جزءا من أجندة غربية (بلجيكية فرنسية) تستهدف قلب نظام الحكم بقيادة باتريس لوموما ، وكانت فرنسا كذلك خلفَ محاولة انفصال إقليم "البيافرا" الغني بالنفط في نيجيريا بين عامي 1967 و1970 م.[2]

[1] – ايدابير احمد ، مرجع سابق ، ص51.

[2] – تقرير المصير ، موسوعة الجزيرة ، 2015/11/30 ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/20 من موقع :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1.

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق التطرق له ضمن هذا الفصل نستخلص ان أهداف الحركات الانفصالية العرقية داخل الدولة القومية تتمثل اساسا في أهداف متعلقة بالهوية ترتكز على أساسا على حمل الدولة والمجتمع ككل على الاعتراف بالقيم الرمزية المتعلقة بالجانب المعنوي والأخلاقي للجماعة العرقية ، كمطالب الاعتراف باللغة والدين والثقافة والعادات والتقاليد ، الى جانب ذلك هناك أهداف متعلقة بسياسات النظام ومؤسساته كالمطالبة بالتمثيل العادل والمتوازن في المؤسسات والمناصب العامة و نصيب الجماعة العرقية من الإنفاق العام و**أهداف خاصة بالأرض** خصوصا مع سيطرة جماعات عرقية دون غيرها على أراضي شاسعة والتي تعتبر من المخلفات الكارثية لظاهرة الاستعمار وتوسع الدول و الامبراطوريات في أزمان مضت ، وهناك أهداف تتعلق بشكل الدولة كالمطالبة بالإستقلال الإداري والحكم الذاتي في اطار الدولة الفيدرالية أو الدولة القومية البسيطة **ووصولا الى أهدف قد تصل الى المطالبة بالاستقلال و الانفصال** عن الدولة الأم خصوصا اذا لم تلبى الأهداف السابقة .

ومن أسباب وعوامل بروز النزعة الانفصالية العرقية في الدول القومية العوامل الهيكلية والتي تتعلق أساسا بالتمركز الجغرافي للجماعة العرقية في إقليم معين والذي يعتبر من أهم الاسباب المساهمة في بروز النزاعات الانفصالية ، وهناك العوامل سياسية والمتمثلة في أهتزاز و تآكل شرعية النظام السياسي و وجود المؤسسات السياسية التمييزية و الاستبعادية الى جانب ذلك كله هناك دور نخب الجماعات العرقية الذي يلعب دور كبير في تأجيج المشاعر العرقية وشعورها بالحرمان و التهميش ، وهناك العوامل الاجتماعية المرتكزة اساسا على ضعف ولاء الجماعات العرقية تجاه الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وإنتشار أعمال العنف نتيجة اقصاء الجماعة العرقية ووصولا الى العوامل الاقتصادية الناتجة عن تراجع التنمية الاقتصادية وغياب العدالة التوزيعية .

وتتمثل إنعكاسات الحراك العرقي على أمن واستقرار الدولة القومية في مختلف التهديدات الأمنية التي تستهدف الجوانب السياسية ، المجتمعية ، الاقتصادية ، العسكرية والبيئية إلى جانب تراجع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الدولة والتي ينتج عنها عنف غير رسمي ناتج من الجماعات العرقية المتمردة : كالمظاهرات ، أحداث الشغب، الاضرابات ،التمردات الإغتيالات و اللجوء إلى الحرب و الإرهاب، و يقابله عنف رسمي صادر من الدولة كرد فعل على سلوك تلك الجماعات يتمثل في الترويج لخطاب الكراهية في المجتمع ضد تلك الجماعات و استخدام قوات الأمن و وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف وما يصاحبه مناعتقال سياسي لقادة التمرد وتضييق عليهم وأحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة وأوامر بالإعدام المرتبطة بقضايا سياسية ، وكل هذه المظاهر من العنف الرسمي وغير الرسمي تؤدي الى آثار وخيمة تعود بالسلب على الكثير من القطاعات والجوانب تتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة .

ومنه فإن مواجهة تهديدات الجماعات الانفصالية العرقية يتطلب اتباع استراتيجيات مناسبة قد تساهم في التكيف مع الوضع المستجد وتفادي انهيار الدولة ككل وتختلف الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة خطر الانفصال والعنف الناجم عنه حسب طبيعة الدولة والنظام السياسي القائم فيها ، وهي تبدأ بآليات للاستعياب والادماج المجتمعي في اطار القيم العامة للدولة القومية وتمر عبر أليات تقاسم للسلطة في اطار تحول الدولة القومية الى دولة فيدرالية ، وما يرافق ذلك من اتباع آليات توافقية واندماجية وانتخابية مناسبة لادارة ذلك التنوع والاختلاف ، ووصولا إلى الاساليب العنيفة لتصفية الجماعات الانفصالية من تهجير وابادة او اعطائها حق تقرير المصير خصوصا اذا نجحت هذه الجماعات في احداث اضرار كبيرة بالدولة لاتقوى على تحملها مما يستدعي الاعتراف باستقلالها خصوصا اذا كان حيزها الجغرافي متمركز في منطقة واحدة ويقع على الاطراف .

الفصـــــــــــــل الثالث

الحركة العرقية الكردية وتأثيرها على أمن واستقرار الدولة التركية

تمهيد:

بالرغم من أن القضية الكردية تعود جذورها الى زمن الدولة العثمانية وصراعها مع الصفويين، إلا أنها برزت خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بسبب تنكر جل الاطراف للوعود التي قدموها للاكراد بإعطاءهم وطن مستقل خاص بهم، وخصوصا الحلفاء الذين وعدوهم بدولة مستقلة تحت الحماية البريطانية اذا ساعدوهم في حربهم ضد الاتراك، ولكن الانتصارات التي حققها مصطفى كمال باسترجاع أغلب الاراضي التركية ساهمت في وأد الحلم الكردي بإقامة دولة مستقلة، الأمر الذي ساهم في بروز صراع محتدم بين الطرفين، أدى الى تهديد الأمن والاستقرار السياسي، خصوصا بعد تبني الخيار العلماني والايديولوجي القومي الذي يعتبر القومية والثقافة التركية هي أساس الدولة.

المبحث الأول : التعريف بالدولة التركية والتنوع العرقي فيها:

تأسست تركيا الحديثة على أنقاض الخلافة العثمانية ، وفي خضم أحداث متسارعة تلت انهزام هذه الاخيرة في الحرب العالمية الأولى ، وقد كان لتوسع الدولة العثمانية في آسيا واوروبا وافريقيا الى جانب موقع تركيا الاستراتيجي الدور الكبير لتصبح هذه الأخيرة دولة متعددة العرقيات ، يعمل النظام السياسي على دمجها في هوية وثقافة الاغلبية بالرغم من المعارضة الشديدة لبعضها وخصوصا الاكراد.

المطلب الأول: دراسة جيوستراتجية لدولة تركيا :

لقد لعب الموقع الاستراتيجي لدولة تركيا والذي يربط بين ثلاث قارات الدور الكبير لأن تكون على مدار ستة قرون مركز للعالم ومنطقة إلتقاء وعبور لمختلف الحضارات والثقافات ، فقد اجتمعت فيها مزيج من الثقافات الاسلامية ، الأوربية والآسوية

أولا– الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا :

على مر التاريخ، هناك القليل من الأمم التي نجحت في الاستفادة من موقعها الجغرافي كتركيا التي كانت مركزا لاثين من أقوى الحضارات في العالم الإمبراطورية البيزنطبة والعثمانية، وكجسر بين الشرق والغرب، ومركز حيويا للتجارة والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاستراتيحية بين دول العالم. إضافة إلى قوتها الجغرافية، حيث تمتلك تركيا كثيرا من مصادر المياه، على عكس بلدان الشرق الأوسط التي تعاني من نقص المياه، وقاد شجعت هذه الثروة المائية على نمو السكان، وبناء الكثير من المراكز الحضرية في العصر الحديث، ويحمل الساسة الأتراك رؤية ديناميكية لاستعادة دور تركيا التاريخي على الساحة الإقليمية والدولية .[1]

[1] – عبد الامير عباس عبد الحيالي ، "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الاوسط "مجلة العلوم القانونية والسياسية . ديالي : العدد2، 2015 ص 7.

ويعد الموقع الجغرافي من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا في مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي ، حيث إنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقاتٍ تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى ، أما الدول المغلقة والتي ليس لها حدودٌ بحرية فهي واقعة في مأزق يحرمها من الاتصال بالعالم الخارجي، مما يؤثر في نوعية علاقاتها مع الدول الأخربوتعد تركيا من الدول القليلة التي تتمتع بهذه الصفات.[1]

وتمتد أراضي تركيا على قارتي آسيا و أوروبا ويشكل الجزء الآسيوي(الأناضول) ، حوالي 97% من مجموع أراضيها البالغ مساحتها 779.452 كم²، بينما يكون الجزء الأوروبي، تراقيا، ما نسبته 3% من مجمل مساحة البلاد ومساحته 23.623كم². وتشكل تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق والغرب ، وتبلغ حدود تركيا حوالي 9.848 كم، منها 7.200كم شواطئ على البحر. يقع بحر إيجة في الغرب، البحر المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال. تقاسم باقي حدودها مع ثماني دول أخرى؛ جورجيا 252) كم(، أرمينيا 268) كم(، إيران 499) كم(، أذربيجان 9) كم(، سوريا 822) كم(، العـراق 352) كم (، اليـونان 206) كم (بلغاريا 240) كم .[2]

وتأتي تركيا بالمرتبة الرابعة والثلاثين في العالم لتكون بذلك أكبر الدول الأوروبية عدا روسيا الاتحادية ومن أكبر دول الشرق الأوسط ، ويحدها البحر الأسود من الشمال، ومضيقا البسفور والدردنيل وبحر مرمره وبحر إيجة من الغرب والبحر المتوسط من الجنوب ، أما فلكياً فتقع بين دائرتي عرض 36–42 درجة شمالا وخطي 26–44 درجة شرقاً، مما أعطاها ميزة

[1] – يوسف احمد الخزاعله ، "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية2002–2015". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية .عمان : المجلّد 45، العدد4 ، 2018، ص89 .

[2] – Erturaç, M. K. Kinematics and basin formation along the Ezinepazar–Sungurlu fault zone, NE Anatolia, Turkey. Turk J Earth Sci 21: 2012, pp. 497–498.

التنوع المناخي والتنوع في التركيب الجيولوجي ما بين هضابٍ وجبال وسهولً داخلية أو ساحليةٍ وقد أدى ذلك إلى تنوع الثروات المعدنية، وتتميز تركيا بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريس التي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية ، أما بالنسبة للموقع الجغرافيّ فتعد تركيا دولة مركزية، باعتبار أن البلد المحاط من جميع جهاته ببلدان أجنبية يعتبر بالتعريف ذا " موقع مركزي"، ويمكن لمثل هذه المواقع أن تكون ملائمة للتطور كما تسمح بالضغط بكل ثقلها على النقاط الخارجية التي تختارها بواسطة القوة، أو عن طريق سياسة التوازن. [1]

على صعيد التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، يشكل موقع تركيا أحد أهم المحاور الإستراتيجية في المنطقة إلى جانب كل من مصر وإيران، ورغم أنها تتمتع بوضعية تمكنها من التأثير في هذ التوازنات، نظراً لثقلها في المنطقة، إلا إنها تحاول أن تكون عامل توازن مع هذه القوى، بمعنى إنها لا تريد أن تكون خصماً مع أي طرف على حساب الطرف الآخر، لأنها تعي جيداً أن إبعاد أي من هذ القوى، يعني الإخلال باالتوازن الإقليمي الذي بدوره ينعكس سلباً على المصالح الاقتصادية والسياسية التركية في المنطقة . [2]

وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهم الساحات الجغرافية التي ترى فيها تركيا أمنها ومكانتها الإقليمية والدولية ، وذلك لارتباطها بإرثها التاريخي ، حيث تزداد أهمية موقع تركيا الجيوسياسي، في الشرق المتوسط ، نظرا لاتباطه بالساحات الجوسياسية والجيوثقافية والأمنية القربية منها، وهذا الذي يجعلها أحد محاور التعاون والتنافس في المجال المتوسط . [3]

[1] – يوسف أحمد الخزاعله ، مرجع سابق ، ص89.

[2] – عبد الأمير عباس عبد الحيالي"الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الاوسط ". مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني 2015، ص10.

[3] – المرجع نفسه ، ص 12.

جدول 7: يوضح أهم مجالات التنافس الاقليمي في البحر المتوسط ، حالة تركيا .

المحاور		أهم مجالات التنافس الحيوية
التنافس شرق المتوسط	التركي – اليوناني	جيوسياسية
التنافس غرب المتوسط	التركي– الفرنسي	سياسية دبلوماسية وجيوثقافية
الإقليمي الروسي	التركي – الروسي	جيوسياسية وجيواستراتيجية
الإقليمي الصيني	التركي – الصيني	جيواستراتيجية و دبلوماسية

المصدر : عبد الأمير عباس عبد الحيالي، مرجع سابق، ص 13.

– ثانيا – ظروف تأسيس الجمهورية التركية القومية الحديثة :

لقد أدت حروب البلقان وفقدان الدولة العثمانية لأغلب الاراضي في هذه المنطقة ومناطق اخرى إلى تصاعد المشكلات العرقية والقومية في المنطقة ، خصوصا مع نمو صربيا مساحة وسكانا وبروز حركتها القومية داخل صربيا وعند الجماعات الصربية المنتشرة في منطقة البلقان ومن ثم كانت نتائج اقتسام هذه المناطق غير مرضية للجميع ، فكل طرف كان يسعى لتحقيق مكاسب اضافية على حساب الطرف الآخر ، وخصوصا النمسا التي نشرات قوات كبيرة في المنطقة للسيطرة عليها والحيلولة دون انفجار الأوضاع وهذا ما أدى الى الصدام بين مختلف القوى الاوروبية ، خصوصا بعد اغتيال ولي عهد النمسا فرنسوا فرديناند وزوجته على يد أحد الطلاب الصرب المتعصبين مما جعل النمسا تعلن الحرب على صربيا وهذا ما جعل روسيا حليفة الصرب تعلن الحرب على النمسا وألمانيا ، ثم اعلنت كل من فرنسا وانجلترا دعمهما لروسيا ودخلتا الحرب الى جانبها ضد المانيا ، ثم دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب

المانيا ، تسارع الاحداث و انجرت الدول إليها الواحدة تلو الاخرى جعلها تتحول في غضون ايام الى حرب عالمية طاحنة ، خصوصا بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية .[1]

أ- الحرب العالمية الأولى ودورها في سقوط الدولة العثمانية:

وقد دخلت الدولة العثمانية الحرب في 29 أكتوبر سنة 1914 م بعد قصف تعرضت له سواحل القرم على البحر الاسود من قبل سفينتان عسكريتان عثمانيتين غوبن وبريسلو ، والتي اشترتهما الدولة العثمانية و ابقتهما تحت قيادة الطاقم الألماني ، وكانت اسطنبول قد سمحت لهما بالمرور الى البحر الاسود للفرار من قصف البحرية الانجليزية وتحويلهما الى ملكيتها [2] ورغم ان المقاومة العثمانية كانت ضارية في الدردنيل ضد الحلفاء والتى منعت إلتقاء القوات الروسية و الأنجلو – فرنسية ، لكن سرعان ما تحولت النتائج الايجابية الأولية الى مأساة في ربيع 1915 م ، حيث مات عشرات الآلاف من الجنود العثمانيين من جراء البرد وسوء التغذية حتى قبل بد الأعمال القتالية في ساريكاميش على الجبهة الروسية .[3]

وقد ركزت الدبلوماسية البريطانية إبان هذه الحرب على تحقيق هدفين هما:

- العمل على إلغاء الخلافة.

- السعي الى إبعاد الحلفاء فرنسا وايطاليا واليونان عن أملاك الدولة العثمانية .[4]

لقد اصبحت قدرات الأتراك على الصمود أمام الجيوش البريطانية في جبهتي العراق و فلسطين محدودة، وقد أدى نشوب الثورة العربية ضد الاتراك بقيادة الشريف حسين بن على في 1916 م وتعاونها مع الإنجليز الى تحول الأرض التي يتواجد فيها الأتراك الى بيئة معادية لهم

[1] – محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص542.

[2] – Ian Lyster, Among the ottomans – diaries from turkey in World War I. London : I.b.tauris ,2011,p27.

[3] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص32.

[4] – احمد النعيمي ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني .عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ،2011، ص53.

وقد حاول الاتراك العثمانيين اخراج العرب من التحالف مع الانجليز ولكن بدون جدوى ، وقد انتهت الثورة العربية على الاتراك بفقدان و خسارة شبه كاملة للأقاليم العربية، وهذا ما أعطى دلالة واضحة على قرب نهاية الامبراطورية العثمانية .[1]

فالبرغم من إنكفاء روسيا على نفسها وانسحابها من الجبهة الشرقية بسبب مشاكلها الداخلية إلا أن ذلك لم يفد الاتراك في شيئ، حيث لم يكفي الدولة العثمانية المكاسب المحققة كدخول باكو وصد الهجوم البريطاني على الجبهة الجنوبية لأنها جاءت متأخرة، وقد انخفض عدد سكان تركيا من 14080800 في عام 1912 إلى 11618550 في عام 1922 م، بسبب الحروب وانفصال الاقاليم .[2]

وبعد نجاح الحملات الإنجليزية في الشام وفي العراق سقطت على إثرها المناطق العربية الواحدة تلو الأخرى ، حيث سقطت بغداد في مارس 1917 و العقبة في 6/ 7/ 1917 والقدس في 9 ديسمبر 1917 ، وسقطت دمشق في أول أكتوبر 1918 وتلتها بيروت وتراجع القوات التركية حتى الأراضي التركية ، و أصبحت قوات التحالف على ابواب اسطنبول .[3]

هذا الوضع المتردي والمستجد حملت الصدر الأعظم طلعت باشا على الاستقالة في 19 أكتوبر 1918 م، وحل محله أحمد عزت باشا والذي لم يكن من المؤيدين للحرب ، ثم تم فرض هدنة **مودروس** خرج بموجبها العثمانيون من الحرب بعد أن تلقو ضربة قاسية تمثلت في دخول الحلفاء الى العاصمة العثمانية في 12 نوفمبر 1918م والتي تحولت الى قاعدة لنشاط الحلفاء والمنطقة كلها ، وتم أيضا السيطرة على موانئ البحر الاسود، واحتلت القوات الفرنسية مرسين وأضنة ومنطقة الإسكندرون، وإحتل الإيطاليون أنطاكيا وكوشا داسي وقونية ، واحتل اليونانيون إزمير، وبلغ عدد القوات المحتلة التى تواجدت على أرض السلطنة مائة وسبعة ألاف جندي ،

[1] – صلاح أحمد هريدي ، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى .الاسكندرية : مكتبة بستان المعرفة ، 2009 ، ص323.

[2] – حميد بوزرسلان، مرجع سابق ، ص33.

[3] – صلاح أحمد هريدي ، مرجع سابق ، ص323.

وتوفي السلطان محمد الخامس قبل انتهاء الحرب 3 جويلية 1918 م، وخلفه محمد السادس وحيد الدين.[1] عموما بعد انهزام دول المحور ومنها تركيا في الحرب العالمية الاولى، فرضت دول الحلفاء عدة معاهدات استسلام على المنهزمين ، ومن أهمها :

1- معاهدة فرساي (**Versailles**) مع ألمانيا .

2- معاهدة سان جرمان (**Saint-Germain**) مع النمسا .

3- معاهدة تريانون (**Trianon**) مع المجر.

4- معاهدة نويي (**Neuilly**) مع بلغاريا .

5- معاهدة سيفر (**Sèvres**) مع تركيا ولكن عدلت بمعاهدة لوزان(**Lausanne**) . [2]

وكان من نتائج معاهدة سيفر الموقعة مع الوفد العثماني المتكون من رضا توفيق والصدر الأعظم الداماد فريد باشا والسفير رشيد خالص ووزير التعليم العثماني هادي باشا في 10 أوت 1920 م، التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية حيث أخضعت فلسطين للانتداب البريطاني ولبنان وسوريا للانتداب الفرنسي [3]، وقد ألهبت شروط المعاهدة حالة من العداء والشعور القومي لدى الأتراك، فجرّد البرلمان الذي يقوده مصطفى كمال أتاتورك موقّعي المعاهدة من جنسيتهم ثم بدأت حرب الاستقلال التركية التي أفرزت معاهدة لوزان، حيث وافق عليها القوميون الأتراك بقيادة أتاتورك؛ ممّا ساعد في تشكيل الجمهورية التركية الحديثة.[4]

[1] – محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص549.

[2] – صلاح أحمد هريدي ، مرجع سابق ، ص334.

[3] – محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص550.

[4] – Ottoman signatories of Treaty of Sèvres Obtained it on 14/02/2021 from a site :
https://nzhistory.govt.nz/media/photo/ottoman-signatories-treaty-sevres

عموما ساهم تسارع الاحداث خلال فترة حكم محمد السادس، الذي لم يمضي على حكمه الا بعض شهور حتى تمكنت جيوش الحلفاء من السيطرة على كافة المناطق باستثناء شرق الاناضول بسبب انسحاب روسيا نتيجة مشاكلها الداخلية، وهذا ما جعل السلطان محمد السادس يتنازل على العرش سنة 1922 م لعبد الحميد ، والذي جعله مصطفى كمال بدون صلاحيات الى أن عزله و ألغى الخلافة سنة 1923 م .[1]

ب- حرب الاستقلال وإعلان الجمهورية التركية :

لقد كانت لموافقة السلطان محمد السادس وتوقعيه على معاهدة سيفر **(Sèvres)** بالرغم من البنود السلبية التي تضمنتها ، والتي ارتكزت في معظمها على تجريد الدولة العثمانية من جميع الاراضي التي تتواجد فيها قوميات غير تركية ، الى جانب احتلال اسطنبول من طرف الحلفاء وقيام اليونانيين وأرمينيا الناشئة بجرائم دموية في حق المدنيين من اجل توسيع مناطق نفوذهم في غرب وشرق الاناضول، الدور الكبير في انطلاق شرارة حرب الاستقلال التركية . [2]

وقد كان من أهم بنود معاهدة سيفر:

- حصول اليونان على جزر بحر ايجه ومنطقة تراقيا .
- منح أزمير والأقاليم الداخلية التابعة لها استقلالا ذاتيا تحت اشراف اليونان .
- وضع منطقة أضاليا في جنوب غرب الأناضول ، قونية وأفيون قرة حصار تحت الاشراف الإيطالي .
- تسيطر فرنسا على مناطق كيليكيا ومرعش والرها وعينتاب .
- تسيطر بريطانيا على ديار بكر وولاية الموصل.

[1] - محمد فريد بك، مرجع سابق، ص718.

[2] - محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص556.

– تسيطر أرمينيا على الولايات الشرقية الواقعة إلى الشمال من خط ارزنجان– موش – نفليس وقان.

– تكوين دولة كردية ذات استقلال ذاتي في الولايات الشرقية تحت الحماية البريطانية.[1]

بعد انتخاب برلمان تركي جديد في خريف عام 1019 وفوز المرشحين القوميون بأغلبية المقاعد، وتم وضع الميثاق الوطني او ما يسمى ببرنامج (سيفاس – sivas) في جانفي 1920 م والذي تضمن بيان حول السلامة الإقليمية والاستقلال الوطني ، اعلان الحلفاء عن رفض هذا البيان وطلبوا من الحكومة اعتقال القادة القوميين، ووضعت اسطنبول تحت الاحكام العرفية و أصبح السلطان والحكومة المركزية تحت سيطرة الحلفاء الكاملة، و في افريل 1920، تم انتخاب مصطفى كمال رئيسا ، وأصبح عصمت باشا قائدا للجيش من طرف جمعية وطنية كبرى، تتألف من 100 نائب من النواب الذين تم انتخابهم في جمعية القسطنطينية و 190 ممثلا تم اختيارهم في جميع أنحاء البلاد. في يناير 1921 وأصدرت الجمعية دستورا يجسد اعلان وطن قومي للأتراك وعاصمته انقرة ومع ذلك، وهذا ما اعتبره الحلفاء معارضة لهم ، حيث ضغطوا على السلطان باتخاذ اجراءات فورية في حق مصطفى كمال ، وبالفعل فقد قام السلطان بعزله من القيادة وتجريده من رتبه العسكرية و اصدر احكاما بالإعدام عليه وعلى والعديد من مؤيديه .واخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية بعصيان أوامره واعتباره شخص خارج عن القانون .[2]

[1] – المرجع نفسه ، ص552.

[2] – BARBARA JELAVICH, HISTORY OF THE BALKANS, vol 2 . CAMBRIDGE: UNIVERSITY PRESS, 1983 p130.

" لقد كان احتلال القوات اليونانية لأزمير من أشد ما بعث في نفس الأتراك ألما وحسرة وقلقا. حيث تكاتف الأرمن واليونان واليهود مع قوات الاحتلال في الأستانة وأزمير وغيرها فصبوا كئوس أحقادهم على الأتراك وتفننوا في إهانتهم وإيذائهم وعرقلة نشاط مقاومتهم للعدو"[1]

هذه الاحداث جعلت مصطفى كمال يتحرك بسرعة ويقوم بوضع مخططا لإنقاذ تركيا بمعزل عن السلطان، حيث دعا القادة العسكريين ومندوبي الاقاليم الى عقد مؤتمر في أرضوم في شهر أوت 1919 م و أصدر قرار تضمن مايلي :

- أن جميع الأراضى التركية تعتبر وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة .

- في حالة تفكك الدولة العثمانية، على الأمة أن تقف صفا واحدا ضد أى احتلال أو تدخل أجنبى .

- إذا أصبحت الحكومة المركزية في وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها، تولف حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من المؤتمر الوطني.

- الإرادة الشعبية هي السلطة العليا الحقيقية .

- لا يجور أن تمنح الأقليات غير العثمانية أي امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الامة أو بكيانها الاجتماعي

- لا مجال لقبول أى نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية.[2]

وعلى ضوء القرارات التي اتخذها المجلس الوطني المنعقد في انقرة بانتخاب مصطفى كمال رئيسا له بدأ التحرك في جميع المحاور، وتمكن بعد جهود حربية مضنية من إستعادة إزمير في

[1] – ناظم حكمت ، ملحمة حرب الاستقلال (تر محمد حرب) .القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،2005 ، ص6.

[2] – رضا هلال ، السيف والهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان . القاهرة : دار الشروق ، 1999 ، ص ص 56-57.

9 سبتمبر 1922 م، وتم طرد اليونانيين من ساحل أسيا الصغرى كما استعاد تراقيا في 11 أكتوبر ، وكان قد عقد معاهدة مع السوفيات في 11 مارس 1921 م تمكن بواسطتها من تزويد حكومته بالمعدات والمساعدات المالية ، وقد وافق الممثلون الروس على عدم الاعتراف بتسوية سيفر ، وأعلنوا أن جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الحكومة القيصرية والإمبراطورية العثمانية لاغية ، وقد احتفظت روسيا بباتوم ، لكنها أعادت كارس وأردهان ، وتواصل تحقيق الانتصارات على الجبهة الشرقية، فتم استرداد ،المناطق التي خسرتها الدولة ، فجلت القوات الإيطالية عن الأناضول وانسحبت القوات الفرنسية من كيليكيا، ووضع النهاية لمطامع وتطلعات الأرمن .[1]

نتيجة الانتصارات التركية، والتقارب التركي السوفياتي، دعت دول الحلفاء إلى عقد مؤتمر صلح جديد في مودانية، أسفر عنه توقيع هدنة تخلت اليونان بموجبها عن تراقيا حتى مريح واضحى مصطفى كمال بطلا قوميا، ومنحه المجلس الوطني رتبة «ماريشال» ولقب «بالغازي» وبرز في الواجهة السياسية في حين ظل السلطان في الظل، فما كان منه إلا أن تنازل عن العرش وغادر البلاد على ظهر بارجة بريطانية نقلته إلى جزيرة مالطة، في 17 نوفمبر1922م، و خلفه عبد المجيد الثاني ابن عبد العزيز.[2]

اكتسب حكومة أنقرة الكثير من الشرعية، وأكدت على وجوب مراجعة شروط معاهدة سيفر المجحفة، وعلى الرغم من حقيقة أن معظم القوى العظمى قد قبلت سلطة مصطفى كمال، إلا ان حكومة السلطان لا تزال تعمل في القسطنطينية، وفي نوفمبر 1922 م صوتت الجمعية الوطنية في أنقرة لأول مرة على فصل منصب السلطان عن منصب الخليفة أو منصب القائد الديني، ثم تم ألغاء السلطنة واقرار النظام الوطني الذي حصل على اعتراف القوى الأجنبية [3].

[1] – BARBARA JELAVICH, op.cit, p131.

[2] – محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص552.

[3] BARBARA JELAVICH,op.cit ,p132.

وتم إعلان الجمهورية التركية رسميًا في أكتوبر 1923 م واصدار دستور جديد، مع بقاء مصطفى كمال رئيسا وعصمت إينونو كرئيس للوزراء، حيث بدأ مفاوضات حول معاهدة السلام الجديدة في لوزان بسويسرا والتي حضرتها حكومة انقرة ، مع إستبعاد لحكومة إسطنبول ومن أهم بنود معاهدة لوزان:

- إعادة كامل ولاية أدرنة للدولة .
- الجلاء عن كل الأماكن المحتلة من البلاد .
- إنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضايق.
- إلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالي .
- إعادة جزر البحر المتوسط إلى الدولة .[1]

ومنه فقد حصل أتاتورك على جميع الأهداف المرجوة من خلال نتائج هذه المعاهدة، ومن أجل تثبيت أركان حكمه جيدا، نجح مصطفى كمال في تأسيس حزب الشعب الجمهوري في 9 سبتمبر 1923 وعين رئيسا له، وكان من أهم مبادئ الحزب أن لا عودة لنظام السلطنة وكذلك وجوب تحسين الاوضاع المادية للعسكريين [2]، و في مارس 1924 م و في قطيعة أخيرة مع الماضي ، تم ألغاء الخلافة من طرف الجمعية الوطنية وطرد عبد المجيد الثاني آخر السلاطين العثمانيين إلى المنفى في فرنسا في 3 مارس 1924 م [3].

و قد تضمن قرار إعلان الجمهورية وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923 م:

[1] – رضا هلال، مرجع سابق، ص 61.

[2] – طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا – من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر، ط2 .القاهرة : دار نهضة مصر للنشر، 2013 ص ص 45 – 46 .

[3] – محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 553.

– أن شكل الدولة جمهوري، ودينها الإسلام، ولغتها التركية.

– رئيس الجمهورية، هو رئيس الدولة و يتولى رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة مجلس الوزراء
– يختار رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء من أعضاء المجلس الوطني وفي نفس الجلسة، جرى انتخاب "مصطف كمال رئيسا للجمهورية الجديدة .[1]

المطلب الثاني : التركيبة السكانية والتنوع العرقي في تركيا .

تعد تركيا من أغنى الدول بالمجموعات العرقية، حيث تتجمع على أراضيها العديد من الأقليات الدينية والمذهبية والطائفية، وغالبا ما تشكل هذه القوميات والاختلافات العرقية تحديًا وتهديدا لاستقرارها ووحدتها، وفي أحيان أخرى تكون أحد أسباب تميزها وغنى بنيتها الاجتماعية.و المادة الـ66 في الدستور التركي تعرف التركي على أنه "أي شخص مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة"، وبالتالي استخدام اللفظ "ترك" كمصطلح لمواطن في تركيا يختلف عن تعريف العرق، ويعرف العرق على أنه مجموعة من الناس التي تتشابه بالشكل وتتميز عن البنية الاجتماعية العامة، إذ إن لهم لغتهم الخاصة وربما ديانة مختلفة وتاريخ وثقافة مختلفة ولكنهم بموجب الدستور يعتبرون مواطني الجمهورية التركية من الناحية السياسية والقانونية[2].

– أولا التركيبة السكانية :

تتسم التركيبة السكانية لتركيا بتعدد أعراقها وتنوع اصولهم وهذا راجع للتاريخ الطويل الذي عاشته الدولة العثمانية، والتوسعات المتتالية التي حققتها في مختلف القارات حيث ضمت

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط 2002– 2010 " رسالة دكتوراه (جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، 2015) ، ص28.

[2] – نور علوان ، ماذا تعرف عن تاريخ المجموعات العرقية في تركيا؟ متحصل عبيه بتاريخ 2022/09/25 من موقع :

https://www.noonpost.com/content/17512

وجمعت شعوب وإثنيات كثيرة من مختلف الأعراق والقوميات ، وقد بلغ عدد سكان تركيا سنة 2022 حوالي 86.42 مليون نسمة ، بنسبة زيادة تقدر بـ 1.24% [1]، ولكن في المقابل لا توجد إحصاءات رسمية ودقيقة لعدد السكان حسب التقسيم العرقي، وذلك بسبب اعتبار الحكومة التركية البلاد ملكا للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقي، وذلك لا يلقى قبولا لدى الاكراد الذين يشكلون نحو 14% من عدد سكان البلاد. ويبين الرسم البياني التالي التقسيم العرقي في تركيا والذي يتكون حسب التقديرات : أتراك 78 .% ، كرد 14 .%، أقليات أخرى 8% وهم (عرب، وزازيون، وشركس، وجورجيون، وأرمن، ويونان، وألبان، وآشوريون، وآراميون، وبوسنيون، وشيشانيون، وبلغاريون، ولازيون، وروس، وألمان، وإستونيون، ورومانيون ومجموعات عرقية من قفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأذريين .[2]

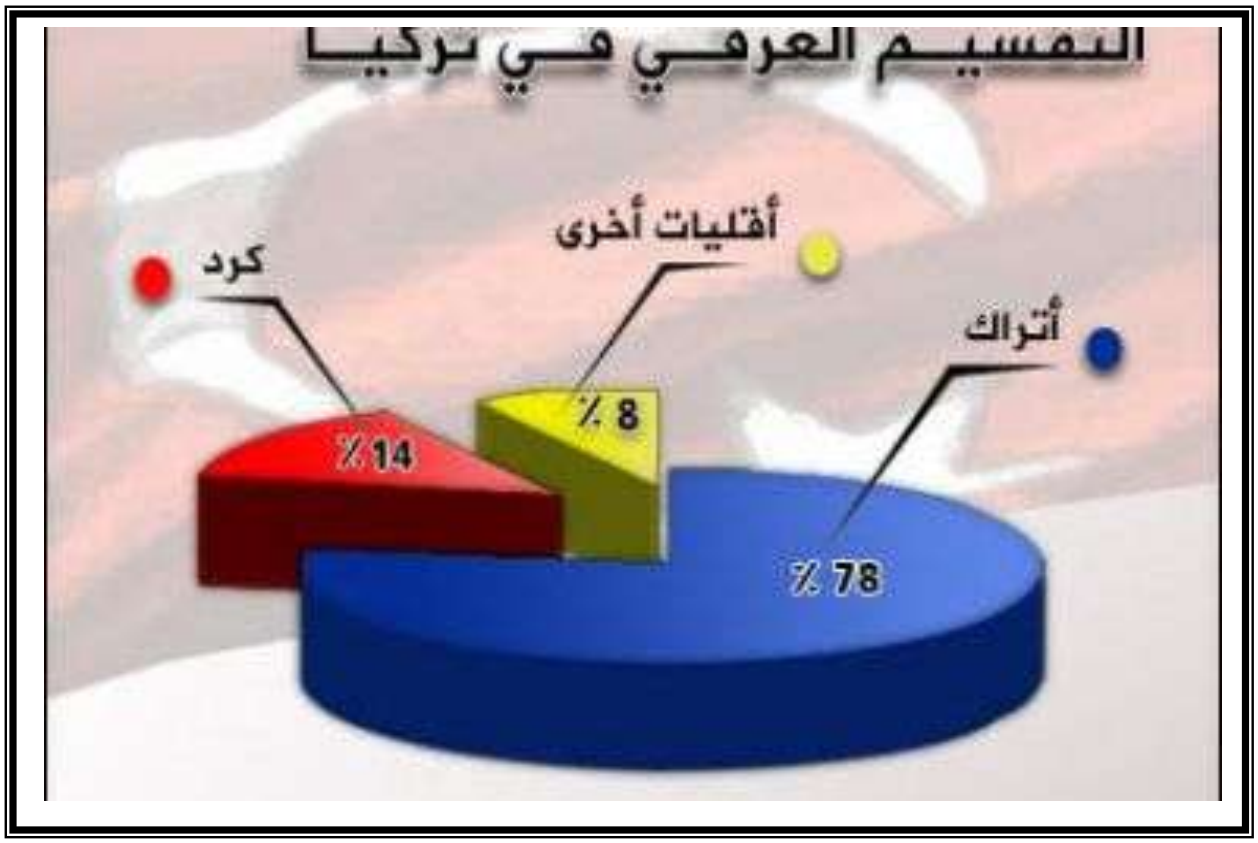
[1] – Turkey Population , www.worldometers.info, Retrieved Obtained it on 02/12 /2021 from a site:

https://www.worldometers.info/world-population/turkey-population/

[2] – **المصدر** : الجزيرة نت : متحصل عليه بتاريخ 2022/09/29 من الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/international/2007/10/9/التقسيم-العرقي-في-تركيا

شكل 3: يمثل التقسيم العرقي في تركيا



المصدر : الجزيرة نت : متحصل عليه بتاريخ 2022/09/29 من الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/international/2007/10/9/التقسيم-العرقي-في-تركيا

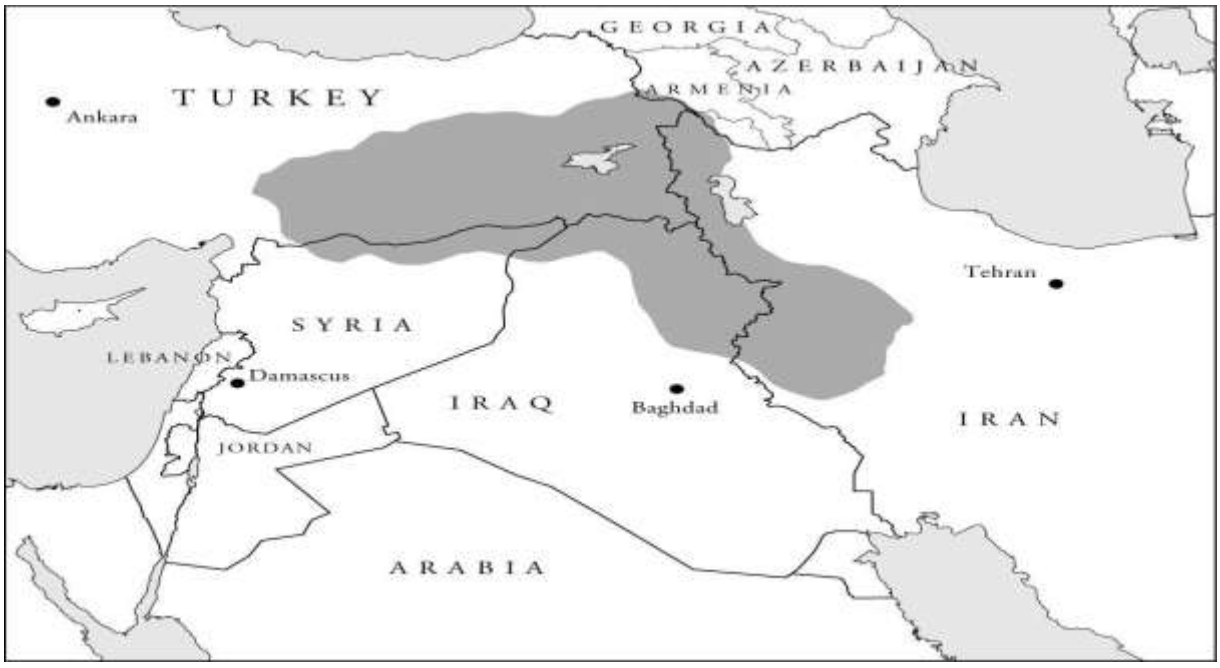
ثانيا – جذور الأكراد وأصولهم.

يتمركز الأكراد في منطقة كردستان. و هي ليست دولة مستقلة محددة الحدود سياسيا وإنما هي إقليم مقسم بين عدة دول يعيش ضمنها شعب متجانس ينتمي أكثريته إلى العرق نفسه. ولم يظهر إسم كردستان إلا في .القرن الثاني عشر، خلال حكم السلطان سنجر، آخر كبار ملوك السلاجقة الذى أنشا هذا الإقليم و اتخذ من القلعة المنيعة (بهار) التي تقع شمالي غربي همدان مركزا له ، وكان هذا الإقليم يضم ولايات همدان وديتور و كرمنشاه فى شرقي سلسلة جبال زاغروس، وولايات شهر زور وسنجار غربى هذه السلسلة . وحتى القرن الثاني عشر لم تكن

تعرف هذه المقاطعات إلا تحت عنوان ديار بكر ، و أول مؤرخ ذكر اسم كردستان هو حمد الله بن المستوفي القزويني في القرن الرابع عشر في كتابه (نزهة القلوب) ، وكان هذا الإقليم يجاور شرقا العراق العجمي وغربا العراق العربي وجنوبا خورستان .[1]

ويقول المستر لوسترنج في كتابه بلدان الخلافة الشرقية في أواسط القرن السادس الهجري " **فصل السلطان سنجر السلجوقي البلدان الواقعة في غرب اقليم «الجبال» التي كانت تابعة لمقاطعة « كرماشان » فجعلها مستقلة وسماها «كردستان » ثم نصب « سليمان شاه » ابن اخيه حاكما عليها لمدة سنتين من 554 الى 556 هـ** " .[2]

الشكل 3 : يمثل مناطق انتشار الاكراد



المصدر : - Paul white ,the pkk Coming Down from the Mountains. London : Zed Books Ltd ,2015 , p26.

[1]- باسيلي نيكتين ، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية (ترجمة نوري طالباني) ، ط3 .أربيل: دار أراس للطباعة والنشر ،2003 ، ص52.

[2]- محمد أمين زكي بك ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. القاهرة: مطبعة السعادة، 1939. ص 5.

- أصل الأكراد

لم تتوحَّد الآراء حول أَصْل الأكراد، ونشأتهم، وبداية ظُهورهم في كُردستان؛ فقد ظهرت العديد من النظريّات، والدراسات حول أَصْل الكُرْد، وتاريخهم القديم، عِلماً بأنَّ بعض هذه الدراسات استدلَّت على أَصْل الكُرْد من خلال رَبْط الخصائص القوميّة للشعب الكُرديّ، كتَسمِيَة "كُرْد" التي كان لها مفاهيم، ومعانٍ مُختلِفة عمَّا هي عليه اليوم، أو من خلال استكشاف التأثيرات الحضاريّة التي ظهرت في الحياة اللُّغويّة، والدينيّة، والثقافيّة لمُختلَف شُعوب الشرق الأدنى القديم، أو من خلال تحليل حوادث التاريخ القديم للأكراد، ودراستها، مُنذ العُصور القديمة، وحتى العَصْر الحالي وفيما يلي أهمّ هذه الآراء :

- رأي الأكراد حول أصلهم :

يَعتقد مُعظم الأكراد أنَّ نَسبهم، وأُصولهم تعود إلى الكوتيّين الذين عاصروا السُّومريّين، وسكنوا مَدينة (بَابِل) الواقعة في العراق، واستطاعوا السيطرة عليها في عام 2649 ق.م، إلّا أنَّه مع مُرور الوقت سَقَط حُكمُهم، وتراجعوا إلى الجِبال، واستقرُّوا فيها، وأنشأوا نظاماً داخليّاً خاصّاً بهم. [1]

ويَعتقد " **مُحمَّد أمين زكي** " أنَّ الأكراد القُدَماء هم من الشُّعوب القوقازيّة، إلّا أنَّهم تحوَّلوا إلى آريّين، واقتبسوا اللُّغة الميديّة الآريّة ، وذلك بسبب اختلاطهم مع الأكراد الجُدُد (الميديّين)، ويَذكُر المُؤرِّخ الكُرديّ (محمود بيازيدي) أنَّ أَصْل الأكراد يعود إلى العرب، حيث يَرى أنَّ الأقوام الكُرديّة تعود في الأصل إلى القبائل البَدَويّة، وأنَّهم تحدَّثوا لُغتَهم (اللُّغة العربيّة)، ومع مُرور الوقت انفصل جُزءٌ من الأكراد عن البَدو، واستقرُّوا في مَناطِقهم الحاليّة [2].

[1] – عمار عباس محمود ، القضية الكردية – إشكالية بناء الدولة .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 21 .

[2]– مروة حسون، ما هو اصل الاكراد ، متحصل عليه بتاريخ 2022/6/3 من الرابط : https://mawdoo3.com/ ما_هو_أصل_الأكراد

أما " **شاكر خصباك**" فيقول عن أصل الأكراد، يبدو أن الأصل التاريخي للشعب الكردي يعود إلى الكوتتين وهناك نظريتان في تفسيرها الأولى ترجع الكلمة إلى (كوتو)، والثانية ترجعها إلى (كيرتي) أو (سيرتي)، فالأولى تربط الأكراد بشعب (كوتو) وهم الأقوام الذين عاشوا في مملكة (كوتيام) الواقعة عالى الضفة اليسرى من نهر دجلة, بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالي. أما النظرية الأخرى فتربط الأكراد (بالكرتيين) وهم قوم كانوا يعيشون غرب بحيرة فان, وقد تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الأكراد في الوقت الحاضر.[1]

- نظريّة مينورسكي:

عرض "**مينورسكي**" نظريته في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل عام 1938م". ويرى ميتورسكي أن الأكراد ينحدرون من البختانيين الذي كانوا يشكلون مع الأرمن الجيل الثالث عشر من امبراطورية الفرس، وانهم هاجروا من المناطق التي تحيط ببحر قزوين غربا وجنوبا نحو الغرب، بعد سقوط الدولة الأشورية عام 612 ق.م واندمجت قبائلهم مع القبائل الأصلية لهذه المنطقة، وبمرور الزمن أصبحوا شعبا واحد، ويثبت مينورسكي نظريته استنادا إلى لغة الأكراد وطريقة حياتهم، فيرى أن لغتهم رغم تعدد لهجاتها هي إيرانية الأصل وقد تأثرت باللغة الميدية المنتشرة في اذربيجان وأدروباتين .[2] ، ويعتمد مينورسكي كثيرا في نظريته على (هيرودوت) المؤرخ الإغريقي، وكذلك التناغم الصوتي للمدن والقبائل لإثبات أنها ترتبط بالأكراد. [3]

[1] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق، ص22.

[2]– باسيل نيكتين ، الكرد ، (ترجمة صلاح برواري) ، ط 2 . بيروت: دار الروائع ، 1967، ص ص 23–24

[3] – المرجع نفسه ، ص23.

- نظريّة مار:

والتي تَنصُّ على أنَّ الأكراد الأصليّين لهم طبائع مُشابهة لطبائع الأقوام الآسيويّة الأُخرى كالإيرانيّين الأرمن، والكلدانيّين، والقوقازيّين من سُكّان الجِبال، في حين يَرى البروفيسور " **لهمان هوبيت** " أنَّ الأكراد هم أجداد الجورجيّين، ويقول العلامة مار أن الأكراد شعب أصيل سكن جبال آسيا الصغرى، حيث تكونت لغته وتطورت من أصلها الجافتي القريب من اللغة الجورجية إلى أن أصبحت لغة هندية أوروبية قريبة من اللغات الإيرانية والأرمينية، وفيها بعض عناصر اللغة التركية، وتتفق نظرية مار مع نظرية مينورسكي فيقول أن اللغة الكردية أثناء تطورها قد تأثرت باللغة الميدية [1].

إذن نحن أمام نظريتان عن أصل الأكراد ، الأولى تقول بأن أصلهم إيراني وأنهم رحلو في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورميا نحو بوهتان ، بينما ترى الثانية أنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل ايراني إنما هم أشباه للجورجيين والأرمن وقد استبدلوا لغتهم الاصلية باللغة الايرانية، وتتفق النظريتان في بعض النقاط ، فكلاهما تسلمان بان لغة الأكراد قد تأثرت شمالا بالغة الأرمينية و الماردية ، وفي المقابل طغت عليها لغة القبائل الايرانية في الجنوب فاعتنقها الأكراد نهائيا وهم يتكلمونها حتى اليوم .[2]

- رأى علَماء الأجناس والتاريخ :

يميز بعض الباحثين بين الأكراد الذين يسكنون شرق كردستان وغربها. حيث أن الكرد الشرقين الذين صوروا من قبل " **ستولز** "، يتميزون بسمرة بشرتهم ويشبهون في ذلك الفرس التين يجاورونهم وشكل جمجمتهم من نوع BRACHYCEPHALES ، وهذا بخلاف الكرد الغربين الذين درسهم بعناية "**فون لوسشان**" من وجهة النظر الانثروبولوجية في مناطق

[1]– باسيل نيكتين ، مرجع سابق ، ص 25.

[2] – المرجع نفسه ، ص 26.

كومازين و زنجيرلى، وقد بين أن بينهم نسبة كبيره من هم شقر اللون والشعر وشكل جمجمتهم من نوع (DOLICHOCEPHALES) ، حيث توصل إلى الاستنتاج التالى: كان الكرد في الأصل شعبا أشقر اللون أزرق العيون، ثم اكتسبو صفات الشعوب المحيطة بهم كالفرس والأتراك والأرمن والعرب .[1]

لقد ذهبت معظم النظريات الحديثة إلى اعتبار الكرد شعبا أصيلا أرتبط عضويا بجبال كردستان، حيث يري البروفسور "**هادون فان**" أن الأكراد يمثلون طلائع النورديين – Drofo Nordic، وهم أقوام رعاة في الأصل استطاعوا أن يحافظوا على أصلهم ولغتهم لأكثر من ثلاثة ألاف عام، أما الانثروبيولوجي "**هنري فيلد**" أقر بأن الكرد ينتمون إلى سلالة واحدة وهي السلالة (لألبية) من المجموعة الآرية، حيث أن الشماليين منهم يتميزون بالتأثيرات الأرمينية، في حين أن الجنوبيين يكشفون عن تأثيرات سلالات البحر المتوسط .[2]

ويعتقد بعض عُلَماء الأنثروبولوجيا أنَّ الأكراد هم الجماعات البشريّة التي زَحفت إلى مناطق وَسَط آسيا ذاتها، وهي الأقوام (الهندو–آريّة)، وقد استدلُّوا على ذلك من خلال مُلاحَظة الصِّفات الخَلقيّة للأكراد الحاليّين؛ حيث إنَّهم يتَّصفون بطول القامة، وطول الرأس، وقِلَّة استدارته، بالإضافة إلى مُشابهة لون بشرتهم، وعيونهم، وشعرهم للصفات ذاتها لدى تلك الجماعات، ويرى الجغرافيّ **(سترابو)** أنَّ بِلاد الكُرد تَقَع في أرض فارس، وميديا، كما تُشير اللوائِح الطينيّة التي وُضِعت في عام 2000 ق.م إلى أنَّ الكُرد هم أقدم المُجتمعات الأرستقراطيّة في العالَم، كما يرى المُؤرِّخ الإغريقيّ "**هيرودوت**" أنَّ الشعب الكُرديّ ينحدر في الأصل من سُلالة الكروديوني والعِرْق الآريّ .[3]

[1] – باسيلي نيكتين ، مرجع سابق ، ص ص47–48.

[2] – عمار عباس، محمود ، مرجع سابق، ص24.

[3] – مروة حسون ، مرجع سابق .

المطلب الثالث – بروز النزعة القومية للأتراك :

لا يمكن التطرق للتاريخ السياسي المعاصر لتركيا بمعزل عن ظروف انهيار الخلافة العثمانية ، خصوصا بعد الضعف الذي ميزها في اخر مراحلها وأدى الى انهزامها في الحرب العالمية الاولى في خضم أحداث متسارعة ميزها بروز مختلف التيارات المتصارعة التي رافقت اعلان الجمهورية التركية الحديثة ؛ بالتوازي مع تحولها التدريجي إلى تبني العلمانية ونظام الحزب الواحد .

أولا – تعثر إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني وظهور المعارضة الليبرالية :

كان عام 1908 نقطة تحول جوهرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وفي تاريخ الدولة العثمانية. وعرف عن هذا السلطان سعيه لترسيخ نظام الخلافة الإسلامية وأطلق شعار "**يا مسلمي العالم أتحدوا**" وكان عهده من أكثر أوقات الدولة العثمانية نجاحا وصعوبة في الوقت ذاته ، حيث اقيمت في عهده الكثير من الاصلاحات التي شملت النهوض بالزراعة وتحديث الصناعة وتنشيط التجارة وإصلاح القضاء والتعليم وإنشاء جامعة استانبول. [1]

اذا كان عبد الحميد قد نجع في إشاعة الاستقرار في الامبراطورية الا انه فشل في التغلب على الشرخ الذي بدأ يتسع بين القصر والنخبة العسكرية والمدنية الجديدة التي أفرزتها الإصلاحات فمند عام 1895 بدأت معارضة بالتشكل باسم « تركيا– الفتاة » . [2]

المعارضة أظهرت اعتراضات على أسلوب الحكم ، وصلت الى حد الغليان والتمرد عام 1908 م ، وهو العام الذي شهد فقدان الدولة العثمانية أراض لها للقوى الأوروبية. في المقابل ثارت قوى إسلامية تأييدا للسلطان، ورفضا للأفكار التي أتى بها أعضاء التنظيمات الليبرالية بعد إقامتهم في أوروبا. وكان الكثير من أعضاء تركيا الفتاة والاتحاد والترقي وغيرها من

[1] – محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط3. بيروت : دار النفائس ، 2012 ، ص520.

[2] حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر . بيروت : المركز الثقافي العربي ، 2009 ، ص21.

التنظيمات الليبرالية ضباطا في الجيش، ومن الذين تلقوا تعليما عسكريا، وقد امتد نفوذ الاتحاد والترقي في الدولة، فضم إليه الكثير من ضباط الفيلق الأول المسيطر على الآستانة، وكذلك الفيلقين الثاني والثالث المرابطين في الولايات العثمانية الباقية في أوروبا ، ورأوا أن ايام السلطان على رأس الدولة أصبحت معدودة . [1]

وقد حاول السلطان عبد الحميد مقاومة هذه الجمعيات، فنادى وتمسّك بفكرة الجامعة الإسلامية، لكنه فشل أمامهم، وخرجت الأمور عن نطاق سيطرته ، وكانت الضربة القاسمة للحكم العثماني قيام قوات متمردة بقيادة الجنرال محمود شوكت باشا بدخول إسطنبول وقمع التمرد العسكري لأنصار السلطان وترجيح كفة القوى المناوئة له، وهو ما يعرف تاريخيا بأحداث 31 مارس 1909 ، اين فرض الاتحاديون على السلطان إعلان دستور جديد للبلاد خلفا للدستور الأول الذي أعلنه سنة 1876م، فاستجاب لمطلبهم ، فسيطر الاتحاديون وعلى رأسهم جمعية الاتحاد والترقي على معظم مقاعد المجالس النيابية، ووجدوا أن السلطان سيكون عائقاً في تحقيق أهدافهم، فعزلوه وولوا أخاه محمد رشاد الخامس مكانه والذي لم تدم فترة حكمه طويلا، حيث مات وانتقل الحكم الى محمد وحيد الدين السادس .[2]

ثانيا – جمعية الاتحاد والترقي وبروز النزعة القومية للأتراك :

برزت جمعية الاتحاد والترقي بوضوح متصاعد كناطقة باسم القومية التركية ، فمنذ 1906م أحاطت الجمعية نفسها بالعديد من المثقفين القوميين، من بينهم تكين آلب (المعروف بموسي كوهين) ويوسف آكجورا، وضياء غوكالب الذي أعتبر المنظر الرئيسي للجمعية ، و انتشرت فكرة تتريك الاناضول من اجل توحيد عموم الاتراك وحمايتهم ، حيث رأى العديد من التنظيمات

[1] – محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص512.

[2]– محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية .بيروت : دار النفائس ، 1981 ، ص710.

القومية النور ، منها جمعية الوطن التركي تأسست سنة 1911، والقوة التركية (منظمة شبه العسكرية) تأسست سنة 1913 **م** ، المقرات التركية تأسست سنة 1912.وكان نشيدهم :

"نحن أتراك ، ونحن فخورون بذلك

يعود تاريخنا إلى بدء التكوين

بحب تنبض التركية في قلوبنا

لا نحتاج قط إلى محبوبة أخرى

الراية الى الأمام والحراب في أيدينا ، والله في قلوبنا

نريد أن نصبح سادة العالم

الموقد التركي هو معبدنا

و العظيم ، طوران المنير هو كعبتنا" .[1]

وقد اعطى "**ضياء كوغالب**" (1876-1924) لهذه القومية الاتحادية صيغتها العلمية وشعاراتها المنظمة شعرا ، في سلسلة من النصوص الممتدة من عام 1909 الى غاية سنة 1918 ، وقد ارتكزت افكاره على ثلاثة أهداف للتيار التركوي هي الهدف الأول تتريك المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتركيا الجديدة ، ومنه التأسيس التدريجي لإمبراطورية تركية تضم أتراك الأناضول و أذربجان وآسيا الوسطى ، أما الهدف الثاني هو الأسلمة ، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يوجد دون نظام رفيع للقيم ، أما الهدف الثالث فهو الغربنة أو العصرنة حسب كوغالب لأن الوصول للحضارة الغربية ضرورة حتمية للتطور

[1]- حميد بوزرسلان، مرجع سابق ، ص ص 28- 29.

والازدهار في جميع المجالات ، ومنه تحقيق هذه الاهداف يتطلب اقامة دولة قوية والغاء حقوق الفرد ومن المبادىء التي اتبعوها في هذا الصدد مايلي :

" لا تقل أبدا لدي الحق

ليس هناك حق ، ليس هناك سوى الواجب

ليس لي لاحق و لا مصلحة ولا رغبة

لي واجبي ، ولا احتاج لأي شيء آخر

روحي و قلبي لا يفكران ، انهما يسمعان

ويتبعان الصوت القادم من الأمة

اغمض عيني وأؤدي واجبي "[1]

وعلى غرار مثيلاتها الأوروبية استلهمت القومية الاتحادية من الداروينية الاجتماعية وتصورت حياة الأمم على أنها صراع بين « الأجناس العضوية » ،وهكذا بات الاقتصاد القومى وتشكيل برجوازية قومية أحد الأهداف الرئيسية للسلطة الاتحادية، و في المقابل شكلت الأقليات غير المسلمة بحسب المنظرين.الاتحاديين العقبة الرئيسية في طريق تحقيق هذا الهدف حيث أثار انغماس الجمعية في الدعوة للقومية التركية ردود فعل واسعة وسط الجماعتين الأرمينية و اليونانية ، وأيضا بين الشعوب المسلمة التي كانت تعتبر أن شرعية الإمبراطورية تكمن في إسلاميتها. وهكذا كان لتبني الفكر القومي التركي الدور الكبير في بعث ، القوميات الالبانية والعربية والكردية ، حيث برزت قومية ثقافية كردية عام 1908 ، وثار الألبان وأعلنوا

[1] – المرجع نفسه ، ص30.

استقلالهم في عام 1911، وفي عام 1912 شهد ظهور حزب يهدف إلى الحكم الذاتي للأقاليم العربية (حزب اللامركزية الادارية العثماني). [1]

وفي السنوات الأخيرة قبل عام 1914، بلغت التحديات التي واجهت العثمانيين أوجها ، فقد تحولت الازمات السياسية والاقتصادية والعسكرية الى معضلات شبه مستمرة ، وهذا ما أحدث خللا في قمة النظام ، أدى الى اعلان استقلال بلغاريا وضم إمبراطورية النمسا والمجر للبوسنة والهرسك في عام 1908 ، وإعلان البانيا استقلالها سنة 1912م ، ثم خسارة ليبيا لصالح الإيطاليين في عام 1911 ، مع تقلص آخر الأراضي المتبقية للدولة العثمانية في اوروبا قبل حرب البلقان ، والسحب النهائي لقوات العثمانية من إقليم تهامة ومرتفعات وسط اليمن في عام 1911 في أعقاب خسائر كبيرة تكبدتها قي قتال مع المقاومة الزيدية المحلية.[2]

إن الهزيمة العسكرية السريعة والحاسمة التي منيت بها الجيوش العثمانية في حرب البلقان الأولى ، أدت الى فضح سوء إدارة الدولة وقيادتها ، وبينت الخلل الوظيفي في وضع سياساتها العسكرية ، وهذا ما كان محل تقييمات المراقبين الأوروبين حول مدى قدرة الدولة العثمانية على خوض الحرب في عام 1914. ، ومع ذلك فإن الهزائم العسكرية التي ذاقها العثمانيون في البلقان أثبتت أنها عامل حافز لعملية شاملة لإصلاح القوات المسلحة العثمانية وإعادة هيكلتها، وهو ما بدأ فعلا في عام 1909 تحت إشراف محمود شوكت باشا قائد الجيش الثالث وفيما بعد وزير الحربية ثم الصدر الأعظم في عام 1913 وتسارع مع وصول البعثة العسكرية الألمانية برئاسة أوتو ليمان فون ساندرز ، ومع ذلك فأن الإصلاحات لم تكتمل عندما اندلاع الحرب في عام1914.[3]

[1] – المرجع نفسه ، ص31.

[2]– كريستيان كوتس أولريخسن، الحرب العالمية الاولى في الشرق الوسط، (ترجمة طارق عليان)، طرابلس لبنان: جروس برس ناشرون، 2016 ص 29.

[3] – المرجع نفسه ، ص30

المبحث الثاني: تأسيس تركية القومية وبروز المعضلة الكردية

يعود ظهور المعضلة الكردية الى زمن الدولة العثمانية ، حيث ساهم وقوع الاراضي التي تنتشر فيها القومية الكردية على مناطق التماس بين القوتين في نمو الشعور القومي بالتميز لدى الأكراد ، خصوصا بعد سعي كل طرف لاستمالتهم الى جانبه ، ولكن البروز الواضح لهذه المعضلة كان بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، خصوصا بعد تنكر جل الاطراف للوعود التي قطعوها على انفسهم ، بمنح الاكراد الاستقلال ووطن خاص بهم .

المطلب الأول – حرب الاستقلال القومية وبروز المعضلة الكردية

شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى سقوط وتفكك الدولة العثمانية التي استمرت لاكثر من ستة قرون ، الامر الذي جعل اراضيها عرضة للاحتلال من طرف الحلفاء ، حيث سعى كل طرف لاقتطاع اكبر قدر ممكن من الاراضي ، وانتفضت الكثير من القوميات لاعلان استقلالها وتأسيس دولها القومية ، بما فيها الاكراد الذين اعلنوا منذ البداية رغبتهم في الاستقلال عن الاتراك ، ولكن دهاء الاتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال اتاتورك وتنكره للوعود التي قدمها للاكراد بتاسيس وطنهم القومي بعد وقوفهم معه في دحر الاعداء ، فجر الصراع بين الطرفين وبرزت بذلك المعضلة الكردية .

أولا– السلطة العثمانية والتعامل مع انتفاضات الأكراد :

كانت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سيفر سنة 1920م نقطة تحول في القضية الكردية ، حيث اسفرات بنود هذه المعاهدة على اعطاء الحق لمختلف الشعوب والقوميات المتبقية في كنف الدولة العثمانية على نيل استقلالها وذلك بتجزئة ماتبقى من الاراضي العثمانية ، حيث نصت هذه المعاهدة على إقامة دولة أرمنية على المناطق التي

اقتطعت منها ، ووضعت فترة مؤقتة من الحكم الذاتي للمناطق ذات الغالبية الكوردية في تركيا بهدف الاستقلال الكامل إذا أراد سكان هذه المناطق ذلك .[1]

الظاهر أن بداية بروز الهوية القومية الكردية كان من خلال القصيدة الكردية الشهيرة "مم وزين" التي كتبها الشاعر الكردي الصوفي ملا أحمد خاني 1651–1707 والذي لم يعجبه انحطاط وتفكك الإمارات والقبائل الكردية ، حيث جزم بأنه لوكان للأكراد قيادة موحدة، لأصبحو قوة لايستهان بها ، ولها مكانتها بين الأتراك والعرب ، وهذا ما دل على الدعوة إلى تأسيس وطن قومي خاص بالأكراد ، حتى قبل ظهور الفكر القومي في أوربا والعالم العربي ، وقد برز الشعور القومي الكردي من خلال انتفاضات متتالية على الدولة العثمانية بدأت بانتفاضة بدرخان باشا في إمارة بوطان سنة 1847 ، ثم انتفاضة يزدان شير سنة 1855 وانتفاضة الشيخ عبيدالله النهري سنة 1881 ، وهذا ماعبر بوضوح على التوجه القومي الكردي ، والرغبة في تحقيق الانفصال على الدولة العثمانية في فترات متقدمة من تاريخها [2]

وقد فشلت اغلب هذه الانتفاضات لعدة أسباب منها :

– غياب التوافق بين القادة الأكراد حول أهداف المقاومة الكردية ، الى جانب عدم وجود زعيم تلتف حوله هذه المقاومة

– سهولة ايجاد المتعاونين مع السلطة العثمانية داخل الاكراد انفسهم ، اثناء المعارك او قبلها مما ساهم باعتقال الكثير من قادة المقاومة وافشل الكثيرمن الانتفاضات

– صعوبة شراء الاسلحة وانشاء مصانع التسلح نتيجة غياب الأموال

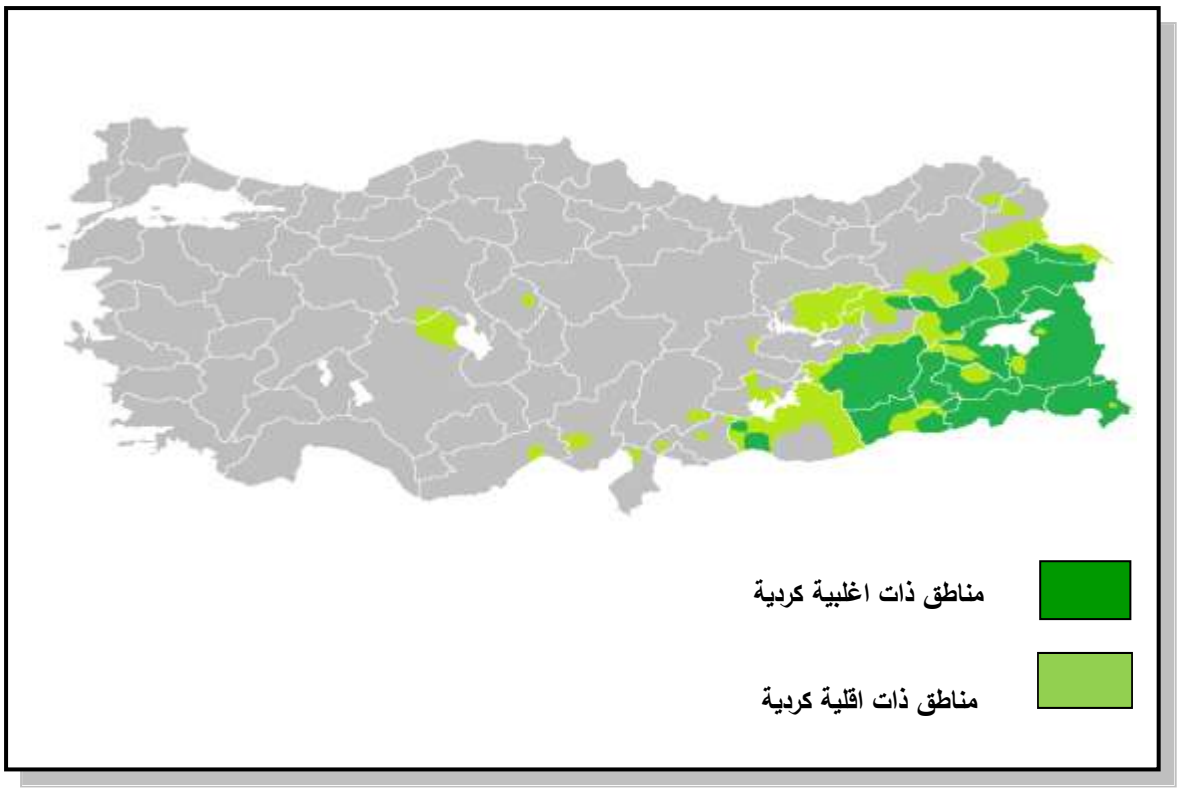
– معارضة الدول الكبرى لانشاء وطن خاص بالأكراد

[1] – هنري باركي وآخرون ، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة : هبة فال . أربيل :مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، 2007 ، ص ص 17 – 18

[2] – خالد عقلان ، "الجذور التاريخية للقضية الكردية "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ماي 2017 ، ص 9. متحصل عليه بتاريخ 2021/5/15من موقع : https://eipss-eg.org / الجذور-التاريخية-للقضية-الكردية/

بسبب توالي الثورات والانتفاضات غيرت السلطات العثمانية سياستها تجاه الكرد وكردستان فأفرجت عن المعتقلين ، وعاملتهم معاملة حسنة ، وأيقظت الحماسة الدينية لتوحيدهم مع الأقليات الأخرى التي تعيش في المحافظات العثمانية. وقامت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. 1876 – 1909 بتأسيس مدرسة الهمايونية القبلية في اسطنبول لتعليم أبناء هؤلاء الزعماء القبليين ، وإعدادهم للوظائف العسكرية والإدارية ، وحل النزاعات بين زعماء القبائل الأكراد و العرب وغيرهم. [1]

شكل3 : يمثل كردستان تركيا



المصدر: حوادسي سمية ، "جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002 م " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .المجلد10، العذد03 ، جويلية 2021، ص633.

[1] – ابراهيم الداقوقي ، أكراد تركيا ، ط2 . أربيل : دار ئاراس للطباعة والنشر ،2008 ، ص99.

ثانيا – سياسة التتريك وبروز المعضلة الكردية

عندما تولت لجنة الوحدة والترقي السلطة في الإمبراطورية العثمانية بعد انقلاب عام 1908 ، اتبعت سياسة التتريك تجاه الأقليات القومية التي تعيش في الدولة ، كالأكراد والشركس والأرمن والعرب وغيرهم. حيث ألزموا الخليفة السلطان محمد رشاد الخامس.بالتوقيع على مرسوم القانون (60/14) الذي يتيح تهجير الأكراد من مناطقهم وتوزيعهم في الولايات التركية بشرط ألا يتجاوز عددهم 5٪ من السكان الأتراك ، مع اجبار ذوي النفوذ منهم على الاقامة في الاماكن الحضرية التركية ، وتوزيع بقية الاتباع على القرى والمداشر النائية من أجل تشتيتهم وقطع سبل التوا صل مع روؤسائهم ، وبذلك يتم التخلص التدريجي من عناصرالهوية الكردية وخصوصا اللغة ومنعها من الانتشار في صفوف أبناء الاكراد الجدد ، وهذاكله من اجل تأسيس ونشر الهوية القومية التركية .[1]

ومع انطلاق حرب الاستقلال التركية سعى كل طرف سواءا الحلفاء أو الأتراك بقيادة مصطفى كمال إلى استمالة الاكراد الى جانبه ، فمن جهة حاول الحلفاء تقديم وعود بامكانية منح كردستان الاستقلال عن الاتراك في حالة وقوفهم الى جانبهم بالتمرد على الاتراك وفي المقابل استتعمل مصطفى كمال العاطفة الدينية وحوال اقناع الاكراد بان هذه الحرب هي حرب عقائدية بين المسلمين والكفار ، لذلك يجب أن يتوحد المسلمين لانقاض اراضيهم من الاحتلال الصليبي ، ووعدهم بامكانية تسوية المسألة الكردية ان نجحوا معا في دحر العدو المحتل. [2]

غير أن جميع دعوات التعاون لم تلق القبول عند بعض زعماء الأكراد بسبب رفض مصطفى كمال قيام أية حركة مقاومة باسم الأكراد في المنطقة الشرقية ، الى جانب اتهام

[1] – المرجع نفسه ، ص 116.

[2] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص40.

مصطفي كمال لزعماء جمعية التعالي الكردية * بالتعاون والتآمر مع الإنكليز للقضاء على حركته مما أدى إلى انقسام الأكراد إلى فريقين فريق يؤيد التعاون معه لتحرير البلاد من الاحتلال الاجنبي وهذا ايمانا منه بالقيم الدينية المشتركة التي يجب ان توحد المسلمين لا ان تفرقهم وفريق يعارض هذا التعاون معه ، ويدعو الى الاتصال بالانجليز من أجل استخلاص حقوق الأكراد القومية من خلال المؤتمرات الدولية وتحقيق استقلال كردستان. [1]

وبالطبع لم يتحقق هذا الاستقلال الموعود أبدا، لان اعتقاد الاكراد بأن تقديم الدعم والاتحاد مع الاتراك ضد التدخل الغربي، سيمكن من تأسيس دولة مشتركة تركية – كوردية على قدر المساواة لم يكن في محله ، لأنه لم يكن اصلا في مخيلة الاتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال إمكانية اعطاء وطن مستقل للأكراد او تأسيس دولة مشتركة مناصفة بين العرقيتين، حيث تحركت الحركة القومية التركية، بقيادة مصطفي كمال أتاتورك، بسرعة وبدهاء وثارت ضد السلطان والقوى الغربية المحتلة ، حيث نجح أتاتورك في تحقيق انتصارات على مختلف الجبهات شرقا وغربا مكنت من تحرير اغلب الاراضي التي تنتشر فيها القومية التركية و جزء كبير من اراضي الاكراد ، وبالتالي تم تأسيس تركيا الحديثة على اساس قومي متعصب للعرق التركي وتهميش الاعراق الاخرى، مع اتباع سياسة التتريك عن طريق التعليم ، الثقافة واللغة الواحدة ، حيث صرح في هذا الصدد عصمت انونو المقرب من مصطفى كمال سنة 1925 م ، بقوله : " نحن بصراحة قوميون ، والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد وليس للعناصر الاخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية التركية ، يجب ان نعمل على تتريك أرضنا بأي ثمن وسنمحق اولئك الذين يعارضون الاتراك أو النزعة التركية ". [2]

* – **جمعية التعالي الكردية** : هي منظمة تأسست بعد هدنة مونروس في إستنبول وهي من اكثر الجمعيات الكردية نشاطا واستقطابا للمثقفين الأكراد وكان برنامجها يهدف الى تحقيق استقلال كردستان ، وهذا استنادا للمبادىء التي كان ينادي بها الرئيس الامريكي ولسن ووفق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للحكم العثماني . **المصدر** : اراهيم الداقوقي ، مرجع سابق ، ص 118

[1] – المرجع نفسه ، ص109.

[2] هنري باركي ، مرجع سابق ، ص19.

المطلب الثاني :معويقات تأسيس دولة كردستان الكبرى

أن فشل تأسيس دولة كردستان الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في مقابل تأسيس الدولة التركية الحديثة على أساس قومي بعد حروب الاستقلال واسترجاع ما أمكن من أراضي لا يعود إلى تنكر مختلف الاطراف للوعود التي قدمت للأكراد بتأسيس دولتهم القومية فقط ، و أنما هناك عوامل داخلية وإقليمية ودولية مختلفة ساهمت في وأد حلم تأسيس الدولة الكردية .

1- العوائق الجغرافية:

لقد أدى تقسيم منطقة كردستان الكبرى في اعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى الى تشتيت الشعب الكردي بين عدة دول وهي تركيا والعراق و ايران وسوريا ارمينيا و اذربيجان ، هذه الدول التي تكونت بعد تجزئة الامبراطورية العثمانية والتي اصبحت لها انظمة سياسية مختلفة ان لم تكن متعارضة ايديولوجيا ، اصبحت تعمل جاهدة على منع اي امكانية او محاولة لتوحيد ولم شمل الاكراد ، لذلك اصبحت من اكبر المشكلات و المعوقات التي تحول دون تمكن الاكراد من تحقيق حلم الدولة القومية هو عدم خضوعهم لدولة واحدة ، لان الكثير من الشعوب نالت استقلالها لانها كانت تحت حكم دولة واحدة .[1]

لى جانب ذلك فأن الإقليم الكردستاني هو اقليم مغلق جغرافيا وبدون إطلالة بحرية ، مما جعله حبيس الدول المسيطرة عليه ، وبالتالي صعب وقلل من امكانية الاستقلال والاتصال بالعالم الخارجي ، وكثيرا ما تتحول الاقاليم الحبيسة الى منطقة صراع بين الاعداء خصوصا اذا ما احتوت على ثروات و موارد، وهذا ما ينطبق على كردستان الذي وبالرغم من انه مناطق جبلية وعرة ولا تتوفر على الكثير من الاراضي الزراعية إلا أن احتوائه على كميات كبيرة من

[1] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق ، ص 115 .

النفط خصوصا في كردستان العراق ، جعل منه منطقة مهمة جدا ومحل اطماع للعديد من اللاعبين .[1]

2- العوائق السياسية :

وتتمثل بالأساس في الاختلافات الايديولوجية والمرتكزات الفكرية لدى الكثير من الزعماء الاكراد الى جانب كثرة الجماعات والاتجاهات الحزبية الكردية ، وهذا ما صعب من عملية توحيد الجهود والتنسيق والتضامن بينها للتحقيق اهداف الاستقلال ، حيث تتحول العلاقات بينهم وفي الكثير من الاحيان الى التعارض والصراع ، خصوصا مع قيام الدول الاقليمية التي ينتشر فيه الاكراد على وأد أي محاولة للوحدة والتنسيق بين الجماعات الكردية ، لأن وحدة الاكراد وزيادة قوتهم ستكون على حساب الوحدة الترابية لهذه الدول ، ومنه كان لمنع هذه الدول للأحزاب الكردية للعمل بصفة علنية السبب الرئيسي لتحولها الى السرية ، ومنه فأن عدم ترتيب البيت الداخلي الكردي يعتبر من أكبر المعوقات في بناء الدولة وإعلانها ، فالخلافات الداخلية وصعوبة التنسيق بين مكونات الاكراد المجتمعية بالشكل المناسب ، الى جانب تمايز الآراء السياسية و أساليب العمل العسكرية والتحالفات الاقليمية والدولية لمختلف الفاعلين الاكراد ساهمت الى حد بعيد في عرقلة هذا الحلم المنشود .[2]

3- العوائق الاجتماعية:

على الرغم من أن للأكراد صفات إيجابية كثيرة يؤكدها معظم المستشرقين وعلماء الاجتماع ، كالصدق والذكاء والقوة والشجاعة وحب المعرفة والصبر ، إلى جانب الإسهامات الكبيرة للعديد من الشخصيات الكردية في جميع المجالات العلمية والعسكرية والأدبية والسياسية ولكنه وبالرغم من هذا التميز والمساهمة في تاريخ الحضارات القديمة في منطقة الشرق الاوسط

[1] – المرجع نفسه ، ص104.

[2] – أياد كامل إبراهيم الزيباري "مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية "، مجلة جامعة التنمية البشرية . المجلد، 3 العدد 2 جوان، 2017 ، ص 136.

إلا أن الانسان الكردي لم يتمكن من تطوير وتأسيس كيان اجتماعي خاص به رغم شعوره الدائم بالتميز والاختلاف عن الشعوب المجاورة له كالعرب والفرس و الأتراك، وهذا ما أدى الى الفشل في تكوين جبهة اجتماعية موحدة تساعد في تحقيق هدف الدولة الكردية .[1] لذلك كانت من أهم التحديات الاجتماعية التي واجهت إقامة دولة كردية ما يلي :

أ- نظام القبيلة :

أن تشتت الاكراد الى قبائل معزولة ومنتشرة بين الجبال الواقعة في محيط الدولة الاقليمية الكبرى ، ساهم في ضعفهم وصعب من امكانية توحدهم خصوصا مع تدخل الدول الاقليمية لاحتواء المكونات الكردية التابعة لها وتأجيجها ضد القبائل المعارضة ، لذلك كان لوقوع القبائل الكردية في فراغ مضطرب لا يسمح لها بالاستقلالية ، الدور الكبير في تأجيل حلم تأسيس الدول الكردية خصوصا مع استغلال الزعامات القبلية الطامحة للسيطرة المحلية والتي تعتمد على دعم الدولة المركزية في عملية التسليح والتكليف ببعض المهام العسكرية ضد المعارضين للدولة ، حيث تطورت العلاقة بين كبار ملاك الاراضي ورؤساء العشائر الى علاقة ولاء وسمع وطاعة ، وبالتالي استغلال هؤلاء الاعيان ومن يواليهم من الاتباع والخدم في محاربة المعارضين والمطالبين بالاستقلال والتحرر من قبضة الدول القومية ، وهكذا يكون الصراع المستمر بين الاكراد الموالين للحكومات المركزية و الاكراد المقاتلين من اجل التحرر منها عامل اساسي في وأد تحقيق حلم الدولة الكردية .[2]

ب - الاختلاف اللغوي والتضارب الهوياتي :

بفعل اتفاقيّة سايكس–بيكو ، تم تقسيم الحيز الجغرافي الكردي ، بين أربع مجالات سياسيّة مُحدَثة ، وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا. وهذا ما أدى الى تشتيت الجماعة الكرديّة بين فرق

[1] – سلمان خليل ، العوامل المؤثرة في شخصية الانسان الكردي ، متحصل عليه بتاريخ 2021/3/12 من موقع :
http://kulilk.com/portal/node/1431

[2] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق ، ص ص 110 -111.

إثنية عديدة مختلفة اللغات ، وهذا ما وضع اللغة الكرديّة تحت سطوة لغاتٍ حيويّةٍ ، شديدة الأثر واسعة الانتشار وصلبة القواعد ، فاللغة العربية إلى جانب أنها لغة الأغلبية في كل من العراق و سوريا، فهي لغة مقدّسة لها مركز أساسي في الوجدان الإسلامي ، والفارسية لغة الأغلبيّة من سكان إيران وهي لغة ضاربة في أعماق التاريخ ، ونفس الأمر ينطبق على اللغة التركيّة في تركيا، بعد التوزيع الجغرافي للأكراد على عدة دول قومية ، وقد وقع التهميش والتضييق المنهجي للغة الكرديّة و المتحدثين بها ، مما أدى الى تفاقم الأزمة اللغويّة الكرديّة مع مرور الزمن ، وساهم في الانصهار التدريجي للأكراد في المحيط اللغوي والثقافي في مجتمعات الاغلبية الحاكمة ، مما أثر على طموحهم في تكوين أمّة حيّة لها وطنها الخاص .[1]

بهذه السياسة استطاعت انظمة الدول التي يتواجد فيها الاكراد التضييق عليهم من اجل تذويبهم في ثقافة وهوية الاغلبية ، وهذا ما نتج عنه ازدواج وصراع هوياتي داخلي اصبح يعاني منه الفرد الكردي ، فمن جهة هناك وزاع داخلي يعمل على تقييد الفرد وجعله مرتبط بهويته وسلالته الاصلية وفي نفس الوقت هناك ضغط خارجي يعمل على دمج الفرد الكردي في المحيط الجديد الذي فرض عليه ، وهذا ما يجعل من هذا الفرد مضطرب الهوية فلا هو تمسك بأصله الهوياتي العرقي ولا هو اندمج في هوية وثقافة الاغلبية المسيطرة ، لان الأمة السائدة تسعى دوماً لفرض لغتها وثقافتها عى الأمم المسودة ، وهذا ما سعت إليه سلطات الانظمة المسيطرة على الاكراد حيث فرضت عليهم لغتها وثقافتها المحلية ، اين تم منع التعليم باللغة الكردية في كل من ايران وتركيا ، واتبعت في العراق وسوريا سياسة التعريب ، التي منعت على إثرها الحكومة السورية الكتابة والقراءة باللغة الكردية منعا تاما و أصبحت لغة التعليم والعمل رسمياً هي اللغة العربية حسب المادة 4 من الدستور ، كل هذا التضييق ساهم

[1] – سوار صلا ، حكاية الكرد المريرة مع اللغة ، متحصل عليه بتاريخ 2021/12/13 من موقع : https://raseef22.net/article/1073051

في ميلاد جيل كردي مزدوج الهوية مشتت بين هويات الدول الاقليمية المنتشر فيها وهويته الاصلية وهذا ما صعب من عملية توحيد الافكار و الجهود لتأسيس دولة كردستان المنشودة .[1]

ورغم تحقيق الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية في دستور العراق في فترة حكم حزب البعث الاشتراكي ، خصوصا بعد الحروب التي قادها الاكراد في سبيل استرجاع حقوقهم وفي دستور تركيا لاحقا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، إلا أن الامر لم يصل الى درجة منحهم الاستقلال ، وإنما القضية تتعلق باكتساب مزيد من الحقوق في إطار المجتمعات والدول القائمة ، فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وبجميع الحقوق الثقافية واللغوية وبوجوب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في المناطق الكردية في مقررات المؤتمر السابع لحزب البعث ومن ثم تضمينها في تعديلات نصوص الدستور التي اصدرت لاحقا.[2]

حيث جاء في تعديل الدستور المؤقت ونص على ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق القوميتين في إطار العراق الموحد ، وبإن اللغة الكردية هي لغة رسمية الى جانب العربية في المناطق الكردية ، ويشارك الشعب التركي في السلطة التشريعية الوطنية بنسبة عدد سكانه الى العدد الكلي لسكان العراق .[3]

4- المعوقات الاقتصادية:

عرف إقليم كردستان الكثير من النشاط والحيوية ابان فترة الحكم العثماني بسبب مرور طريق الحرير للتجارة عليه، حيث كانت البضائع والقوافل تأتي من جنوب شرق آسيا والصين مرور بالهند وباكستان و إيران مرورا بكردستان ووصولا الى اسطنبول ثم تتجه الى أوروبا

[1] – غفور مخموري ، تعريب كردستان :التعريب ، المخاطر ، المواجهة ، ط3 .أربيل : دار تاران للنشر والتوزيع ،2020، ص ص 120- 121.

[2] – أدمون غريب ، الحركة القومية الكردية . بيروت : دار النهار للنشر ، 1973 ، ص 144.

[3] – المرجع نفسه ، ص 147.

ولكن بعد شق قناة السويس البحرية تلاشت الاهمية الاستراتيجية لطريق الحرير القديم وتناقصت مع الاهمية الاستراتيجية لإقليم كردستان وخصوصا بأنه اقليم حبيس بدون اطلالة بحرية، وهذا ما افقده الكثير من قوته الاقتصادية، ومع التوجه المركزي للدولة القومية المحيطة بالإقليم بعد انهيار الدولة العثمانية ، زادت معاناة وتهيش الاقليم وهذا ما قلل من امكانياته الذاتية التي تسمح له بتوفير الموارد التي تساعده في أي حراك يهدف الى تحقيق الإستقلال .[1]

وقد استمرت محاصرة الاقليم اقتصاديا حيث سعت كل دولة اقليمية محيطة بكردستان الى تحويل موارد الاقليم الى المركز بعيد عن التنمية الفعلية للإقليم، اضافة ذلك تشديد الضرائب على التجار ومصادرة الاراضي من الملاك المعارضين للسلطات المركزية كلها عوامل خلقت نوع من التبعية بين المركز و الاطراف، هذا التبعية حدت من قدرات الاقليم اقتصاديا وكانت عامل ضعف استمرت لمدة طويلة وحالت دون تمكنه من حشد الموارد لتحقيق الاستقلال .[2]

وحتى اكتشاف النفط بكميات معتبرة في اقليم كردستان العراق وخاصة في منطقة كركوك ورغم مساهمته في ارتفاع نصيب الفرد الكردي من الدخل الاجمالي الا انها تبقى منطقة نزاع بين الهويات الرئيسية الثلاثة الساكنة فيها وهي الهوية الكردية والعربية والتركمانية، ولكركوك مكانة كبيرة عند الاكراد ليس لأهميتها الاقتصادية نتيجة وجود احتياطي نفطي كبير فيها فقط و انما لاعتبارها رمز من رموز معضلتهم و مظلوميتهم الناتجة عن التقسيم الاستعماري لإقليم كردستان على الدول القومية المنشأة بعد الحرب العالمية الاولى ، لذلك اعتبرت كركوك بكل ما تمثله من ثقل اقتصادي وبعد تاريخي احد المعضلات التي تبدو صعبة الحل وذلك بسب تمسك كل طرف بها واعتبارها جزء من نطاقه الجغرافي .[1]

[1]– مجيد جعفر ، كردستان – تركيا دراسة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ط2 . السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2006 ، ص 121.

[2] – المرجع نفسه ، ص122.

[1] – عمار عباس محمود، مرجع سابق ، ص 106.

5- المعوقات الاقليمية :

إن توزع الأكراد وانتشارهم بصفة أساسية على الدول الاربعة الاقليمية تركيا ، ايران، العراق وسوريا وبدرجة اقل اذربيجان و ارمينيا ، جعل من مسألة توحيد الجهود لنيل الاستقلال أمر صعب التحقيق وفي غاية التعقيد، خصوصا مع السلوك السلبي للأنظمة التي تحكمهم واستبعاد ايجاد حل مقبول و عادل لهذه القضية، وقد صعب الاختلاف الايديولوجي وتضارب المصالح بين هذه الانظمة من إيجاد حل لهذه القضية. [1]

وبالرغم من اختلاف الأنظمة الحاكمة للأكراد فأنها عقدت اتفاقيات تنسيق فيما بينها تهدف الى محاصرة أي كيان يهدف الى تأسيس دولة قومية خاصة بالأكراد ، ففي مجال التنسيق بين تركيا والعراق ، زار وزير الخارجية العراقي العاصمة التركية أنقرة بهدف التوقيع على اتفاقية تعاون أمني بين البلدين وقد عرفت باتفاقية (المطاردة الحثيثة) والتي تسمح للطرفين بالتوغل داخل اراضي الدولة الاخرى لمسافة 5 كلم ولمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام ، بهدف مطاردة العناصر الكردية المعارضة ، وشرع العمل بهذه الاتفاقية بداية من 15 اكتوبر 1985 م وهكذا منح العراق لتركيا حرية تعقب عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وقد سمحت ايران ايضا لتركيا بالتوغل حتى مسافة 22 كلم داخل ايران في 20 اوت 1984 م. [2]

ولقد لعبت المخاوف الجيوستراتيجية و جيوپوليتيكية دورها في تفعيل التعاون بين الاتراك و الايرانين للسيطرة على المعضلة الكردية وكان التعاون للأسباب التالية :

- المصلحة المشتركة في استثمار مصادر النفط و الغاز وشبكات التوزيع.

[1] - مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية - القضية الكردية نموذجا . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2003 ، ص 125.

[2] - عمار عباس محمود ، مرجع سابق ، ص 117.

– الرغبة في التوقف عن التدخل في الشؤون السياسية لبعضهم البعض ، وخصوصا قضية اذربيجان بالنسبة لإيران.

– الرغبة في تحديد مناطق نفوذهما في كردستان العراق ، مع إلزامية ابعاد مناطق نفوذ وسيطرة تركيا على الحدود الايرانية العراقية .[1]

6– المعوقات الدولية:

الملاحظ انه منذ اتفاقيات سايكس بيكو لعام 1916 حتى اليوم ، لم يحدث أي تغييرات كبيرة على مستوى حدود الدول في منطقة الشرق الاوسط ، وهذا يرجع الى الرفض الدولي وخصوصا الامريكي و الاوروبي من اقامة كيانات جديدة تهدد مصالحها مع الدول القائمة ،[2] والمتأمل في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة وتكوين الدول القومية فيها وفق المعاهدات التي ابرمت بعد الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية ، يدرك ان الدول المنتصرة لم يكن يهمها دوما مصير الشعوب المستضعفة بقدر ما يهمها مصالحها ، فقد تم التراجع عن بنود معاهدة سيفر والتي اقرت بوجوب اعطاء دولة خاصة بالأكراد بعد الانتصارات التي حققها مصطفى كمال في حروب الاستقلال ، ومن ثم كان الميل البريطاني للطرف الاقوى وهم الاتراك على حساب الطرف الضعيف وهم الاكراد ، الامر الذي جعل من مسألة تحقيق الاستقلال في ضوء المعطيات القائمة امرا صعب التحقق خصوصا مع هشاشة وعدم وحدة الموفق الكردي مشتت بين اختلاف ايديولوجيات الاكراد التي اصبحت تحكمها توجهات الانظمة الخاضعين لها.[1]

والملاحظ أن معظم المعاهدات التي وقعت بين الاتراك والأوروبيين بعد انهزام العثمانيين لم تتطرق للحقوق الاكراد باستثناء معاهدة سيفر التي اقرت بحق الاكراد في دولة مستقلة .

[1] – روبرت ألسون ، المسألة الكردية في العلاقات التركية الايرانية ، تر محمد إحسان .أربيل : مطبعة وزارة التربية ، 2021 ، ص 58.

[2] – علي بكر ، " إيران وتركيا وتحدّيات قيام الدولة الكردية في شمال العراق" ، مجلة الدراسات الإيرانية . العدد5 ، ديسمبر2017 ، ص 101.

[1] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق ، ص139.

– مؤتمر الصلح في فرساي : 1919 – 1920 وعقد بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى والدولة العثمانية التي انهزمت في الحرب ، وعقد هذا المؤتمر من أجل إعادة تنظيم خرائط و شؤون البلدان التي كانت خاضعة للدول المهزومة ، وقد تطرق المؤتمر للقضية الكردية ، حيث قدم (شريف باشا) نفسه ممثلا للأكراد حيث قدم مذكرتين باسمهم في 22 مارس 1919 تضمنتا مطالبهم المرفقة بخارطة كردستان كاملة ، ولكن وبالرغم من ان بريطانيا كانت مؤيدة لمطالب الاكراد الا انها كانت رافضة لإقامة دولة كردية على الاجزاء الجنوبية (العراق)او (شرقية) ايران لرغبتها في السيطرة عليها .[1]

وقد قضت معاهدة لوزان التي امضيت في 1923 م بين الحلفاء وتركيا على اي أمل لتأسيس دولة خاصة بالأكراد ، وذلك باعترافها بدولة تركية الناشئة وفي نفس الوقت قطعت كردستان الى أربعة دول ، حيث تمت هذه الاتفاقيات بعيدا عن التطرق لحقوق الاكراد في تقرير مصيرهم ، و لم تعتبرهم المعاهدة من الاقليات اين اقتصرت على ذكر الاقليات غير المسلمة كالأرمن واليونانيين ، وقد راوغ الاتراك اثناء المفاوضات بطرحهم فكرة ان الاكراد هم شركاء في الحكم معهم بنفس القدر من المساواة ، ولكن بعد ذلك بسنوات قليلة انكروا عليهم حق الوجود كشعب بهوية خاصة ومستقلة .[2]

ومنذ وأد الحلم الكردي بتأسيس دولة خاصة بالأكراد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى لم يقف اي كان من الاطراف الدولية و الاقليمية مع طرح الدولة الكردية المستقلة ، وحتى الولايات المتحدة الامريكية التي حرضت الاكراد على العراق في سبعينيات القرن الماضي (1970 – 1974) لم تكن يوما مع طرح الاستقلال و الانفصال للأكراد و انما اتخذتهم مجرد وسيلة لتحقيق مصالحها في المنطقة ، وقد تنبه الاكراد لهذه المرواغة الامريكية خصوصا بعد الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة و ايران والعراق للتخلى على دعم الاكراد في مواجهة

[1] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق ، ص136.

[2] – جيرارد جالياند ، شعب بدون وطن – الكرد وكردستان ، تر عبد السلام النقشبندي. آربيل : دار أراس للطباعة والنشر ، 2012 ، ص100.

النظام العراقي ، حيث وجه مصطفى البارزاني انتقادات للولايات المتحدة الامريكية في رسالة وجهها الى الرئيس الامريكي جيرالد فورد سنة 1977 بقوله " كان بوسعي منع حدوث الكارثة التي حلت بشعبي لو لم أومن تماما بالوعد الامريكي ، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بمجرد تأييد سياسة البعث وتوحيد قوانا معهم وهذا ما يعني اتخاذ موقف معاد للمصالح المبادئ الامريكية وإثارة المشاكل لجيران العراق " وقد اعترف الكونجرس الامريكي بالسياسة غير الاخلاقية تجاه الاكراد عن طريق تقرير لجنة PIKE حيث ورد في هذا التقرير ، نحن الامريكان تركنا الاكراد يواجهون مصيرهم بمفردهم فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم مع النظام العراقي عن طريق المفاوضات ، حيث حرضناهم ثم تخلينا عنهم . لقد كانت الولايات المتحدة وايران تحتجان للاكراد لمقاومة انصار السوفييت .[1]

المطلب الثالث – الثورات الكردية في مواجهة مشروع التتريك

يرجع تاريخ التمرد الكردي على النظام السياسي التركي الى نهاية الحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال التركية وافرازاتها التي اسفرت على تنكر واهمال جميع الاطراف لحق الاكراد في تقرير مصيرهم واعطائهم وطن خاص بجماعتهم المشتتة بين عدة دول ، خصوصا بعد الوعود والضمنات التي تلقوها من جميع الاطراف المتحاربة سواء الحلفاء او قادة تركيا الجدد وعلى رأسهم مصطفى كمال اتاتورك ، هذا التنكر والتنصل من الوعود التي قدمت للاكراد بتأسيس وطن خاص بهم خصوصا من طرف الجانب التركي الذي أبان عن نيته بعدم الاعتراف بأي قومية ماعدا القومية التركية ، ساهم في اندلاع مشروع المقاومة الكردية لسياسة التتريك والتي استمرت من زمن إعلان تأسيس الجمهورية التركية الحديثة إلى يومنا هذا ،

ومن الاسباب الرئيسية لاستمرار الصراع لمدة تفوق المئة سنة، التطبيق الصارم للمفهوم الكمالي للمواطنة ، والذي يرتكز على تعريف الأمة التركية بأنها مجموعة مواطنين يقطنون حيز

[1] – عمار عباس محمود ، مرجع سابق ص 146.

جغرافي معين ، دون اعتبار للهوية الإثنية، ومنه فان هذا المفهوم ينكر في تفسيره القانوني وجود اقليات عرقية مقهورة تختلف عن الاغلبية تستوجب حمايتها ، ومنه فإن هذا المفهوم للدولة الأمة ينطوي على محاولة إقامة دولة موحدة ومتجانسة قوميا وثقافيا على أرض الجمهورية التركية، ومن ثما فإن أية محاولة للحديث على الاختلاف الهوياتي الثقافي بعيد على ثقافة وهوية الاغلبية التركية يعتبر تهديدا لوحدة الامة وعلى هذا الأساس جرى حظر كلي للثقافة واللغة الكردية وتم التضييق عليها وتجريم كل من يتبنى الافكار التي تتحدث على الهوية العرقية الكردية ، وكان هذا التضييق عبر سياسات الاستيعاب القسري للأكراد في ثقافة الاغلبية التركية ، الامر الذي جعلهم يثرون في وجه هذه السياسة في انتفاضات متتالية لم تتوقف طيلة القرن التاسع عشر . [1]

وهيأت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية 1918 م وما أعقبها من تنازلات بعد امضاء معاهدة سيفر سنة 1920 م الممضاة بين تركيا من جهة والدول المتحالفة المنتصرة من جهة ثانية و التي نصت البنود 62 الى 64 من الباب الثالث منها ، على وجوب تأسيس إدارة كردية في المنطقة الواقعة شرق الفرات وجنوب غرب أرمينيا وشمال خط الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق ، وبعد مرور ستة اشهر من إمضائها يمكن للأكراد التقدم لعصبة الامم بطلب الاستقلال والانفصال عن تركيا اذا رغبوا في ذلك .[1]

هذه المعطيات أثارت حفيظة الاتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال الذي صرح برفضه القاطع لبنود هذه المعاهدة وأعلن التعبئة العامة والتمرد على قرارات السلطان العثماني وعمل على استمالة الاكراد الى جانبه على أساس انها حرب دينية مقدسة بين ملة الاسلام و ملة الكفر ، الامر الذي ادخل الزعماء الاكراد في ارتباك وحيرة بين مؤيد لقرارات مصطفى كمال وهذا كان بدافع العاطفة الدينية وبالتالي يجب تأجيل المطالبة بالحقوق القومية بعد تحرير البلاد

[1] – هنري باركي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 39.

[1] – محمد شيراز ، نضال الأكراد . القاهرة : مطبعة التقدم ،1946 ، ص 36.

من الاستعمار الاجنبي ، وطرف معارض لقرارات مصطفى كمال لتيقنه من الاول بدهاء وحنكة مصطفى كمال الذي سيتنكر في النهاية للوعود التي قدمها للأكراد .[1]

وقد صدقت تنبؤات الفريق المعارض لأتاتورك من الاكراد، حيث تنكر اتاتورك لجميع الوعود التي قدمها للأكراد لنيل حقوقهم القومية بعد الانتصارات التي حققها بعد الغاء معاهدة سيفر ، وقد تضمن مبدأ المواطنة في دستور 1924 ، ضرورة الشعور و الاحساس بالانتماء للهوية التركية ، وهذا يعني التخلي و انكار الهوية الإثنية الاصلية ، وهذا ما جعل الكماليين ينظرون الى الكرد غير المندمجين في الهوية التركية كعنصر متخلف ومهدد لوحدة اراضي الدولة القومية الحديثة ، و حتى المؤيدون الاكراد الذين خاضوا معه حروب الاستقلال بسبب العاطفة الدينية سرعان ما اكتشفوا الخديعة التي وقعوا فيها ، خصوصا بعد اعلان علمانية الدولة والقطيعة مع الدين الاسلامي ، وبالتالي تم قطع آخر رابط يجمع بين الجماعتين .[2]

وبالرغم من ان معاهدة لوزان اهملت حق الاكراد في تاسيس دولة خاصة بهم ، الا انها في المقابل نصت في موادها 38 ، 39 و 40 من الفصل الثالث على حقهم في التخاطب بلغتهم والمرافعة بها أمام المحاكم التركية ، واصدار الجرائد والكتب بها ، وان يتمتعوا بنفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها الاتراك ، الى جانب ان المادة 37 منها نصت على تعهد تركيا بعدم سن قوانين تنفي المواد المتفق عليها ، ولكن الكماليون ضربو بمواد المعاهدة التي تخص الاكراد عرض الحائط ، وشرعو في مشروع التتريك الذي ينفي أي حق قومي للاكراد كقومية مستقلة لها حقوق يجب الالتزام بها ، وهذا ما ادى الى اندلاع حروب وانتفاضات بين الطرفين مازالت مستمرة الى اليوم .[1]

وتتمثل أهم الثورات والانتفاظات الكردية ضد الحكومات التركية المتعاقبة فيما يلي :

[1] – المرجع نفسه ، ص 18.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 19– 20.

[1] – محمد شيراز ، مرجع سابق ، ص ص 36 – 37 .

أ- إنتفاضة خليل رحيم بك :

بدأت اولى الانتفاضات الكردية بعد انهيار الدولة العثمانية وبداية حروب الاستقلال التركية حيث إنقسم الاكراد بين مؤيد لمصطفى كمال ومعارض له ، وحتى المؤيدون له اشترطوا عليه منح الاكراد استقلالهم الذاتي بعد تحرير البلاد من استعمار الحلفاء ، وقد وصل الضابط الانكليزي السياسي الرائد **الميجر نوئيل Noel** إلى ملاطية، حيث أعلن أنه مكلف من حكومة السلطان في استانبول بدراسة التناسب العددي بين السكان الاتراك و الكرد و الارمن في هذه المنطقة، حيث استقبل من طرف ممثلون من عشيرة بدرخان وهم كل من كامران عالى بك و جلادت بك، و جميل باشا زاده واكرم بك ، حيث رافقهم 15 فارسا كرديا، وسرعان ما تكشفت اهداف الزيارة حيث استقبل من طرف متصرف ملاطية خليل رحيم بك وتمت دعوة عدد من الزعماء الكرد الى مؤتمر عقد في بلدة شيرو، أين اعلن حاكما على كردستان باسم لجنة الدفاع عن حقوق الكرد و المبادئ الاساسية لكردستان المستقلة، وكانت هذه الخطوة من أولى المحاولات لتحقيق انفصال واستقلال كردستان بعد استمرار تقسيم املاك الدولة العثمانية . [1]

وقد أرسل وزير الخارجية البريطاني أفكار نوئيل التي تخص الشأن الكردي في رسالة إلى الحاكم المدني العام في بغداد مختصرة في ثلاثة شروط أساسية :

1- يجب طرد السلطة التركية من كوردستان .

2- يجب عدم تقسيم كوردستان .

3- يجب ان تحاذي الحدود الخط القومي الاثني قدر المستطاع .[1]

[1] – اسماعيل احمد سمو ، " القضية الكردية في تركيا 1919- 1923 "، مجلة التربية والعلم . المجلد 12 ، العدد 2 ،2005 ، ص87.

[1] – قادر سليم شمو ، موقف الكورد من حرب الاستقلال التركية 1919-1922 . دهوك : دار سبيريس ، 2008، ص194.

هذه المستجدات جعلت الكماليون يستشعرون الخطر، حيث تحركوا بسرعة لقمع هذه الحركة ووجه مصطفي كمال أمرًا إلى قائد الفوج الخامس عشر إلياس بك يقضي بالقضاء على هذه الحركة بصورة اكثر جذرية وبالوسائل المناسبة، حيث اتهم هذه الحركة بأنهم شرذمة أضلتهم الأموال الانكليزية، وقد تم القضاء على هذه الحركة في وقت قصير .[1]

ب – انتفاظة خالد بك الجبرانلي :

وفي عام 1919 م غادر خالد بك الجبرانلي ديار بكر ولجأ إلى جبال بوزانتياه مع أعداد كبيرة من جنود الجيش العثماني في المنطقة والذي يتشكل معظمهم من الأكراد حيث اعلنوا عن مقاومة الحركة الكمالية في هذه المناطق، حيث أجرى مباحثات مكثفة مع الزعماء الكرد بغية معارضة قرارات مؤتمري أرضروم و سيواس و الميثاق الوطني التركي، وقام بالاتصال مع السيد عبد القادر الشمديناني رئيس جمعية تعالي كردستان وعبد الرحمن الهكاري، ويوسف ضياء الدين النائب الكردي في برلمان استانبول العثماني ودعاهم للعمل من أجل استقلال كردستان، وفي عام 1921 قام خالد بك بانشاء لجنة سرية في ارضوم من اجل الاستعداد للقيام بانتفاضة ، وقد تم عقد اجتماع للمعارضة في خوزان مركز مقاطعة درسيم هدفه تنسيق العمل من اجل المطالبة بحقوق الاكراد، حيث قاموا بإرسال مجموعة مطالب الى حكومة انقرة تخص المطالبة بالإدارة الذاتية لكردستان و اطلاق سراح المعتقلين الاكراد في سجون الحكومة الكمالية وسحب الموظفين الاتراك من المناطق الكردية، هذه المطالب قوبلت بالرفض التام من طرف الكماليين ، الامر الذي أدى الى نشوب معارك دموية بين الطرفين في ربيع 1921 وبعد تحقيق الاكراد لبعض الانتصارات في البداية الا انهم انهزموا في النهاية بسبب حنكة ودهاء مصطفى كمال الذي سعى الى شراء ذمم بعض الزعماء الاكراد بالمناصب والمال .[1]

[1] – اسماعيل احمد سمو، مرجع سابق، ص 87.

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 91– 92

ج- ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925 م :

بعد اقرار علمانية الدولة في دستور 1924م وثبوت اتجاه النظام الكمالي للارتماء في احضان الثقافة والقيم الغربية، وما تبعه من اجراءات تستهدف التضييق على الشريعة الاسلامية وحظر الكثير من قيمها ومظاهرها، جاءت ثورة الشيخ سعيد سنة 1925 م كحركة كردية هدفها الدفاع عن الشريعة الاسلامية ورد فعل غاضب ضد سياسة اتاتورك ذات التوجه التغريبي والتي تنكرت لاخلاص الاكراد ودفاعهم المستميت على الاسلام و وحدة اراضي الدولة . [1]

حيث بدأت هذه الثورة بسيطرة الثوار على مدن عديدة كديار بكر، مردين، وارغني، وهذا ما جعل حكومة انقرة تسارع الى اتخاذ اجراءات سريعة لقمع الثوار ، حيث تدخل الجيش بقوة وقام بحشد ثمانية فرق من المشاة ، حيث وصل عددهم الى 52 الف جندي ، وقام بالتوغل في المناطق الريفية ، حيث قام بإحراق قرى بكاملها وقتل الرجال والنساء والاطفال ، وانذرت القرى المنكوبة بانها ستتعرض الى مزيد من البطش اذا لم يصرح سكانها امام اقرب سلطة مدنية اوعسكرية بانهم غير متعاطفين مع المتمردين وقد كانت خسائر الاكرد في هذه الانتفاضة جد فادحة ، حيث تم تدمير 900 منزل وحرق وازالة 210 قرية، وبلغ عدد القتلى حوالي خمسة عشر ألفًا.[1]

وفي الرابع من شهر مارس أعلن عصمت إنونو رئيس الوزراء عن إقامة محاكم الاستقلال وخولت لها اصدار احكام الاعدام من اجل اعادة النظام ، حيث تم تطبيق عقوبة الاعدام على 30 من قادة الثورة في اواسط افريل وفي 30 جوان 1925 م تم اعدام الشيغ السعيد بيران رفقة 46 من رفاقه وتم اعتقال 7500 مشتبها اعدم منهم 660 معتقل لاحقا [2]. وقال عصمت

[1] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، تاريخ تركيا الحديث. بابل : دار الرياحين للنشر والتوزيع ، ،2018 ، ص ص35-36.

[1] – Vera Eccarius-Kelly, Review by: Michael M. Gunter, The Militant Kurds: A Dual Strategy for Freedom , Insight Turkey, Vol. 13, No. 4, 2011 , p 86.

[2] – ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد . بيروت : دار الفارابي 2004، ص307.

اينونو في مذكراته لاحقا " اننا كنا نقول في الداخل عن الثورة أنها ثورة كردية حتى لا يميل اليها الشعب التركي ونقول للعالم الخارجي انها ثورة اسلامية حتى يسامحنا الانكليز والغرب ".[1]

د- تمرد جبال أرارات :

أسس القوميون الاكراد منظمة ثورية اطلق عليها اسم " **خويبون - Xoybûn** " الهدف من تأسيسها هو القيام بتمرد ضد حكومة انقرة ، مع اختيار منطقة جبال أرارات كمركز لقيادة العمليات ضد القوات التركية ، وقد انظم اليها العديد من الأرمن لاحقا ، بدأالتمرد من قرية كالجيك في دوغوبيزيد في 16 مايو 1926 ، بدعم من البريطانيين بالأسلحة والذخيرة ، وتعرضت قوات الفوج 28 للدرك للهزيمة على يد المتمردين في كمائن في منطقة دمركابي ، وبعد وصول اعداد اضافية من قوات الجيش إلى سفوح جبال أرارات واجهتهم بعض المجموعات الصغيرة حيث سيطر الجيش على الوضع ، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى المجموعة الرئيسية وذلك بسبب أن الثوار الذين علموا أن الجيش قادم هربوا إلى إيران من خلف جبل أرارات.[1]

في نفس الفترة أدى إعلان منطقة آغري كمقاطعة لكردستان المستقلة وتعيين رئيس قبيلة سيلالي إبراهيم هسكي محافظًا لأغري من قبل جمعية هوبون ، مجلس الوزراء الى عقد اجتماع للوزراء في 28 ديسمبر 1929 برئاسة الرئيس مصطفى كمال أتاتورك بحضور رئيس الأركان العامة فوزي تشاكماك والمفتش العام الأول إبراهيم طالي (أونغورن) ، حيث تقرر الشروع في عملية عسكرية واسعة في جوان ،1930 وبناءً على هذا القرار قامت هيئة الأركان العامة بارسال تعزيزات اضافية من الجيش الى المنطقة ، حيث بدأت وحدات الفيلق التاسع التقدم نحو جبل أرارات ، الامر الذي جعل بعض القبائل المشاركة في التمرد تستعد للعبور إلى إيران

[1] - كريم مطمر حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، ص35..

[1] - mehmet_kocer , "The Rebellion of Pain (1926-1930)" Firat University Journal of Social Sciences , Vol 14, no 2 p p 382 -383..

وقامت القوات التي واجهت المتمردين هنا بالقضاء على معظم المتمردين، على الرغم من تكبدها خسائر معتبرة ، لكن في الوقت الذي وصلت فيه العملية إلى مرحلة معينة من النجاح أدت عودة الفرقة التاسعة بسبب الظروف الجغرافية غير المواتية إلى استمرار بعض الجماعات المتمردة في الوجود .نتيجة لعدم القدرة على السيطرة الكاملة على المنطقة ، سرعان ما تعافت الجماعات المناهضة للدولة واستأنفت أنشطتها، و اكتسبت هذه الأنشطة زخما خاصة مع عودة المجموعات التي تدرس في إيران . [1]

وقد شكل المجلس التركي لجنة مصالحة إلتقت مع الوفد الكردي برئاسة احسان نوري واكدت له انها ستعلن عفوا عن الثوار وعرضوا عليه منصب رفيع في الدولة الا انه رفض وفي 6 افريل 1930 قهر الثوار فصيلة عسكرية جهزتها الحكومة التركية ، ومنذ شهر مارس 1930 سمحت الحكومة الايرانية للقوات التركية بعبور اراضيها والوصول لمؤخرة الثوار واستمر هجوم الاتراك على الثوار بمساعدة الطيران لمدة طويلة حتى اخمدت هذه الانتفاظة نهائيا في النصف الثاني من سنة 1930 م وقد خلفت خسائر فادحة للطرفين. [1]

هـ – تمرد ديرسم والابعاد القسري للاكراد :

في عام 1934م صدر قانون إعادة التوطين، كان الهدف منه إستيعاب الأقليات العرقية داخل البلاد ، وقد شملت تدابيره النقل القسري للسكان الى غرب البلاد، وذلك لتعزيز التجانس الثقافي داخل البلاد، وفي عام 1935 م صدر قانون رقم 2510 الذي قسم تركيا الى ثلاثة مناطق، مناطق خاصة بتوطين ذوي الثقافة التركية، ومناطق ينقل اليها الافراد غير المتشبعين بالثقافة التركية بهدف ادماجهم في الثقافة التركية ومناطق يجب اخلاؤها كليا، ويتيح هذا

[1] – Ibid , p 385.

[1] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 37.

القانون مصادرة جميع الاملاك غير المنقولة، ومنه كان الهدف الاساسي لهذه السياسة هو التوزيع القسري للاكراد على مختلف المناطق بحيث لايشكلون اكثر من 5 % في كل تجمع .[1]

وفي مطلع 1937 م بدأت العمليات العسكرية في منطقة ديرسيم بقيادة سيد رضا ، مما جعل النظام التركي يحشد حوالي 30 الف جندي [2]، في مقابل 1500 مقاتل كردي وبعد مواجهات عنيفة بين الطرفين ، خلفت خسائر فادحة للطرفين واسفرت عن استسلام حوالي 600 مقاتل كردي ، مع اجبار سكان القرى بترك قراهم التي سويت بالارض ، توجه السيد رضا برسالة الى وزير خارجية بريطانيا التوني إيدن " Anthony Eden " معلنا له عن أسباب مقاومة مواطنيه بقوله : لقد حاولت الحكومة لسنوات أن تحتوي افراد الشعب الكردي، وتضطهدهم وتحظر المنشورات باللغة الكردية وتضطهد أولك الذين يتكلمون الكردية، وترحل الناس بالقوة من المناطق الخصبة في كردستان إلى مناطق غير قابلة للزراعة في الأناضول حيث قضى الكثيرون منهم نحبهم في هذه الطريق ، فالسجون مكتظة بالمدنيين غير المسلحين والمنشقون يعدمون بالرصاص أو يشنقون أو يتم نفيهم إلى أماكن نائية. واختتم بقوله : "إن ثلاثة ملايين كردي يطالبون بالعيش بحرية وسلام في بلادهم"، ولكن بالرغم من نداء الاستغاثة لم يتقدم أي طرف لنجدته . [1] وبعد حصار المنطقة بحوالي 50ألف عسكري، تم القاء القبض على سيد رضا وعدد من اتباعه وحكم عليهم بالاعدام ونفذ في 18 ديسمبر من عام 1937 وبذلك تم القضاء على هذه الثورة .[2]

لقد شكلت ثورة ديرسم نهاية الثورات القبلية الكردية ضد النظام الكمالي ، حيث تقرر في نهاية 1946 م رفع حالة الطوارئ عن تونجلي ، وقد استمرت عمليات التهجير وتوطين الأتراك في المناطق الكردية من أجل إكمال تتريك بقية كردستان ، حيث نشرت خويبون سنة

[1] – ديفيد مكدول ، مرجع سابق ، ص 324.

[2] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 38.

[1] – ديفيد مكدول ، مرجع سابق، ص326..

[2] – كريم مطمر ، حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ،ص 38.

1942 م تقريرا للمراقب العام لجهاز الرقابة الأول الذي يغطي ولايات بدليس وديار بكر ووان و هكاري وموش وماردين و أورفة يقر بأنه تم تحديد 3000 شيخ و آغا من اجل تهجيرهم إلى غرب البلاد . [1]

وقد استمر النظام الكمالي في اسلوبه للقضاء على كل مقومات الشخصية الكردية ، حيث اسس لدستور لا يعترف إلا بالشعب التركي ولا يسمح الى بالتحدث باللغة التركية ، و اصبحت اللغة الكردية ممنوعة يعاقب عليها القانون ، وسمي الاكراد بأتراك الجبل ، وقد اكتظت السجون بالمعارضين الاكراد ، واتخذت الحكومة قرار نهائي لارجعة فيه وهو ان الرد سيكون بالعنف والترهيب على اي محاولة كردية للتمرد مستقبلا .[2]

و – سنوات الهدوء:

بعد سنوات الحديد والنار والدمار والنقل الاجباري للاكراد الى المناطق الغربية من تركيا شهد الوضع نوع من الهدوء والاستقرار ، بسبب عسكرة المنطقة الكردية وسياسة البطش والتخويف التي شهدتها المنطقة ، والتي تركت آثارا مخيفة ومدمرة على المنطقة ، لذلك بدأ الاقتناع بعدم جدوى الثورات في عملية التحرير ، وفي هذا الصدد كتب مراسل جريدة سان بوست San Post عند زيارته للمنطقة سنة 1938 م ، لقد وجدت المكان موحش وكئيب ، الشرطة وموظفي الضرائب هم الموظفون الوحيدون في المنطقة ، بحيث لم يتبقى هناك حرفيون ولاتجارة ولاثقافة ، كل ما في الامر هناك اشخاص عاطلين تدور حياتهم حول بعض الرؤوس القليلة من الماعز ، لا اثر لأية حياة مدنية متحضرة في المنطقة ، لا توجد مدارس ولا

[1] – ديفيد مكدول ، مرجع سابق ، ص 328.

[2] – مثنى أمين قادر ، مرجع سابق ، ص 101.

مستشفيات ولا اطباء ، لم نعطى سكان درسيم شيء وانما اخذنا منهم كل شيء ، لايحق لنا معاملتهم بهذا الشكل . [1]

وقد شكل السخط العام الناتج عن المجاعة التي ضربت منطقة كردستان وسوء الاوضاع المعيشية التي آلت اليها المنطقة ، العامل الاساسي في الانفتاح الديمقراطي الليبرالي لحكومة عصمت أنونو ، وذلك تقربا لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لنيل بعض المساعدات المالية والعسكرية لمواجهة النفوذ السوفياتي في المنطقة ، وهكذا سمح للأحزاب السياسية و الصحافة بالنشاط ، وفي 1950 م وصل الحزب الديمقراطي الى الحكم بفضل دعم طبقات واسعة من المجتمع والتي ساست من سنوات العنف و تغول العسكر وهذا الحزب في الاصل يمثل البرجوازية الصاعدة ، وقد كانت كردستان من معاقل الحزب ، حيث اختفى القمع البوليسي والعسكري ، وسمح للقادة الاكراد المنفين بالعودة الى بيوتهم و اعيدت اليهم اموالهم وممتلكاتهم وهناك من اصبح نائبا فيما بعد ، وبدأت المدارس والمستشفيات بالظهور في كردستان .[2]

وقد كانت هذه الهبة الديمقراطية أولى مراحل تفكك الهياكل الاقطاعية في مناطق الريف الكردستاني ، حيث بدأ يسترجع المالكون الاكراد اراضيهم و يحصلون على امتيازات رأسمالية وتحولوا الى اصحاب اعمال ومساهمين في البورصة وأبنائهم أصبحوا من داعمي السياسة الشرقية والتي تعني احداث التغيير الاقتصادي والثقافي في كردستان ، ولكن بعد وقوع انقلاب 1960 م على رئيس الوزراء مندرس ، خشي الاكراد ان تذهب الامتيازات التي حصلوا عليها في ظل الحكم الديمقراطي ادراج الرياح، وتعود منطقة كردستان الى سابق عهدها من العنف والبطش. [1]

[1] – جيرارد جالياند ، مرجع سابق ، ص116.

[2] – المرجع نفسه ، ص 117.

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 119– 120.

والجدير بالذكر ان حزب مندريس عقد تحالفات مع الوجهاء الاكراد وساعدهم للاندماج في السوق الرأسمالية ، كما ان الحزب وضع حد لسياسة الترحيل السكاني، بالرغم من انه لم يعترف بالحقوق القومية للكرد، ولكنه سمح بالتحدث باللغة الكردية، وفي نفس الوقت وقع معاهدة حلف بغداد مع ايران والعراق وباكستان، بهدف التعاون لاخماد اية حركة كردية تهدد وحدة هذه البلدان .[1]

– المبحث الثالث: تأثير الحركة العرقية الكردية على استقرار وأمن الدولة التركية

إن المعضلة الكردية التي تولدت بعد فشل تحقيق حلم دولة كردستان المستقلة الى جانب تقسيم الشعب الواحد على عدة دول قومية مختلفة الايديولوجية والمصالح والتحالفات في اعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، أدت الى قيام الاكراد بثورات متتالية، ساهمت في تقويض الاستقرار في المنطقة ، والنتيجة كانت الكثير من الدمار والخسائر البشرية والاقتصادية وتراجع معدلات التنمية في هذه المناطق لحقب متتالية، وبعد فترة هدوء نسبي امتدت لاربع عقود عادت الاوضاع للتدهور من جديد، بسبب ظهور حزب العمال الكردستاني الداعي للانفصال عن تركيا باتباع الوسائل العنيفة، وهذا ماتسبب في تهديد الاستقرار في تركيا والدول الاقليمة المجاورة لها، وكانت له اثار كارثية على الأمن القومي التركي بمختلف ابعاده .

المطلب الأول – انبعاث الحركة القومية الكردية من جديد :

بالرغم من أن عمليات القمع والترحيل والانتفاضات التي شهدتها مناطق كردستان في عشرينيات وثلاثنيات القرن الماضي استنزفت قدرات الاكراد للقيام بتمرد جديد، الا انها مهدت لمرحلة جديدة من القومية والمقاومة الكوردية، والتي استمرت بأساليب أخرى ، فمرحلة الستينات

[1] – جيرارد جالياند ، مرجع سابق ، ص140.

من القرن العشرين تميزت بظهور منظمات كوردية ومجلات عديدة اهتمت باللغة والثقافة والتاريخ والأدب الكوردي.[1]

سمح دستور 1961 بتأسيس احزاب على أسس اشتراكية لأول مرة في تاريخ تركيا الحديث وبذلك تأسس حزب العمال الاشتراكي التركي تحت رئاسة محمد علي أيبار وقد فاز بـ 3 % من الاصوات المعبر عنها سنة 1965 م ، وقد انجذب الكثير من الاكراد الى الانتماء الى الحزب لأنه يمثل خط معتدل متوازن بعيد عن العنصرية التي يكنها الكثير من الاتراك للأكراد خصوصا في المناطق التي رحلوا اليها اين تعرضوا للكثير من التنمر والاستهزاء والإقصاء .[2]

ففي 1963 م اندلع أول احتجاج على الفقر والتخلف في سيواس وأصبح تنظيم اجتماعات ومظاهرات ضد البطالة وارتفاع الاسعار والحملات العسكرية عادة مألوفة في كل سنة ، على الرغم من قسوة القمع وحشيته فإن المطالب القومية الكردية لم تتوقف، وبدأت تظهر في الخطب وفي اللوحات واللافتات وبعض هذه المطالب كتبت بالكردية ، هذا التأكيد على الهوية لم ينحصر على اللقاءات والمظاهرات التي نظمها الكرد بل امتد الى الجماهير التي تحضر اجتماعات المنظمات التركية السياسية ، وقد ظهرت بعض التنظيمات الحزبية الكردية سنة 1965 م كالحزب الديمقراطي الكردستاني التركي الذي تأسس على يد المحامي فائق باجاك الذي اغتيل بعد ذلك على يد الشرطة السرية التركية ، وفي 1969 م مر هذا الحزب بأزمة داخلية كبيرة ، حيث قام كوادره بتأسيس حزب جديد منافس اطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي لكردستان تركيا حيث تبني نهج يساري وطالب بالاستقلال التام لكردستان ، بالاضافة لهذين التنظيمين الحزبيين كان هناك التنظيم الثوري للشباب الكردي والذي لاقى القبول عند السلطات وقد عمل كمنظمة ثقافية هدفها تنوير الراي العام بالمعاناة التي يعانيها شعب كردستان .[1]

[1] – هنري باركي وآخرون ، مرجع سابق ، ص61 .

[2] – ديفيد مكدول ، مرجع سابق ، ص 609.

[1] – جيرارد جالياند ، مرجع سابق، ص 139.

وفي أواخر فترة الستينيات من القرن الماضي تظاهر حوالي 10 آلاف في سيلوان و25 ألف في ديار بكر احتجاجا على تهميش واضطهاد الاكراد ، وهذا ما أعتبر أول تحدي فعلي للنظام بعد 1938 م ، ومؤشر على انتقال الحراك العرقي من تأثير الفلاحين والأغوات القبليين الى تأثير الشباب المتعلمين ، مما شكل النواة الاساسية للبورجوازية المتعلمة ذات الميولات اليسارية المعتدلة ، وقد حاولوا النشر باللغة الكردية و التركية على حد سواء ، لإدراكهم بأن نشر الادب الكردي اصبح ضرورة لتكوين الوعي القومي ، وردا على هذه الخطوات أصدرت الحكومة مرسوما في عام 1976 ينص على أنه يمنع توزيع المواد باللغة الكردية سواء كانت مدونة او مسجلة أو على شريط أو ما شابه ، وعلى اثر ذلك تم اعتقال محمد أمين بوزرسلان بتهمة نشر كتاب مدرسي للمرحلة الابتدائية وأيضا قيامه بالترجمة إلى اللغة التركية .[1]

وخلال الفترة 1969-1971 دخلت تركيا فى مرحلة اضطراب عميق بسبب عودة المقاتلين الأتراك والأكراد من معسكرات فتح في لبنان ، حيث اندمجوا في النضال اليساري خصوصا مع تزايد النزعة القومية في التجمعات اليسارية في الشرق بشكل واضح ، وفي عام 1969 أقيمت شبكة من الأندية الثقافية في كردستان و انقرة واستانبول عرفت باسم المواقد الشرقية الثورية الثقافية DDKO ، وكان اعضائها ينتمون الى حزب العمال التركي ، حيث طالبو بمزيد الحريات في المناطق الشرقية ، وبعد تزايد نشاطهم سعت الدولة الى محالة تطويقهم واتهمتهم بالسعي الى التحريض على الانفصال ، والقي القبض على قادة DDKO بتهمة السعي للانفصال .[1]

واستمرارا للوضع المتردي قامت جماعتان يساريتان هما جيش التحرير الشعبي وجبهة التحرير الشعبية بالإغارة على البنوك وخطف جنود امريكان في 1971 م ، مما جعل الجيش التركي يتدخل ويستولي على السلطة ، وفرض الاحكام العرفية في اثنتا عشر محافظة من

[1] – ديفيد مكدول ، مرجع سابق ، ص 612.

[1]– المرجع نفسه ، ص 613 .

اصل 67 محافظة، وتم اعتقال الالاف في كردستان ، وارجع وزير الداخلية التركي اسباب التدخل العسكري الى ثلاث عوامل هي : نشوء اليساريين المتطرفين ، ورد فعل اليمينين الذين يتوقون الى الديكتاتورية ، والانفصاليين الشرقيين أين وجدت كميات كبيرة من الاسلحة ، هذه التحولات ادت الى اتخاذ اجراءات صارمة لتقييد الحريات ، وهذا ما أدى بالدوائر اليسارية والقومية الكردية الى الاتجاه نحو العمل السري ، وظهرت بذلك مجموعات تتبنى الفكر الماركسي اللينيني ، كإتحاد العمال الثوريين (DISK) وبدأ يرتفع عدد المنتمين لهذه الجماعات تدريجيا وخصوصا من طلاب الجامعات الثوريين .[1]

ولم يمر وقت طويل حتى اندلعت اعمال عنف بين الجماعات اليمينية وعلى رأسها جماعة الذئاب الرمادية المناوئة للأكراد والجماعة اليمينية ، وقد اسفرت هذه المواجهات على خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات ، حيث قتل بين خريف 1973 و صيف 1977 ما لا يقل عن 447 طالبا ، و شهد عام 1978 مقتل 36 نقابيًا على أيدي مسلحين مجهولين ، وفي نفس العام وقعت مجزرتا بهجلي ايفلر وكهرمان مرعش كهرمان ، والتي أديتا الى مقتل 111 علويًا على يد الشرطة السرية .[1]

وقد أدت عمال العنف وخصوصا المجزرة التي وقعت في مرعش في وضع كامل كردستان تحت الاحكام العرفية ، وهذا ما أدى بالوزير في الحكومة التركية شرف الدين آلجي وهو من اصول كردية الى التصريح بشكل علني بأنه يوجد أكراد في تركيا وهو نفسه كردي ، الامر الذي أدى الى ضجة واحتجاج صاخب في مجلس الوزراء التركي . [2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 615 .

[1] –H. Akin nver, " Turkey's Deep–State and the Ergenekon Conundrum " Middle East Institute policy Brief, No 23, April 2009 , p8.

[2] – – ديفيد مكدول ، مرجع سابق ، ص ص 619– 620 .

وقد اتسعت حالات الاضطرابات وحوادث القتل فمنذ شهر فيفري لعام 1980 قاد اتحاد حزب العمال التقدمي اضرابا عاما ، مع استمرار معدلات عمليات القتل والاغتيال السياسي في الارتفاع ، حيث اشارت التقديرات الى ان مابين 20و30 شخص يقتلون يوميا، وقد قاد حزب الخلاص الوطني تظاهرات صاخبة من مدينة قونية ضد العلمانية الأتاتوركية، حيث طالب بالتصدي لما اسماها موجة الكفر و الالحاد والشيوعية ورفع شعارات تركيا الاسلامية وهذا ما أثار حفيظة قادة الجيش الذين اعتبروا الامر تهديدا لقيم الجمهورية ولبقاء الدولة ، حيث قام الجيش بانقلاب عسكري بعد تفاقم الامور وعجز الحكومة على إدارة الازمة، لذلك اضطر الجيش الى التدخل بعد أن تفاقمت الامور وفقدت الحكومة السيطرة على الوضع .[1]

المطلب الثاني – حزب العمال الكردستاني ومشروع الانفصال :

في ظروف دولية معقدة يميزها شدة الاستقطاب بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي خضم الايديولوجيات الاشتراكية والرأسمالية المتصارعة ، ظهر حزب العمال الكردستاني ذو الميول اليسارية ، كنتيجة لهذا الاستقطاب ، متبنيا خيار الانفصال عن الدولة التركية وتأسيس كردستان الكبرى عن طريق القوة ، الامر الذي فتح الصراع من جديد بعد تراجعه لأربعة عقود .

أولا– تأسيس الحزب:

ترجع البدايات الأولى لتأسيس حزب العمال الكردستاني **pkk** الى سنة 1973 م ، حيث قرر عبد الله اوجلان مع خمسة من رفاقه تأسيس جماعة اطلقوا عليها الجمعية الديمقراطية لطلاب الجامعة ، وكان الهدف من تأسيسها هو انارة الرأي العام الكردي بحقائق المغيبة عن القضية الكردية ومن ثم اعلام منطقة كردستان وطن مستعمر من قبل الاتراك ، ومنه يجب

[1] – كريم مطر حمزة الزبيدي، مرجع سابق ، ص 167.

اتباع مختلف سبل النضال لاسترجاع حقوق الشعب الكردي المغتصبة ، ومنه يجب العمل على خلق تنظيم ثوري لاسترجاع الحقوق المسلوبة . [1]

ومع نهاية عام 1976 م تم تغيير اسم الجماعة الى جمعية التعليم العالي الثوري ADYOD والانتهاء من اعداد برنامج وافكار الحركة والتي تهدف الى التحول الى حزب بجناحين سياسي وثوري وفق منهج ماركسي، وقد أسست الحركة جريدة سرخبون التي تعبر على افكار الحركة واهدافها ، وهذا ماجعل النظام التركي يتخذ اجراءات امنية من اجل الاطاحة بهذه الحركة قبل ان تتحول الى خطر حقيقي يهدد كيان الدولة ، حيث بادر بإجراءات امنية تهدف لإسقاطها ، وذلك من خلال زرع عملاء وجواسيس داخلها ، وتحريض التنظيمات الاخرى المعادية لهذه الحركة على مواجهتها ، حيث شن تنظيم النجمة الحمراء المعارض لحركة عبد الله اوجلان هجوما ادى الى مقتل احد قيادات الحركة وهو **حقي قرار** في 18 ماي 1978 م ، وهذا ما جعل الحركة امام خيارين لا ثالث لهمها ، اما الاستمرار في التخفي والهروب او اتباع طريق المواجهة والثورة ، وبالفعل اجتمع عبد الله اجلان مع ستة من رفاقه في قرية **فيس** في ديار بكر ، وبعد اجتماعات دامت عدة ايام قاموا بإعلان تأسيس **(حزب العمال الكردستاني –Partiya Karkeren Kurdistan)** بتاريخ 1978/11/21 م واعتبر هذا الاجتماع بمثابة المؤتمر الأول للحزب . [1]

وتقوم أساس فكرة مؤسسي الحزب على اعتبار كردستان الشمالية أي مناطق جنوب شرق تركيا هي مناطق كردية تحت سيطرة القوات التركية ، وهذا ما يستوجب تحريرها وإقامة دولة مستقلة للشعب الكردي تشمل كل كردستان الشرق الاوسط ، ويرى اوجلان في هذا الصدد ان حل القضية الكردية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية ، ويؤكد الحزب على وجوب

[1] – أشواق أحمد مناف عبد المقصود، " حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا " ، مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف . عدد 57 اكتوبر 2020 ، ص 308.

[1] – المرجع نفسه ، ص 309.

اتباع حرب العصابات لتحقيق الانفصال ، وطالب عبد الله اوجلان الزعماء الاكراد في الدول الاربعة التي يتوزع فيها الاكراد بالتفاهم وتصصفية الخلافات والابتعاد عن القبلية المتعصبة لأنها تعيق التفكير الديمقراطي ، وتشتت المجتمع الكردي . [1] ، وعرف حزب العمال الكردستاني منذ نشأته الى اليوم على انه حزب عرقي يهدف الى فصل الاراضي التي يتواجد فيها الاكراد عن تركيا كمرحلة اولى ، ثم تأسيس كردستان الكبرى وذلك باسترجاع الاراضي الواقعة في اقاليم الدول الاخرى كمرحلة ثانية ، وهذا كله يكون باستعمال القوة ضد الاهداف العسكرية والمدنية التركية على حد سواء . [2]

ثانيا– أيديولوجية الحزب و أهدافه :

أ– أيديولوجية الحزب:

تقوم أسس الفكر الايديولوجي لحزب العمال الكردستاني على تبني الفكر الماركسي الثوري القائم على نبذ التمييز الطبقي وخوض معركة تحرير البروليتارية من هيمنة الطبقة الرأسمالية من خلال الثورة وتحريك الجماهير المهمشة والكادحة [1] ، حيث يؤكد الماركسيون في هذا الصدد أنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية ، إذ تتمثل أهمية النظرية الثورية العلمية فى كونها تمتلك أساس ملامسة الواقع الاجتماعى ، لذلك وانطلاقا من هذا المنطلق يكون الموقف الثورى انعكاساً للتناقضات القائمة بين الطبقات، أي بين البناء الفوقى السياسي الذي يرفض التغيير وبين الجماهير التي ترفض بدورها مواصلة السير على منوال الحكم القديم، وحركية هذه

[1] – عمار عباس محمود، مرجع سابق ، ص 89 .

[2] – عامر عبد الفتاح الجومرد ، " التكييف القانوني لما نجم عن عمليات مقاتلي حزب العمال الكردستاني " ، مجلة الرافدين للحقوق . المجلد 11 العدد 42 ، 2009 ، ص150.

[1] – كمال بوناب ، " الماركسية والمادية الجدلية "، مجلة أبحاث قانونية و سياسية . المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020 ، ص214.

التناقضات لا يمكن تصورها بدون طبقات اجتماعية وأحزاب سياسية تعمل وفق منهج سلوكي مرسوم سلفا. [1]

ويؤكد (عبدا لله أوجلان) على إن حل القضية الكردية في تركيا يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية ، إذا يقول في هذا المجال في الحقيقة إن أعضاء حزب العمال الكردستاني **pkk** لهم فعالية عسكرية وأيديولوجية هي المبادئ الماركسية اللينينية ، والتي يحاولون من خلالها تغيير النظام السياسي عن طرين القوة وهم بذلك يمثلون الخطوط الاولى في معارك القوى الاشتراكية العالمية .[2]

وقد اعتمدت الأيديولوجية التي تبناها الحزب على البراديغما، انطلاقا من وجهة النظر التي طورها زعيمه وفقا لفكر وذهنية إنشاء مجتمع ديمقراطي ايكولوجي قائم على الحرية والمساواة التامة بين الرجل والمرأة ، وهذا اعتمادا على التحليل المنطقي للتاريخ وفق منظور وواقعي وموضوعي بعيدا عن الاطروحات الوضعية ، الى جانب اعتمادها على الافكار اليسارية التي حققت تطورا في مواجهة نظام الحداثة الرأسمالي ، والبعد الايكولوجي في أيديولوجية حزب العمال الكردستاني pkk هو العمل على بناء وخلق التوازن بين الطبيعة والمجتمع حسب تصريح (**هاجر زاغروس**) رئيسة مؤتمر الشعب (kongra.gil) الذي يمثل إتحاد منظمات المجتمعات الكوردستانية (kck) ، وهذا انطلاقا من ان النظام الرأسمالي والنظم المتسلطة السائرة في فلكه تستنزف الطبيعة بشكل متسارع لتحقيق اكبر قدر من الارباح وكل ذلك يكون على حساب البيئة وهذا ما يؤدي الى خلل في التوازن بين الطبيعة والمجتمع ، الأمر الذي ساهم في انتشار الازمات المجتمعية ، ومن هذا المنطلق طرح (عبد الله أوجلان) في البداية

[1] – سمر السيد أحمد عوض " ، نظريات الثورة :رؤية تحليلية " ، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط . مجلد 10 ، عدد 01 ، 2021 ، ص ص 142– 143.

[2] – خميس دهام حميد ، رؤى سنان جواد ، "حزب العمل الكردستاني (PKK) و دوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام 1991– 2013 " جامعة بغداد كلية العلوم السياسية . العدد 48 ، جويلية 2014 ، ص ص10–11.

فكره السياسي الذي يقوم على القومية وإنشاء الدولة الكردية المستقلة في جنوب شرق تركيا تمهيدا لقيام دولة كردستان الكبرى الموحدة التي تضم أكراد تركيا والعراق وسوريا و ايران .[1]

ب – أهداف الحزب :

كان الهدف الأول والرئيسي لحزب العمال الكردستاني هو إنشاء قوة عسكرية ذات مصداقية في صفوف الاكراد داخل تركيا وتتلقى الدعم الخارجي خصوصا من الدول الاشتراكية والشيوعية وتكون قادرة على تحدي السلطة السياسية للحكومة كمرحلة أولى ، ثم توسيع نطاق العمليات والسيطرة على المناطق الكردية خارج الحدود التركية في المرحلة الموالية ، ومنه تكون كردستان الاشتراكية الموحدة من القواعد الاساسية التي يمكن من خلالها تعزيز الاشتراكية داخل المنطقة وحول العالم ، وبالتالي ستكون دولة كردستان المستقبلية ان هي تحققت وسيلة لنشر المذهب الاشتراكي في العالم [2]. ويمكن القول أن حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه في أواخر حقبة السبعينيات مر بمرحلتين تغيرت معهما اهداف الحزب .

– **المرحلة الأولى** : وهي المرحلة التي امتدت من تاريخ تأسيس الحزب الى غاية 1990 م حيث تبنى فيها الحزب فكرة الانفصال التام و إنشاء دولة كردية مستقلة موحدة في إطار قومي على اراضي كردستان تركيا كمرحلى أولى ثم ضم اراضي كردستان الموزعة على بقية الدول كمرحلة ثانية ، وقد عكست اهداف الحزب الانفصالية شعارات اليسار المتشدد تجاه سيطرة الحكومة التركية على المناطق الكردية ، وهذا نتيجة استقراء التاريخ الكردي الاجتماعي والقومي والعوامل التي ساهمت من اعاقة الحركات الاستقلالية الكردية ، وتلاشي الحلم الكردي بإقامة وطن خاص بالأكراد ، وقد تبنى الحزب في هذا الصدد فكرة الثورة السياسية والاجتماعية لتغيير

[1] – المرجع نفسه ، ص 11.

[2] – Michael Radu , " The rise and fall of the PKK " . Orbis A Journal of World Affairs , Volume 45 , no 1, 2001 , p p 50–51.

بنية المجتمع الكردي ، من خلال التوجه نحو الطبقات الفقيرة، وتوعيتها بأن خلاصها يكمن في التحرر والانفصال عن الدولة التركية ، وأن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف ، يكون عن طريق اللجوء إلي النضال المسلح كخيار الزامي .[1]

– **المرحلة الثانية** : وهي المرحلة التي تمتد من 1990 م الى اليوم ، حيث تغيرت فيها اهداف الحزب بشكل جذري ، اين انتقلت من الدعوة للانفصال التام عن تركيا ، الى المطالبة بإقامة نظام فيدرالي للحكم في تركيا ، حيث اعلن عبد الله اوجلان اعترافه بالدولة التركية وانه لا يهدف الى الاستقلال و الانفصال ، وإنما جاء ليطالب بالحقوق السياسية والثقافية للأكراد في اطار الدولة التركية ، وقد كان هذا في خطاب طالب فيه بإعلان هدنة من طرف واحد لاجل فتح قنوات الاتصال مع الحكومة التركية ، وفي 1998 اعلن أوجلان عن تعديل طلبه المقدم سابقا والذي نص على إقامة نظام فيدرالي بطلب جديد يدعو الى المطالبة بالحكم الذاتي .[2]

ثالثا– التنظيم الهيكلي للحزب:

يختلف التنظيم الداخلي لحزب العمال الكوردستاني pkk عن باقي الأحزاب السياسية الأخرى ، لكونه لا يمتلك نظاماً داخلياً يعمل وفقه، فنظام الحزب الداخلي يقوم على الفلسفة والأخلاق وليس نظام بيروقراطي يطبق بشكل تكتيكي ، وتتكون البنية الهيكلية للحزب من مستويات عديدة للسيطرة والتوجيه .

– **زعامة الحزب** : وشغلها في البداية (عبد الله أجلان) الذي يعد المنظر الأيديولوجي والفكري للحزب الذي يوضح نهجه السياسي والأخلاقي وهو أعلى مرجعية للحزب في أتخاذ القررات ثم انتقلت الى قيادة ثنائية بعد اعتقال أوجلان يمثلها كل من مراد قرايلان Murat Karayılan

[1] – اشواق احمد مناف عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص 314.

[2] – حنا عزو بهنان ، " قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية 1984–2007 "، دراسات اقليمية .مجلد،5 ،عدد 12 ، 2008 ، ص8 .

وهو حالياً القائد العام لقوات الدفاع الشعبي الكوردستاني، الجناح العسكري لحزب العمال الكردستان، و جميل بايبك Cemîl Bayik وهو الرئيس المشترك لمنظومة المجتمع الكردستاني التي تضم مجموعة من الأحزاب الكردية في كل من سوريا والعراق وإيران وتركيا .[1]

– **إدارة الحزب:** وتتألف من خمسة وثلاثين عضوا يتم انتخابهم في مؤتمر الحزب الذي يعقد كل أربع سنوات ، ويتم من ضمنهم انتخاب لجنة منسقة مؤلفة من أثنا عشر عضوا .[2]

أ– التنظيم الداخلي لحزب العمال الكردستاني :

يتألف من 26 شعبة أهمها :

1– لجنة الدعاية والنشر : تقوم بإصدار الجرائد اليومية سرخوبون – الاستقلال وغيرها بشكل منتظم منذ عام 1980 م.

2– شعبة تنظيم القرى: يتولى أحد كوادر الحزب وظيفة المفوض السياسي لكل قرية يتم السيطرة عليها ، ويعد بمثابة الحاكم العسكري لها، ضمن المنطقة المحررة التي يسيطر عليها الحزب .

3– شعبة المنطقة الحرة : يعد حزب العمال الكردستاني المنطقة التي تضم قصبات أولو دره وبيت الشباب من ولاية حكارى و ايروخ ، شيرناك ، برواري من ولاية سعرت ، و سيلوبي وجزرة من ولاية ماردين منطقة كردية محررة لا تخضع للسلطة المركزية التركية ، حيث قام الحزب بتقسيم هذه المنطقة إلى ثلاثة أقسام وعين كل من نظام الدين و ابراهيم قيليج وصارى سنان حكاما عليها .

[1] – من هم القادة الأكراد الذين رصدت واشنطن ملايين الدولارات لاعتقالهم؟ ، تقرير عربي bbc news ، 8 نوفمبر 2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2020/5/12م من موقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46123216

[2] – المرجع نفسه ، ص13.

4 – لجنة المنظمات المهنية .

5– لجنة المنظمات العمالية .

6– لجنة تنظيم المدن الكبيرة وهي حلقة الوصل بين قيادة حزب العمال الكردستاني والتنظيمات اليسارية العاملة في المدن والمتعاطفة مع الحزب ، كما أنها تسعى إلى كسب الأنصار والأعضاء الجدد من بين الشباب والطلبة للانضمام إلى الحزب .[1]

ب– التنظيم الخارجي لحزب العمال الكردستاني :

يتكون التنظيم الخارجي للحزب في فترة الثمانينيات من 13 شعبة تتوزع عبر العالم خصوصا في عواصم الدول الكبرى والدول المهتمة بالقضية الكردية وحقوق الإنسان، وهذه الشعب هي شعبة فرنسا، انكلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي الصين الشعبية النمسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، الدانمارك، السويد، النرويج، هولندا وسويسرا ويتعاون الحزب مع منظمتى الإتحاد الوطنى لكردستان الذى مقره في لندن والمعهد الكردي في باريس ومعهد الدراسات الكردية في برلين، وكان حسين بيلديرم هو الناطق الرسمى باسم الحزب في أوروبا ولكنه أختلف مع رئيس الحزب عبدا لله أوجلان فاستقال من هذه المهمة وتولى قيادة التنظيم الخارجي للحزب .[1]

ج– الجناح السياسي :

ويتكون من اللجنة المركزية التي تنبثق عن المجلس التنفيذي المركزي والتي تقوم بالأشراف على نشاطات الحزب، وترتبط بالمجلس التنفيذي قوات الدفاع الشعبي (HPG) التي هي الجناح العسكري والتي يطلق عليها الأنصار أو الكريلا، و تنبثق عن اللجنة المركزية للحزب

[1] – ابراهيم الداقوقي ، مرجع سابق ، ص ص200–201.

[1] – المرجع نفسه ، ص 201.

هيأة تسمى اللجنة السياسية تمثل الجناح السياسي للحزب ويلتقي كوادرها كل خمسة عشر يوم بالمقاتلين في معسكراتهم في جلسة نقاش مفتوحة إذ تعطى الحرية الكاملة لكافة المقاتلين لانتقاد المسؤولين .

د- الجناح العسكري : قام الحزب بإنشاء قوات تحرير كردستان HRK في 15 أوت 1984 والتي تقوم بالإشراف على تجنيد المقاتلين ، وجمع المعلومات الاستخباراتية ، وكان هذا أول تنظيم عسكري أعلن عنه الحزب ولكن بعد مقتل قائده **معصوم قورقماز** في 28 مارس 1986 تغير اسم التنظيم إلى جيش التحرير الشعبي (ARGK) ، وفي 1999 م بعد اعتقال مؤسس الحزب عبد الله اوجلان تغير اسم التنظيم المسلح مرة أخرى إلى قوات الدفاع الشعبي الكردستاني(HPG) . [1]

المطلب الثالث- تأثير تمرد حزب العمال الكردستاني على أمن واستقرار الدولة التركية :

بدأت المواجهة المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية منذ فترة تأسيسه حيث مرت بعدة مراحل متعلقة بتطور امكانيات الحزب و اهدافه الاستراتيجية ،هذه المواجهات الغير متكافئة بين الجانبين اسفرت على خسائر كبيرة للطرفين ، الأمر الذي تسبب في تهديد مستمر للأمن والاستقرار لأكثر من اربعة عقود دون التوصل الى مخرج أو حل نهائي لهذه المعضلة .

أولا- الأنشطة العسكرية لحزب العمال الكردستاني :

خلف النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني والممتد لأكثر من اربعة عقود ، والمستمر الى يومنا هذا، الكثير من المآسي والخسائر البشرية والمادية للجانبين الكردي والتركي، وساهم

[1] - خميس دهام حميد ، رؤى سنان جواد ، مرجع سابق ، ص ص 13- 14

في تهديد الاستقرار السياسي و اللاأمن في الداخل والجوار التركي، ويمكن الطرق الى فترتين أساسيتين للنشاط العسكري للحرب .

أ- الأنشطة العسكرية لحزب العمال الكردستاني من التأسيس الى اعتقال عبد الله أوجلان :

بدأ الحزب نشاطه العسكري بشكل متواضع ضد المصالح التركية ، حيث نضم اتباعه في حوالي ستة مجموعات صغيرة ، مزودة بالسلاح وتتجول من بلدة الى اخرى ، اطلق عليها اسم " **ابوكلار- Appocular** " وقد قامت هذه المجموعات بعمليات في باتمان ، ديار بكر قارص ، أديامان وأنقرة . [1]

ونظرا لضعف قدرات الحزب وتصاعد صراعه مع الحكومة التركية، قرر العمل من خارج تركيا منذ أواخر عام 1979 م، خصوصا مع تصاعد الصراع مع الجيش التركي بعد وقت قصير من الانقلاب العسكري لسنة 1980 م ، حيث فضل اخراج كوادره الى سوريا ولبنان وبعض الدول الأوروبية خشية الاعتقال ، وقد عقد مؤتمرين الاول تم في 15 جويلية 1981م بلبنان والثاني في أوت 1982 م بدمشق ، أين أكد على ضرورة العودة إلى المناطق الكردية في تركيا حيث تم في مارس 1985 إنشاء منظمة جديدة ، سميت **الجبهة الشعبية لتحرير كردستان،** ةالتي تحول اسمها الى **جيش التحرير الشعبي الكردستاني** بعد المؤتمر الثالث للحزب وهي تابعة للجنة السياسية المنبثقة عن اللجنة المركزية للحزب ، والتي تمثل الجناح العسكري للحزب بقيادة أوجلان. [1]

وقد تمكن الحزب من جذب مختلف الفئات للانظمام اليه كالعمال والفلاحين والمثقفين، بحيث اخد عدد المقاتلين يرتفع تدريجيا الى ان وصل تعداده ما يقارب 10 آلاف مقاتل سنة 1994 م ، ومكان انشارهم يمتد من حدود الاتحاد السوفيتي سابقًا شرقًا وحتى لواء الاسكندرونة

[1] – أشواق مناف احمد عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص313.

[1] – حنا عزو بهنان ، مرجع سابق ، ص5.

هاتاي Hatay غربًا ، و قد استهل حزب العمال الكردستاني حركته المسلحة في تركيا من خلال الهجوم الذي شنه في 15 اوت سنة 1984م على مدن شيرناك وآروخ وشيران التابعة لولاية سعرت Siirt ، وقرية شمدينلي Semdenli في ولاية حكاري ، ويعتبر هذا التاريخ بداية لحرب طويلة الأمد مازالت مستمرة الى يومنا هذا ، وذلك من خلال عمليات عسكرية خاطفة وحرب العصابات التي يقوم بها مقاتلو الحزب ، عن طريق الهجوم على دوريات الجيش والشرطة والمؤسسات العسكرية والمدارس المنتشرة في منطقة جنوب شرقي البلاد بين الحين والآخر، فعلى سبيل المثال بلغت عمليات الإقتحام والهجوم والاغتيال التي نفذها المقاتلين الاكراد ضد القوات التركية خلال سنة واحدة 251 عملية .[1]

وبسبب فرار المقاتلين الأكراد إلى ماوراء الحدود التركية في كل مرة يقومون بعمليات هجومية ضد المصالح التركية ، مما يصعب من ملاحقتهم ، أقامت الحكومة سنة 1985 م شبكة من الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع سورية، أما حدودها مع العراق التي تجري على طول جبال شديدة الانحدار، فكان من المستحيل تسيجها، لذلك كان حراس القرى أهم وسيلة دفاعية لسد الطريق أمام مقاتلي الحزب PKK للقيام بالعمليات الى جانب التضييق على طرق تموينه ، وقد عمل الحزب على محاربة هذه الشبكة من خلال مهاجمة منازل حراس القرى وعائلاتهم ، فخلال 1987 م شن الحزب بشكل مقصود هجوما على منازل حراس القرى وعائلاتهم؛ في مناطق ماردين وسيرت ومكاري حيث اباد الكثير منهم ، وهذا ما أدى الى انخفاض عدد حراس القرى من 20 الف الى 6 ألاف مع زيادة الهجمات والاغتيالات .[1]

وقد تصاعد نشاط الحزب بشكل ملفت حسب الأجهزة الإعلامية لحزب العمال الكردستاني ففي مدة عام أي من 15 اوت 1989 م إلى 15 أوت 1990 م ، تم تنفيذ حوالي 251 عملية اقتحام وهجوم واغتيال ضد الجيش والشرطة التركية والموالين لها من حراس القرى وفي

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 5– 6.

[1] – دافيد ماكدول، مرجع سابق ، ص633.

العام الموالي(1990-1991) نشب أكثر من 586 اشتباك ومعركة بين الجانبين ، كما تم تنفيذ أكثر من 77 كميناً و 184 عملية هجوم وزرع 53 لغماً و 24 عملية تخريب على الطرقات المستخدمة من قبل القوات التركية ، وقد أسفرت هذه العمليات على مقتل 204 من عناصر الوحدات الخاصة ، و 161 ضابطاً و 1779 جندياً و 164 مجند من حماة القرى و 91 من رجال الأمن والمتعاونين معهم . وقد تكبد الحزب خسائر كبيرة في كل هجوم يقوم به ففي الكثير من المرات يتم تصفية المجموعة المهاجمة بأكملها ، او تقع في الأسر مع هروب وتمكن بعض المقاتلين من الإفلات من الأسر أحيانا .[1]

إن عملية المواجهة بين الجانبين من 1984 إلى 1999 م تسببت في الكثير من الخسائر البشرية والمادية للطرفين ، حيث أدت الى مقتل حوالي 37 ألف قتيل من كلا الجانبين مع استنزاف متواصل لموارد الدولة التركية التي تخصص 8 مليارات دولار سنويًا للقضاء على نشاط الحزب .[2]

وبعد الخسائر الكبيرة التي تلقاها الحزب على مدار سنوات النشاط العسكري ، ومع تزايد قناعات قياداته وعلى رأسهم عبد الله اوجلان بصعوبة تحقيق هدف الدولة الكردية المستقلة في الظروف الراهنة ، أعلن رئيس حزب العمال الكردستاني في مارس 1993 م وقف اطلاق النار من طرف واحد ، وتحول اهداف الحزب من اقامة دولة كردية مستقلة الى المطالبة بإقامة نظام فيدرالي او حكم ذاتي للمناطق الكردية في سنة 1995 م ، وقد طلب من ايطاليا منحه اللجوء السياسي من اجل العمل على اقناع اوروبا بالفكرة المستجدة من اجل انهاء الصراع مع الحكومة التركية.[1] وهذا ما تجاوب معه الرئيس التركي تورغت أوزال حيث قرر فتح صفحة حوار مع الحزب ، والسعي الى تطبيق نظام غير مركزي شبيه ببعض الانظمة الفيدرالية ،

[1] – أشواق مناف احمد عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص ص 317- 318..

[2] – حنا عزو بهنان ، مرجع سابق ، ص7.

[1] – المرجع نفسه ، ص 8.

يعطي السلطة المحلية للاكراد في تسيير شؤونهم المحلية ، الى جانب عفو مشروط على مقاتلي الحزب لمدة 5 سنوات اذا التزم بالتخلي نهائيا عن العنف ، ولكن عدم اقتناع قادة الجيش بخطة تورغت أوزال ، والذي توفي في هذه الفترة ، الى جانب اغتيال 30 جنديا تركيا من طرف قائد منشق عن الحزب رميا بالرصاص ، اجهض عملية السلام بين الطرفين . [1]

وتواصلت المواجهات بين الطرفين ، الى أن تم اعتقال أوجلان في 16 فيفري 1999 م مع اقرار محكمة أمن الدولة التركية بإعدامه في 29 جوان من نفس السنة بتهمة الخيانة العظمى والسعي لتقسيم البلاد ، ولكن وبالرغم من حكم الاعدام القاسي الذي صدر في حق عبد الله اوجلان ، إلا انه طلب من اعضاء و منتسبي الحزب وقف اطلاق النار من جانب واحد والتوقف عن مهاجمة المصالح التركية والانسحاب الى خارج الاراضي التركية ، وبالفعل امتثلت القيادة المركزية لتعليمات قائدها المسجون وأعلنت عن هدنة أحادية الجانب دامت الى غاية 2005 .[2]

ب- النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني في فترة حكم حزب العدالة والتنمية :

تراجع النشاط العسكري للحزب بشكل كبير بعد اعتقال مؤسسه وقائده الايديولوجي عبد الله اوجلان ، الذي طالب من محبسه بوقف نهائي للعمليات العسكرية و افساح المجال للمفاوضات لإحلال سلام دائم بين الطرفين خصوصا من المستجدات الدولية بانهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي الافكار الماركسية اللينينية ، وقد أعقب عملية اعتقال رئيس الحزب وفشل عملية الهدنة بين العسكر والحزب ، وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية الى السلطة والذي صرح قادته وعلى رأسهم الطيب اردوقان بعزمهم ايجاد حل نهائي للمعضلة الكردية وفي الحقيقة أن حزب العدالة و التنمية AKP كان أمام مجموعة من التحديات بشأن القضية

[1] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص ص 109 – 110.

[2] – حنا عزو بهنان ، مرجع سابق ، ص ص 8 – 9 .

الكردية من أبرزها عقيدة الدولة الرسمية و دستورها القائم على أساس كون تركيا أمة ولغة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة .

وتواصلت الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة و التنمية AKP في اطار تسوية القضية الكردية، حيث صادق البرلمان التركي في شهر جويلية 2003 م على قانون جديد يهدف الى تقليص مدة محكوميه مقاتلي حزب العمال الكوردستاني pkk الذين ألقوا أسلحتهم و قدموا معلومات للسلطات التركية ، وقد استفاد أكثر من ثلاثمائة مسجون من هذا القانون ، وسلم خمسمائة و ستة و ثمانون ناشط عسكري أنفسهم .[1]

ومع ذلك فقد استشعر حزب العمال الكردستاني pkk تباطؤ الحكومة في القيام بخطوات جدية لحل القضية الكردية ، حيث جدد مطالبته بإجراء مفاوضات جدية سنوات 2008-2009 – 2011 م، ولكن دون جدوى الأمر الذي جعل الحزب يمنح مهلة للحكومة الى غاية سبتمبر 2013 م للقيام بإصلاحات دستورية تتضمن الاعتراف بالهوية الكردية بشكل واضح ، و اقرار المزيد من الحقوق للأكراد ، والا سوف يعلن عن نهاية عملية السلام بين الطرفين ويوقف عملية انسحاب مقاتليه الى خارج البلاد .[2]

وكان إصطدام عناصر مبادرة الحكومة التركية لحل الازمة الكردية بالمطالب الكردية الضمنية والمتعلقة أساسا بوجوب مراجعة هوية الدولة المبنية على اعتبار كل من يسكن أقاليم الدولة والتركية فهو تركي بالضرورة وان لغته هي التركية ، وهذا ما رفضه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ، حيث رأى ان فتح نقاش حول مراجعة هوية الدولة او الحديث عن الحكم الذاتي لمناطق الاكراد يعتبر فخ قبيح لا يخدم لا الديمقراطية ولا الحرية و لا السلم الاجتماعي

[1] – خميس دهام حميد ، رؤى سنان جواد ، مرجع سابق ، ص 22.

[2] – المرجع نفسه ، ص23.

وسيزيد الامر تعقيدا وانه ضد العرقية المتعصبة سواء التركية او الكردية ولا مكان لها في حضارة المسلمين . [1]

وبعد سنوات من الترويج للمصالحة السياسية مع الأكراد من خلال المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني (PKK) ، تخلت الدولة التركية جذريا عن هذه السياسة منذ منتصف عام 2015 م ، بعد اندلاع الصراع مرة أخرى إثر التفجيرات التي استهدفت تجمعًا للأكراد والتي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية" داعش "في مدينة سوروج، و عاد حزب العمال الكردستاني إلى الهجوم على المدن التركية . [2]

حيث أطلق عناصر حزب العمال الكردستاني النار على ضباط الشرطة في ديار بكر و أعلن الحزب عن 16 منطقة حكم ذاتي تابعة له في جنوب شرق تركيا ، وقام بحفر الخنادق والتحصينات في هذه المناطق، وهذا ماجعل القوات التركية تتدخل للقضاء على عناصر الحزب وإنهاء سيطرتهم على هذه المناطق ، حيث تم القضاء على 2544 مقاتل من عناصر الحزب في مختلف العمليات، وفي المقابل لقي 465 جندي تركي مصرعه . [3]

وقد توالت كرنولوجية الهجومات على المصالح التركية بعد إعلان وقف التفاوض مع حزب العمال الكردستاني ، حيث دخل تنظيم داعش بقوة على خط المواجهة مع السلطات التركية وكانت أهم الاحداث حسب التسلسل الزمني التالي : [1]

[1] – عقيل محفوض ، تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية.الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 65- 66.

[2] – عماد قدورة ، "المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا ". مجلة سياسات عربية ، العدد 33 ، جويلية 2018 م، ص 22.

[3] – حوادسي سمية ، "جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002 م " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .المجلد ، العدد 03، جويلية 2021، ص636.

[1] – تقرير سكاي نيوز عربية بالتفاصيل.، أبرز العمليات الإرهابية في تركيا خلال 17 عاما ، متحصل عليه بتاريخ : 2023/03/15م ، من موقع :

https://www.skynewsarabia.com/world/1571447-

– 10ماي 2015 : ثلاثة قتلى في انفجار سيارة مفخخة عند مرور حافلة للشرطة .

–12 أفريل 2015 : قتيل في هجوم بسيارة مفخخة نسبته السلطات إلى حزب العمال الكردستاني واستهدف مركزا عسكريا في محافظة ديار بكر ذات الغالبية الكردية .

–27 افريل 2015 م : شخص إنتحاري يفجر نفسه أمام موقع سياحي في مدينة بورصة ويتسبب في إصابة 13 شخصا، وصحيفة "حرييت" تقول إنه ينتمي الى حزب العمال الكردستاني.

– 1ماي 2015 : مقتل ثلاثة من الشرطة في انفجار سيارة مفخخة أمام مقر قيادة الشرطة في غازي عنتاب جنوب شرق قرب الحدود السورية، نسب لتنظيم "داعش."

– 2ماي 2015 :مقتل جندي في انفجار سيارة مفخخة نسبه الجيش إلى حزب العمال الكردستاني في ديار بكر، المدينة الكبرى في جنوب شرق البلاد حيث تقيم غالبية كردية.

– 10ماي 2015 :ثلاثة قتلى في انفجار سيارة مفخخة عند مرور حافلة للشرطة.

– 18 ماي 2015 م قتل أربعة جنود بقنبلة في جنوب شرق تركيا في هجوم نسبه الجيش إلى حزب العمال الكردستاني.

– هجوم في 20 جويلية 2015 م في سروج قرب الحدود السورية، يسفر عن مقتل 34 شخص وحوالي مئة جريح بين ناشطي القضية الكردية، نسبته السلطات إلى تنظيم "داعش".

– هجوم انتحاري في 10أكتوبر2015م استهدف تجمع مؤيد للأكراد أمام محطة أنقرة المركزية للقطار، تسبب في مقتل 103 شخص وإصابة أكثر من 500 آخرين. ويعتبر هذا الهجوم الأكثر دموية منذ تعثر العملية السلمية وقد نسب إلى تنظيم "داعش."

– 12جانفي 2016 : مقتل 12 سائحا ألمانيا في هجوم انتحاري في حي السلطان أحمد في الوسط التاريخي لإسطنبول. والهجوم الذي نسبته السلطات إلى تنظيم "داعش" نُفِّذ قرب أبرز المواقع السياحية في المدينة كمحتف آيا صوفيا والمسجد الأزرق جامع السلطان أحمد.

–14 جانفي 2016 :ستة قتلى، شرطي وخمسة مدنيين، في هجوم بسيارة مفخخة استهدف مركز الشرطة في تشينار على بعد 30 كلم من ديار بكر جنوب شرق البلاد وتبناه حزب العمال الكردستاني الذي اعتذر عن سقوط قتلى مدنيين.

–17 فيفري 2016 : 28 قتيلا ونحو 80 جريحا في انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري في وسط أنقرة، استهدف آليات عسكرية وتبنته أيضا "صقور حرية كردستان .

–19مارس 2016: مقتل أربعة سياح 3 إسرائيليين بينهم اثنان يحملان أيضا الجنسية الأميركية وإيرانية في هجوم نفذه انتحاري فجر نفسه في جادة الاستقلال الشهيرة، ونسبته السلطات التركية إلى تنظيم" داعش"

– 31مارس 2016 :مقتل سبعة رجال شرطة وإصابة 27 شخصًا في هجوم بالسيارة المفخخة في ديار بكر المدينة الرئيسية في جنوب شرق تركيا، تبناه الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني.

–13 مارس 2016 35 قتيلا وأكثر من 120 جريحا في هجوم بسيارة مفخخة في وسط العاصمة أنقرة، تبنته "صقور حرية كردستان".

–8 جوان 2016 : 6 قتلى في هجوم بسيارة مفخخة على مقر الشرطة في مديات (جنوب شرق) تبناه مقاتلو حزب العمال الكردستاني.

والمتتبع لتاريخ المواجهات العسكرية بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية، يلاحظ تغير السياسة التركية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية الناجمة عن استمرار هذه

المعضلة خصوصا في محيطها الاقليمي ، حيث لجأت تركيا إلى الانتقال من استراتيجية تصفير المشاكل إلى سياسة اقتحام المشاكل في إطار تنمية قدرات الردع الاستراتيجي وتمثل ذلك في تنفيذ عمليات عسكرية مختلفة في المحيط الاقليمي ومنها : [1]

– عملية الشمس 21– 29 فيفري 2008 : أرسلت تركيا من خلالها 8 آلاف جندي من قواتها إلى شمال العراق لمحاصرة العناصر المسلحة الكردية التي تتحصن في شمال العراق وتتخذه كمركز قيادة لتنظيم الهجومات ضد تركيا.

– عملية شاه الفرات 21–22 فيفري 2015 : وهي عملية تمت في شمال سوريا لنقل ضريح سليمان شاه جد مؤسس الدولة العثمانية إلى منطقة حدودية تحت سيطرة تركيا ، وإجلاء 38 من الحراس الذين كانوا يواجهون تهديدات من داعش .

– عملية درع الفرات 24 أوت 2016 – 31 مارس 2017 : تمكنت من خلالها القوات التركية مدعومة بـ1500 مقاتل من قوات الجيش السوري الحر المعارض من إخراج مقاتلي تنظيم الدولة من جرابلس ودابق والباب في محافظة حلب بشمال غرب سوريا، وأبعدت وحدات حماية الشعب الكردية من المنطقة الحدودية إلى شرقي نهر الفرات، وسيطرت بذلك القوات التركية على المنطقة بين عفرين ومنبج .

–عملية غصن الزيتون 20جانفي– 24 مارس 2018 : وفيها شارك حوالي 25 ألف عنصر من أفراد الجيش السوري الحر إلى جانب القوات التركية للسيطرة على بلدات وقرى خاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية وأيضاً على منطقة عفرين بمحافظة حلب في شمال غرب سوريا.

[1] – إلهام الحدابي ، "قراءة في المشروع التركي آفاق الممكنات وتحديات التأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2022/02/16 ، من موقع : https://fikercenter.com/2023/03/08/ قراءة–في–المشروع–التركي–آفاق–الممكنات/

–عملية نبع السلام 9 أكتوبر 2019 : بدأت تركيا وقوات الجيش السوري الوطني المتحالف معها عملية عسكرية في شمال شرق سوريا بهدف طرد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من حزب العمال الكردستاني من أجل إقامة منطقة آمنة بعمق ثلاثين كيلومتراً من الحدود، لإعادة توطين اللاجئين السوريين بها. هذه الحملة عرفت انتقادات كبيرة لتركيا، لانها اعتبرت بمثابة اعاقة للجهود المبذولة لمحاربة تنظيم الدولة و تعقيدالأزمة الإنسانية في سوريا.[1]

وقوع انفجار في شارع فينر بمنطقة إسكندرونة في مقاطعة هاتاي جنوب تركيا في 26 أكتوبر 2020. وقال حاكم هاتاي رحمي دوغان إنه لم تقع إصابات في الحادث، وقد تم القضاء على المتورطين في الانفجار والذين كانت تلاحقهم قوات الأمن.[2]

ثانيا– مدى انعكاس تمرد حزب العمل الكردستاني على أمن واستقرار الدولة التركية :

لقد كان للحراك العرقي الكردي المستمر منذ تفكك الامبراطورية العثمانية وتأسيس الدولة القومية التركية الحديثة الى يومنا هذا ، الكثير من الآثار والانعكاسات التي ادت الى زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في تركيا ، خصوصا ان موقع تركيا الاستراتيجي والذي جعل منها همزة وصل بين الشرق والغرب ، الى جانب وقوعها في منطقة مضطربة غير مستقرة مليئة بالأزمات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الخارجية ، كلها عوامل ساهمت في زيادة حجم التهديدات وتعقيد الوضع يوم بعد يوم؛ وقد مست التأثيرات السلبية الناتجة عن استمرار الازمة الكردية لأكثر من عشر عقود من الزمن ابعاد الأمن ومستوياته المختلفة ، مما انعكس بالسلب على الاستقرار السياسي في تركيا ، وتتمثل أهم مظاهر التأثير السلبي للمعضلة الكردية على الأمن والاستقرار في تركيا فيما يلي :

[1] – زينب إيكن ، سميرة ناصري، "تأثير الأزمة الكردية على الأمن الهوياتي في تركيا". مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، مجلد 8 ، عدد 2 ، 2021 ص 637.

[2] – Bİ ANET english, Explosion in Hatay province , İ stanbul – BIA News Desk , Obtained it on 14/02/2015، from a site: https://bianet.org/english/other/233413-explosion-in-hatay-province

أ- تأثير تمرد حزب العمال الكردستاني على الأمن الهوياتي والإنساني التركي :

حسب مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية يعتبر الأمن المجتمعي أحد أهم القطاعات التي ينبغي الاهتمام بها من أجل تعزيز أمننة الدولة، فغياب الأمن المجتمعي يؤدي اللى تفاقم الاختلالات الاجتماعية داخل الدولة ، مما يضعف من تماسك الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات الخارجية بمختلف أنواعها، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية لازالت إشكالية الأكراد كأحد أبرز القضايا التي تؤرق الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي في تركيا. [1]

إن تأسيس تركيا الكمالية على اساس إيديولوجي متعصب للقومية التركية ، مع إنكار لوجود الهوية الكردية ساهم في تأجيج الصراع بسبب رفض الاكراد لهذا الاقصاء المتعمد لهويتهم ، فلا هم مقتنعون بأنهم اتراك ولاهم إستطاعو التمسك بهويتهم الكردية ، الامر الذي جعل من هذا الاضطراب الهوياتي عامل تهديد مستمر لهوية الدولة التركية ،خصوصا مع اختيار الكثير من الاكراد الاصطفاف وراء الجماعات الراديكالية وعلى رأسها حزب العمل الكردستاني ، الذي لم يقتنع يوما بالتنازل عن هويته الكردية من الاجل الاندماج في الهوية التركية ، حيث تتبنى خيار الانفصال أو الحكم الذاتي ، وراح يعمل على تحقيقه بشتى السبل . وهذا ما ولد مناخ تسوده الفوضى و عدم الثقة و الشك بين الطرفين، لتقع بذلك دوامة الفعل وردة الفعل، فحراك الاكراد قابلته السلطات التركية بالقمع والعنف و تضييق الخناق عليهم وهذا ما يجعل الأمن الهوياتي و السلم المجتمعي محل تهديد والوضع غير مستقر باستمرار فحين تحس مجموعة ما "باللا أمن تجاه السلطة المركزية، فإن ذلك يؤدي حتما إلى المعضلة الأمنية المجتمعية dilemma social security كما سماها بوزان **buzan** . [1]

[1] - إلهام الحدابي ، قراءة في المشروع التركي آفاق الممكنات وتحديات التأثير إسطنبول : مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2023 ، ص ص 91- 92 .

[1] - زينب إيكن ، سميرة ناصري ، مرجع سابق ، ص 638 .

وبما أن الأمن الهوياتي لدولة ما مرتبط أساسًا بمدى محافظة تلك الدولة على القيم والمبادئ التي بنيت عليها الدولة، فإن أي تراجع عن تلك المبادئ نتيجة الضغط المفروض عليها، يعتبر بمثابة نجاح للتهديد الممارس على السلطة، وهذا ما حدث في تركيا، حيث تراجع النظام السياسي التركي وأقر الاعتراف ببعض الحقوق القومية الكردية ، كحرية فتح القنوات الاذاعية و التلفزية والتحدث باللغة الكردية والحق، في تسمية المواليد بأسماء كردية وإقامة الاحتفالات وفق العادات والتقاليد الكردية، ونشر الادب باللغة الكردية، فقد صدرت عدة مجلات مثل مجلة رزكاي (التحرر) ، أوزكورلوك (طريق الاستقلال) ، روزا ولات (شمس الوطن) وتيريز (الشعاع) واعيد طبع الكتب الكردية التي كانت ممنوعة من النشر داخل تركيا . [1]

أما على صعيد تأثير المعضلة الكردية على الأمن الإنساني ، والذي يعرفه بول هينبيكر بأنه أمن الفرد والمجتمع ككل، وبما أن أمن الدولة ضروري فهو مرتبط إرتباطا وثيقا بأمن الانسان الذي هو اللبنة الاساسية لبناء المجتمع ، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن الانساني والمجتمعي ، وأي تهديد لحياة الانسان يعتبر تهديد للأمن الانساني العالمي ، لأنه اذا احست مجموعة معينة بعنف او تدخل عسكري يهدد بقائها ، فستلجأ حتما لنزوح عن مناطقها ، هاربة الى مناطق اخرى اكثر آمنا حتى ولو كانت خروج الحدود ، وبالتالي يمكن ان تشكل تهديدا أمنيا وأزمة انسانية في المنطقة أو الدولة المستقبلة . [1]

وقد عانى العديد من السكان الاكراد من الدمار الشامل للجيش التركي في القرى الكردية خصوصا في فترة في التسعينيات من القرن الماضي حيث كانت موجات العنف في اوجها بين الطرفين ، فقد دمرت الالاف من المنازل في ذروة الصراع ، واصبحت صور الفقر والاستياء

[1] –Farhad Shakely, New Paradigms in the Study of Middle Eastern Literatures, Alif: Journal of Comparative Poetics. No 35, P 116.

[1] – يوسف أزروال، " الأمن الإنساني : دارسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر) " ، الحوار الثقافي . المجلد 5، عدد 2، ص6.

هي المألوفة ، وقدرت بطالة الشباب على مستوى المدن الكردية بضعفين مقارنة بالمتوسط الوطني ، وتكدس السكان في العديد من المباني السكنية منخفضة الدخل بسبب موجات النزوح من القرى المدمرة ، وبعد انهاء العملية السلمية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في 2015 م، اتضحت دوافع الشباب الاكراد من العودة الى الانضمام الى صفوف حزب العمال الكردستاني، حيث يعتقدون بان الدولة خدعتهم من خلال المفاوضات مع أوجلان وكسبت الوقت لإعطاء أردوغان الفرصة لكي يصبح رئيسًا في إطار النظام الرئاسي على حساب حقوق الاكراد ، وبالتالي لم يعودوا يؤمنون بالعملية الديمقراطية، خصوصا مع اعتقال رئيس بلدية سابق، عبد الله دمرباش، الذي تم اعتقاله وإبعاده من منصبه بتهمة تحويل أموال المدينة إلى حزب العمال الكردستاني في أوت 2015 م .[1]

وقد تسببت الازمة الكردية في تهديد حياة الافراد من الجانبين ، حيث تم في الفترة المحصورة بين سنوات 1984 و 2020 ، تحييد حياة 8128 من رجال الشرطة والجيش وحراس القرى وأصيب 24837 من أفراد الأمن العام بجروح متفاوتة الخطورة ، وقتل 5700 وجرح 11347 من المدنيين ، وقد أسفر الصراع المستمر مع حزب العمال الكردستاني حتى الآن على مقتل 43 ألفً و 19 شخصا من المتمردين الاكراد ، منذ لجوء الحزب الى الخيار المسلح في 15 أوت 1984 م .[1]

[1]– International Crisis Group, The Human Cost of the PKK Conflict in Turkey: The Case of Sur , p5 , Obtained it on 17/01/2023 ,from a site :
https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/human-cost-pkk-conflict-turkey-case-sur

[1] – Nedim Şener, The bloody balance sheet of the PKK ، Obtained it on 17/01/2023 ,from a site :
https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/nedim-sener/pkknin-kanli-bilancosu-41602798.

جدول8: يبين ضحايا الصراع من إندلاع التمرد سنة 1984 م الى 2015م وفقا لهيئة الأركان العامة والدرك والمديرية العامة للأمن للجمهورية التركية .

السنة	قوات الأمن		المدنيين		المتمردون الأكراد
	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى
1984	26	45	28	12	31
1985	60	74	81	63	126
1986	53	45	63	46	65
1987	74	93	229	103	149
1988	56	79	103	31	203
1989	156	217	175	75	293
1990	173	356	201	176	578
1991	283	605	184	303	648
1992	683	1302	685	822	1777
1993	745	1353	1201	983	2619
1994	1084	2584	906	1300	5217
1995	683	1415	315	459	3775
1996	608	1376	156	243	3615
1997	440	871	167	258	2662
1998	350	731	100	325	1864
1999	219	699	118	269	1272
2000	24	76	30	37	906
2001	22	105	11	34	657
2002	11	137	12	19	220

2003	26	168	11	17	599
2004	81	370	24	110	462
2005	113	551	34	333	546
2006	110	559	44	434	536
2007	148	434	33	179	573
2008	140	740	62	373	626
2009	64	519	24	194	414
2010	116	608	26	130	482
2011	142	915	48	281	488
2012	186	881	39	270	728
2013	5	187	9	100	429
2014	18	619	50	417	849
2015	205	1269	105	567	183
المجموع	7104	19983	5310	8963	35241

المصدر :

- Nedim Şener, The bloody balance sheet of the PKK ، Obtained it on 17/01/2023 ,from a site: https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/nedim-sener/pkknin-kanli-bilancosu-41602798.

الملاحظ من خلال الجدول أن فترة التسعينيات من القرن الماضي هي السنوات الاكثر دموية في الصراع الدائر بين قوات الامن التركية ومتمردي حزب العمال الكردستاني ، وهي السنوات التي عرفت الكثير من موجات النزوح من مناطق الصراع سواءا نحو مدن المناطق الغربية البعيدة عن الصراع أو نحو الخارج ، بالرغم من ذلك فان هذه المدن التركية لم تسلم من عمليات القتال و التفجيرات التي يقوم بها مقاتلي الحزب .

جدول9: يبين ضحايا الصراع من نهاية الهدنة في 2015 م مع الحكومة التركية إلى 2020 م وفقا لهيئة الأركان العامة والدرك والمديرية العامة للأمن للجمهورية التركية.

السنة	قوات الأمن		المدنيين		المتمردون الأكراد
	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى	القتلى
2016	651	3499	247	1610	3093
2017	173	608	48	323	1680
2018	117	419	25	168	1300
2019	71	266	48	232	1188
2020	12	62	22	51	517
المجموع	1024	4854	390	2384	7778

المصدر:

- Nedim Şener, The bloody balance sheet of the PKK ، Obtained it on 17/01/2023 ,from a site: https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/nedim-sener/pkknin-kanli-bilancosu-41602798.

كان لإنهاء الهدنة المبرمة بين حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية التركي في سنة 2015 م، العامل الاساسي لعودة الصراع بين الطرفين بشكل ملفت خصوصا مع تفاقم الازمات الامنية في المنطقة ككل، خصوصا الوضع المتأزم في سوريا المجاورة ودخول تنظيم الدول الاسلامية داعش على الخط، الأمر الذي تسبب في تنقل الجيش التركي خارج الحدود، خصوصا مع سيطرة قوات سوريا الديمقراطية الكردية على الشمال السوري بدعم من الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي يهدد الامن القومي التركي . [1]

[1] - أخبار الجزيرة ، حزب العمال الكردستاني يعلن انتهاء الهدنة مع أنقرة ، 7/10/2005 متحصل عليه بتاريخ 03/23/ 2022 من موقع : https://www.aljazeera.net/news/2005/10/7/.

وقد إتهم كل من حزب العمال الكردستاني والجيش التركي بعضهما البعض بقتل المدنيين منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بسبب آلاف الانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الأكراد، تتعلق الأحكام بالإعدام الممنهج للمدنيين، التعذيب والتهجير القسري وتدمير القرى و الاعتقالات التعسفية، قتل واختفاء الصحفيين والنشطاء السياسيون الأكراد؛ هذا العنف المتبادل بين الطرفين كانت له آثار نفسية وخيمة على على شعور الافراد بالأمن والثقة المتبادلة في وطن يعاني من مسألة الازدواج الهوياتي، وهذا ما يهدد الاستقرار و الأمن القومي للدولة باستمرار.

ب- تأثير تمرد حزب العمل الكردستاني على الأمن الاقتصادي والعسكري التركي :

لا شك ان المقاربة الأمنية التي عالجت بها تركياالمعضلة الكردية، كان لها آثر وخيمة على الأمن الاقتصادي و العسكري التركي ، خصوصا التكاليف العسكرية الكبيرة لكل عملية تدخل في الاقليم، حيث كان لها تأثيرا سلبيا على وضع الاقتصاد التركي ومشاريع الاستثمار، ولاسيما تلك المتعلقة بمشروع غاب، وتشير الارقام أن الدولة أنفقت خلال عام واحد على الحرب على الارهاب ما مجموعه ثمانية مليارات دولار، ويتوزع هذا المبلغ على مصاريف حراس القرى ورجال الشرطة والمخبرين وبناء المساكن والسجون و التعويضات الاضافية التي تدفع للعاملين في مناطق الجنوب التركي و الحدود وشمال العراق، فضلا عن زيادة الانفاق العسكري لشراء الاسلحة بصورة قياسية ولا سيما طائرات الهليكوبتر الضرورية لتمشيط الجبال والتي يتحصن فيها المقاتلون الاكراد .[1]

كان من الممكن أن تحقق تركيا دخلاً قومياً يقارب 20 تريليون دولار في الفترة الزمنية المحصورة بين 1985 و 2020 م، ويكون معه نصيب الفرد من الدخل أعلى بنسبة 35٪ تقريبًا من الرقم الحالي بدون صراعات، ولكنها حققت 16 تريون دولار بوجود الصراعات يعني

[1] – حسون جاسم العبيدي، "حزب العمال الكردستاني (PKK) وأزمة الهوية" المجلة السياسية و الدولية . العدد 17، ديسمبر 2010، ص 32.

خسرت حوالي 4 تريليون و 200 مليون دولار، بسبب التكاليف الباهظة الناتجة عن شراء الاسلحة وتموين عمليات التدخل في المناطق الداخلية والخارجية التي ينتشر فيها المقاتلين الاكراد، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد.[1]

أكد العديد من الباحثين أن هناك علاقة قوية بين السياسة والاستقرار وأداء الاقتصاد الكلي في بلد معين، فزيادة عدم اليقين المرتبطة بالبيئة السياسية الغير مستقرة تقلل من الاستثمارات و تبطئ من وتيرة النمو الاقتصادي وتضعف الأداء الاقتصادي للحكومات، وهذا من شأنه أن يفاقم أوجه القصور والفشل ويغذي الاضطرابات السياسية ، خصوصا اذا صاحبه جو من التفكك السياسي الناتج عن الاستقطاب الأيديولوجي، العرقي ، الديني أوالطائفي، و الانقسامات الأساسية ذات الجذور المجتمعية العميقة .[2]

لقد أثرت الاشتباكات بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، وعمليات الترحيل القسري المستمر للسكان من المناطق الكردية إلى غرب تركيا، بشكل خطير على النشاط الاقتصادي العام في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا ، مما اصابها بالشلل التام، حيث توقفت الاستثمارات ، وأغلقت مراكز التجارة والتوزيع ، وأغلقت العديد من فروع البنوك وتوقف الإقراض الحكومي ، وهذا ما جعل أصحاب المصانع يقومون ببيعها أو إغلاقها بشكل دائم، مما أدى إلى توسيع فجوة التنمية بين المناطق ذات الأغلبية الكردية في الشرق والمناطق الغربية من تركيا، كما تأثرت الحياة الاجتماعية العامة حيث ضعف الارتباط بين الناس و هيئات الدولة إلى درجة أن الكثير من سكان الجنوب الشرقي لا يدفعون حقوق الكهرباء إلى

[1] – İzzet Akyol, The Impact of 4 Decades of Conflict on the Economy of Turkey , London: Democratic Progress Institute Demokratik, 2021, p 14.

[2] – Ibid , p 22.

جانب أن معظم القضايا والملاحقات المتعلقة بالجرائم والنزاعات على الأراضي والسرقة والبيع والشراء يلجأ أصحابها إلى رؤساء اللجان التي أنشأها حزب العمال الكردستاني للفصل فيها .[1]

هذا التفكك الاجتماعي وارتفاع مستوى الاستقطاب السياسي مع تفاقم الصراعات السياسية بسبب اعمال العنف الناتجة عن الصراع العرقي بين المكون الكردي والحكومة التركية على مر عقود، أثر على الاستقرار العام و انخفض معه حجم الاقتصاد الإجمالي، الذي بلغ 957 مليار 780 مليون دولار في عام 2013 إلى 720 مليار دولار بحلول عام 2020؛ وعندما يتم حساب الدخل القومي لتركيا على أساس الدولار الأمريكي، فأنه انخفض بنسبة 25٪ في 8 سنوات، وعلى مستوى الدخل الفردي فبينما كانت تركيا قريبة من الانتقال من فئة الدخل المتوسط إلى فئة الدخل الأعلى، ولكن حدث العكس حيث انخفض دخل الفرد السنوي من 12615 دولارًا في عام 2013 إلى أقل من 8000 دولار في 2021 م بنسبة 35٪ .[2]

ومن خـلال تقييـم بيانـات البنك الدولي في الفترة المحصـورة بين 1996 و 2018 م يتبين أن تركيا كانت من الدول الأكثر تعرضًا لخطر عدم الاستقرار السياسي طوال هذه الفترة ، وذلك بسبب الأعمال والصراعات المسلحة التي تزيد من الهشاشة السياسية والاقتصادية ، وتقلل من جاذبية الاستثمار والتوظيف وتسبب في تباطئ التنمية الاقتصادية، وتشير وكالات التصنيف الدولية مثل موديز (Moody's)، فيتش (Fitch) و ستاندرد آند بورز(S&P) إلى هذه المخاطر في تقاريرها عن تركيا، بأن التصنيف الايجابي لتركيا يزداد في فترات انحصار الصراع، وتدفق الاستثمارات ورأس المال الأجنبي، وينخفض التصنيف في فترة هروب الاستثمارات وقلة تدفق الاموال بسب تزايد حدة الصراعات .[1]

[1] – حسون جاسم العبيدي، مرجع سابق ، ص ص 32– 33 .

[2] – İzzet Akyol, op cit, pp 38 –39.

[1] –Ibid , p 70.

ومنه يمكن ادراك أن الصراعات الداخلية بين قوى اليسار واليمين والجماعات الانفصالية الكردية ، لعبت دور سلبي في فترات معينة أثر على مستوى جلب الاستثمارات في تركيا خصوصا من عام 1986 الى غاية 2003م ، وهذا بسبب المخاطر السياسية العالية، الناتجة عن مسألة إستمرارية الحكومات، الفساد، الاستقطاب الأيديولوجي والاجتماعي، القضاء المسيس الصراعات الاجتماعية والسياسية المختلفة التي جرت البلاد الى حالة توتر دائمة ، بالرغم من تمتع تركيا بالكثير من المزايا التي تأهلها لتكون من الدول الرائدة في جلب الاستثمارات وبالرغم من ان العديد من الدول الاوروبية المجاورة لتركيا، والتي لاتتمتع بنفس الامكانيات المتوفرة لدى تركيا، جلبت استثمارات معتبرة في نفس الفترة الزمنية .

ج- تأثير التمرد الكردي على الاستقرار السياسي التركي :

بسبب تأثير المعضلة الكردية بصفة عامة والعمليات القتالية لحزب العمال، فإن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والتوترات ألقت بظلالها على التوقعات المستقبلية بشأن الاستقرار السياسي في تركيا، حيث تجسدت مظاهره في معدلات عليا لتغيير الحكومات والحكومات الائتلافية خصوصا في فترة ما قبل حزب العدالة والتنمية ، وفي محاولة لجعل هذه الاضطرابات و التوترات قابلة للقياس ، عالم الاقتصاد **ريتشارد جونغ إيه بين - Richard Jong A Pin** من جامعة جرونينجن في هولندا ، اقترح 25 مؤشرًا مختلفًا مسببا لعدم الاستقرار السياسي منها : حروب العصابات والثورات ، الحروب الأهلية، الاضطرابات الأهلية الداخلية صغيرة النطاق التي لاتصل الى مستوى الحرب ، توترات عرقية ودينية وطائفية استقطاب واغتيالات واعتقالات سياسية تمرد الحركات الشعبية، تغييرات دستورية شاملة

تغييرات النظام والاحتجاجات، المظاهرات الجماهيرية واسعة النطاق، الانقلابات، محاولات انقلابية ومدة بقاء الحزب في السلطة و تغيير الوزراء .[1]

وإذا تم إسقاط هذه المؤشرات على الحالة التركية فإن أغلبها ينطبق عليها، وهذا بسبب التأثير الكبير للازمة الكردية و أزمات المنطقة ككل والمقاربة الأمنية التي اتبعت لحلها منذ ظهورها ، لذلك كلما استمرت القضية الكردية بدون حل ، فإن ذلك يدمر الموارد البشرية والاقتصادية لتركيا ويعيق أو يؤخر إقامة الديمقراطية الحقيقية التي تتيح لجميع المكونات تمثيلا يتناسب مع حجمها في المجتمع . [2]

وبالرغم من سياسات النظام التركي البراغماتية التي أنقضت تركيا من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، لكن المشاكل الناجمة عن الاستبداد والإقصاء لمختلف المكونات العرقية ، تفاقمت بسبب الفشل في إدارة الهجرة الحضرية الجماعية للناس من الريف الى المدن ومن المناطق الكردية الى المناطق الاخرى في غرب تركيا، حيث بدأت الاحتجاجات الواسعة التي نظمتها المنظمات العمالية والجماعات المهنية والطلابية والجماعات اليسارية بما فيها الكردية في تعطيل البلاد، وتطورت معها أزمة النظام والهوية وأدت الى دوامة غير متناهية من الحركات المتمردة عن طريق شبكة من التنظيمات التي لم تكن تحت سيطرة السلطة المركزية للدولة في الستينيات ، والسبعينيات وامتدت حتى الى عقد الثمانينيات ، وأصبح اتحاد العمال الثوري ، الذي قاد إضرابات عمالية ضخمة، قاطرة الاحتجاج بين القوى العاملة الصناعية الحضرية، حيث بدت الحكومات المتعاقبة غير قادرة على التعامل مع هجمات الجماعات اليمينية واليسارية المتصاعدة والأعمال العدائية بين مختلف المجموعات .[1]

[1] – Richard Jong–A–Pin, (2009). " On the Measurement of Political Instability and Its Impact on Economic Growth" , European Journal of Political Economy, Volume 25, Issue 1 , p 18.

[2] – Mustafa Erdoğan,Vahap Coşkun, op cit , p 6.

[1] –Dogu Ergil, op cit, p p 53 –54.

وقد ساهمت الانقلابات المتعاقبة التي عرفتها تركيا في عدم الاستقرار السياسي، فالانقلاب الأول في عهد الجمهورية والذي حدث في ماي 1960 م أدى الى إعدام أول رئيس وزراء منتخب ديمقراطيا عدنان مونديريس وعزل الآلاف من رجال الجيش ، والانقلاب الثاني لسنة 1971 الذي أطاح بالجماعات اليسارية ، وانتهك الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الإنسان، حيث قام الانقلابيين بحل وسجن أعضاء حزب العمال التركي ، واتحاد العمال الثوريين وجميع المنظمات الشبابية ، وفرض قيود كثيرة على الحريات الأساسية، ووضع الدستور الجديد القوات المسلحة في وضع يسمح لها بالإشراف على إدارة البلاد.[1]

وصولا الى الانقلاب الثالث في 12 سبتمبر 1980 م، الذي حدث في وسط ظروف داخلية و إقليمية مضطربة ، فكان استمرار التمرد الكردي في جنوب شرق البلاد، وصعود القوى اليسارية، وتداعيات الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وكان كل ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي، وكانت تركيا من أهم عناصر هذا الحزام، الذي استهدف إحاطة جنوب الاتحاد السوفياتي بطوق من دول ذات صبغة إسلامية، وكان لهذا الانقلاب تأثير مهم وكبير في مجمل المعطيات السياسية حيث وصف بإنه الانقلاب الأكثر دموية في تاريخ تركيا .[2]

عدم الاستقرار السياسي الناتج من تداعيات المعضلة الكردية والذي ميز تركيا طيلة عقود من الزمن ساهم في وصول الفساد وعدم الكفاءة إلى مستويات عالية وتعددت الانتهاكات القانونية لحقوق الإنسان، وتم حظر الأحزاب السياسية وتصفية منتسبيها ، ومنع الأعضاء القياديين للأحزاب المنحلة من المشاركة في العملية السياسية والانتخابية .[1]

[1] – Cengiz Çandar, " Redefining Turkey's Political Center," Journal of Democracy, Vol 10, no 4, (October 1999), p 132.

[2] – انقلابات الجيش التركي من الإطاحة بمندريس إلى محاولة يوليو الفاشلة ، الجزيرة نت ، 2023/03/19 متحصل عليه بتاريخ 2023/5/20 من موقع : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/11/ انقلابات-الجيش-التركي

[1] – Dogu Ergil, op cit, p 56.

ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في بداية هذا القرن ، جرت محاولات لمنح بعض الحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد ، لكن الاتفاق فشل بعد اندلاع الصراع في سوريا وتلقي الأكراد الدعم من الخارج ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، ومخاوف تركيا من تأجيج الصراع بتأسيس كيان كردي في سوريا ، لاسيما وان الإقليم الكردستاني في العراق يتمتع بامتيازات واسعة ، كانت هناك مخاوف في الأوساط التركية من انتكاسة المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني ، الا انها انتكست بسبب الاستقطاب القومي الذي عاد من جديد .[1]

وعموما فقد تغير نهج أردوغان في المسألة الكردية خلال العقدين الماضيين، حيث دعا الأكراد في وقت مبكر من حكمه الى الحوار، وأدخل إصلاحات مؤقتة على الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد ، وطوّر علاقات ودية مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد (HDP) ، كما شارك في مفاوضات السلام مع حزب العمال الكردستاني (PKK) ، ومع ذلك فإن هذا لم يُترجم إلى دعم سياسي أوسع لحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان بين الناخبين الأكراد حيث فاز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة 13٪ من الأصوات في انتخابات عام 2015 ، فقد معها حزب العدالة والتنمية أغلبيته في البرلمان الوطني ، الأمر الذي اضطره الى تغيير تحالفاته من أجل ضمان المحافظة على مكانته الريادية في الحكم، وذلك بالتحالف مع الحركة القومية المتعصبة للعرق التركي، وهذا ماجعل الصراع يندلع من جديد بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية ، شنت على أثره الحكومة حملة قمع على حزب الشعوب الديمقراطي وممثليه المنتخبين ، والتي اشتدت بعد حالة الطوارئ التي أعقبت الانقلاب في منتصف عام 2016 . [1]

[1]– كوثر عباس الربيعي ، "تركيا والمسألة الكردية: التاريخ والجغرافيا والمستقبل"، المجلة السياسية الدولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، ص 476.

[1] – Ameneh Mehvar , Turkey's 2023 General Elections and the Kurdish Question, 8 May 2023 , obtained it on 16/07/2022, from a site:

https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/ –

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما تقدم من هذا الفصل نستخلص أن جمهورية تركيا بطابعها القومي هي دولة تأسست على انقاض الدولة العثمانية، و تقع بين قارتي أوروبا وآسيا ، لها تاريخ طويل وغني وتنوع سكاني مع أغلبية سكانية من أصل تركي هاجرت إلى الأناضول على مر القرون السابقة مع وجود العديد من المجموعات العرقية الأخرى كالأكراد وهم أكبر أقلية عرقية في تركيا يرتكزون بشكل أساسي في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، والعرب الذين يشكلون أقلية مهمة تعيش بشكل رئيسي في المناطق الجنوبية الشرقية بالقرب من الحدود السورية والعراقية، و الشركس الذين هاجروا إلى تركيا من مناطقة شمال القوقاز في القرن التاسع عشر، و يرتكزون بشكل أساسي في الجزء الغربي من تركيا وجماعة اللاز المنحدرون من منطقة البحر الأسود ولديهم لغتهم وتقاليدهم الخاصة، والأرمن واليونانيون الذين لهم تاريخ طويل في تركيا ، لكن عدد سكانهم انخفض بشكل ملحوظ على مر السنين بسبب الأحداث التاريخية ، والتبادل السكاني بين اليونان وتركيا في أوائل القرن العشرين ومع ذلك ، لا يزال هناك بعض اليونانيين والأرمن يعيشون في تركيا ، لا سيما في اسطنبول ومنطقة بحر إيجه ، وهناك الأقليات الأخرى المختلفة ، كالآشوريون واليهود والجورجيون والغجر وغيرهم وتساهم هذه المجموعات في التنوع العرقي والفسيفساء الثقافية في البلاد.

وقد ساهم تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 على أساس قومي متعصب ، يهدف الى خلق هوية متجانسة عن طريق الاستيعاب يكون محورها الهوية التركية ، في إثارة مشاعر التهميش والشعور بالإقصاء الهوياتي للمكون الكردي ، الأمر الذي أدى الى بروز القضية الكردية متجلية في مجموعة من الثورات و الانتفاضات و الحركات السياسية التي سعت الى انتزاع الاعتراف بالحقوق الوجودية للسكان الأكراد.

ومن ابرز الحركات المتمردة التي اعلنت الحرب عن الدولة التركية، حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام 1978 ، وبدأ كفاحًا مسلحًا في الثمانينيات ، مطالبًا بالاستقلال

والحقوق الثقافية للأكراد، الأمر الذي أدى الى زعزعة الاستقرار السياسي في تركيا وتسبب في الكثير من الخسائر البشرية و الاقتصادية و جعل من صراع الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني أحد الجوانب المركزية للمعضلة الكردية في تركيا.

وقد ساهم عدم الاستقرار الإقليمي والتدخل الاجنبي والظروف التي سمحت بإنشاء حكومة إقليم كردستان و اجرائها استفتاء للاستقلال عن العراق في تعقيد المعضلة الكردية اكثر في تركيا ، خصوصا مع دخول الاكراد بدعم من الولايات المتحدة الامريكية في قتال ضد داعش في العراق وسوريا ، اين تمكنوا من تأسيس إدارات مستقلة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ، مما جعل القوات التركية تتحرك خارج الحدود لمنع اقامة اي نوع من الكيانات الكردية المستقلة على حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية ، الأمر الذي كلفها الكثير من الخسائر البشرية والمادية والتحديات في مواجهة مصالح الدول الإقليمية و الكبرى في المنطقة .

الفصل الرابع:

آليات تعامل الدولة التركية مع تحديات الحركة الانفصالية الكردية

تمهيد:

واجه الأكراد نظامًا قوميًا مصممًا على استيعابهم بالقوة في دولة تركية محورها الأساسي هو الهوية التركية وطمس الهويات الاخرى ، وهذا ما جعل المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية تعرف سلسلة من التمردات والثورات الرافضة لهذه السياسات، حيث قاوم الأكراد من خلالها الاندماج والقضاء على هويتهم، الأمر الذي جعل الحكومات التركية المتعاقبة تلجأ الى استخدام مختلف الآليات والوسائل القسرية كالتهجير والإبادة الجسدية والثقافية ومحاكم الاستقلال والقوة العسكرية و الاستيعاب عن طريق الدمج السياسي وفرض التعليم والثقافة واللغة الواحدة، الى جانب اطلاق برامج تنمية في المناطق المتضررة من الصراع لعزل والتضييق على مخططات المقاتلين الاكراد ، ولكن وبالرغم النجاح النسبي لهذه السياسات التي استمرت على مدار المئة سنة ، فأن سياسة الاستيعاب النهائي للهوية الكردية لم تتحقق ، مما يجعل من ايجاد الحل النهائي لهذه القضية مؤجل وإمام سيناريوهات مستقبلية مرتبطة بعالم ومحيط اقليمي متغير وغير مستقر ومتداخل المصالح .

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي التركي والتغيرات التي طرأت عليه .

بعد سقوط الخلافة العثمانية ، وقيام حرب الاستقلال التركية ، التي تمكن من خلالها مصطفى كمال اتاتورك من تحرير اغلب الاراضي التي احتلتها قوات الحلفاء وخصوصا القوات اليونانية ، برزت الايديولوجية الكمالية كمنهاج وطني لتحديث البنى الاجتماعية والاقتصادية على النمط الغربي ، في قطيعة راديكالية مع ماضي تركيا الاسلامي الطويل، وعلى ضوء هذه الايديولوجية تم وضع اسس النظام السياسي لتركيا الحديثة، والقائم على محورية المؤسسة العسكرية ولعبها الدور الاول في الحياة السياسية الى جانب تبني الخيار العلماني في دستور الدولة، وقد مر النظام السياسي السياسي التركي من تأسيس الجمهورية الى يومنا هذا بعدة مراحل .

المطلب الأول : مصطفى كمال اتاتورك وسياسة الحزب الواحد.

ولد **مصطفى كمال أتاتورك (Mustafa Kemal Atatürk):** في 19 ماي 1881 وتوفي في 10 نوفمبر 1938 ، هو أول رئيس للجمهورية التركية الحديثة، وقائد الحركة القومية التركية ، والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية، حيث بدأ ثورة وطنية ضد قوات الحلفاء وحكومة الإمبراطورية العثمانية من خلال الاعتماد على دعم الكثير من ضباط الجيش العثماني والسياسيين والشعب ، وبعد تحقيق الاستقلال واصل التحديث الموجه نحو الغرب، وأنشأ الدولة القومية[*] التركية على أساس علماني، ووفق سياسات ونظريات اجتماعية

(*) – **القومية** : التركية كانت صرخة حاشدة لحرب الاستقلال والجمهورية نتيجة الخسائر الإقليمية ورفض الأقليات التخلي عن تطلعاتها القومية لصالح دولة عثمانية متعددة الجنسيات، حيث تحولت بموجبها العثمانية إلى قومية تركية. حيث جعل خروج الأقليات خلال الحروب، المسلمين الأتراك أغلبية من مجموع السكان في عام 1927 ، مما جعل الجمهورية متجانسة عرقيًا وثقافيًا وفي وضع يمكنها من تحقيق أهداف وغايات القومية التركية

المرجع :

– STANFORD J. SHAW, EZEL KURAL SHAW , HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE AND MODERN TURKEY. Cambridge: University Press, 1977, P 375.

واقتصادية أصبحت تعرف باسم الكمالية وكانت مرحلة التحول نحو الاتاتوركية والقطيعة مع الماضي العثماني تعتمد على وضع دستور في سنة 1921 تم تعديله لاحقا عدة مرات وذلك لكي يتماشى مع التغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية . [1]

1- دستور 1921 كمرحلة انتقالية بين العثمنة والغربنة :

أعطت المرحلة التى تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركى فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية، إذ طبق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على كافة مجالات الحياة. وبدأت نواة تشكل النظام السياسى للحكم فى الجمهورية التركية بإعلان الدستور عام 1921 م الذي أكد أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط وهو الذي يدير الدولة. ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقًا للقانون 364 الصادر عام 1923؛ والذى حدد شكل الدولة ونظامها و لغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطنى كما يتولى رئاسة الوزراء، وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطنى رئيسًا للوزراء، وعلى الرغم من أن دستور 1921 شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن مفصلًا شارحًا للنظام السياسى وكذلك بنية هذا النظام والسلطات الممنوحة واختصاصها .[2]

بعد انتخاب مصطفي كمال رئيسا للجمهورية، عمل جاهدا على اصدار دستور جديد يعزز مكانة المجس الوطني الكبير، وعلى هذا الاساس استمرت المناقشات حول هذا الموضوع حتى 30 جانفي من عام 1921 م، وكانت حريصة على التأكيد بأن قيام المجلس وحكومته لا

[1] – ibid, p373 .

[2] – مصطفى محمد صلاح، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان المركز الديمقراطي العربي 2017/9/5 متحصل عليه بتاريخ 2022/10/23 من الموقع : https://democraticac.de/?p=48886 .

يمس بمركز السلطان و الخليفة، وقد تضمن دستور 1921 والذي يعتبر في الأساس تعديلا لدساتير 1876 و 1908 ، أربعة وعشرون مادة ، وقد أكد على النقاط التالية : [1]

1- حقوق السيادة ترجع الى الامة بدون قيد او شرط.

2- مجلس الأمة يمارس السلطات التشريعية و التنفيذية ، حيث يمارس عمله لمدة سنتين ، من تاريخ انتخابه كما يجتمع في أول نوفمبر من كل سنة.

3- إن الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابية وهو بهذه الصفة يوقع باسم المجلس، ويصادق على قرارات هيئة الوكلاء وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة. وعلى هذا الأساس ، يمكن القول أن دستور عام 1921 قد أقام المجلس الوطني التركي الكبير وحكومته وقد اجريت عليه بعض التعديلات في 1923 حيث عدلت المواد 1-2-10-11-12 إلى غاية إصدار دستور 1924 أما تفريق السلطنة عن الخلافة وإلغاء الاولى وتثبيت الثانية، فقد تم بقرار وليس بتعديل دستوري، وكذلك الأمر في إلغاء الخلافة فقد كان بقانون خاص، وهذا كان بسبب عدم ذكر السلطنة والخلافة في المواد الدستورية .

2- دستور 1924 وإقرار قومية و علمانية الدولة :

بعد تحقيق الاستقلال وإعلان الجمهورية وتمكن مصطفى كمال من الحكم، شرع في التحضير لدستور جديد والذي اخرج في سنة 1924 ، ليتوافق مع القيم و المبادئ الكمالية (*)

[1] - أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا. عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص ص 190-191.

(*)- **الكمالية** :حسب الاستاذ **نايل كوبالي Nail kubali** أنقذت تركيا من التشظي الذي تسبب في انقسام الدولة العثمانية بين قيم الشرق والغرب لما يقرب من مائتي سنة، وجميع التغييرات والإصلاحات السابقة كانت عمليات طارئة إستجابة لضغوط العالم الجديد الذي كان الغرب يعمل على خلقه وفي هذا الصدد يقول **اتاتورك** : (الصراع من أجل ايجاد القومية الجديدة والدولة الجديدة هو عقلية جديدة وطريقة جديدة للحياة)

المرجع :

- NURI EREN, TURKEY TODAY AND TOMORROW An Experiment in Westernization . New York : universal Library,1963, P19

وذلك من اجل معالجة الثغرات الموجودة في دستور 1921 ، حيث تم تكليف لجنة دستورية تتكون من أحد عشر عضوا برئاسة **يونس ندا** ، حيث قامت بدراسة مسودة دستور اعدت من قبل ثلاثة كتاب دستورين في تركيا، كما قامت اللجنة بدراسة البيان الذي اعده نوري بك مقرر اللجنة الدستورية، وقد اخذ الدستور الجديد لعام 1924 بعين الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية ، كما ان هذا الدستور كان متأثرا بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1875 و الدستور البولندي لعام 1921.[1]

وقد صادق المجلس الوطني الكبير على الدستور المقترح في 20 أفريل 1924 والذي لا يختلف عن دستوري عام 1876 و 1908 من حيث الإشارة الى ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ، وفيما يخص هذه الناحية ، فإن الدستور التركي لعام 1924 قد عدل سبع مرات منذ تاريخ صدوره ، وقد اجريت عليه التعديلات في عام 1928 و 1931 و 1934 (مرتان) وعام 1945 و 1952 وأهم تعديل أجري عليه كان في 10 أفريل عام 1928 ، حيث قدم عصمت اينونو و 120 نائبا اقتراح بتعديل المواد 2 و 16 و 26 و 38 والتي تخص الإسلام، وموجب ذلك حذفت عبارة تنفيذ الاحكام الشرعية (المادة 26) ودين الدولة الاسلام (الفقرة الثانية من المادة الثانية) أما فيما يخص المادتان 38 و 16 المتعلقتان بالقسم امام المجلس الوطني الكبير فقد عدلتا ، فبعدما كان القسم يتم باسم الله.اصبح بعد التعديل يتم باسم شرفي.[2]

وبهذه التعديلات الاخيرة برزت نية النظام في تطبيق العلمانية كمبدأ أساسي في عقيدة الحكم الاتاتوركي، ومع ذلك لم يكتفي النظام الجديد بتطبيق مبدأ فصل الدين على الدولة بل اتبع مسار التضييق على كل ماهو ديني، وقد كان هذا الاختيار نتيجة تأثر الكماليين بنهج و مبادئ الثورة الفرنسية، ولكن على العكس الثورة الفرنسية لم تضيق على الدين وإنما أبعدته عن

[1] – احمد نوري النعيمي، مرجع سابق ، ص192.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 193– 194 .

الحياة السياسية لاغير، ويذهب **رضا نور** في هذا الصدد قائلا (ان المدرسة الفرنسية العلمانية دعت الى فصل الدين عن أمور الدولة بسبب تسلط رجال الدين على الدولة والمدرسة و العائلة و جميع المؤسسات الاجتماعية دون ان تكون لديهم آلية احكام شرعية، لذلك دعت العلمانية الى ابقائهم في نطاق عملهم وحصرهم في دائرة وظيفتهم فقط دون السماح لهم بتخطيها وهكذا تبين بان العلمانية التي كانت منبعها فرنسا لم تكن موجهة لهدم العقيدة المسيحية، ولكنها عملت فقط على ابعادها لأنها لا تملك أحكاما دنيوية . [1]

ويمكن القول إن تدخل الجيش في العملية السياسية يرجع الى زمن استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بقوة السلاح من خلال قادتها العسكريين الثلاثة أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا، في 13 جانفي 1913م ، حيث فرض هؤلاء الثلاثة وحكومتهم سياسة دكتاتورية عسكرية على البلاد، ومنعوا الأحزاب الأخرى من مباشرة العمل السياسي ، وبات من الصعب إقصاء الضابط التركي عن مجريات الحياة السياسية، واصبح العسكر القوة البارزة في إعلان الدستور، وأضحت التطورات السياسية التي أعقبت استيلاء الجيش على السلطة تبشر بطموحات وآمال سياسية ضخمة بالنسبة لضباط الجيش وجنوده ، وقد أدار هؤلاء العسكريون الدولة العثمانية في أواخر عهدها بعقلية عسكرية تغذت بأفكار الثورة الفرنسية .[2]

وهذا ما تجسد لاحقا بعد تحقيق الاستقلال وإعلان الجمهورية ، حيث تولي قيادة الجمهورية ثلاثة من قيادات الجيش وهم مصطفى كمال رئيسا للجمهورية وقائدا أعلى للقوات المسلحة والعميد عصمت إينونو رئيسا للوزراء ، والمشير (فوزي جاقمق) رئيسا لقيادة الاركان، وبهذا تحول الجيش في عهد أتاتورك 1923– 1938 م الى مهمة الدفاع على الكمالية بتوجيه من مصطفى كمال نفسه، حيث بعد استقرار الأوضاع قام هذا الأخير بإعادة تنظيم الداخل

[1] – المرجع نفسه ، ص197.

[2] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص31.

العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، وتنصيبه حارسا للنظام الكمالى من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام1935م، وبهذا أصبح الجيش التركي مسؤولا قانونيا عن حماية الوطن التركي عسكريا، وله حق التدخل لحماية مبادئي الجمهورية التركية .

لذلك السلطة العسكرية لدى أتاتورك ترتكز على ثلاث مقولات أساسية :

1 – إن الوظيفة الأساسية لرئيس قيادة الأركان ليس بحث الوضع العسكري فحسب ، بل هي في الوقت ذاته وضع الاستراتيجيات.

2– ينبغي على التشكيلات العسكرية أن تكون على علاقة جيدة بشئون السياسة الداخلية والخارجية قدر علاقتها بالشؤون العسكرية التي تقوم بها على مختلف الجبهات للدفاع عن الوطن وينبغي أن يطلع رئيس الأركان على هذه الشئون السياسية.

3 – وظيفة رئاسة الأركان هي التفكير بشكل فني في تشكيل الجيش ونظامه، والنظر والتدقيق في سبل الدفاع عن الوطن. وثمة فرق كبير بين هذه المهمة و بين وظيفة وزارة الحربية، التي مهمتها أمور إعاشة الجيش بالشكل الذي تراه رئاسة الأركان مناسبا.

شكلت هذه المقولات الثلاثة أساس العلاقة بين السلطتين العسكرية و السياسية، وجعلت المؤسسة العسكرية ترتبط ارتباطا مباشرا بشؤون السياسة الداخلية والخارجية ، واستند هذا النموذج من الناحية الفكرية على مفاهيم الحرب والخطر والمخاوف تجاه المجتمع والسياسة ، وجعل من تحكم الدولة في الحكم السياسي الهدف السياسي الأوحد. [1]

وحافظ دستور 1924 على نظام حكومة المجلس، وفقا لمبدأ الحكم القومي، ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، و السلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويمكن للمجلس أن يراقب هذه الهيئة أو يعزلها، وأقر بأن السلطة التشريعية تقع في يد هيئة تتشكل من

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 39– 40.

مجلس الشعب التركي، ينتخب أعضاؤها كل أربعة أعوام، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية، من بين أعضائه كل أربع سنوات، ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي .[1]

وفي إطار ترسيخ علمانية الدولة والاتجاه نحو الغرب والابتعاد عن الشرق الاسلامي ، تقدم "مصطفى كمال" بمرسوم يلغي الخلافة والمدارس الدينية وفي اوت 1925 م ، تم اقرار قانون يمنع ارتداء الطربوش حيث كلف رجال الأمن بتطبيق الامر في كامل تراب الجمهورية ، وفي نهاية عام 1926م أصدرت المجالس البلدية قرارا بحضر ارتداء الحجاب.[2]

وأعطى القانون الجديد للمرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها اذا أرادت وأقر المساواة بين الذكر و الأنثى في الميراث ، وأصدر مصطفي كمال قانون توحيد المدارس، الذي تضمن دمج جميع المؤسسات التعليمية المدنية و الدينية في وزارة المعارف ، وأوكل لها مهمة إنشاء كليات للإلهيات في الجامعات المتخصصة في الأمور الدينية ، وأنشاء مدارس خاصة لتخريج الأئمة والخطباء، وتم أقرار كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدل العربية ، وهذ من أجل فك الارتباط بالإسلام والعرب، الذين يعتبرهم مصطفى كمال من أسباب تخلف المجتمع التركي *وتم تغيير عطلة نهاية الاسبوع من الجمعة الى الأحد ، وازالة عبارة دين الدولة هو الاسلام في 1928 م.[3]

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، مرجع سابق ، ص28.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص29– 30.

(*)– اذا يقول مصطفى كمال في هذا الصدد "إننا اعترفنا بوجوب اتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، فيجب علينا أن «نكون منصفين في اتباع الطريق المؤدية إلى خيرنا، وبخاصة فيما يتعلق بلغتنا فقد أخذنا عن الشرق عاداته ولغته واحرفه، فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر المتتابع في عاداتنا و أخلاقنا، لذا يجب علينا أن نطرح عنا جانبا الأحرف العربية ونستبدل بها أحرفا لاتنية، فنضمن إنذاك رقينا وتقدمنا ونخلص لغتنا من السقوط، وننشرها في أركان العالم الأربعة ونتربع بواسطتها وسط الترقي والتمدن".

المرجع : رضا هلال ، مرجع سابق ، ص74.

[3] – المرجع نفسه ، ص75.

جدول 10: أهم القرارات التي صدرت في فترة حكم مصطفى كمال

القانون أوالقرار	تاريخ الصدور
إلغاء السلطنة	1 نوفمبر 1922
إعلان الجمهورية	29 اكتوبر1923
إلغاء الخلافة ومشيخة الاسلام ووزارة الاوقاف والتدريس الديني	3 مارس 1923
إلغاء المحاكم الشرعية	8 أفريل 1924
إقفال الزوايا الدينية	30 نوفمبر 1925
إعادة التقويم الميلادي	1 جانفي 1926
إعتماد القانون المدني السويسري	4 اكتوبر 1926
إلغاء النص الدستوري الاسلام دين الدولة	10 افريل 1928
إعتماد الأبجدية اللاتنية	1 نوفمبر 1928
تتريك الأذان	3 نوفمبر 1932

المصدر: جمال خالد محمد الفاضي، مرجع سابق، ص30.

وتم الترويج لمذهب القومية التركية من قبل الدولة من خلال الصحافة والمدارس وحزب الشعب الجمهوري وفروعه الشبابية المختلفة ، وكانت العقبة الرئيسية التي كان يجب التغلب عليها هي الشعور بالازدراء المتكدس على الاتراك من قبل الأجانب على مر القرون. ، لذلك بدأت المعتقدات الكمالية في نشر بأن الأتراك هم من نسل العالم المباشر وأنهم لعبوا دورًا رائدًا في الأصول و تطور الحضارة العالمية ، وشرع في شرح النظريات القومية للغة والتاريخ ، مثل **نظرية لغة الشمس Sun–Language theory** ، التي أكدت أن اللغة التركية كانت لغة الأرض الأولى وأن جميع اللغات الأخرى تطورت منها ؛ وأن الأتراك كانوا أول الناس وأن كل الإنجازات البشرية كانت بالأساس تركية الأصل. [1]

[1] – STANFORD J. SHAW، EZEL KURAL SHAW , op cit , P 375.

3- تعديل دستور 1924 وهيمنة الحزب الواحد :

عرف دستور 1924 أول تعديل يكرس قومية الدولة وهيمنة الفكر الأتاتوركي على الحياة السياسية التركية ، الأمر الذي ساهم في التوجه التدريجي لتبني القيم الغربية والابتعاد عن القيم الإسلامية الشرقية .

أ- التعديل الدستوري وادخال المبادئ الستة :

من أهم التعديلات التي أجريت على دستور 1924 هو أدخال المبادئ الستة والتي اقترحت في المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري عام 1935 م، والمتمثلة في: الجمهورية – العلمانية – الدولتية – الشعبية – القومية – الثورية ، فالجمهورية تعني الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري ، أما الدولتية فيقصد بها تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط في يد الدولة ، و الغرض منها هو تطوير الاقتصاد القومي وتحريره من التبعية .[1]

أما فيما يخص الشعبية، فقد أستلهمت من مباديء الثورة القرنسية، ، حيث أعلن مصطفى كمال في المجلس الوطني التركي الكبير قائلا : إن غرضنا القومي هو رعاية رفاهية وسعادة شعبنا في اطار حدودنا القومية والحفاظ على قوتنا والذود عن الحرية والقومية من المطامع أما القومية، فإنها لا تبني على الدين او العنصر بل على المواطنة و الاخلاص للوطن والثورية فإنها تعني تفعيل مبادئ اتاتورك بشكل سريع اعتمادا على الفكر السياسي الغربي. [2]

ب- حزب الشعب الجمهوري و نظام الحزب الواحد :

حزب الشعب الجمهوري بالتركية (Cumhuriyet Halk Partisi) ويعرف اختصاراً (**CHP**)هو حزب سياسي اجتماعي ديمقراطي اشتراكي علماني يحمل الأفكار الكمالية في

[1] – أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 199

[2] – المرجع نفسه ، ص 202 .

تركيا. يعتبر أقدم حزب سياسي في تاريخ تركيا، يتكون شعار الحزب من 6 أسهم بيضاء على خلفية حمراء تمثل هذه الأسهم المبادئ الرئيسية للفكر الكمالي وهي (الحكم الجمهوري، القومية، سيطرة الدولة، الشعبوية، واللائكية والاصلاحية .[1]

بعدما أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، وغرس فيه قيم و مبادئ حماية الجمهورية أسس حزب الشعب الجمهوري كحزب وحيد لحكم البلاد ، رافضا مبدأ التعددية الحزبية بالرغم من اعتراض العديد من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة من خلال قيادته للجيش وترأسه للدولة والحزب الواحد في آن واحد ، لأنه رفض أي رأي او مشورة ، وهذا ما اثار حفيضة الكثير من النواب واعتبروا الامر نوع من السلوك الديكتاتوري، وقد أكدت الكاتبة خالدة أديب على سلوك أتاتورك بقوله : لا أريد رأيا أو نقدا و سأتبع طريقي الخاص فقط على الجميع أن يفعلو ما آمر.[2]

قام مصطفى كمال بانشاء حزب الشعب في عام 1922 م، ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق التي كانت الاداة الرئيسية لتنظيم المقاومة ضد الأعداء ، وضمنه نصوص المبادئ التسع في البرنامج الانتخابي العام في 8 أفريل 1923 ، حيث وصف مصطفى كمال الحزب بأنه ممثلا جامعا لمختلف طبقات الشعب، مما يستلزم الوحدة تحت شعاراته بغية خدمة المصلحة العامة للوطن ، وقد أخذ الحزب إسما جديداً تحت اسم حزب الشعب الجمهوري في 1924 م ، وذلك لان الدستور التركي يمنح كل السلطة للجمعية الوطنية الكبرى والتي ينتمى

[1] – حزب الشعب الجمهوري ، مكتبة نور ، متحصل عليه بتاريخ 2021/11/23من موقع :

https://www.noor-book.com/tag حزب – الشعب– الجمهور– التركي

[2] – حسن تركي عمير ، "الاصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول الى النظام الرئاسي" ، مجلة مدارات سياسية . الجزائر : المجلد الثالث العدد 4 ، 2019 ، ص 143.

جل اعضائها الى حزب الشعب ، فأعضاء الحزب هم انفسهم أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية ، وهذا ما جعل الحزب هو الحكومة والحكومة هي الحزب . [1]

وقد اعتمد الحزب للانتشار في اوساط الشعب على ما يسمى المقرات (البؤرfoyers) و بيوت الشعب والتي مهمتها تأطير الشعب وتوجيهه ايدولوجيا ، حيث في عقد واحد تم افتتاح حوالي 478 دار و 4322 غرفة تتم فيها نشر افكار وإيديولوجية الحزب اعتماد على المبادئ الستة للحزب والمتمثلة في القومية وهي تشييد أمة تركية في كيان واحد وشرعى و الجمهورية الإطار المؤسسي للميثاق السياسي وهي التي تضفي القداسة عليه و الشعوبية وترسيخ النظام السياسي وسط الشعب ، والدولاتية المتمثلة في إعطاء مكانة رئيسية للدولة كتعبير عن تاريخ السيادة القومية، وكفاعل (acteur) أساسي في الاقتصاد، و العلمانية وهي التي تحرر الأفراد من المعتقدات الدينية الخاطئة ولكن بشرط عدم اعتناق ديانة أخرى ، وأخيرا الثورية التي تلزم بتكييف جميع السلوكات بالافعال الثورية ، فالثورة في المفهوم الكمالي تعني سيرورة بلوغ الحضارة الغربية، هذه الركائز أعدت سنة 1931 وأدخلت في مبادئ الكمالية سنة 1937 وساهمت من إنتقاله من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب – الدولة . [2]

وقد عمل اتاتورك على ابعاد العسكريين من الترشح للانتخابات النيابية ، استنادا الى قانون منع الازدواجية بين الوظيفة العسكرية والنيابية ، ومن ثم كان على النواب العسكريين إما الاحتفاظ بمقاعدهم النيابية وخلع الزى العسكري أو العودة الى المنصب العسكري والتنازل على المقاعد النيابية ، وكان إعداد ذلك القانون يرجع إلى خطة أتاتورك في عدم إتاحة الفرصة للقادة العسكريين بتاريخهم المجيد في حرب الاستقلال، في تشكيل جبهة داخل مجلس النواب قد تعارض مبادئ ثورته ، حيث أعرب أتاتورك عن تخوفه من هؤلاء القادة العسكريين الذين

[1] – أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 214.

[2] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص49.

يمثلون المعارضة داخل المجلس بالزى العسكري، ووصفهم في خطابه بانهم يدبرون مؤامرة للإطاحة به من خلال نفوذهم داخل الجيش . [1]

المطلب الثاني – المعارضة السياسية وإقرار التعددية السياسية :

عرفت الحياة السياسية في تركيا الكمالية فترتين أساسيتين، فترة الحزب الواحد والتي شهدت هيمنة حزب الشعب الجمهوري على مقاليد الحكم، مع وجود معارضة صورية لم تعمر طويلا بسبب التضييق عليها واتهامها بشتى التهم، وفترة ما بعد مصطفى كمال اين تم اقرار التعددية الحزبية، وبالرغم من ذلك فأن الحياة السياسية في تركيا لم تكن دوما مستقرة، بسبب تدخل الجيش في السياسة وقيامه بعدة إنقلابات كلما رأى بأن المبادىء الكمالية مهددة .

أ- التعددية الحزبية في فترة حكم مصطفى كمال:

الحقيقة أن إنفراد حزب الشعب الجمهوري بالحكم لا تعني بأنه لم تكن هناك محاولات لتأسيس احزاب سياسية معارضة لسياسة اتاتورك ، فقد أسس مجموعة من القادة العسكريون الذين استقالوا من العمل العسكري حزبا سياسيا باسم الحزب الجمهوري التقدمي في 17 نوفمبر 1924 م، تكون من 29 نائبا ، وكان على رأسهم كل من حسين رؤوف و إسماعيل أكبولت والدكتور عبد الحق عدنان واحمد شكري وخالص تورغوت والذين استقالوا من حزب الشعب الجمهوري وكذلك ترك كل من المراقبين العسكريين كاظم قره بكر وعلي فؤاد باشا منصبهما العسكريين للانضمام الى الحزب الجديد ، وقد إلتحق به لاحقا عدد كبير من الضباط و المجتمع المدني .[2]

[1] – المرجع نفسه ، ص ص47-48.

[2] – أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص ص 229- 230.

وقد عارض الحزب إلغاء الخلافة وطالب بعودة الدستور الملكي والحفاظ على الحريات الفردية ورفض القيادة الدكتاتورية ، لذلك كانت مناقشاته داخل المجلس تدور حول معارضة الاستبداد والطغيان ومحاولة فرض السيطرة القوية على الادارة. ، وان لا يكون أي تعديل دستوري بدون تفويض واضح من الشعب، واقترح شرط وجوب فقدان النائب لصلاحيته كنائب اذا ما انتخب لرئاسة الجمهورية، فضلا عن تأكيده على وجوب المحافظة على التقاليد التركية الاصيلة . [1]

غير أن هذا الحزب لم يستمر أكثرمن عام ، حيث تم حله بتهمة معاداة النظام الحاكم واتهامه بمساندة تمرد الاكراد في المناطق الشرقية ، حيث تمت محاكمة قياداته من طرف المحاكم العسكرية ومحاكم الاستقلال التي تشكلت بعد اعلان الاحكام العرفية في 1925 م .[2]

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 م والتي تسببت في تردي الاوضاع الاجتماعية داخل تركيا إلى جانب التصور السلبي الذي كان راسخا في اذهان الاوروبيين بانعدام الآليات الديمقراطية في تسيير النظام السياسي التركي ، خصوصا بعد اغلاق صحيفة (يارن – الغد) التي انتقدت عمل الحكومة وعجزها عن تحسين الاقتصاد ، وانتقاد عملها وفرضها للمزيد من الضرائب على الشعب، من طرف الدبلوماسي التركي المقرب من مصطفى كمال **فتحي اوكيار**، ونتيجة للمكانة والاحترام الذين يحضى بهما لدى اتاتورك ، كلفه هذا الاخير بإيجاد حزب جديد، وبالفعل تم تشكيل حزب سياسي تحت اسم الحزب الجمهوري في 12 أوت 1930م ، وكان يتشابه مع حزب الشعب الجمهوري في معظم المبادئ مع الاختلاف في نقطتين :

– رفضه لمبدأ الدولتية وتشجيعه للمشاريع الخاصة .

[1] – المرجع نفسه ، ص231

[2] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص ص48 – 49.

– اصراره على حقوق الافراد السياسية و حرية المرأة و الافكار و المجلس ، والسيطرة الشعبية على الإدارة، والتأكيد الانتخابات المباشرة، ولكن الحزب حل في نفس العام، بسبب نقص فاعلية اعضاءه في الحياة السياسية وفي المجلس الوطني .[1]

ب– الحياة السياسية من وفاة مصطفى كمال إلى انقلاب 1960:

خلال فترة حكم أتاتورك لم تنفصل رئاسة السلطة التنفيذية عن قيادة الجيش، فأتاتورك إلى جانب كونه رئيسا للدولة كان قائدا للجيش، برتبة ماريشال وهي أعلى رتبة يصل اليها ضابط تركي، إلا أنه بعد وفاته وتسلم الحكم الرئيس عصمت إينونو من 1938 الى 1950م وانفصلت بذلك قيادة الجيش على رئاسة السلطة التنفيذية لأول مرة ، لان إينونو الذي كان عسكريا برتبة جنرال لم يكن الأعلى رتبة في الجيش بعد وفاة اتاتورك ، بل كان هناك الماريشال، فوزى شاقماق اللذي منحت له هذه الرتبة بعد معركة «السخاريا» عام 1921م ليكون القائد الجديد للجيش، خلقا لأتاتورك، ومنه حدث الفصل لأول مرة بين رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة الجيش، هذا الفصل بين المنصبين أكسب مؤسسة الجيش القوة والاستقلالية مما مكنها من الاشراف ومراقبة سلوك السلطة التنفيذية، فإن وجدت أن هذه السلطة قد حادت عن المبادئ الأتاتوركية وديمومة النظام الجمهوري العلماني في البلاد، تدخلت بحزم لإرجاع الأمور إلى نصابها، وهذا ما يفسر كثره الانقلابات العسكرية بعد وفاة اتاتورك .[2]

وفي خطابه أمام البرلمان في الاول من نوفمبر 1945م، أقر عصمت إينونو بوجود عجز في النظام السياسي بسبب عدم وجود حزب معارض حقيقي في الحياة السياسية، وانه يجب القيام بتغيرات في النظام السياسى تتلائم مع المتغيرات الدولية التي افرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الدول الديمقراطية، الى جانب سوء الاوضاع الاقتصادية الداخلية، نتيجة

[1] – أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص ص 240– 241 .

[2] – رضا هلال ، مرجع سابق ، ص ص 92–93.

الارتفاع الكبير للأسعار بسبب احتكار كبار التجار للسلع ذات الاستهلاك الواسع، لذلك أشار انونو الى جلال بايار الذي كان رئيسا للوزراء في عهد اتاتورك بضرورة تكوين حزب سياسي يضفي على الحياة السياسية نوع من الحيوية، وهكذا تم الاعلان عن الحزب الديمقراطي في 7 جانفي 1947 م برئاسة جلال بايار وكان من أبرز اعضائه كل من من عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو ورفيق كورالتان .[1]

والملاحظ أن التجربة التعددية الجديدة هذه المرة لم تعد كسابقاتها، فالحزب الجديد الذي بدأ نشاطه اعتمادا على المبادئ الكمالية الستة، سرعان ما أعطى تفسيرا آخر لتلك المبادئ وفق المعطيات الجديدة، مما جعله يستقطب اعداد متزايدة من مختلف طبقات الشعب، وكانت نتيجة هذه الفاعلية السياسية فوزه بـ 61 مقعد في انتخابات 21 جويلية 1946 م، ومع استقالة حكومة رجب بكير التابعة لحزب الشعب الجمهوري تحت ضغط المعارضة، و استقالة 47 نائبا من حزب الشعب وانضمامهم الى الحزب الديمقراطي، الذي طالب بتعديل قانون الانتخابات وبصدور القانون الجديد للانتخابات الذي أتاح جو من الحرية والديمقراطية لم تشهد له تركيا الحديثة مثيلا، فاز هذا الحزب بقيادة جيلا بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو ورفيق كورالتان بأول انتخابات حرة لتركيا، وهو نصر ساحق على الحزب الجمهوري الذي إحتكر في السلطة منذ عام 1922م ، لذلك فإن الأتراك الذين اعتادوا على الحكم الاستبدادي لمدة طويلة، ادركوا أن الوقت قد حان للتغيير بطريقة أكثر تنظيماً وسلمية، وهذا ما قاله " أرنولد توينبي Arnold" Toynbeeعن هذه الانتخابات "إنه انتصار الروح الدستورية الغربية في الانتخابات التركية . [2]

هذا التغيير المفاجئ في قمة النظام السياسي التركي والذي انهى 27 سنة من سيطرة حزب الشعب الجمهوري على مفاصل الدولة، قاد الى القمة شخصيتين لم تتضمن مسيرتهما أي خبرة

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 94–95.

[2] – Nejat Muallimoglu , " MEANING OF THE COUP D' ETAT IN TURKEY", Pakistan Horizon , Vol 13, No 3, (Third Quarter, 1960), p 198 .

عسكرية على الإطلاق، وهما جلال بايار وعدنان مندريس، وهذا الانتصار لم يأتي من فراغ بل كان نتيجة لتطورات اجتماعية واقتصادية بارزة، ارتبطت بظهور طبقة من رجال الأعمال من الطبقة الوسطى التي صعدت الى الواجهة وعملت على دعم الديمقراطيين، في مقابل تراجعت قوة وأهمية الركيزتين التوأمين للنظام الكمالي (البيروقراطية العسكرية والمدنية) . [1] و قد حقق فيها الحزب الديمقراطي فوزا ساحقا بفوزه بـ 403 مقعدا، بينما لم يتحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على 69 مقعدا، مما جعله اكبر منعطف في تاريخ تركيا الحديثة. [2]

وقد دام استمرار الحزب الديمقراطي في السلطة حوالي عشر سنوات وتحقق انفتاح اكثر على الغرب وخصوصا الولايات المتحدة و الانضمام الى حلف الناتو سنة 1952 م ، وشهدت تركيا في هذه الفترة انفتاحا على القيم الرأسمالية مما ولد حالة من الانتعاش الاقتصادي والصناعي [3]، ولكن في المقابل هذه الانتعاش لم ينعكس بالإيجاب على الجيش وخاصة صغار الضباط الذين عانو من خسائر مادية ونفسية بعدما فشلت رواتبهم في مواكبة التكاليف المتزايدة شعر الجيش بأنهم فقدوا المكانة الاجتماعية والهيبة ، خصوصا مع تقديم الحزب الديمقراطي نفسه إبان وجوده في الحكم، على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة في مواجهة النخبة البيروقراطية – العسكرية الى تشكلت أثناء حكم أتاتورك وإينونو، الى جانب وقوع الحزب في تناقض صارخ، اذا بالرغم من التزامه بالسير على المبادء الاتاتوركية إلا أنه في نفس الوقت لم يخف نيته من الاستفادة من الرموز الدينية وتوجيهها لصالحه، وقد اتضحت سياسته في هذا الصدد بإصدار عدة اجراءات في جوان 1950 م ومنها السماح برفع الاذان وإعادة فتح معاهدة تخريج الائمة وفتح كلية الالهيات في جامعة انقرة وبناء مساجد جديدة

[1] – Frank Tachau and Metin Heper ," The State, Politics, and the Military in Turkey " Comparative Politics., Vol 16, No 1, Oct 1983 , p p19 – 20.

[2] – المرجع نفسه ، ص 97.

[3] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص72.

والسماح بأداء فريضة الحج وقراءة القران الكريم باللغة العربية وتقوية موقع رجال الدين واصحاب الطرق الصوفية في المجتمع ، هذه الامور كانت ممنوعة منذ عهد اتاتورك ، حيث قدرت احصائية نشرتها دائرة الشؤون الدينية عدد المساجد التي بنيت في فترة تولي الحزب الديمقراطي الحكم بـ 8000 مسجد منها 50 مسجد في أنقرة وحدها .[1]

هذه الاجراءات و السلوكيات أثارت مخاوف المؤسسة العسكرية لذلك بدأت تعمل تنظيماتها السرية للإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطي خصوصا بعد تصريح عدنان مندريس في عديد المرات بتصريحات تنقص من قيمة المؤسسة العسكرية وبأن الوصول الى السلطة لن يكون إلا بالوسائل الديمقراطية ، وهذا ما جعل الجيش يقوم بالانقلاب بتاريخ 27 ماي 1960 م والذي أطاح بحكومة الحزب الديمقراطي، وقد برر قادة الجيش بان الانقلاب هو عملية تصحيحية و استجابة لمؤشرات قوية على أن التزام الحكومة بالإجراءات الديمقراطية قد تآكل بشكل خطير. [2]

وقد تم اعتقال جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الوزراء ورفيق كورلتان رئيس المجلس الوطني وجميع الوزراء وحوالي300 نائب من الحزب الديمقراطي وعدد من القادة العسكريين المعروفين بتأييدهم لعدنان مندريس ومنهم قائد الجيش(اردلهون) واعتبر قائد الانقلاب ومنظرو الاتاتوركية أن ما قام به الجيش ليس الا (ثورة شعبية) هدفها صيانة النظام السياسي ودعامته الفكرية المتمثلة بالفلسفة الاتاتوركية " . [3]

وتم اصدار 15 حكما بالإعدام في سبتمبر 1960 ونفذ الحكم في ثلاثة منهم فقط وهم : عدنان مندريس رئيس الوزراء وفطين رشدي زورلو وزير الخارجية وحسن بولاتكان وزير المالية بينما خففت احكام الاعدام بحق جلال بايار رئيس الجمهورية وأحد عشر متهما الى السجن

[1] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا الحديث . بغداد : دار الرياحين للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 110.

[2] – Frank Tachau and Metin Heper, op-cit ,p21.

[3] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 133.

المؤبد، وتم الحكم على 300 عضوا من أعضاء البرلمان بإحكام متفاوتة وتم اخلاء سبيل 123 شخص لعدم توفر الأدلة الكافية. [1]

ج- زيادة الانقسام الحزبي والاستقطاب الاديولوجي .

أعتبر انقلاب 1960 م نقطة تحول في الحياة السياسية التركية، حيث أضفى الجيش المشروعية القانونية على تدخلاته العسكرية، وتم الإعلان عن دستور جديد للبلاد، جاء مختلفا عن دستور 1924م، ومن أهم عناصره منع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد مع تأسيس مجلس الشيوخ كمجلس ثاني وإعطاء الجيش دورا تشريعيا عن طريق تأسيس مجلس الأمن القومي، وإنشاء محكمة الدستورية وإعلان استقلالية الجامعات، ووسائل الإعلام، واعتبر الدستور الجديد لسنة1961م والذي يعتبر البديل لدستور 1924م، أكبر انتصار لحركة الانقلاب حيث أتاح الدستور الجديد للعسكريين استعادة نفوذهم على الحياة السياسية بعد تراجع في فترة حكم الحزب الديمقراطي، وقد مست المواد الدستورية المعدلة كل السلطات التشريعية القضائية والتنفيذية، وذلك من أجل إحكام سيطرة العسكر على الحياة السياسية . [2]

وقد تم إجراء انتخابات برلمانية جديدة في 15 اكتوبر 1961م ، مع الانتقال من نظام التصويت بالأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي، وكانت نتائجها حصول حزب الشعب الجمهوري على نسبة (36.7 %) أي ما يعادل (173) مقعدا، وحزب العدالة الذي تزعمه سليمان ديميريل، والذي حل محل الحزب الديمقراطي بنسبة (34.7 %) ، أي ما يعادل 158 مقعدا ولم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة التي تؤهله لتشكيل حكومة منفردا، وقد تم تكليف عصمت إينونو بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة المتكونة من الحزبين الرئيسيين، وفي 27

[1] - المرجع نفسه ، ص 136 -137

[2] -طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص ص 81- 82.

أكتوبر 1961م، تم انتخاب قائد الانقلاب الجنرال جمال .جورسيل رئيسا للجمهورية ووزيرا للدفاع للجمهورية التانية الجديدة. [1]

ولم يمضي وقت طويل حتى برزت الخلافات بين حزبي الائتلاف (الشعب الجمهورى والعدالة) ، وهذا ماجعل رئيس الوزراء اينونو يقدم استقالة حكومته في ماي 1962، وقد كلفه الرئيس جورسيل بتشكيل حكومة جديدة من نواب حزبه ونواب الحزب الوطني القديم ، وتحول حزب العدالة إلى المعارضة وراح يحرض اتباعه على التظاهر، وهذا ما دفع حزب الشعب الجمهورى للقيام بتظاهرات مضادة، هذا الجو من عدم الاستقرار جعل العقيد طلعت ايديمير يقوم بانقلاب جديد في ماي عام 1963 م، لكنه فشل واعدم قائد الانقلاب في جويلية 1964م

وفي انتخابات أكتوبر 1965 فاز حزب العدالة بأكثرية الأصوات (53 %) والتي استمرت حكومته الى غاية 1969 م، وحملت الانتخابات ديميريل إلى الحكم مرة أخرى في انتخابات 1969 م باعتباره رئيس الاكثرية، ولكن حكومته عجزت عن إدارة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية المتفاقمة، خصوصا بعد فرضه لقانون الضرائب الجديد، أدى الى اضرابات اقتصادية و عمالية، دفعت الجيش إلى توجيه مذكرة إنذار إلى الرئيس والوزير الأول، هددت بعزلهم ما لم يتم اعادة تشكيل حكومة قوية تقوم بإصلاحات سريعة، تقضي على التذمر والفوضى وتعيد الهدوء والنظام إلى البلاد .[2]

وقد قام الجيش بإعلان مذكرة انقلاب تهديدية كعقد مشروط بين المؤسسة العسكرية والمدنية حيث لم يقم هذه المرة بحل البرلمان، وقد حافظ على الدستور مع بعض التعديلات التي تخص الحد من الحريات التي تسببت في احداث الفوضى ، وقام بتكليف اعضاء البرلمان بإدارة البلاد تحت الاشراف العسكري ، حيث عززت هذه التعديلات وضع الجيش و اعطت له صلاحيات

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] – المرجع نفسه ، ص34 .

أوسع في فرض الأحكام العرفية لذلك وصف انقلاب 12 مارس 1971 م بأنه انقلاب نصف عسكري .[1]

وبعد ثلاث سنوات من الحكم العسكري بعد الانقلاب العسكري ، وبضغط من بولند اجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري وسليمان ديميريل زعيم حزب العدالة على العسكريين تم اختيار الادميرال المتقاعد فخري كورتورك رئيسا للجمهورية، وفي 14 اكتوبر 1973 أجريت الانتخابات النيابية التي لم تسفر عن فوز أي حزب بأكثرية المقاعد وان كانت سجلت تفوقا ملحوظا لحزب الشعب الجمهوري، وفي 1974 قام إئتلاف وطني بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني فأصبح بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري رئيسا للوزراء ونجم الدين أربكان زعيم حزب الخلاص الوطني نائبا له، ولكن فك هذا الائتلاف بعد مرور ستة اشهر من تكوينه بسبب تناقض المنطلقات الايديولوجية بين الحزبين . [2]

ثم تلتها حكومة ديميريل زعيم حزب العدالة المتكونة من ائتلاف جديد بين حزب العدالة و احزاب الأقلية المحافظة ومنها حزب الحركة القومي والخلاص الوطني والثقة الجمهوري و اطلق على هذا الائتلاف الجبهة الوطنية الاولى واستمر لأكثر من سنتين بسبب دعم البرجوازية الصناعية والتجارية الى جانب رجال الاعمال ذوي الخلفية الاسلامية ، ولكن تفشي الاستقطاب و انتشار العنف وتزايد المعضلات الاقتصادية والاجتماعية كرست اللا أمن وأدت الى الفشل في الخروج من الازمات المتلاحقة . [3]

الملاحظ انه منذ انتخابات 1961 م فشلت اغلب الاحزاب في الحصول على الأغلبية التي تمكنها من تشكيل حكومة بمفردها، وهذا ما جعل تركيا تمر بالتغيير في صيغة الحكم بالأغلبية الى الحكم بالائتلافات الحكومية، والذي اعتبر تطورًا مهمًا في الحياة السياسية التركية ولكن

[1] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص83.

[2] – كريم مطمر حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 154– 155.

[3] – المرجع نفسه ، ص 157.

كانت له عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي خلال الستينيات والسبعينيات باستثناء الفترة (1965-1971)، وقد شهدت تركيا سلسلة من الحكومات الائتلافية في سنوات (1961-1965) ، (1974- 1978) إلى جانب حكومة أقلية (1979-1980) والائتلافات التي وصلت إلى السلطة خلال السبعينيات من القرن الماضي تضمنت عادة ما بين اثنين الى أربعة أحزاب ، وتشكلت بشكل عام مع الحزبين الرئيسيين في يسار الوسط (CHP) ويمين الوسط (AP)، لذلك فإن تراجع التصويت الحزبي و تغيير صيغة الحكم ، وصعود الاحزاب الصغيرة اكد على تنامي التشرذم في النظام الحزبي بعد عام 1961. [1]

وقد استمر الوضع غير المستقر طيلة فترة السبعينيات من القرن الماضي بسبب كثرة الحكومات الائتلافية ، مما اصاب النظام السياسي بحالة من الشلل المرتبط بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعات من القاعدة التصويتية للحزبين الرئيسيين ، كما ان تراجع التعاون بين الحزبين يرجع الى ارتباطهما بشخصية الزعيم مما ساهم في بروز الخلافات الشخصية الى جانب تزايد حالة الاستقطاب الأيديولوجي ، إذ أصبح حزب العدالة ممثلا للصناعيين الكبار وكبار ملاك الأرض في حين اتجه حزب الشعب الجمهوري نحو اليسار، كل هذه المتغيرات ساهمت في اعتقاد كل حزب بأنه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبية وأن تعاونه مع الحزب الأخر يضعف فرصته في الانتخابات التالية.

وقد تفشى العنف بين اليمين واليسار بعد 1979 م، حيث أدى إلى اغتيال الشخصيات العامة ففي ماي 1980 م أُغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية ، وفي شهر جويلية اغتيل نهات أريم رئيس الوزراء السابق وكمال توكلر رئيس اتحاد نقابات العمال، وقد تكرست حالة

[1] - SABR SAYARI ,YILMAZ ESMER , POLITICS, PARTIES AND ELECTIONS IN TURKEY . Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2002 , p14.

شلل النظام السياسي، حيث فشلت الجمعية الوطنية في اختيار خلفا للرئيس كورتورك بعد 100 دورة تصويت . [1]

د – ترسيخ النفوذ العسكري و تشظي المشهد السياسي بعد انقلاب 12 سبتمبر 1980 :

كان إنقلاب سبتمبر 1980 نتيجة متوقعة لحالة القلق والمخاوف التي انتابت قيادات الجيش حول تردي الاوضاع في البلاد ، فقد كانت نية التدخل متوفرة عند الجيش قبل هذا التاريخ لكنه أرجأ تحديد موعد الانقلاب ، وقد اتضحت هذه النوايا السرية رسميا، حينما توجه الجنرال " أفرين" إلى رئيس الدولة مخاطبا اياه حول عدم رضى الجيش على تردي الحالة الأمنية في البلاد كما حث الخطاب رئيس الدولة على القيام بكل الاجراءات اللازمة لمعالجة هذا الوضع السيئ ومحاولة التغلب عليه . [2] ولكن استمرار الوضع القائم وعدم الاستجابة السريعة للحكومة لمعالجة الوضع، جعل الجنرال كنعان ايفرن ينفذ انقلاب في 12 سبتمبر 1980 في تدخل آخر شبه دوري للجيش في الحياة السياسية ، وكان هذا التدخل للأسباب التالية : [3]

1– فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية الدولة.

2– عدم فاعلية جهاز الشرطة.

3– الانبعاث المفاجئ للحركة الاسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي

ويؤكد الكثير من الباحثين الاتراك ان انقلاب 12 سبتمبر استهدف بالدرجة الاولى الاتجاه الاسلامي الذي زاد نشاطه ، وهذا ما كان واضحا في بيان الحركة الانقلابية الذي لم يميز بين الحركة الشيوعية والاتجاه الاسلامي .

[1] – رضا هلال ، مرجع سابق ، ص131.

[2] – محمد الداه ولد الشيخ ، "الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي – دراسة في الاسباب " ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، مجلد 3، عدد 1، 2019، ص7.

[3] – أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 284.

وركز بيان الجيش على إبراز الأخطار التي تعرضت لها الدولة و الأمة التركية والتي تمثلت في:

– عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق وحدة الوطن بالشكل الذي ينقذ الدولة من أزمتها.

– إستقواء الجماعات التخريبية والانفصالية من خلال تغلغلها داخل أجهزة الدولة وتبني أفكارا بعيدة عن الفكر الأتاتوركي ،[1] وكانت من أهم نتائج هذا الانقلاب: تعيين الجنرال كنعان إيفرين رئيسًا للدولة، حيث تحرك بسرعة لإعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان و الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وتم تعليق الدستور وفرض الأحكام العرفية وتم حل جميع الاحزاب السياسية واعتقال معظم قادتها. [2]

وتم نقل السلطة التشريعية إلى مجلس الأمن القومي، كما قرر مجلس الأمن القومي عزل جميع رؤساء البلديات المنتخبين وأعضاء مجالس المدينة من مناصبهم بسبب انتماءاتهم السياسية، وتم تمديد فترة الاعتقال دون محاكمة إلى 90 يومًا منذ أن أعطيت الأولوية لاستعادة سلطة الدولة من خلال القضاء على العنف السياسي وقمع المعارضة السياسية، وتم اعتقال أكثر من 60.000 شخص يشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية وأنشطة سياسية غير مشروعة بين سبتمبر 1980 وفبراير 1983 وبلغ عدد الإعدامات 48 حالة بنهاية الحكم العسكري.[3]

وقد تضمن برنامج مجلس الأمن القومي خطة من ثمانية نقاط يجب تطبيقها تدريجيا للانتقال لنظام ديمقراطي فعلي يكون بعيدا عن العنف وجاءت أهم النقاط فيما يلي: [4]

1– توفير الشروط الأولية لإنشاء الجمعية التأسيسية .

---

[1] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص86.

[2] – Ceyda Aslı Kılıçkıran , " Turkey and the Middle East: dealing with a restless neigh bourhood " Insight Turkey , No 20, September 1998 , p145.

[3] – Ihsan D. Dagi , " Democratic Transition in Turkey, 1980–83: The Impact of European Diplomacy " Middle Eastern Studies, Vol 32, No 2, Apr 1996, p126.

[4] – فلاديمير داينوف ، الصراع السياسى فى تركيا: الاحزاب السياسية و الجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني .دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999، ص 425.

2- إقرار قانون المجلس التأسيسي وحقوقه وواجباته .

3- تكوين الجمعية التأسيسية وإعداد دستور جديد والذي سيكون أول عمل للجمعية.

4- إقرار قانون الاستفتاء على الدستور الجديد وإجراء هذا الاستفتاء.

5- التحضير لاعتماد القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات بحيث لا تتعارض مع الدستور الجديد بعد المصادقة عليه وتصديق المجلس التشريعي عليه.

6- البدء في النشاط الحزبي مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الضيق للوقت لإنشاء الأحزاب السياسية بما لا يتعارض مع الدستور الجديد والقوانين المعتمدة .

7- إجراء انتخابات عامة وفق القانون الجديد وإنشاء مجلس النواب والقيام بعمله.

8 – وفي النهاية يجب حل الجمعية التأسيسية ومجلس الأمن القومي ، وإعادة البلاد إلى الحياة السياسية الديمقراطية الطبيعية .

و قد بدأت عملية وضع دستور جديد من خلال لجنة تشريعية، فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، وقد عرض الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي في 1982 وحصل على التزكية الشعبية بنسبة 91.4 %، وقد تضمن 193 مادة رسخت في مجملها مبادى الجمهورية العلمانية، وكرست هيمنة العسكر على الحياة السياسية وحددت صلاحيات النظام السياسي وشكله، وزاد من صلاحيات رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين) ومجلس الأمن القومي، ودعم قبضة السلطة التفيذية، وتم من خلال مواده تقييد حرية التعبير بحجة حماية المصلحة القومية والنظام الجمهوري ، ومنع الاتحادات العمالية و التظاهرات وعلى ضوء ذلك تحرك العسكريون للاستكمال إعادة هيكلة النظام السياسي، حيث فرضوا قانونا جديدا يحظر نشاط الفاعلين السياسيين قبل الانقلاب ولمدة 10 سنوات، ومنعت الأحزاب من تكوين فروع من الشباب وموظفي الخدمة المدنية . [1]

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 434 – 435 .

وعند إجراء انتخابات نوفمبر 1983م ، سمح لثلاثة أحزاب فقط بدخول الانتخابات وهي : حزب الديمقراطية الوطنية، بزعامة تورغوت سونال وحزب الشعب وقائده نجدت غالب، ويمثل الجناح الأتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي وحزب الوطن الأم، بقيادة تورجوت أوزال.[1] وبسبب دعم العسكر لحزب الديمقراطية الوطنية و بدرجة اقل حزب الشعب الجمهوري ، فقد توجهت اصوات الناخبين الى دعم حزب الوطن الأم الذي تحصل على 45 % من الاصوات بينما جاء حزب الشعب في المرتبة الثانية بـ 30 % من الاصوات وحل ثالثا حزب الديمقراطية الوطنية بـ 23 % من الاصوات .وعلى ضوء هذه النتائج عين أوزال رئيسا للحكومة وقد اتبع مسارا لاستعادة الديمقراطية حيث صوت على قانون يرفع الحظر على ممارسة الاحزاب القديمة للنشاط ، وقد افقدته هذه المبادرة جزءا من قاعدته الشعبية .

وعرف عام 1987 عودة قادة الاحزاب القديمة للنشاط السياسي، حيث إعلان على أثر ذلك على إجراء انتخابات برلمانية في نوفمبر من نفس العام، وكانت النتائج هي حصول حزب الوطن الأم على نسبة 36.3% ثم تلاه الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إردال على 24.8%، وجاء حزب ديميرل الطريق الصحيح في المرتبة الثالثة 19.2%، وتحصل حزب اجاويد اليسار الديمقراطي على 8.5%، وهذه النتائج تبرز انهزام وتراجع الزعامات القديمة امام الزعامات الجديدة الى جانب تراجع شعبية اوزال و حزب الوطن الام بسبب السياسات الليبرالية المطبقة والتي ادت الى زيادة التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن التركي. [2]

في 9 نوفمبر 1989م أصبح تورقوت أوزال رئيسًا للجمهورية، خلفًا للجنرال كنعان إيفرين وتم إدخال إصلاحات على الدستور تمثلت في توسيع مكانة البرلمان والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية وخفض الحد الأدنى للسن إلى 18 عامًا وإلغاء المواد 141 و 142 و 163 من الدستور والتي منعت النشاط السياسي على أسس طبقية أو دينية .

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، مرجع سابق ، ص 39 .

[2] – رضا هلال ، مرجع سابق ، ص ص 145 – 146 .

وقد عاد ديميريل إلى السلطة بعد أن تحصل حزبه على 27٪ في الانتخابات التي أجريت عام 1991م، تلاه حزب أوزال الوطن الأم، وجاء حزب الشعب الاشتراكي في المرتبة الثالثة بنسبة 20٪ وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزب الطريق الصحيح وحزب الشعب الاشتراكي بقيادة ديميريل .

وقد إستهل أوزال محاولة صياغة نموذج للإسلام التركي المعتدل في مواجهة النموذج الإسلامي الراديكالي المتطرف، وذلك باعتقاده أن انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق في حرب الخليج، سيتيح لتركيا فرصة تاريخية كبرى للتدخل في المنطقة، ولكن رؤية أوزال لنموذج إسلامي معتدل انتهت بعد وفاته عام 1993م، وأصبح البديل هو حزب الرفاه ذو التوجهات الاسلامية ، والذي احتل المرتبة الأولى بـ .158 مقعدا من مجموع 450 مقعدًا في الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر 1995 م، وقد تشكلت حكومة برئاسة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم، وبمشاركة تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح، ولكن هذه الحكومة لم تصمد طويلا، حتى كان سقوطها في شهر جوان 1996م، لتفسح المجال للمرة الأولى تاريخيا نحو قيام حزب ذو توجهات اسلامية بتشكيل الحكومة برئاسة أربكان، خصوصا بعد أن أبدت المؤسسة العسكرية عدم معارضتها، بشرط استمرار النظام الديمقراطي العلماني على مبادئ أتاتورك ، واستمرار روابط تركيا مع الغرب. [1]

وبعد تشكيل الحكومة بقيادة أربكان كرئيس للوزراء و تانسو تشيلر نائبة له و عملها الجيد في الكثير من القطاعات خصوصا الاقتصادية والاجتماعية ، تدخل الجيش مرة اخرى بتوجيه انذار شديد اللهجة للحكومة عن طريق تحريك الدبابات في مدينة ستجان بالقرب من أنقره خصوصا بعد سماحها بالتحاق طالبات محجبات بالحرم الجامعي في تحدي صارخ للمبادئ العلمانية، وبعد تهديدات الجيش بالتدخل ان لم تقم الحكومة باستئصال كل الأنشطة و المظاهر إسلامية ، قدم نجم الدين أربكان استقالته من رئاسة الحكومة في 4 فيفري 1997م وهذ ما

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، مرجع سابق ، ص 40

اطلق عليه الجنرال المتقاعد إيرول أوزكاسناك، إنقلاب ما بعد حداثي، وبذلك فشلت اول تجربة للحكم من حزب ذو توجهات اسلامية .[1]

وقد أمرت المحكمة الدستورية بإغلاق حزب الرفاه على أساس أنه ينتهك مبادئ علمانية الجمهورية التركية، كما قررت حرمان بعض أعضائه ، وخاصة زعيم الحزب نجم الدين أربكان من حق تشكيل أحزاب سياسية أو الانضمام إليها أو قيادتها لمدة خمس سنوات ، وهذه القرارات من المحكمة الدستورية كانت نتيجة إدراكها بقدرة الحزب وقائده المخضرم على إعادة تشكيل نفسه تحت مسميات اخرى ، والتكيف مع أية ظروف طارئة .[2]

وقد حل محل التحالف المنحل تحالف جديد تحت قيادة مسعود يلماز والذي لم يعمر طويلا بسبب قضايا الفساد الذي طالت بعض وزراءه مع علاء الدين جاكيجي الملاحق من طرف الشرطة الدولية الانتربول بسبب جرائم القتل السياسية عندما كان عضوا في اليمين المتطرف وقد قدمت حكومة يلماز استقالتها في 2 ديسمبر 1998 م . [3]

كلف بولنت أجاويد بتشكيل الحكومة وكانت مهمتها التحضير للانتخابات مبكرة ، والتي جرت في افريل 1999 م، وقد فاز بها حزب "بولنت أجاويد" بالأغلبية وشكل حكومة ائتلافية جديدة من ثلاثة أحزاب ، اليسار الديمقراطي والحركة القومية والوطن.الام ، وحاول الائتلاف الجديد تهدئة مخاوف الجيش. وتقليل مشاركته في صنع السياسة قدر الإمكان.، ولكن المشاكل طفت لسطح من جديد ، خصوصا بعد انتهاء ولاية الرئيس ديميريل ورفض البرلمان التجديد له وكان الخروج من هذا المأزق هو اقتراح اسم من خارج اللعبة السياسية كأحد الخيارات المناسبة للوظيفة ، وقد تم الاتفاق بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان لانتخاب

[1] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص 105

[2] – طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص148 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 106.

"أحمد نجدت سيزر" رئيس المحكمة الدستورية كرئيس للجمهورية وبالفعل تم انتخابه بتاريخ 5 ماي 2000 م كرئيس عاشر للجمهورية التركية .[1]

وبعد شهر من توليه منصب رئيس الجمهورية ، عارض سيزر التعيينات العليا بالناصب الجامعية المقترحة من مجلس التعليم الأعلى ، كما رفض التوقيع على قرار الحكومة بفصل المئات من الموظفين الحكوميين من وظائفهم بحجة الانتماء الى جماعات انفصالية او دينية وهذا بحجة عدم قانونية قرارات الحكومة ، هذا السلوك من قبل الرئيس جعل علاقته مع الحكومة تمر بمرحلة شك وعدم الثقة ، حيث بدا السياسيون من اعضاء الحكومة والحزب في عدم استحسان تصرفات الرئيس المتواضعة في المجتمع كالتسوق بمفرده ودون حراسة مشددة كما كان يفعل سابقوه ، واعتبروها سلوكات شكلية لا تقدم حلول لمشكلات البلاد . [2]

وتعقدت الامور اكثر بين الطرفين حين رفض الرئيس مجددا التوقيع على مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية، وكذا اعادته للبرلمان قرارا اتخذته الحكومة يقضي بالعفو على نصف المحبوسين، هذه المشاحنات بين الرئيس سيزر ورئيس الحكومة بولند أجاويد برزت بطريقة مباشرة في اجتماع مجلس الأمن القومي، بعد تأخر بولنت أجاويد عن الاجتماع بـ 15 دقيقة على غير عادته، الأمر الذي جعل الرئيس ينبهه الى ضرورة احترام الوقت وفي نفس الوقت يوجه له انتقادات لاذعة حول طريقة تسييره لإعمال الحكومة وتستره عن الفساد الأمر الذي جعل أجاويد يرد بأن طريقة تسيير شؤون الحكومة من صلاحياته ويخرج من الاجتماع غاضبا . [3]

ساهمت العلاقات المتردية بين رئاسة الحكومة والرئيس، إلى جانب الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم بسبب الركود الاقتصادي وتسريح آلاف العمال في

[1] – جمال خالد محمد الفاضي ، مرجع سابق ، ص 42.

[2] – ياسر أحمد حسن ، تركيا والبحث عن المستقبل .القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006 ، ص159.

[3] – المرجع نفسه ، ص166.

اطار برامج الخصخصة المتبعة من طرف حكومة أجاويد، والتي انتجت تردي اوضاع الطبقات الوسطى والضعيفة في المجتمع بسبب استدانة رجال الأعمال الفاسدين للمليارات دون أن ضمان تسديدها، هذه السلبيات والتناقضات ادت الى نشوب الخلافات بين اعضاء الائتلاف الحاكم ، وزادها بروزا مرض رئيس الوزراء ودخوله المستشفى. [1]

وفي 6 جوان 2002 م فجر دولت بهجلى عضو الإئتلاف الحاكم مفاجأة سياسية بدعوته إلى انتخابات مبكرة في الثالث من نوفمبر 2002، داعيا الاحزاب االممثلة في البرلمان إلى القبول بجلسة استثنائية في سبتمبر 2002 للتصويت على اجراء الانتخابات المبكرة ، والتي تم اقرارها في نوفمبر 2002 بعد توالي الاستقالات من الائتلاف الحاكم .[2]

ويمكن استنتاج ان الأزمات السياسية المتعاقبة لحقبة التسعينات وبداية الألفية الثانية ترجع بالدرجة الاولى للتدخلات العسكرية في الحياة السياسية ، منذ أول انقلاب في سنة 1960 إلى غاية انقلاب 1980، هذه الانقلابات المتكررة دوريا حطمت بنية النظام السياسي التركي الثنائي القطب ، وتسببت في تشظي المشهد السياسي وتفاقمه في العقود التالية ، مما صعب من تحقيق الاستقرار السياسي المنشود الذي يساهم في تحقيق التطور والتنمية .[3]

المطلب الثالث : العودة القوية للتيار الاسلامي و فوز حزب العدالة والتنمية

من أهم الاحداث لذي عرفها تاريخ تركيا المعاصر هو العودة القوية للتيار الاسلامي ممثلا في حزب العدالة والتنمية وفوزه بالانتخابات التشريعية التي اجريت في 3 نوفمبر 2002 ويعتبر وصول الحزب الى السلطة تتويجاً لجهود وتضحيات كبيرة بذلتها الحركة الإسلامية منذ سقوط الدولة العثمانية و قيام تركيا الحديثة [4]، وقد ساهم في هذا الفوز سوء الأوضاع الاقتصادية

[1] – المرجع نفسه ، ص163

[2] – المرجع نفسه ، ص178

[3] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص106 .

[4] – رنا عبد العزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 – 2014. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2016 ، ص11.

والاجتماعية وانتشار الفساد والتمييز بين مختلف طبقات الشعب بسبب ضعف وسوء ادارة الاحزاب العلمانية للمشهد السياسي لفترات طويلة وخاصة في سنتي 2000 و 2001 ، ضف الى ذلك التدخل الدوري للجيش في الحياة السياسية مما صعب من الوصول الى الادارة الراشدة للدولة .[1]

- تأسيس حزب العدالة والتنمية وفوزه بأول انتخابات برلمانية:

ترجع جذور نشأة حزب العدالة والتنمية ذو المنطلقات الإسلامية إلى مدرسة نجم الدين أربكان.رئيس حزب الرفاه و الذي تكون على يديه اغلب قادة التيار الحزبي الاسلامي الحديث في تركيا ، حيث لعبت الضغوطات والمضايقات والحظر الذي تعرض لها حزب الرفاه ومن بعده حزب الفضيلة من طرف المحكمة الدستورية الدور الكبير في تأسيس حزب العدالة والتنمية على يد كل من عبدا لله غول و الطيب أردوقان والذي صرح قائلا : " سنتبع سياسة واضحة ونشطة من اجل الوصول الى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في اطار القيم الاسلامية التي يؤمن بها 99 % من مواطني تركيا " . [2]

وقد نفى قادة حزب العدالة والتنمية الطابع الإسلامي لحزبهم مرارا ، إلا أن البعض يعارض ذلك ، بما في ذلك المحلل السياسي الأمريكي "ماكوفسكي " ، الذي أوضح حقيقة الحزب بقوله إن تطور حزب العدالة والتنمية وبروزه على الساحة السياسية في وقت وجيز يأتي من اعتماده على أكبر الحركات السياسية التركية ، وحركة الملي كروش المرتبطة بحزب .الرفاه ، ومن ناحية أخرى ، يقول " ماكوفسكي " إنه على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية التركي يتكون من مجموعة يهيمن عليها الإسلاميون ، إلا أنه ملتزم بالديمقراطية ، وهذا مؤشر إيجابي لصالح صعود الإسلاميين إلى السلطة من خلال التصويت ، وليس طريق العنف . [3]

[1] – وداد بيلغن ، " حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي "، رؤية تركية . مجلد7، عدد1، مارس 2018 ، ص74.

[2] – منال محمد صلاح ، "التجربة البرلمانية للاحزاب الاسلامية في تركيا ، حزب العدالة والتنمية نموذجا " مجلة كلية العلوم الاسلامية ، المجلد 5 العدد 10 ، ديسمبر 2011، ص 366.

[3] – المرجع نفسه ، ص367.

يعتبر حزب العدالة والتنمية العلمانية شرطًا للديمقراطية وأحد خصائص النظام السياسي الحديث لتنظيم الحياة العامة، بينما يراها العلمانيون طريقة حياة إلزامية في حياة الأفراد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صراعات بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين مواطنيها وبين المنظمات والجمعيات الأهلية والخيرية من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى نقص في الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد .[1]

أعاد حزب العدالة والتنمية مركز تركيا البارز على الساحة الاقليمية والدولية، وذلك من خلال تبني سياسة خارجية جديدة ذات أهداف محددة ، تختلف عن السياسات السابقة المختلطة والغامضة، ووفق رؤى وفكر استراتيجي يرتكز على المشاركة الفعالة في حلحلة جميع مشاكل المنطقة بما يتوافق مع مصالح واستراتيجيات تركيا القريبة والبعيدة المدى، وانطلاقا من حيث مكانتها التاريخية في المنطقة والعالم، وبعيدا على إملاءات الدول الغربية، التي تنظر دوما باستعلاء تجاه كل من يخالفها الفكر و الايديولوجية ، لذلك كان تركيز الحزب على نشر المثل والقيم القائمة على دعم المظلوم وحق الشعوب في الديمقراطية والحرية.[2]

وعندما أنهى الحزب مرحلة تأسيسه، بدأ رحلة لشرح برنامجه في مختلف المحافظات من خلال تنظيم مؤتمرات جماهيرية في قيصري وطرابزون وريزه وأرتيفين ومانيا وغيرها، وكان الاستقبال الشعبي لحزب العدالة والتنمية كبير وبحفاوة في معظم المدن باستثناء مدن أخرى مثل شافشات وجناق قلعة التي رفضتهم ، و في فرز نتائج الانتخابات اتضح ان مليون ناخب ابطلوا اصواتهم تعبيرا عن رفضهم للجميع ، وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي 45 % من الهيئة الناخبة ، و اظهرت النتائج فوز حزب العدالة والتنمية ب 70% من الاصوات المعبر عليها اي ثلثي عقد مقاعد البرلمان (363 مقعد) وجاء في المرتبة الثانية حزب الشعب الجمهوري بـ 30 % اي ثلث الاصوات، ولم تتمكن أحزاب الطريق القويم، الحركة القومية

[1] – رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص23 .

[2] – المرجع نفسه ، ص12.

الوطن الام ، اليسار الديمقراطي والشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد من تخطي عتبة 10% التي تسمح لها بدخول البرلمان ، وعلى اثر ذلك فقد 90 % من نواب البرلمان السابق مقاعدهم في مفاجئة مدوية لم يكن ينتظرها حتى حزب العدالة والتنمية نفسه. [1]

على ضوء هذه النتائج تم تعيين أردوغان في منصب رئيس الوزراء بعد إزالة الحظر عليه والسماح له بالترشح في انتخابات الإعادة البرلمانية عن محافظة سيرت ، حيث فاز بمقعد في البرلمان ، ثم تنازل له عبد الله غول عن رئاسة الوزراء وشغل هو منصب وزير الخارجية ، وتم تعيين أول حكومة ذات توجهات إسلامية بتاريخ 14 مارس 2003 م .وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ التركي الحديث .[2]

وبالرغم من تحقيق الحزب لنجاحات كبيرة في عملية بناء الدولة ونقلها من دولة تعاني من عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى دولة مستقرة نسبيا حققت نسبا لا بأس بها من النمو والتطور الاقتصادي ، حيث انخفضت نسبة التضخم الى 7.52 % بعدما كانت في حدود 34 % ، وارتفعت الليرة الى 30 % وزادت نسبة الصادرات بـ 34 % ، إلا أنه تعرض باستمرار إلى ضغوط المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية بحجة تهديد القيم العلمانية التي بنيت عليها الدولة .[3] وتكمن أهم التحديات التي واجهت الحزب خلال مسيرته في حكم الجمهورية التركية فيما يلي :

1- الصراع الايديولوجي بين الطابع العلماني للدولة و الخلفية الاسلامية للحزب :

ترسخ الصراع الايديولوجي بين طابع الدولة العلماني والخلفية الاسلامية للشعب التركي في فترة تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 م، حيث أصبحت واحدة من أبرز سمات الحياة السياسية، حيث حاولت القوى العلمانية محو الإسلام من ذاكرة

[1] – محمد الهامي ، يحي صهيب وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي – دراسة في الفكرة والتجربة . بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، 2016 ، ص ص 66 – 67 .

[2] – المرجع نفسه ، ص68.

[3] – منال محمد صلاح ، مرجع سابق ، ص385 .

الأتراك من خلال سلسلة من الإجراءات القسرية ، وفي المقابل استمرت القوى السياسية الإسلامية في مقاومة هذه الإجراءات وحاولت اتباع الآليات الممكنة لحماية الهوية الثقافية الاسلامية للمجتمع التركي .

وبالرغم من تدخل العسكر عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية لوأد اي محاولة تزعزع الطابع العلماني للدولة ، لكن حزب العدالة والتنمية الذي وصل الى السلطة في عام 2002 ، تمكن من الحد من تطرف العلمانية عبر استراتيجية مرحلية أدت إلى استعادة التوازن بين مبادئ العلمانية وقيم الاسلام السياسي ، مما ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار والتوافق النسبي بين مختلف نخب المجتمع التركي .[1] ، وتتمثل أهم مظاهر تدخلات العسكر في مواجهة حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة فيما يلي :

أ- الدولة العميقة (منظمة أرجنكون) :

منظمة أرجنكون Ergenekon هي جمعية سرية تأسست في تسعينيات القرن الماضي وتضم شخصيات مؤثرة (جنرالات متقاعدون ، صحفيون وعلماء وأساتذة جامعيون) والذين يعتبرون أنفسهم علمانيين ملتزمين ومدافعين عن المبادئ الكمالية. [2]، وقد تبنت شعارات معادية للهوية الإسلامية في تركيا ، حيث تورطت في العديد من الأنشطة المشبوهة كغسيل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات ودعمت الطابع العلماني للدولة والذي اعتبرته من أقدس المسلمات التي لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الاحوال . وقد بدأت نشاطها عند تولي نجم الدين

[1] – خورشيد دلي، عن عودة الصراع بين العلمانية والدين في تركيا، متحصل عليه بتاريخ 2022/11/29 من موقع : https://www.aljazeera.net/opinions/2016/5/5/عن-عودة-الصراع-بين-العلمانية-والدين-في

[2] – رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص 14.

أربكان رئاسة الحكومة في 1996 ، حيث قامت بعض الصحف بحملات ومظاهرات دفاعاً عن العلمانية ، مما أدى إلى حضر حزب الرفاه وحزب الفضيلة فيما بعد .[1]

وازدادت فاعلية هذه الجماعة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، حيث خططت لعمليات مختلفة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة المنتخبة عن طريق السعي الى إعلان حالة الطوارئ في البلاد عبر عمليات ارهابية تنال من أمن واستقرار البلاد ، ولكن تم الكشف عنها في عام 2007 بتهمة التآمر على حكومة العدالة والتنمية والسعي لقلب نظام الحكم .

ب- جماعة المطرقة Balyoz :

تم الكشف عن هذه الجماعة في عام 2010 وكانت تهدف الى وضع خطة للإطاحة بالحكومة ، ووضعت مخططها عن طريق عقد اجتماع بين كبار الضباط في قيادة الجيش في مارس من عام 2003 ، والذي تضمن تفجير أهم المساجد المكتظة في إسطنبول وهو مسجد الفاتح وإسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية لتوتير العلاقات بين الحكومة واليونان وتأليب الرأي العام الداخلي ضد الحكومة ، إلا ان اكتشاف هذا المخطط في الوقت المناسب أجبر الحكومة على إعلان حال الطوارئ واعتقال المتورطين في المخطط وتقديمهم للمحاكمة .[2]

ج – استقالة قيادة الاركان :

قدم رئيس الأركان اسيك كوسانير وقادة القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية استقالتهم في 27 جويلية 2011 أي قبل يومين من انعقاد المجلس العسكري الأعلى ، حيث هدف رؤساء الأركان من خلال تقديم استقالاتهم استباق الاحداث من أجل ممارسة الضغوط على أردوغان بصفته رئيسًا للمجلس ، وذلك من أجل ترقية مختلف الضباط والجنرالات المسجونين على ذمة قضايا "التخطيط للانقلاب على الحكومة المدنية و إيقاف المتابعات القضائية تجاههم

[1] – كامل فتحي كامل ، الدولة العميقة في الخبرة التركية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية متحصل عليه بتاريخ 2022/12/2 من موقع :

الدولة العميقة في الخبرة التركية /https://democraticac.de

[2] – رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص 15.

وكانت القضية المعروفة بأسماء منظمة أرغنكون والمطرقة اللتين هدفتا الى القضاء على حزب العدالة والتنمية جعلت من الحزب وكوادره في وضعية استعداد دائم لمواجهة اي تدخل من المؤسسة العسكرية ، لذلك لم يكن مفاجأ قبول أردوغان للاستقالات ، وفي وقت وجيز قام بتعيين الجنرال نجدت أوزال رئيسًا لقيادة القوات البرية ونائبًا لرئيس الأركان مما أعطى إنطباع بأنه كان يتوقع هذه الخطوة من العسكر وقد أوجد البدائل المناسبة .[1]

د- محاولة حظر حزب العدالة والتنمية :

على الرغم من الدعم الشعبي الواسع لحزب العدالة و التنمية والنجاحات التي حققها على مختلف الاصعدة ، لم يتخلّ العلمانيون عن محاولاتهم لحظر حزب العدالة و التنمية ، ففي مارس 2008 رفع المدعي العام التركي دعوى قضائية لإغلاق حزب العدالة والتنمية ومنع رجب طيب أردوغان والرئيس عبد الله غول و 71 عضوًا بالحزب من ممارسة النشاط السياسي متهماً إياهم بالانخراط في أنشطة مناهضة للعلمانية ، لكن المحكمة الدستورية رفضت طلب المنع ، و قررت حرمان الحزب من جزء من التمويل العام .هذا هو الطلب الأول لحل حزب سياسي حاكم قائم استجابة لنجاحه الكبير في انتخابات 2007.[2]

2 – الصراع العرقي التركي – الكردي :

تعتبر المعضلة الكردية المستمرة منذ تأسيس الجمهورية التركية في 1923 م، من أكبر العوائق و الاشكاليات التي واجهت حزب العدالة والتنمية، وقد عادت إلى الظهور مجددا بعد الخطوات المتميزة التي اتخذتها حكومة أردوغان لحل المشكلة ، ولكن يبدو ان هناك فاعلين من القوى الداخلية والإقليمية والدولية لا يروقهم تحقيق استقرار الاوضاع في تركيا وفي محيطها

[1] – طارق عبد الجليل ، الاستقالات في القيادة العسكرية التركية : الدلالات والتداعيات متحصل عليه بتاريخ 2022/11/29 من موقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201192117183131754.html.

[2] – رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق ، ص 15.

الاقليمي ، حيث سعت هذه الاطراف الى اعاقة تركيا في لعب دور فعال على الساحة الاقليمية والدولية خصوصا سعيها الى تحقيق التوافق بين دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى .[1]

تمتعت المنطقة الكردية باستقرار نسبي قصير بعد إقامة اتصالات بين مختلف الأطراف حول المسألة الكردية ، لكن الازمة عادت الى نقطة الصفر عام 2006 م، بسبب أنهاء حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار بعد اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في 15 فبراير من نفس العام ، وقد وعد أردوغان بإيجاد حلول تمكن من حصول الشعب الكردي على المزيد من الحريات، حيث قام بإلغاء عقوبة الإعدام ورفع حالة الطوارئ في المناطق الكردية ورفض طلب لجنة مكافحة الإرهاب بالجيش بأعلان حالة الطوارئ في الإقليم الكردي عام 2006 ، وتزامن هذا الاقتراح مع دعوة حزب العمال الكردستاني PKK لثورة شعبية على الحكومة التركية، لكن هذه التعبئة للتمرد ضد الحكومة واجهتها معارضة شديدة من أحزاب وسياسيين أكراد رفضوا الثورة على حكومة أردوغان .[2]

3- صراع التيارات الاسلامية :

مثل الصراع الناشئ بين الحكومة التركية ممثلة في حزب العدالة والتنمية وحليفتها حركة قولن التي توصف بأنها حركة اجتماعية صوفية منفتحة على الغرب أهم مظاهر الصراع بين التيارات الاسلامية ، وكان عام 2012 نقطة تحول في العلاقات بين رجب طيب أردوغان و فتح الله غولن وجماعته بعد التحالف الذي استمر لسنوات وسمح لهما بدخول مؤسسات الدولة وبعد محاولة مجموعة غولن التأثير على قرارات حزب العدالة، بدأ تدهور العلاقة بين الحليفين والذي اسفر على سلسلة من المواجهات تجلت بدايتها في قضية التحقيق مع رئيس المخابرات هاكان فيدان والذي ينتمي الى جناح أردوغان، حيث اتهم من طرف جماعة قولن بالتنسيق مع

[1] - مهدية صالح حسن العبيدي ، " تركيا بعد الانقلاب الفاشل – التداعيات الداخلية والخارجية " مجلة العلوم الإنسانية . تندوف: العدد 01 ، جوان 2017، ص 141.

[2] - المرجع نفسه ، ص ص 142- 143 .

حزب العمال الكردستاني، ليستدعي المدعي العام رئيس جهاز الاستخبارات وبعض مساعديه للتحقيق معهم ولكن هاكان فيدان يرفض الاستجابة، مما جعل الحكومة تسارع الى استصدار قانون يمنع التحقيق مع رئيس المخابرات الا بموافقة كتابية من رئيس الوزراء .[1]

وفي عام 2013م إتسع الخلاف بين أردوغان وغولن، خصوصا عندما شكل غولن تحالفًا. مع خصوم اردوغان في الانتخابات التي جرت في البلاد، خصوصا تنسيقه مع جماعة الخدمة و الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني في الانتخابات التي جرت عام 2014 ، مما أثار العديد من الشكوك حول الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها هذه الحركة ومدى تأثيرها على سياسة الحكومة ، وخلال الأحداث التي رافقت انقلاب 2015 اتهم الرئيس رجب طيب أردوغان فتح الله وجماعته بتشكيل كيان موازي لحزبه وحكومته، واستخدام نفوذه الشعبي ومؤسساته التعليمية والخيرية والاقتصادية للانقلاب على الحكومة بدعم و رعاية الجهات الخارجية .[2]

وعلى هذا النحو اتُهمت الحركة بالمساعدة والتحريض على الانقلاب العسكري ومنه بدأ التشكيك في نواياها الحقيقية ، خاصة بعد أن أظهرت تقارير استخبارية أن القادة العسكريين كانوا متساهلين معها بضغط من الخارج ، وهذا ما دل على ان الحركة سياسية أكثر منها حركة دينية. ووفقًا للباحث محمد زاهد أوغلو ، أصبحت حركة غولن منذ 2013 منظمة موازية تتبادل الضغط والابتزاز مع الحكومة التركية الرسمية ، ووفقًا لأجهزة المخابرات ، شكل هذا ما يسمى بالدولة العميقة في تركيا ، وإنها تتجسس على المسؤولين والمواطنين الأتراك وهذا ما جعل الحكومة تعلن حرب استئصال للحركة من مختلف المفاصل الحساسة في الدولة .[1]

[1] – أحمد مريسي ، أردوغان وغولن. قصة تحالف ثم صراع انتهى بانقلاب فاشل ، العربي 21، متحصل عليه بتاريخ 2022/10/12م من موقع : https://arabi21.com/story/921489/أردوغان-وغولن-قصة-تحالف-ثم-صراع-انتهى-بانقلاب-فاشل

[2] مهدية صالح حسن العبيدي ، مرجع سابق ، ص138.

المبحث الثاني: جدلية الموائمة بين الأمن والتنمية في إدارة القضية الكردية:

منذ بروز المعضلة الكردية بعد تأسيس تركيا الحديثة المبنية على اساس قومي متشدد ينفي اي وجود لعرقية اخرى في البلد ، برز نهجان متلازمان في التعامل مع القضية الكردية وفق المقاربة الامنية التي اتبعتها السلطة التركية منذ بروز هذه المعضلة ، النهج الأول يرتكز على معالجة هذه القضية باتباع مختلف الآليات الأمنية القسرية العنيفة مع تطبيق صارم لسياسة التتريك بشتى الطرق لدمج المكون الكردي واستيعابه قسرا في الهوية العامة للدولة التركية ، امالنهج الثاني وان جاء متاخرا فيعتمدعلى تفعيل برامج التنمية في مناطق الصراع من اجل تحسين الظروف الاجتماعية للاكراد ، لابعادهم عن تاثير الجماعات الانفصالية .

المطلب الأول – مدى تطبيق تركيا للأليات القسرية لمواجهة المعضلة الكردية :

عولجت المعضلة الكردية مع بدايات ظهورها في سياق الإجراءات الأمنية القسرية حيث وبعد التنكر للوعود التي قدمت للأكراد في معاهدة سيفر، عرض مصطفى كمال أتاتورك على كل من المناضل والكاتب الكردي نوري درسيمي (Nuri Dersimi) وأحد القوميين الأكراد المنحدرين من قبائل كوشغيري(Koçgiri) ، مقعدين بالبرلمان التركي مقابل التخلي عن فكرة إقامة دولة كردستان، ولكن جاء الرفض للاقتراحات التركية بشكل حاسم ، وفي المقابل طالبوا انقرة بالالتزام بما جاء في اتفاقية سيفر، ومع عدم حصولهم على أي رد، أعلنوا أواخر العام 1920 عن قيام ثورة كوشغيري التي قادتها قبائل هذه الجهة الواقعة ما بين شرقي سيواس (Sivas) وغرب أرزينجان.(Erzincan) ، وفي بداية الانتفاضة ، حققت الاكراد نجاحات عسكرية كبيرة، جذبت عدداً من القبائل الكردية ، جاء أبرزها من منطقة درسيم.(Dersim) وتمكنت من بسط سيطرتها على عدد من القرى، وطردت الفرق العسكرية التركية؛ وهذا ما

[1] – المرجع نفسه ، ص148.

أغضب مصطفى كمال أتاتورك، الذي قرر إرسال الجنرال التركي المتعصب نور الدين باشا (Nureddin Pasha) رفقة الآلاف من الجنود للمنطقة لقمع الانتفاضة، و قبل التوجه لمنطقة التمرد، صرح نور الدين باشا بكلمات تدل بأنها حرب إبادة للمكون الكردي حيث قال " في السلطنة، تم إبادة الناس الذين يتحدثون "زو" (أي الأرمن)، أما أنا فذاهب لتنظيف الناس الذين يتكلمون " لو" (أي الأكراد) من جذورهم.[1]

وبحلول شهر جويلية 1921 م تمكن نور الدين باشا من قمع ثورة كوشغيري بعد مقتل المئات من الثوار، وأحراق ما يزيد عن 130 قرية كردية وأعدم كثيراً من رجالها، متهما اياهم بالخيانة وتم نقل ما تبقى من سكانها قسرا نحو غرب البلاد، ففارق نحو ألف منهم الحياة بسبب ظروف التهجير الصعبة. وقد أثارت شدة القمع التي مارسها نور الدين باشا ضد ثورة كوشغيري غضب حكومة أنقرة، التي طالبت بضرورة مساءلة هذا القائد العسكري والتحقيق معه، إلا أن مصطفى كمال أتاتورك رفض ذلك ومنع محاكمته . [2]

وتم تطبيق الآليات القسرية بعدة أساليب لمواجهة الحراك العرقي الكردي منذ السنوات الأولى لتأسيس الدولة التركية الحديثة وظهور الأزمة الكردية ، وتتمثل أهم هذه الآليات التي اتبعت فيمايلي :

1- آلية بسط هيمنة الدولة :

تتشكل الهويات في المقام الأول عندما تطور مجموعات من الأفراد في مجتمع ما، علاقة جدلية بين "نحن" و "هم "هذه العلاقة الديالكتيكية هي علاقة تاريخية موضوعية طبيعية، وتجسد بنية اجتماعية متغيرة، و تنبثق هويات متعددة من خلال الاتصال بين الأفراد والجماعات

[1] – طه عبد الناصر رمضان ، حمام دم وتهجير. هكذا قمعت تركيا ثورة الأكراد عام 2021 م ، العربية نت ، متحصل عليه بتاريخ 2022/12/20م من موقع :

https://www.alarabiya.net/last-page/2019/10/13/1921-عام-الأكراد-ثورة-تركيا-قمعت-هكذا-وتهجير-دم-حمام

[2] – المرجع نفسه .

المختلفة، ومع تكاثر هذه الاتصالات وتراكمها، تتغير الثقافات والهويات ويتم تمييز عهود تاريخية جديدة، ويصبح للأفراد عدة مستويات للهوية ، فقد يكون أحد سكان اسطنبول من سلالة الإمبراطورية البيزنطية من أصل يوناني، وعاشت عائلته قرونًا من الحكم العثماني وأصبح الآن مواطنًا تركيا، و قد يكون مسيحيًا أو مسلمًا ذو توجهات غربية، ولديه تطلعات لأن يكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي بدلاً من أن يكون عضوًا في نظام حكم شرق أوسطي، ولكن في الأنظمة السياسية المهيمنة وبسبب تحكم جهاز الدولة في جميع مجالات الحياة ، يُحظر التفاعل "الطبيعي" للفئات الاجتماعية والأفكار والآراء والثقافات المختلفة، وذلك من أجل خلق هوية وطنية واحدة تحاول الدولة حمايتها من التأثيرات الخارجية والداخلية. [1]

وقد مرت التجربة التاريخية لبناء الدولة القومية في العديد من مجتمعات ما بعد الاستعمار والتي ظهرت بعد انهيار الإمبراطوريات العالمية ومنها تركيا، بالكثير من التعقيدات والنزاعات الداخلية بسبب قمع حرية الراي والتعبير، وإقصاء الآخر المختلف ، وإضفاء الشرعية على قبضة وهيمنة الدولة المحكمة على المجتمع، من خلال الرقابة الصارمة على التعليم والإعلام والعمليات القانونية والسياسية وفرض الأيديولوجية التي تتبناها النخب الحاكمة الجديدة، وهذا ما يتسبب في انقسامات جديدة بين المجتمع والدولة ، خصوصا حين يعتمد في تعريف القومية والمواطنة على العرق والدين والهوية الثقافية لإحدى المجموعات الوطنية المسيطرة ، مما يجعل الجماعات الإثنية أو الدينية الأخرى، تشعر بالاستبعاد والتهميش لأنها تتعرض للقمع بحجة المحافظة على الوحدة الوطنية ، وعندما تكون الهوية الوطنية عبارة عن بناء لا يتم التفاوض عليه من قبل مواطني تلك الدولة ، فإن ذلك يخلق تحديات من الجماعات المهملة والمستبعدة والتي تتصاعد وتتحول إلى تهديدات أمنية متصورة من قبل الدولة شديدة الحساسية، والتي غالبًا ماتواجهه بسياسات استبدادية وقهرية تمنع نظام تلك الدولة من أن يصبح ديمقراطيًا وتعدديًا

[1] –Doğu Ergil ,"Indentity Crises and Political Instability in Turkey ". Journal of International Affairs ,Vol 54, No1, Fall 2000 , p45.

بالكامل .[1] لذلك إذا لم تمنح الدولة القومية مواطنيها هوية وطنية مقنعة وجذابة ، فسوف يتمسكون بهوياتهم ومجتمعاتهم التقليدية ، أو ينشئون مجتمعات جديدة في بيئات اجتماعية مختلفة .

وهكذا سعت الدولة التركية منذ تأسيسها في اعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية على بسط هيمنة الدولة على كل مناحي الحياة الاجتماعية في اطار المبادىء الاتاتوركية التي ارتكزت على مبدأين أساسين :

– المبدأ الأول : تعمل من خلاله الدولة على السيطرة على كافة الولاءات، بحيث لا تقبل بأي تعبير عن الاختلاف، ويتم فرض الهيمنة المركزية للدولة عن طريق تعميم التعليم باللغة والثقافة الواحدة ، وهذا ماإتبعته تركيا منذ تأسيس الدولة على أساس قومي .

– المبدأ الثاني : تهدف الدولة من خلاله للقضاء على الاختلاف والتنوع تماما، عبر السيطرة واستخدام القوة والقهر، وقد ركز الكماليون وفق هذا المبدأ على سحق الاختلافات العرقية من اجل بناء هوية فوقية جديدة مركزها الرئيسي الهوية التركية [2].

وعلى مدى أجيال تعاملت السلطات التركية مع الأكراد بقسوة، في محاولة لمحو هويتهم و ثقافتهم وتاريخهم ؛ وقاد الأكراد سلسلة من الانتفاضات والثورات في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ، لكن في كل مرة يتم التحكم فيها وإخمادها بقوة وعنف، مما تسبب في الكثير من الخسائر البشرية والمادية للطرفين، وكان أساس إيديولوجية بناء الدولة الأمة في تركيا هو

[1] – ipid , p46.

[2] – مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص92 .

القومية التركية ،التي تم فرضها على الهويات العرقية الاخرى ، خصوصا الهوية الأكبر بعد التركية ألا وهي الهوية الكردية .[1]

وفي إطار هذه السياسة تم التضييق على الأنشطة السياسية الكردية ، حيث اعتبرت هذه الأنشطة خيانة عظمى، فلم يسمح لأي حزب كردي بالمشاركة في النظام السياسي حتى عندما تحولت الدولة إلى نظام التعددية الحزبية عام 1950 م، بالرغم من ادعاء تركيا بأنها دولة ديمقراطية متشبعة بالقيم الغربية ، حيث تم منع صعود الأحزاب السياسية الكردية ، وبعد سنوات من المنع تم السماح للأكراد بتأسيس احزاب سياسية ولكن كان عليها بلوغ عتبة 10 ٪ لتأمين دخول البرلمان – وهي العتبة التي منعت الأحزاب الكردية من الفوز بأي مقاعد على الإطلاق لسنوات عديدة ، وقد تحايل الاكراد على هذه السياسة عن طريق الترشح كمرشحين مستقلين ثم يتحدون كمجموعة بمجرد دخولهم البرلمان واعتبرت انتخابات جوان 2015م علامة فارقة في المشهد السياسي التركي، حيث تمكن الحزب الكردي، حزب الشعوب الديمقراطي Halkların Demokratik Partisi (HDP)من دخول البرلمان كحزب وليس كأفراد لأول مرة في تاريخ تركيا [2].

2- آلية التهجير والتعديل السكاني:

وتم نقل عشرات الآلاف إلى مناطق خارج مدنهم وقراهم كجزء من سياسة التغيير الديمغرافي التي قامت بها الحكومات التركية في اعقاب كل حركة تمرد وثورة يقوم بها الاكراد خصوصا في فترة الجمهورية الاولى بقيادة مصطفى كمال اتاتورك ؛ بحيث يكون التهجير اجباري بسبب هدف النظام تغيير التركيبة الد يمغرافية لمنطقة معينة لكي يسهل التحكم فيها

[1] – Mustafa Erdoğa, Vahap Coskun, Turkey's Kurdish Question, 2008, p10. Obtained it on 12/08/2022 from a site:
https://www.google.com/search?q=T%C3%BCrk+ve+K%C3%BCrt+siyaseti+PDF&client.

[2] – Ofra Bengio , Turkey's Kurdish Dilemmas , Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2017 , p26.

وفي اطار هذه السياسة أعيدت تسمية المدن الكردية وحظرت الأسماء والملابس الكردية. كما حظر استخدام اللغة الكردية ، وتم نفي وجود هوية عرقية كردية ، حيث تم وصف الاكراد بـ "أتراك الجبل".[1]

وقد تواصلت عملية هجرة وتهجير المكون الكردي في الستينيات والسبعينات من القرن الماضي خصوصا بعد الانقلابات العسكرية وإحكام الجيش قبضته على الحياة السياسية والمدنية ، ونتيجة لتصاعد الصراع العسكري بين الدولة التركية و حزب العمال الكردستاني بعد 1984 م، والذي ادى الى الترحيل القسري لحوالي 3000 قرية، نزح الآلاف داخليًا وتحولوا الى لاجئين و زادت معه أعداد المهاجرين الجدد الى أوروبا بشكل كبير.[1]

3- آلية الابادة الجسدية :

اتبعت الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية، مختلف سبل العنف والاستئصال ضد المكون الكردي، خصوصا في اعقاب كل ثورة أو تمرد يقوم به الاكراد، حيث حشد الأتراك نحو 30 ألف عسكري لقمع ثورة **(درسيم - Dersim)** التي اندلعت بسبب تهميش وتردي اوضاع المنطقة ، وقبل اجتياح المنطقة أرسل الأهالي وفدا دبلوماسيا كان على رأسه القائد المحلي سيد رضا وعدد من مساعديه للتفاوض مع الحكومة لإنهاء الأزمة. إلا أن سلطات أتاتورك رفضت كل الجهود الرامية لإعادة السلام للمنطقة، فعمدت لاعتقال سيد رضا ومساعديه وأعدمتهم شنقا منتصف شهر نوفمبر 1937 م، وقد كان من ضمن الضحايا ابن سيد رضا البالغ من العمر حينها 16 عاما، وقد استمر الهجوم على المنطقة عدة أشهر أستخدمت فيه الطائرات ومختلف الاسلحة ، لتنتهي العملية مع مطلع 1938 م بعد سيطرة

[1] - الأكراد: قرن من الثورات والخيبات وحلم الدولة الدائم ، تقرير عربي BBC NEWS متحصل عليه بتاريخ : 2022/12/22 م من موقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50003693.

الجيش التركي على المنطقة مخلفا حوالي 40 ألف قتيل حسب تقارير بريطانية ؛ وبحسب التقارير الرسمية التركية، فقد أسفرت العملية العسكرية عن مقتل 13 ألف كردي وتهجير حوالي 10 آلاف آخرين. وقد تحدّث أكراد درسيم حينها عن مقتل أعداد كبيرة من النساء والأطفال وانتهاكات فظيعة أخرى، حيث عمد جنود أتاتورك لتجميع المدنيين داخل الخيام قبل إضرام النار به، وقدم قدم الرئيس التركي الطيب رجب اردوقان سنة 2011 م اعتذاره للمكون الكردي عن هذه المجزرة . [2]

4- آلية الابادة الثقافية :

تطبيقا لهذه الآلية تم وضع عقوبات وفرض غرامات على الذين لايتحدثون بالتركية في الحياة العامة، وتم الترويج لسمو وقداسة الهوية التركية في برامج التعليم والبحوث الجماعية عن طريق نظرية (نظرية لغة الشمس- The Sun Language Theory) التي تقر بأن جميع لغات العالم مصدرها اللغة التركية، وأرجعت وجود الأتراك إلى الفترات الأولى من التاريخ . [3]

وقد أتبع مصطفى كمال اتاتورك الاب الروحي لتركيا العلمانية هذه السياسة لاعتقاده ان احد عوامل تفكك الدولة العثمانية هو تنوع الهويات العرقية في مختلف اقاليم الدولة ، ولتفادي نفس المصير أصدر النظام الأتاتوركي مرسوما ينص على منع استخدام اللغة الكردية وإغلاق جميع المدارس والجمعيات الكردية ، ومنع الاكراد من إظهار مظاهرهم الهوياتية (لباس - تقاليد - ثقافة ....) ، وتم منع استخدام مصطلح كردستان وفق المادة 312 من قانون

---

[1] - Naif Bezwan, Borders, authoritarian regimes, and migration in Kurdistan An intersectional inquiry , p 29. Obtained it on 02/06/2022 from a site : https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/9783839455913-003/html

[2] - طه عبد الناصر رمضان ، هكذا قتل الأتراك 40 ألف كردي في عام ، العربية نت ، متحصل عليه بتاريخ 2022/03/22 م ، من موقع : https://www.alarabiya.net/last-page/2019/10/11/هكذا-قتل-الأتراك-40-ألف-كردي-في-عام

[3] - Mustafa Erdoğa, Vahap Coskun, op cit , 11.

العقوبات ، وتم في هذا الصدد حل أول جمعية وطنية ضمت 72 نائبا من أصل كردي بسبب ميولهم القومية .[1]

المطلب الثاني – آلية الاستيعاب والدمج ودورها في تتريك الاكراد :

يرى **ويل كيملكا**، أنه يمكن تحقيق الاندماج بين الأقليات المتعددة داخل المجتمع الواحد من خلال توفّر شرطين أساسيين هما:

1- قبول الأقلية بالتكيّف مع الثقافة المُهيمنة في المجتمع.

2- قبول الأكثرية لفكرة توسيع نطاق حقوق الأقلية بالعيش على نحو تعاوني معها .

لذلك يكون إعطاء الأقليات حقوقها داخل مؤسسات الدولة عاملا حاسما في حدوث التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي في الدولة الواحدة ، اما فرض الادماج بالقوة والإقصاء المتعمد لهوية جماعة معينة ،من شأنه ان يكون عامل تهديد لوحدة وتماسك المجتمع وعامل مزعزع لاستقرار الدولة . [1]

لم تكن مسألة ادماج الاكراد ضمن المكون التركي مطروحة في ظل الإمبراطورية العثمانية بحكم انها استقطبت الكثير من الشعوب والقوميات المسلمة وغير المسلمة التي كانت تعيش في جو من التعايش، بالرغم من اختلاف عرقياتها ، ديانتها ولغتها، غير أن هذه القضية برزت بشكل لافت مع بوادر تأسيس الجمهورية التركية "الكمالية" على أسس علمانية قومية همشت دور الدين في الدولة و تنفي وجود العرقيات الاخرى داخل تراب الدولة التركية الحديثة في مقابل جعل الهوية التركية دون سواها محور اسس المواطنة في الدولة ، ومنه حدث انشطار للرابط القوي الذي كان يجمع المكونين المسلمين التركي والكردي ، وهو الرابطة الدينية ويرى

[1] – سمية حوادسي ، مرجع سابق ، ص 634.

المؤرخون أن مؤسس تركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، وبالرغم من تحالفه في البداية مع الاكراد في وجه الحفاء باستخدام الرابطة الدينية إلا أن إعلان علمانية الدولة ومشروع التتريك ونفي وجود العرقيات الاخرى ، حطم أواصر الثقة بين الطرفين وأشعل الصراع الممتد لغاية اليوم .[2]

وقد أُتبعت سياسة الأستيعاب الهوياتي خلال فترة الحزب الواحد ، ضمن إجراءات عسكرية ارتكزت على نقل واعادة اسكان الاكراد في المناطق الغربية البعيدة ، وهذا من اجل التحكم في المناطق الكردية الثائرة في وجه سياسة التتريك ، ومن اجل التضييق اكثر على الاكراد في المناطق الشرقية من تركيا ، اعتمدت القوات الامنية تصاريح الموافقة بالدخول والخروج من المنطقة . [3]

والملاحظ أن سياسة التتريك ودمج جميع الاقليات والعرقيات في القومية الاكبر التي تبنتها تركيا الحديثة بدأت مباشرة بعد انتصار مصطفى كمال في حروب تحرير تركيا من الحلفاء وخصوصا الارمن واليونانيين الذين سعى كل طرف منهم لاقتطاع اكبر قدر ممكن من الاراضي ، ومع تأسيس الحزب الواحد الحاكم والمتمثل في حزب الشعب الجمهوري وتبنيه لمبادئ العلمانية وتأسيس الدولة التركية الحديثة على اساس القيم الغربية ، تم اتخاذ قرار ببناء الأمة التركية على أساس قومي يمجد القومية التركية ويرفض الاعتراف بوجود أي قومية او عرقية اخرى قد تنافسها على التراب المسترجع من الحلفاء ، حيث صرحت الشخصية الثانية في النظام الكمالي في سنة 1925 م (**عصمت انونو**–İsmet İnönü) بقوله : " نحن

---

[1] – وليد دوزي ، "أثر المجموعة العرقيّة الكرديّة على أزمة الهويّة الوطنيّة في تركيا" ، رسالة دكتوراه .(جامعة الجزائر03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، 2016) ، ص 243.

[2] – سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، الكرد والدمج في تركيا، متحصل عليه بتاريخ 2021/11/23 م ، من موقع :

https://www.aljazeera.net/2006/05/23/الكرد–والدمج–في–تركيا

[3] – HUSEYIN YAYMAN , MEMORY OF THE KURDISH QUESTION IN TURKEY. Ankara :SETA Publications , 2011, p 13.

بصراحة قوميون والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد، وليس للعناصر الأخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية التركية. ويجب أن تعمل على تتريك أرضنا بأي ثمن وسنمحق أولئك الذين يعارضون الأتراك أو النزعة التركية theTurkism " .[1]

ومن مظاهر سياسة إدماج الأكراد في عهد أتاتورك :

– إطلاق تسمية "أتراك الجبل" على الكرد لنفي تميزهم العرقي .

– نشر الثقافة والعادات التركية في المدارس ليكرس واقع التتريك، ويقضي على الفوارق الثقافية والعرقية.

– عملية تهجير العوائل الكردية إلى غرب تركيا لإدماجهم في المجتمع التركي .

– الترويج للهوية التركية عبر وسائل الإعلام المختلفة بشكل كبير وفرضه على جميع مكونات المجتمع وأعراقه.

– منع استخدام اللغة الكردية في مؤسسات الدولة.

– تغيير أسماء القرى والبلدات الكردية.

– الإجبار على التسمية بأسماء تركية.

– حل الأحزاب ذات التوجه الكردي.

عندما عززت النخبة الجمهورية في تركيا قوتها بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، أصبح الانتماء العرقي واللغوي هو المتطلبات الأساسية للمواطنة ومع ذلك ، لم تحقق

[1] – هنري باركي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 19

الجمهورية التركية نجاحًا كبيرًا في دمج الأكراد العرقيين ، بخصائصهم الثقافية واللغوية المميزة وذلك لعدة أسباب :

1- ارتكاز الأكراد جغرافياً بأعداد كبيرة في المناطق الجنوبية الشرقية ، وهو عامل رئيسي يحفز ويساعد القادة الإثنو قوميين على متابعة التمرد المسلح .

2- تمتع الأكراد بحكم قبلي مستقل زمن الحكم العثماني جعلهم لا يتقبلون الحكم المباشر من قبل الدولة القومية الحديثة.

3- وجود روابط واسعة عبر الحدود مع الجماعات الكردية في العراق وإيران وسوريا أدى إلى تقويض التجانس والاندماج في الدولة التركية، حيث يستمد حزب العمال الكردستاني الدعم من الأكراد في هذه البلدان ومن الشتات الكردي في أوروبا.[1]

وقد تواصلت سياسة التضييق على المكون الكردي، حتى في مرحلة التعددية السياسية أين نص القانون التركي على السجن لمدة لا تقل عن 5 سنوات لكل انتهاك للحظر المفروض على الهوية الكردية ، وقد تم اصدار حكم بالسجن في مارس 1981 م على الوزير في حكومة بولند أجاويد شرف الدين ألصي لمدة ثلاث سنوات، لأنه أعلن عن انتمائه االكردي. كما تمت المتابعة القضائية للمغني التركي ذي الأصول الكردية إبراهيم تاتليسس عندما غنى بكلمات كردية في حفل غنائي بباريس سنة 1988 م.[2]

[1] – Güneş Murat Tezcür , Mehmet Gurses, " Ethnic Exclusion and Mobilization: The Kurdish Conflict in Turkey " , New York . Comparative Politics, January 2017, Vol 49, No 2 , (January 2017), P216.

[2] – سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، الكرد والدمج في تركيا، متحصل عليه بتاريخ 2021/11/23 م ، من موقع :
https://www.aljazeera.net/2006/05/23/الكرد-والدمج-في-تركيا

إن مصطلحات "مواطنة " و " مواطن " مساوية للانتماء التركي ، ووفقا لذلك أنه يمكن للكورد أن يوصفوا بـ " أتراك"، ولكن فقط على حساب إنكار هويتهم الأصلية ، ومن هنا زرعت بذور عدم الرضا الكوردي ، حيث يشعر الأكراد بثقل الازدواج الهوياتي منذ الطفولة وتحمل ثقل الانتماء العرقي ، فذهاب التلاميذ الاكراد إلى المدارس أين يكون التعليم باللغة التركية اجباري الامر الذي يخلف وضعية صعبة للغاية في عملية التواصل سواءا مع بقية التلاميذ أو مع المدرسين تصل الى حد التنمر أحيانا ، ففي أغلب الاحيان لا يتم قبول كونك كرديًا كإنتماء طبيعي ، بسبب التعامل مع هذه الهوية على أنها غير شرعية وعنصر تهديد للاستقرار الأمر الذي يترك أثرًا خطيرًا في علم نفس الفرد، يسبب خجل اجتماعي يؤدي الى اخفاء هوية الفرد في الكثير من المواقف .[1]

وتحاول وسائل الإعلام تقديم صورة الكرد على أنها متطابقة مع العنف والتخلف وأنها وحشية وبدائية ، وتقوم بعرض الأماكن التي يعيش فيها الأكراد كميادين قتال وصراعات إقطاعية ، و أنها تمثل البعد الطبيعي للهوية الكردية ، وهذه النظرة في الواقع صورة من صور العنصرية ضد أصل عرقي آخر، تؤدي الى زيادة الفجوة النفسية بين الأكراد والأتراك .[2]

المطلب الثالث – برامج التنمية في المناطق الشرقية ودورها في استيعاب الاكراد :

بعد ثبوت قصور المقاربة الأمنية التي اتبعتها جل الحكومات التركية المتعاقبة على مدار سبعة عقود لحلحلة المسألة الكردية ، تم اللجوء لمقاربة التنمية الاجتماعية للمناطق الشرقية حيث تم البدأ في تطبيق هذه المقاربة في عهد الرئيس **(تورغوت أوزال – Turgut Özal)** الذي دعا الى تحسين الظروف الاجتماعية والإنسانية للأكراد في المناطق الشرقية المهمشة

[1] – Bilal Sambur, " Liberally Kurdish Problem " , Süleyman Demirel University Faculty of Theology, Faculty Member ,Spring 2008, p93.

[2] – ibid , p 94.

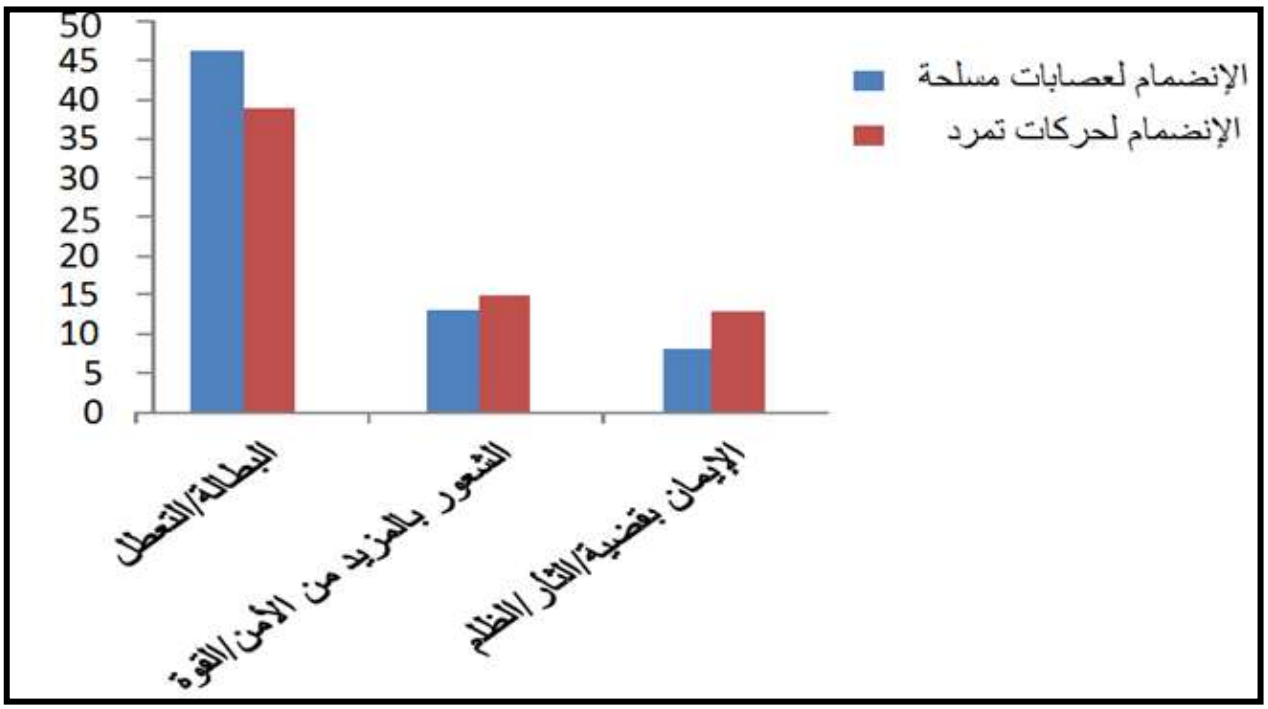
والتي عانت على مر عقود من الزمن من هول العمليات العسكرية والأمنية والإقصاء المتعمد من مختلف مشاريع التنمية ، حيث أعلن عن حزمة من المشاريع التنموية التي من شأنها تغيير الوضع المعيشي الاجتماعي المتدهور للسكان الذين يعانون من مشاكل الفقر و البطالة وتفشي الامراض والآفات الاجتماعية .[1]

وقد تم اللجوء الى الحل التنموي بسبب اقتناع القادة المدنيين الاتراك وعلى رأسهم رئيس الدولة بعدم جدوى الحلول الامنية منفردة ، بل يجب ان تسايرها مشاريع تنموية ، فقد أكدت نتائج توصلت إليها مجموعة بحثية كلفت بإعداد تقرير حول موضوع الصراع الأمن والتنمية Development & Conflict Report ان من الاسباب التي تجعل الشباب سهل الاستقطاب في الجماعات المتمردة المسلحة وبالأخص حزب العمال الكردستاني هي البطالة والفقر والشعور بالظلم وعدم المساواة ، سوء التعليم ونقص الموارد .[2]

[1] – أمينة قصراوي،" التنمية الاجتماعية للأكراد وانعكاساتها على الأمن القومي في تركيا " مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 14، العدد 02، ص 332.

[2] – سمية حوادسي ، مرجع سابق ، ص ص 637 – 638 .

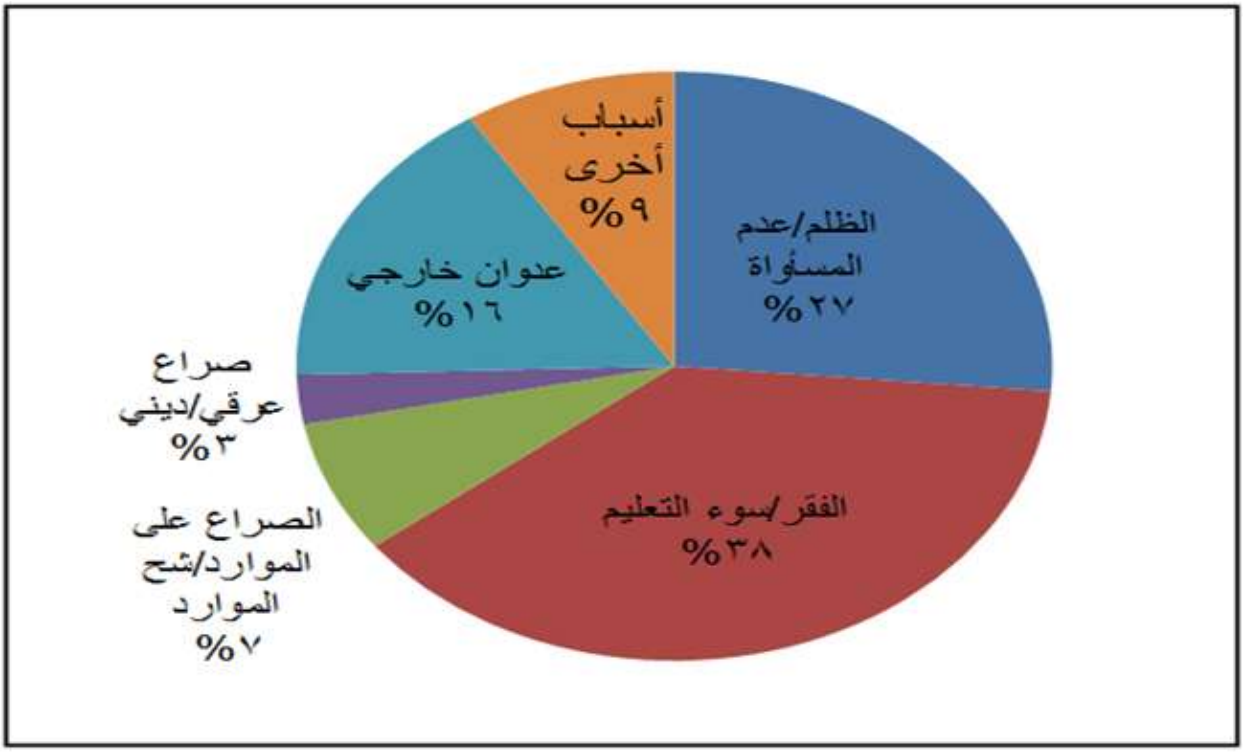
شكل4 : يمثل أسباب الانضمام الى جماعات التمرد والعصابات المسلحة .



المصدر : حوادسي سمية ،" جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002 . م " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 10 ، العدد 03، جويلية 2021 م ، ص 638.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن السبب الرئيسي للانضمام للعصابات المسلحة الاجرامية هو الفقر والبطالة ، اما الانتماء الى الجماعة الانفصالية المتمردة، فإنه إلا جانب الفقر والبطالة فهناك شرط الايمان بقضية الجماعة أو الاقلية التي تدافع عنها تلك الجماعة وتبني أفكارها الايديولوجيية الى جانب اكتساب الشعور بالأمن في كنف اتلك لجماعة المتمردة .

الشكل 05 : يمثل العوامل المسببة للصراعات.



المصدر : حوادسي سمية ،" جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002 م " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد ،10 العدد 03، جويلية 2021 م، ص 638 .

لقد أظهر الرئيس التركي **تورغوت أوزال** عام 1991 م مرونة غير منتظرة تجاه المسألة الكردية، حيث قام بإلغاء بعض القوانين التي تقيد الاكراد في ممارسة النشاط السياسي وتطبيق سياسة ليبرالية مبنية على الانفتاح والحوار، وبالرغم من انتقادات النخبة السياسية والعسكرية ووسائل الإعلام التركية لها التحول ، إلا أنه قام بالاجراءات التالية :

– أكد على ضرورة القيام بخطوات تصحيحية بخصوص القضية الكردية في اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ 25 جانفي 1991 م.

– بادر إلى إجراء حوار مع اكراد العراق، وأبدى عدم الرفض لقيام حكم ذاتي في كردستان العراق.

– قام بإلغاء قانون 1983 م الذي يحظر استعمال اللغات غير التركية، ومنح الشرعية باستخدام اللغة الكردية قي 12 أبريل1991 .

– قدم إقتراح باستخدام اللغة الكردية في النظام التعليمي وفي وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة و المرئية .

– قام بأطلاق سراح عددا من السجناء السياسين الأكراد.[1]

وكان من أهم المشاريع التي اعلنها الرئيس تورغوت أوزال مشروع تنمية مناطق جنوب شرق الأناضول (GAP)، ولكن موته المفاجئ في 17 افريل 1993 م، جمد المشروع خصوصا مع معارضة الجيش للتقارب أو التنازل للأكراد ، وقد أفشل الجيش اتفاق السلام مع حزب العمال الكردستاني، وقد تبين بأن معارضة الجيش للاتفاق مع الاكراد كانت صارمة حيث تحولت الى انقلاب سري شمل تسميم الرئيس تورغوت اوزال وتصفية وزير المالية الأسبق عدنان قهوجي والقائد العام للدرك التركي أشرف بتليس. [2]

وتم إعادة بعث مشروع تنمية مناطق جنوب شرق الأناضول Gunegdogu (GAP) Anadoly Progesi من جديد على يد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي جاء بمشروع العدالة والتنمية لمختلف المناطق وخاصة المناطق الشرقية ، من اجل كسر نفوذ حزب العمال الكردستاني ،الذي يستغل الفقر والبطالة لتجنيد الشباب في صفوفه ، ومن ثم إبطال الدوافع الاجتماعية لاستمرار المعضلة الكردية، وركز أردوغان على المشاريع التي تعتمد على الموارد المائية و توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع مساحة الأراضي المرورية، وتنمية الصناعات الزراعية كأساس لعملية التنمية ، وكان الهدف الإستراتيجي هو تحويل المناطق الكردية الواقعة جنوب

[1] – وليد دوزي ، مرجع سابق ، ص ص 328– 329.

[2] –إيهاب عمر ، تاريخ الإسلام السياسي التركي من علمانية أتاتورك إلى عثمانية أردوغان، متحصل عليه بتاريخ 2023/03/12 م من موقع : https://marsad.ecss.com.eg/38595/

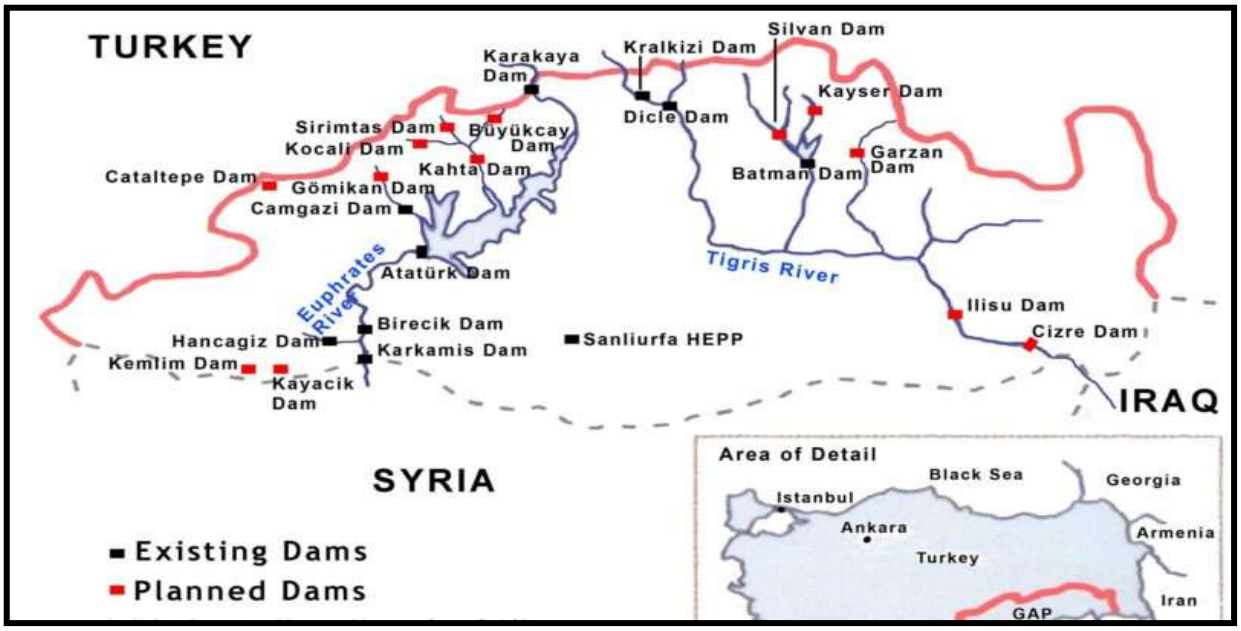
شرق تركيا، خصوصا محافظة ديار بكر إلى مركز لجذب الشركات الصغيرة، المتوسطة والكبرى ، مما يعود بالنفع على التنمية الاجتماعية الصحة ،التعليم و السكن .[1]

وتضمنت خطة العمل لمشروع (GAP) بناء 22 سداً و 19 مركز توليد للكهرباء، من اجل تحويل جنوب شرق تركيا إلى سلة خبز الشرق الأوسط ، وكان يعتقد بان اكتمال المشروع يمكن أن تروي حوالي مليوني هكتار من الأراضي ، و بحلول عام 2017 تم بناء خمسة عشر سدا من أصل 22 .[2]

[1] – أمينة قصراوي ، مرجع سابق ، ص 232.

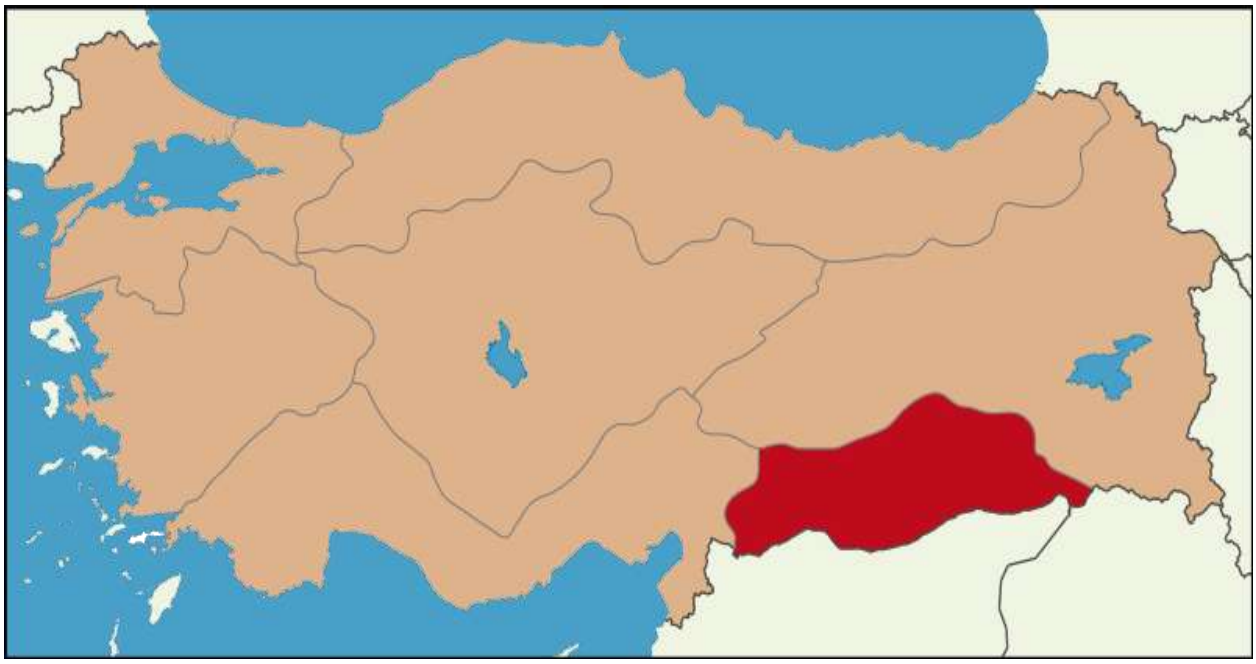
[2] – Laura Meijer , "The Southeastern Anatolia Project (GAP): water, counterinsurgency, and conflict ", The Kuwait Program at Sciences Po, 2018, p 4.

الشكل 06: خريطة لمشاريع الطاقة الكهرومائية التي أنشأت في إطار مشروع GAP.



المصدر : Roman Shemakov , The history of Turkey's unpopular hydroelectricity projects in Southeastern Anatolia, Obtained it on 16/01/2023 from a site: ،https://globalvoices.org/2022/07/19/the-history-of-turkeys-unpopular-hydroelectricity-projects-in-southeastern-anatolia/

الشكل 07: منطقة جنوب شرق الأناضول، التي يغطيها مشروع GAP



المصدر :

Roman Shemakov , The history of Turkey's unpopular hydroelectricity projects in Southeastern Anatolia, Obtained it on 16/01/2023 ,from a site : https://globalvoices.org/2022/07/19/the-history-of-turkeys-unpopular-hydroelectricity-projects-in-southeastern-anatolia/

لذلك جاء مشروع تنمية جنوب الأناضول (GAP) لامتصاص تأثير حركة التمرد الكردية ونظرا للاعتبارات التالية :

- استحالة حل القضية الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية.

- التوصل الى قناعة بأن ضعف مستويات التنمية هو ما يشكل بيئة مناسبة للانخراط في التنظيمات المسلحة .

- أهداف تركيا من خلال مشاريع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) :

كان هدف الحكومة التركية من خلال هذا المشروع الضخم هو خلق مستويات عالية من التنمية في المناطق الكردية مع التركيز على الاهداف التالية :

لقد سعت الحكومة التركية الى تنفيذ مشاريع تنمية مناطق جنوب الاناضول GAP ، وهي المناطق التي يسكنها الاكراد، بهدف حصار وعزل حزب العمال الكردستاني ، ولانها تساهم في اندماج الأكراد في الأمة التركية وبالتالي تقليل الدعم للمطالب الانفصالية لحزب العمال الكردستاني .[1]

- تحويل القرى الكردية إلى مدن حديثة من خلال ربطها بشبكة طرق و اتصالات وتحسين البني التحتية، بغرض تشجيع هجرة الاتراك إليها، لتغيير النسيج المجتمعي لصالح الأغلبية التركية، والقضاء على تمركز العرقية الكردية بتلك المناطق لقطع الطريق أمام استقطابها من طرف مقاتلي حزب العمال الكردستاني .

- استخدام ورقة المياه للضغط على دول الجوار الإقليمي التي يتواجد فيها الاكراد ، بقصد محاصرة الدعم الخارجي لحزب العمال الكردستاني و إرغام دول الجوار على التعاون والتنسيق لمحاصرته والقضاء عليه ،كون هذه السدود أنشأت على ضفاف و روافد نهري دجلة والفرات.

- تطوير البنى الإنتاجية والتشغيل للحد من البطالة.

- رفع مستوى الدخل في المنطقة من خلال تطوير البنى الاقتصادية.

- خلق منطقة جذب للسكان، وتخفيف ضغوط الهجرة على المركز المدينية الكبرى.

- زيادة مستوى مشاركة المنطقة في النشاط الاقتصادي للبلاد، وكذلك المشاركة المجتمعية والحدّ من الفوارق الطبقية والإقليمية و المناطقية والعرقية.

[1] - Laura Meijer , op cit , p6.

– تحسين مستوى العمالة وتنمية الموارد البشرية .[1]

وشمل المشروع منطقة جنوب شرق تركيا المكونة من تسعة مدن أساسية ، شرناق ماردين ديار بكر ، غازي عنتاب ، أديمان ، كيلس ، سيرت ، شانلي ، أورفة وتبلغ مساحتها الإجمالية 75.193 كيلومتر مربع بما يوازي 9.7% من المساحة الإجمالية لتركيا، فيما يبلغ عدد السكان في هذه المنطقة حوالي 8.8 مليون نسمة أي ما نسبته 10.8% من سكان تركيا، وتبلغ مساحة الأراضي 7.5 مليون هكتار، 43.6% منها مخصصة للزراعة (3.290.575 هكتار)، و29.4% منها مخصص للمراعي (2.214.473 هكتار)، و19.2% منها غابات (1.451.185 هكتار).

وتنتج المنطقة 35.3% من محصول القمح و 56 % من إجمالي محصول القطن المنتج في تركيا و96.98% من محصول الفستق، و93.6% من محصول العدس الأحمر زيادة على ذلك تحتوي المنطقة على9.8% من الابقار الموجودة في تركيا و18.8% من الأغنام و25.1% من الماعز.[2]

وعلى صعيد المشاريع المائية، تم إنشاء 13 سدًا من أصل 22 كان مخطط لها، بواقع 6 سدود على نهر دجلة و7 على نهر الفرات، تعمل على توفير 27 مليار كيلووات/ساعة من الكهرباء، كما بلغت مساحة القنوات التي تم افتتاحها بنهاية عام 2018 م مايقارب من 1.267 كيلومتر؛ بالإضافة إلى ذلك من المتوقع إنشاء 198.473 هكتار من بحيرات السدود، تساهم بري 1.8 مليار هكتار، وإنتاج 32.500 طن من الأسماك، بعائد متوقع يصل إلى 50 مليون دولار سنويًا وتشغيل ما يقرب من 6.500 شخص. وقد وصل عدد المناطق الصناعية الكبرى

[1] – وليد دوزي، مرجع سابق ، ص ص 330 – 331.

[2] – مأمون أبو جراد ، مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(غاب) هل يصلح السد ما فعله الجبل؟ متحصل عليه بتاريخ 2022/03/16 م ، من موقع:

https://www.noonpost.com/author/26838

التي تم إنشاؤها في إطار المشروع إلى 18 منطقة، ضمت ما يقرب من 2082 شركة، فيما ويبلغ عدد العمال فيها حوالي 174.170 عامل، ووصل عدد المناطق الصناعية الصغرى التي تم افتتاحها 38 منطقة ضمت ما يقرب من 9.693 هيكل صناعي، فيما تم إنجاز 16% من منشآت توليد الكهرباء، وجاري تنفيذ 74% من الشطر المتبقي فيما ما زال ما نسبته 7% لم يتم المباشرة في تنفيذه، ليصل ما أنتجته المنطقة نهاية عام 2018 ما يقرب من 454.56 مليار كيلوواط بقيمة 27.27 مليار دولار .[1]

وقد تم توزيع مشاريع GAP على ضفاف نهري دجلة والفرات ، سبعة منها على نهر دجلة والمشاريع المتبقة على نهر الفرات وتروي مساحة تقدر بـ 1083458 هكتار ، والستة المتبقية على النهر الثاني وتروي مساحة تقدر بـ 557824 هكتارا ، والمشاريع السبعة على نهر الفرات هي :

– مشروع الفرات الأسفل– مشروع سد قره قابا، مشروع الفرات الحدود– مشروع سوروق يازجى – مشروع أديامان كوك صوعربان– مشروع أديامان كاهنه – مشروع غازي عنتاب، وهذه المشاريع تروي مساحات واسعة من ولايات :أيدامان، أورفة، ماردين، ديار بكر وولاية غازي عنتاب، تقدر ب 1.083.458 هكتار، وهي ذات استطاعة كهربائية مولدة تقدر بـ 5346 ميغاواط تنتج طاقة كهربائية تصل إلى 18,477 مليار واط /ساعي سنويا.

أما المشاريع الخاصة بالتجسيد على نهر الفرات ، فهدفها هو ري مساحات واسعة من ولايات ديار بكر ، سيرت ، بتليس وماردين بمساحة تصل الى 557.824 هكتار ،باستطاعة

[1] – مأمون أبو جراد ، مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(غاب) هل يصلح السد ما فعله الجبل؟ متحصل عليه بتاريخ 2022/03/16 م ، من موقع: https://www.noonpost.com/author/26838

كهربائية تقدر بـ 2215 ميغاواط تنتج طاقة كهربائية تقدر بـ6.52 مليار واط /ساعي سنويا وهذه المشاريع المجزة علن نهر الفرات هي :

– مشروع دجلة قره كيزي– مشروع باتمان – مشروع باتمان ، سيلوان – مشروع قارزان – مشروع إلي صو – مشروع سيرز. [1]

و قد عرفت مناطق جنوب شرق تركيا تطورا بارز من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية حيث ارتفعت قيمة صادرات المنطقة من 689 مليون دولار عام 2002 إلى 8.684 مليار دولار عام 2018، وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات من 773 مليون دولار عام 2002 إلى 5.725 مليار دولار عام 2018م، وارتفعت قيمة الاستثمارات من 5.178 مليار ليرة عام 2008 إلى 5.540 مليار ليرة عام 2018م، أما على صعيد الانشاءات الكبرى ، فقد تم انجاز وتعبيد حوالي 6592 كيلومتر من الطرقات والمسالك، وتم انشاء 8 مطارات بحلول عام 2018 في مختلف مدن المنطقة، وتحسنت خدمات الصرف الصحي حيث انتقلت نسبة السكان المستفيدين من هذه الخدمات من نسبة 69 % في سنة 2002م ، الى 91 % في 2016 وعلى صعيد المؤشرات الاجتماعية، بلغ عدد مؤسسات الخدمة الاجتماعية التي دخلت حيز الخدمة 71 مؤسسة، أما في قطاع السكن تم تسليم ما يقارب من 38769 مسكن ، وفي اطار التنظيم الاسري وتحسين ظروف العائلات انخفض عدد أفراد الأسرة من 6.5 عام 2002 إلى 4.9 في 2018 ، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون في أثناء الولادة من 48.3 طفل في الألف عام 2002 إلى 12.6 طفل في الألف عام 2018، وانخفض مؤشر الهجرة من هذه المناطق من 55.783 شخص الى 33.802 شخص .[2]

[1] – وليد دوزي، مرجع سابق ، ص ص 332– 333.

[2] – حوادسي سمية ، مرجع سابق ، ص 639 .

المطلب الرابع : السياسة التركية تجاه حزب العمال الكردستاني

منذ ظهور حزب العمال الكردستاني على مسرح الاحداث التركية في اواخر سبعينيات القرن الماضي ، لم يتوانى السياسيين الأتراك في وضع الخطط والسياسات المناسبة لإدارة المواجهة معه ، ادارة هذه الازمة غلبت عليها المقاربة الامنية بحكم القبضة الحديدية التي فرضتها المؤسسة العسكرية منذ تأسيس الجمهورية على الحياة السياسية ورفضها المطلق لأي حوار او مبادرة تهدف لإعطاء الاكراد نوع من الاعتراف او الاستقلالية في ادارة شؤونهم ، وقد تغيرت سياسة الحكومات التركية تجاه القضية الكردية نسبيا مع وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية ، الذي تقرب الى الاكراد اكثر وحاول الاعتراف لهم ببعض الحقوق الثقافية كحرية التحدث بلغتهم وممارسة عاداتهم وتقاليدهم وألبستهم ، وحق النشر والكتابة والغناء باللغة الكردية وحرية استعمال الاعلام ، ومنه يمكن التطرق الى مرحلتين زمنيتين لتعامل الحكومات التركية مع حزب العمال الكردستاني :

أولا – سياسة الحكومات التركية تجاه حزب العمال الكردستاني قبل 2002 م .

تعاملت جل الحكومات التركية المتعاقبة بحزم مع الخطر الذي شكله ظهور حزب العمال الكردستاني على مسرح الاحداث في اواخر حقبة السبعينات من القرن الماضي ، وخاصة في ظل قوة وسيطرة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي التركي منذ قيام الدولة ، واستنادا الى ضرورة المحافظة على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية ، والمتمثلة في علمانية الدولة وأحادية العرق أساسا للدولة القومية ، وكان لإعلان الحزب عن هدف الاستقلال وتأسيس وطن قومي خاص بالأكراد باستعمال جميع الطرق بما فيها العنف المسلح ، الدور الكبير في تعبئة جميع موارد الدولة لمواجهته والقضاء عليه . [1]

[1] – مهديد سعيد ، "الأقلية الكردية في تركيا و أفاقها المستقبلية "، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية . العدد1 ، جوان 2022 ، ص 34.

هذا العنف الممارس من طرف حزب العمال الكردستاني **pkk** قابله عنف أكبر من طرف الجيش التركي ، الذي حاصر الكثير من القرى الكردية وقام بتمشيطها لعدة شهور بحثا على عناصر الحزب التي يمكن أن تكون متخفية بين السكان ، حيث يستعمل الجيش ومخابراته الكثير من طرق التعذيب لانتزاع اعترافات السكان بالانتماء او بمساعدة الحزب عن طريق تقديم الطعام أو المأوى ، وقد تفاقمت الازمة اكثر حيث نشرت تقارير عن تزايد وحشية الجيش وعن مقابر جماعية في سيرت وفي مناطق اخرى ، الى جانب اخلاء الكثير من القرى من سكانها من اجل التضييق على عناصر حزب العمال الكردستاني ، حيث وصل عدد القرى المهجرة سنة 1989 م الى 400 قرية ، ووصل عددها الى 2000 بحلول سنة 1994 م. [1]

وقد شهدت سنة 1985 تقديم مئات الأكراد إلى المحاكم العسكرية العرفية، فقد حكمت محكمة ديار بكر العسكرية على 29 متهم من أصل 303 متهم من الأكراد بالإعدام، في حين اصدرت محكمة عسكرية في أدنه يوم 26 جوان 1985 م أحكاما بالإعدام و بالأشغال الشاقة في قضية 39 كردي متهمون بالقيام بأنشطة عسكرية ، بينما أيدت محكمة الإستئناف العسكرية التركية ومقرها في العاصمة أنقرة حكم الإعدام الصادر بحق خمسة أعضاء من حزب العمال الكردستاني ، ويجري إحتجاز معظم السجناء الأكراد في سجن عسكري في ديار بكر.[2]

وقد اوقعت حرب العصابات التي قادها الحزب ضد المصالح التركية حوالي ثلاثة آلاف قتيل بين سنوات 1984 م و 1991 م، و اكثر من 35 ألف قتيل من عام 1991 م حتى عام 2000 م، ثلاثة أرباعهم من مقاتلي حزب العمل الكردستاني (pkk) ، [3] وعموما ارتكزت سياسة الحكومات التركية تجاه حزب العمال الكردستاني على جملة من الاجراءات الامنية من أهمها :

[1] – دافيد ماكدول ، مرجع سابق، ص ص 636 – 637 .

[2] – ابراهيم الداقوقي ، مرجع سابق ، ص 202.

[3] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص 107.

– فرض الاحكام العرفية الاستثنائية على جميع القري الكردية .

– تأسيس هيئات " الحاكمية " لها سلطات مدنية وعسكرية واسعة وحق التصرف بحرية كاملة بدوم اي محاسبة ، ولم تحل إلا في سنة 2002 بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وانهاء الوضع الخاص بالمناطق الكردية .

– تشكيل قوة شبه عسكرية من حماة القرى تضم 100 ألف شخص مسلحين ومأجورين من طرف الدولة، من القبائل الكردية الموالية.

– اتباح خطة (الحرب الخفية) وهي اعتبار المسالة الكردية وعمليات حزب العمال الكردستاني pkk هي إرهاب انفصالي بعيدة كل البعد عن المسائل السياسية أو حتى الثقافية .

– اعتبار اي تعبير عن الانتماء الى القومية الكردية على انه تهديد استراتيجي ضد تركيا .

– إتباع استراتيجية قومية جديدة للجيش ، تحت سياسة الارض المحروقة ، دمرت من خلالها ألاف القرى و المداشر والمدن تسببت في تهجير ثلاثة ملايين شخص .

وفي عام 1993 م تغيرت سياسة الرئيس التركي تجاه حزب العمل الكردستاني ، حيث تجاوز مؤسسة الجيش و اعلن عن فتح باب التفاوض مع الحزب ان هو تخلى عن العنف وفق خطة مزدوجة ، تتمثل في امكانية تجسيد لامركزية الدولة في نموذج شبيه ببعض الدول ذات الأنظمة الفيدرالية ، بحيث تعود السلطة المحلية للأكراد لإدارة شؤونهم المحلية ، و اصدار عفو مشروط من خمسة اعوام لا يصبح نهائيا الا اذا تخلى الحزب بشكل دائم عن العنف ويتيح لاعضاء الحزب الانخراط في مختلف الانشطة المشروعة ؛ ولكن رفض الجيش بصرامة

لاي تنازل للاكراد ، وفاة الرئيس التركي تورغوت اوزال المفاجئة الغى هذه الخطة واستمر معها الصراع .[1]

ثانيا – سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه حزب العمال الكردستاني :

بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا ، تم التراجع التدريجي عن المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم أحادية العرق أساسا للدولة القومية، فحكومة حزب العدالة والتنمية بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة مستندا إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين، و إنما إلى قوة الانتماء الى الدولة. وتم على اثر ذلك الاعتراف بالحقوق العرقية للأكراد ، كتخصيص صفوف اختيارية لتدريس اللغة الكردية، وفتح قناة ناطقة باللغة الكردية في التلفزيون الرسمي، لذلك سعت الحكومة التركية للوصول الى تسوية نهائية مع الاكراد عن طريق التصالح و الحقوق المتساوية لجميع المكونات، لذلك بدأت محادثات مع حزب العمال الكردستاني عام 2009 م أسفرت عن دعوة زعيمه عبد الله أوجلان إلى التخلي الدائم عن السلاح في مارس 2013 م وقد استمرت عملية التفاوض حتى شهر جويلية 2015 م .[2]

من أبرز المؤشرات التي يمكن استنتاجها من التوجه التركي الجديد:

مراجعة التصور الأمني للمسألة الكردية، المتمثل في وجود منظمة إرهابية غير شرعية يمثلها حزب العمال، تعمل على زعزعة استقرار الدولة التركية واستقرارها، وذلك باتباع نهج تفاوضي مع الطرف الثالث المتمثل في أكراد العراق، ودعم الحقوق الثقافية للاكراد ، والاعتراف بالأخطاء السياسية السابقة المرتكبة في ادارة الملف الكردي، والسعي إلى آليات سلمية مناسبة

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 108– 109.

[2] – Paul white , op. cit, p52.

لحل قضية حزب العمال، وهذا ماسيؤدي إلى حلحلة القضية الكردية ككل وفق تصور واقعي جديد.

– في هذا السياق فإن اعتراف تركيا بهذه الحقوق، يعني تراجع واضح عن المفهوم الكمالي للدولة التركية وقيم المواطنة ، والذي ينبع من مفهوم المجموعة العرقية الواحدة كأساس للدولة القومية، ففي عصر العولمة بدأت حكومة أردوغان تسعى تدريجياً نحو فهم واقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية، لا يقوم على وحدة العرق أو الجنسية أو الدين ، بل على قوة الجنسية بين أعضائها وهذا يعني تعزيز الآليات السياسية التي تعزز مفاهيم الولاء والمواطنة، فالدولة ملك للجميع بغض النظر عن الاختلافات القومية والدينية و اللغوية. [1]

وقد كان خطاب الرئيس طيب رجب أردوغان في ديار بكر عام 2005 م أولى بوادر تغير الموقف التركي تجاه القضية الكردية ، حيث قدم وعود بحل هذه المسألة عن طريق ترسيخ الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، ومعلنا اقراره بالسلوكيات الخاطئة التي مارستها الحكومات السابقة التي مارست كل السبل للقضاء على هذه المعضلة ، خصوصا التركيز على الحلول الأمنية المكلفة جدا ، وهذا بعد اقتناع حكومة حزب العدالة والتنمية بعدم جدوى الحلول الأمنية وحدها ، بل يجب ان ترافقها مقاربات تنموية .[2]

وكان من أهم البنود التي نصت عليها السياسة الاصلاحية لحزب العدالة والتنمية في سبيل تحقيق السلام الداخلي ، هو العمل على تحسين مستوى معيشة الأكراد ومنحهم المزيد من الحريات ، ورفع الحصار على تعلم اللغة الكردية ، والعمل على فتح بعض المدارس الكردية وإطلاق سراح البرلمانية الكردية ليلى زانا وثلاثة من رفاقها .[3]

1 – مهديد سعيد ، مرجع سابق ، ص ص 34–35.

2 – أمينة قصراوي ، " التنمية الاجتماعية للاكراد وانعكاساتها على الأمن القومي في تركيا"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية. مجلد 14 عدد02، ص231.

3 – سعد عبدالعزيز مسلط ، " المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا" مركز الدراسات الإقليمية . مجلد 5 ، عدد 2 ،2008 ص 14.

ولكن عودة الصراع من جديد بين الطرفين إثر التفجيرات التي استهدفت تجمعًا للأكراد في مدينة سوروج من وكانت من تنفيذ تنظيم الدولة الإسلامية " داعش "، و عاد معها حزب العمال الكردستاني إلى شن الهجمات على المدن التركية، مما تسببت في وقف المفاوضات و إنهاء المحادثات تمامًا بين الجانبين، وهذا ما أدى بالحكومة التركية الى اتباع استراتيجية جديدة تشمل الخطوات التالية :

- الإبقاء على الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد.

- الترويج لفكرة عدم وجود محاور كردي جاد في البحث عن حل .

- الانفتاح على الأحزاب والحركات الكردية الأخرى لإيجاد بديل يمثل الأكراد في المستقبل.

- شن هجوم عسكري واسع النطاق ضد حزب العمال الكردستاني وإضعاف حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد له .[1]

يبدو أن حزب العمال الكردستاني وواجهته السياسية حزب الشعوب الديمقراطي الكردي القومي ، لم يكونا في مستوى تطلعات وأهداف أردوغان ولاالشعب التركي ، من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2015 التي اسفرت عن فقدانه للاغلبية البرلمانية لصالح المعارضة لاول مرة منذ وصوله للحكم في 2002 م ، فبالرغم من التنازلات التي قدمها للقضية الكردية وفتحه لباب المفاوضات من اجل تحقيق السلام الدائم، الا ان توقعه بأن يدعم حزب الشعوب الديمقراطي ترشيحه للرئاسة وبانظمام حزب العمال الكردستاني إلى الحرب بالوكالة ضد نظام الأسد في سوريا لم يكن في محله ، خصوصا مع اقتطاع وحدات حماية الشعب الكردي لاراضي واسعة في سوريا بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ماجعله يعيد ترتيب اوراقه

[1] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص33 .

ويعلن التحالف مع القوميين الأتراك سنة 2015م للحفاظ على تفوقه الانتخابي ، وتوقفت بذلك العملية السلمية . [1]

و قد تزامن تعثر العملية السلمية مع فترة صعبة واجهها حزب العدالة و التنمية، إذ حدث متغيران جوهريان:

أ – دخول حزب كردي الى البرلمان التركي لأول مرة في تاريخ الجمهورية القومية بتجاوز عتبة الـ 10 ٪ و مشكلة حزب العدالة والتنمية في ذلك، هو ان حزب الشعب الديمقراطي الذي تجاوز هذا المعدل يعتبر من أشد المخالفين لسياسة حزب العدالة والتنمية وله افكار انفصالية .

ب– حرمان حزب العدالة والتنمية من أغلبيته البرلمانية التي تسمح له بتشكيل حكومة مستقلة مما يجبره على الدخول في ائتلافات ترغمه على تقديم تنازلات قد تؤدي إلى حرمان حزبه من حرية المناورة وصعوبات في إعداد أو إصدار القوانين وتنفيذ المشاريع؛ وهذا ما جعل أردوغان يتجه الى إقرار النظام الرئاسي لتجاوز هذه الاشكالية ، وهذا ماتم فعليًا باستفتاء على التغييرات الدستورية المتضمنة الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، والتي جرت في أفريل 2017م . [2]

الظاهر ان عدم إشراك مختلف المنظمات غير الحكومية والقادة المهمون من مختلف جماعات الرأي و المثقفين المستقلين من خارج الحركة القومية الكردية في المصالحة الوطنية التى أعلن عنها الرئيس التركي اردوغان ، جعل الكثير من الاطراف غير المشاركة فيها تحس بالتهميش ، وبالتالي قامت بتوجيه انتقادات مباشرة لهذه المبادرة ، خصوصا ان تخفيف التدابير الأمنية الذي رافق العملية نتج عنه فراغ في الأمن القومي العام ، الامر الذي استغلته الأجنحة

[1] – حاسم تكينس ، حرب أردوغان الرابعة القادمة من أجل السيطرة ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-ardwghan-alrabt-alqadmt-mn-ajl-alsytrt-almwajht-alty-tlwh-fy-alafq-byn-hzb.

[2] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص34.

المسلحة للحركة الكردية في دعم بنيتها العسكرية، حيث لجأت الى تدريب الشباب على تنظيم الانتفاضات في المدن بمساعدة البلديات التي تديرها الحركة القومية الكردية تماشيا مع سير الاحداث في معركة اكراد سوريا ضد قوات الاسد في شمال سوريا و داعش في كوباني (عين العرب) على الحدود السورية التركية والتي لم تتدخل تركيا لمساعدتهم ، الامر الذين بين نقص ثقة جميع الاطراف تجاه عملية المصالحة ، هذه الاحداث بعدم االتدخل لمساعدة اكراد سوريا مهدت الطريق للدعاية بأن حكومة حزب العدالة والتنمية هي حليف لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) وجبهة النصرة ، مما يدل بأن الحرب الأهلية الدائرة في سوريا كانت من أكبر العقبات أمام عملية المصالحة النهائية وأدى إلى تعثرها في مهدها.[1]

فخلال حوار مع هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، صرح زعيم حزب العمال الكردستاني جميل بايك بأن أردوغان يقوم بدعم فظائع داعش من خلال منع الأكراد من تحقيق المكاسب على الأرض ، ففي الوقت الذي تقوم به تركيا بقصف مواقع داعش تشن هجومات اكثر كثافة على معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، لذلك فند جميل بايك الادعاء التركي بمقاتلة تنظيم الدولة الإسلامية، بقوله لكنهم في الحقيقة يقاتلون حزب العمال الكردستاني، كما أتهم دوران كالكان وهو شخصية بارزة أخرى في حزب العمال الكردستان أردوغان بتعطيل عملية السلام ، لكن المسؤولين الأتراك ينفون أن تكون الحملة ضد تنظيم الدولة غطاءً لمنع المكاسب الكردية . [2]

[1] – طلحة كوسة، ، " صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي طلقها حزب العدالة والتنمية ." رؤية تركية ، السنة 6 ، عدد 4 ، شتاء 2017 ، ص ص 132-133 .

[2] – PKK leader: Turkey is protecting IS by attacking Kurds , Obtained on 20/6/2022 ,from the site : https://www.bbc.com/news/world-europe-33818282

وبعد تعثر العملية السلمية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، بعد إستئناف الحزب لعملياته العسكرية ضد المصالح التركية ، غيرت حكومة حزب العدالة والتنمية من نمط التعامل مع القضية الكردية عموما وحزب العمال الكردستاني خصوصا وفق ثلاث خطوات :

- **الخطوة الأولى:** إقرار فكرة التخلي عن التعامل مع حزبي الشعوب الديمقراطي والعمال الكردستاني، انطلاقا من غياب المفاوض الكردي الجاد، الذي يبحث عن السلام الحقيقي حيث أشارت تقارير حكومية أن الجماعتان تطرحان مطالب غير واقعية، تشمل الحصول على منطقة منفصلة بعلم وقوة أمنية مستقلة ، وهذا ماترفضه الحكومة التركية قطعيا وتدعو الى محاربته ، ويتّهم الرئيس أردوغان حزب الشعوب الديمقراطي بأنه الجناح السياسي لمسلحي حزب العمال الكردستاني، الذين يشنون هجومات متواصلة ضد الدولة التركية، بينما ينفي الحزب ذلك بوصفه حزبا كرديا معارضا لسياسات اردوغان، ولا يمثل الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني .[1]

وقد بدأ التضييق ومحاصرة حزب الشعوب الديمقراطي خصوصا بعد ظهور نتائج الانخابات البرلمانية التي اجريت في نوفمبر 2015 م ، بعد تمكن الحزب من تجاوز عتبة 10 % المطلوبة لدخول البرلمان ، في مقابل فقدان حزب العدالة والتنمية للاغلبية البرلمانية لاول مرة منذ 2002 م ، وقد قام في هذا الصدد وزير الداخلية التركي بإيقاف أكثر من 20 رئيس بلدية يمثلون حزب الشعوب الديمقراطي على المستوى الوطني، بسبب تحقيقات جنائية تتعلق بالمساس بوحدة أراضي الدولة، ووفقًا للبيانات المقدمة من قبل حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) تم اعتقال 2590 من أعضائه ، وتمت مصادرة عدد من المنشورات الخاصة بحملة

[1] - علي خفاجي ، حزب موال للأكراد يشرع في احتجاجات مناهضة لحملة حكومية تركية ،متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع :
- https://www.reuters.com/article/turkey-kurds-na4-idARAKBN1AA247

الحزب وخاصة التي تنتقد الحكومة المركزية ، وتم التحقيق مع بعض أعضاء الحزب بتهمة التشهير بالسلطات العامة بما في ذلك إهانة الرئيس .[1]

وقد سارعت حكومة حزب العدالة والتنمية في اطار تطبيق هذه الخطوة إلى وضع هذا الحزب تحت المراقبة ، من أجل إضعاف دوره السياسي بالتضييق عليه سواء داخل البرلمان او في الحياة الاجتماعية، بعد ثبوت ميول اعضائه دعم الافكار الانفصالية ومعارضة سياسة حزب العدالة والتنمية بشكل قطعي رغم محاولتة التقرب نحو الاكراد ، لذلك يتعرض الحزب إلى حملة حصار منذ عام 2016 م، حيث تم توقيف رئيس الحزب صلاح الدين دميرتاش، والذي لا يزال مسجون منذ أكثر من 6 أعوام، بالرغم من دعوات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتكررة لإطلاق صراحه .[2]

وحسب المؤشرات التي ظهرت بعد الحملة التي قادها حزب العدالة والتنمية والمتحالفين معه من الاكراد لتقزيم دور حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني ، والتي دلت على نجاح التراجع عن اعتبار هذين الاخرين هما الممثلين الوحدين للاكراد في اي عملية سياسية او ترتيبات تفاوضية وتصالحية مستقبلية ، وقد بدأ التشكيك من الاكراد انفسهم حيث صرح النائب الكردي أورهان مير أوغلو ، عضو حزب العدالة والتنمية ، إن هذه مرحلة جديدة لن يتفاوض فيها مع حزب العمال الكردستاني أو حزب الشعب الديمقراطي ، خلافًا لسياسة العامين الماضيين. ومن الآن فصاعدا ستجرى الحوارات مع جميع قطاعات السكان الأكراد.[3]

[1] – Andreas GROSS, Observation of the early parliamentary elections in Turkey (1 November 2015) , Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=22263&lang=en

[2] – لزكين ابراهيم ، تحالف أردوغان – بهجلي يدفع نحو حظر "الشعوب الديمقراطي".. الأهداف والتداعيات؟ مركز الفرات للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12م ،من موقع :

https://firatn.com/?p=3814

[3] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص ص 24– 25 .

– **الخطوة الثانية:** العودة الى المقاربة الأمنية والعسكرية تجاه حزب العمال الكردستاني والتضييق الصارم على حزب الشعوب الديمقراطي مما أدى الى نهاية عملية المصالحة خصوصا مع تزياد الاستقطاب في المشهد السياسي التركي بعد انتخابات 2015 م ، ويمكن أرجاع هذا التعثر الذي طرأ على العملية السلمية مع التيارات اليسارية الكردية الى ثلاثة مستجدات رئيسية :

– ساهمت الاحداث المتسارعة على الحدود السورية التركية والمتمثلة في سعي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لإقامة دولة كردية في الشمال السوري من ارتفاع سقف مطالب الحركة القومية الكردية في تركيا الى المطالبة بالحكم الذاتي.

– محاولة رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وكوادر حزبه تشويه سمعة الرئيس أردوغان بالرغم من مجهوداته لإحلال عملية السلام بين الطرفين .

– تزايد انتقادات المحافظين والقوميين الاتراك لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني خلال الحملة الانتخابية ، مما افقد حزب العدالة والتنمية الكثير من الاصوات التي ذهبت لحزب الحركة القومية التركي ، مما أبطأ من عملية المصالحة في البداية ثم توقفت لاحقا .[1]

أدت هذه العوامل وغيرها إلى سياسة جديدة لحزب العدالة والتنمية تجاه حزب الشعوب الديمقراطي ، بهدف القضاء على نفوذه السياسي من خلال البرلمان. حيث وجه نائب رئيس الوزراء السابق يالجين أكدوغان اتهاما الى حزبي العمال الكردستاني والشعوب الديمقراطي بالمسؤولية عن إفشال عملية التسوية وعرقلة التوصل الى حل وتصعيد التهديد الإرهابي بعد هجمات أنقرة، حيث حذر حزب الشعوب الديمقراطي من أنه قد يصبح غير قانوني بسبب صلاته بحزب العمال الكردستاني ، وفي نفس الصدد صرح الرئيس التركي أردوغان أنْ لا فرق

[1] – طلحة كوسة ، مرجع سابق ، ص 136.

بين الإرهابي الذي يحمل بندقية وهؤلاء الذين يستغلون مناصبهم لخدمة الإرهابيين حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم .[1]

وبالفعل بعد بروز مؤشرات عن توقف عملية المصالحة بسبب التناقص التدريجي للثقة المتبادلة بين اطراف الصراع ، بدأ حزب العمال الكردستاني في شن هجماته الإرهابية في جويلية 2015 م، ولم يتمكن بعض مسؤولو الحزب من الراغبين في إستمرار المصالحة من تبرير العودة للعنف المسلح بهذه السرعة ، خصوصا مع تراجع زعيمي حزب الشعوب الديمقراطى صلاح الدين دميرتاش و فيغين يوكسكداغ عن مطالب الاندماج في تركيا والإعلان عن المطالبة بالحكم الذاتي في مؤتمر المجتمع الديمقراطي في 27 ديسمبر 2015 م ، وهكذا قوضت الصدامات بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني ما تبقى من أمل نحو عملية المصالحة الشاملة . [2]

وسرعان ما تحولت هذه التصريحات من طرف المسؤولين الاتراك والمعارضين الاكراد إلى إجراعات فعلية على ارض الواقع ، حيث وافق البرلمان التركي على رفع الحصانة عن أي عضو في البرلمان إذا كان هناك اشتباه في تأييده للإرهاب أو أي أعمال اجرامية عنيفة ، الظاهر أن هذا القانون يستهدف حزب الشعوب الديمقراطي ، حيث اعتقلت الحكومة بموجبه محافظ ديار بكر في 25 اكتوبر 2016 ، كما طالب الادعاء في 17 جانفي 2017 بتسليط عقوبة السجن لمدة 142 سنة على زعيم الحزب ديمرتاش ، و83 سنة على نائبه وفيغين يوكسيداغ لقيامهم بالدعاية للارهاب في مدينة ماردين. ولكن المحكمة برأت ديمرتاش بعد يومين

[1] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] – طلحة كوسة ، مرجع سابق ، ص 135.

على أساس أن هذه الجريمة ليست لها أسس قانونية ، وفي أفريل 2018 طلب المدعي العام بسجن ديمرتاش ، خمس سنوات على أساس القيام بالدعاية للارهاب . [1]

– **الخطوة الثالثة :** الانفتاح على الأحزاب والحركات الكردية الأخرى التي تنبذ العنف، وتسعى لحل القضية الكردية في نطاق" الحقوق المتساوية "داخل الدولة التركية وخلق بديل كردي من خلالها، وقد تمت هذه الخطوة عبر عدة مراحل :

1– تقوية مكانة حزب العدالة والتنمية في المناطق الكردية :

تمكن حزب العدالة والتنمية من تحقيق تمثيل مهم في المناطق الكردية نظرا لعدة أسباب منها قيام الحزب بتكثيف برامج الحكومة في تنمية هذه المناطق، ومن ثم تلتقي دعم الطبقة الوسطى ورجال الأعمال التي تهمهم التنمية اكثر من مطالب الهوية ، الى جانب الدعم الذي يتلقاه من الفئاة المحافظة ذات الميول الدينية التي لاتؤمن بالتشرذم العرقي وترى أن جميع الشعوب التي يجمعها دين واحد هي أمة واحدة ، ففي انتخابات نوفمبر 2015 ، تمكن حزب العدالة والتنمية من تحقيق الفوز في محافظتي بينغول بنسبة% 64 ، وقارص بنسبة % 36 كما سجل نتائج مرضية في محافظات بتليس44 %، وإيغديز 31 %، وموش 34 %وسيرت % 37، وفان 30% وديار بكر 22 % ، مما يدل على قوة تأثير برنامجه وكوادره الأكراد في معاقل حزب العمال الكردستاني والشعوب الديمقراطي .[2]

وقد إرتفعت نسبة التأييد للاستفتاء على التعديلات الدستورية لعام 2017، التي طرحها حزب العدالة والتنمية ؛ إذ بلغت في بينغول 72%، وقارص 51 %، وبتليس 59 %

[1] – ابتسام إسماعيل قادر وأخرون العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتركات . بيروت : المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، 2019 متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع :
https://books.google.dz/books?id=1niVDwAAQBAJ&pg=PT221&lpg=PT221&dq=

[2] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص 27.

وإيغديز 35 %، وموش 50 %، وسيرت% 47، وفان 43 %، وديار بكر ، .32 %وتعد هذه النسب مرتفعة بالنسبة إلى حزب غير كردي يقف خلف الحرب التي تخوضها الحكومة في هذه المناطق ، كما أن الفرق بين عامي2015 و 2017 ذو دلالة إيجابية لصالح حزب العدالة والتنمية على حساب حزب الشعوب الديمقراطي، فقد زادت نسب التأييد لحزب العدالة والتنمية بفارق مهم في كل من : موش (16+)، وقارص (15+) وبتليس (15+) وفان(13+) وسيرت(10+)، وبينغول (8+)، ويأتي ذلك على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي حاول إقناع 5 احزاب كردية بعدم التصويت لصالح التعديلات الدستورية، وهي الحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب الحرية الكردستاني، وحزب حق والحزب الديمقراطي الكردستاني فرع الشمال، وحركة أزادي . [1]

أما في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في جوان 2018 م ، فقد خاض الانتخابات الرئاسية رجب طيب أردوغان عن حزب العدالة والتنمية في تحالفٌ" ائتلاف الجمهور "أو "الشعب"، المكوّن من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب صغير هو حزب الاتحاد الكبير وقد احتفظ حزب العدالة والتنمية عبر هذا الائتلاف بالأغلبية في أربع محافظات كردية؛ هي :بينغول% 61.2 ، وقارص% 45.1 ، وبتليس 48.9% ، وإغدير .% 44.6 أما الرئيس المترشح أردوغان، فقد تمكن من تحقيق الفوز بالأغلبية في الانتخابات الرئاسية لنفس العام في أربع محافظات كردية ، وهي: بينغول% 66.7 ، وقارص 44.1 % وبتليس 50.2%، وسيرت 42.8 % . [2]

2- دعم الاحزاب الكردية ذات التوجه الاسلامي والتشجيع على انشاء تشكيلات حزبية جديدة

بعد بروز مؤشرات توقف عملية المصالحة بين اطراف الصراع في تركيا ، بدات تصريحات مختلف الاطراف تصب في هذا الصدد، حيث صرح المستشار السابق لرئيس الوزراء أحمد

[1] – ابتسام إسماعيل قادر وأخرون ، مرجع سابق .

[2] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص 27.

داود أوغلو ، إيتين ماكوبيان ، أن حزب الشعوب الديمقراطي سيتم تهميشه فيما يتعلق بالمسألة الكردية ، حيث قال إن عملية التسوية يمكن إخراجها من التجميد بعد تشكيلات سياسية جديدة وآليات تفاوض جديدة ، وقد استخدم أردوغان وحزب العدالة والتنمية خطابًا يساوي بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني ، وربط بينهم وبين الإرهاب ، وصوّر حزب الشعوب الديمقراطي على أنه خصم للإسلام ، في محاولة لإبعاد الأكراد المسلمين المتدينين عن افكار الحزب ، وقد أتت الاجراءات التي باشرتها قيادات حزب العدالة والتنمية لاسترجاع الاصوات الضائعة بثمارها فوفقًا للنائب عن حزب الشعوب الديمقراطي ألتان تان – Altan Tan ، تمكن حزب العدالة والتنمية من استعادة ثلث الناخبين الأكراد المحافظين الذين تركوا حزب العدالة والتنمية وانجذبوا إلى حزب الشعوب الديمقراطي في 7 إنتخابات جوان 2015م والتي تعتبر أول انتخابات لايحقق فيها حزب العدالة والتنمية الاغلبية منذ 2002م ، وقال تان في مقابلة صحفية بعد الانتخابات يمكن أن يستمر الانسحاب إذا فشلنا في الخروج بالسياسات التي يريدها هؤلاء الناخبون . [1]

وفي إطار هذه الاجراءات تم التضييق على حزب الشعوب الديمقراطي HDP بأقالة 48 من رؤساء البلديات التابعين للحزب و تعويضهم بالأمناء العامون للبلديات، وتم شيطنة الحزب في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة ، وبفضل براغماتية أردوغان تمكن من زرع الشك بين اقطاب المعارضة الكردية نفسها ، حيث دعا عثمان أوجلان شقيق عبد الله أوجلان على القناة التلفزيونية الحكومي TRT-Kurd ، والتي تبث باللغة الكردية الناخبين الأكراد إلى

[1] – Zulfikar Dogan , Will there be a 'Kurdish AKP' in Turkey ? November 26, 2015 , Obtained on 20/ 5/2022,from the site : https://www.al-monitor.com/originals/2015/11/turkey-akp-division-and-polarization-among-kurds.html

عدم التصويت لمرشح المعارضة لرئاسة البلدية أكرم إمام أوغلو في انتخابات بلدية اسطنبول عام 2019 م . [1]

وقد قادت أوجه التشابه بين موقف أردوغان من المسألة الكردية بعد 2015م ، والنموذج الأمني للجيش التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 ، الكثير من المراقبين لتوجيه انتقادات لأردوغان ، حيث أشارو بان استسلامه للخط القومي المتعصب بشأن هذه القضية من خلال التحالف مع القومين العلمانيين الاتراك ، واللجوء إلى السلاح للتعامل مع المسألة الكردية يشير إلى فقدانه لقدرته الإصلاحية، ورغبته للبقاء في السلطة وتعزيز سلطته مهما كلفه ذلك . [2]

ومن أجل استمالة المزيد من أصوات الاكراد واكتساب المزيد من الدعم في انتخابات 2023 الرئاسية ، تم انتخاب اثنين من الشخصيات الكردية المعروفة في المجلس التنفيذي لحزب العدالة والتنمية في عام 2021 ، وقد حث أردوغان الطلاب الأكراد على اختيار دورات اللغة الكردية الاختيارية في المدارس الثانوية ، مما خلق انطباعًا بأن حزب العدالة والتنمية غير من طريقة التعامل مع المسألة الكردية حسب الظروف والمستجدات المحلية والدولية .[3]

وقد سعى حزب العدالة والتنمية إلى التقارب مع مختلف الاحزاب الكردية بمختلف توجهاتها الفكرية بما فيها الاحزاب ذات البعد الديني أو الاشتراكي ، ومن الاحزاب الكردية ذات الخلفية الدنية والمعارضة للفكر القومي الكردي، حزب **أحزب الدعوة الحرة**" **هدى بار** " Huda-Par : الذي تأسس عام2012 ، وهو حزب إسلامي كردي صغير، بدأت مشاركته السياسية في الانتخابات البلدية عام2014 ، وحصل على 7.8 % من الأصوات في محافظة

[1] – BURAK BILGEHAN ÖZPEK , CAN ERDOĞAN SURVIVE WITHOUT THE KURDISH QUESTION? The Middle East Institute (MEI) , October 11, 2022 , Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://www.mei.edu/publications/can-erdogan-survive-without-kurdish-question.

[2] – ibidem , p 2.

[3] – Mesut Yeğen , Erdoğan and the Turkish Opposition Revisit the Kurdish Question, p5 , 28/04/2022 Obtained on 20/5/2022 ,from the site :. https://www.swp-berlin.org/10.18449/2022C28/

بطمان، و 4.32 %بمدينة ديار بكر كما شارك في الانتخابات العامة في جوان 2015، ومن هنا كان الهدف من التقرب نحو الاحزاب الكردية هو العمل على توحيدها لتكوين جبهة مضادة لحزب الشعوب الديمقراطي حيث تم عقد مؤتمر في 27 ماي 2016 في ديار بكر، لدمج حزب المشاركة الديمقراطية والحزب الكردستاني الديمقراطي التركي، وكان الاتفاق على تسمية الاتحاد الجديد بحزب كردستان الديمقراطي لتركيا Kurdistan Democratic Party of Turkey ، وقد صرح زعيمي الحزبين بأن الحزب الجديد سيشكل بديلا عن حزب الشعوب الديمقراطي لأن الأكراد فقدوا الأمل بشأن سياسات حزب الشعوب الديمقراطي العنيفة الخاطئة .[1]

المبحث الثالث:البعد الاقليمي والدولي للقضية الكردية و مآلاتها المستقبلية .

تعتبر القضية الكردية من المسائل الرئيسية التي شغلت بال الساسة الاتراك منذ بروزها مع مطلع القرن العشرون، ليس فقط بسبب تأثيرها على المستوى الداخلي وإنما بسبب ابعادها الخارجية و تأثيرها و تأثرها بالبيئة المحيطة ، هذه البيئة المحيطة القريبة وفرت الكثير من مواقف الدعم و الاسناد للقضية الكردية وممثلها البارز حزب العمال الكردستاني ، الامر الذي جعل تركيا تلجأ الى سياسة" الاحتواء " التقليدي، و التي حاولت من خلالها تفكيك مصادر الدعم و التأييد الخارجي المباشر و غير مباشر من اجل حرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم ، وكان ذلك عبر عدة طرق منها ، عقد تسويات واتفاقات ثنائية مع الدول المجاورة والتهديد باستعمال القوة والتدخل العسكري احيانا .

المطلب الأول : مدى تأثير دول الجوار الاقليمي في السياسة التركية تجاه القضية الكردية :

جعلت القضية الكردية تركيا تعيش في محيط من الشك وعدم اليقين في علاقتها مع محيطها الاقليمي والدولي ، وهذا نتيجة عوامل تشابك وتداخل المصالح ، وهذا ما قد يجعل عدو الامس يتحول الى صديق اليوم والعكس صحيح ، حيث صرح بولند أجاويد رئيس الوزراء

[1] – عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص ص 31– 32.

التركي السابق قبيل أحدى الانتخابات بأن تركيا : " سوف لن تبقى بدون أعداء، قوة تركيا واضحة من الآن فصاعد، وهذا لا يقلق دول المنطقة فحسب، بل و حلفاءنا الغربيين أيضا يريد هؤلاء الأخيرين ابقاء تركيا تحت سيطرتهم، ولذا سوف نواجه على الدوام مشاكل نابعة من المنطقة أو من بلدان خارج المنطقة، سوف نتخلص من حزب العمال الكردستاني، ولكن سوف يجدون ادوات أخرى وذرائع اخرى، علينا أن نكون مستعدين لذلك، هذا هو ثمن عظمة ووحدة تركيا " ، وعلى الصعيد الخارجي حاولت اليونان اصلاح علاقتها مع تركيا ، بعد ان كشفت عملية اعتقال عبد اوجلان عن صلتها الوطيدة بحزب العمال الكردستاني . [1]

أولا – مدى تأثير الدور العراقي:

يمكن إرجاع العلاقة الوثيقة بين تركيا والدولة العراقية إلى أعماق تاريخ الإمبراطورية العثمانية ، حيث يجمع البلدان العديد من القواسم المشتركة في المجالات الثقافية والاقتصادية والدينية والروابط العرقية، حيث التداخل بين مختلف العرقيات كالأكراد والعرب والتركمان، وبالرغم من هذه الروابط القوية المشتركة بين البلدين، ألا ان المشكلات الاقتصادية الناجمة عن إشكالية حصص المياه لنهري دجلة والفرات اصبح لها التأثير الأكبر في تعكير جو العلاقات الودية بين الطرفين وبالتالي المساهمة في تأجيج الخلافات والصراع والمواجهة بين البلدين ، ضف الى ذلك المعضلة الكردية التي تفجرت بعد سقوط الدولة العثمانية واصبح الشغل الشاغل لساسة البلدين .[2]

وقد ساهم التدخل الأمريكي في العراق وما نتج عنه من وضع جديد في المنطقة ، عن تحول مهم في المشهد السياسي المتعلق بالقضية الكردية، حيث استفاد حزب العمال الكردستاني من غياب سلطة الدولة في العراق، وجعل منطقة الحدود العراقية مع إيران وتركيا موقعًا جديدًا

[1] – حميد بوزرسلان ، مرجع سابق ، ص ص 132– 133.

[2]– منى حسين عبيد ، "العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق" ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد 60، مارس 2015، ص90.

لمعسكراته وتدريباته العسكرية ، ونقطة انطلاق لهجماته داخل تركيا منذ حرب الخليج ، وكان من أهم الأسباب التي أدت الى تأجيج الصراعات التركية العراقية مايلي :

– توتر واضطراب الوضع الأمني المتقلب في جنوب شرق تركيا بسبب زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني.

– تهديد المصالح النفطية لتركيا وحقوقها في نفط كركوك والتي تعتبرها جزءا من الاراضي التركية بموجب الميثاق الوطني التركي عام 1920 م.

– المس بالمصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق، خصوصا الطريق البري الرابط بين تركيا والعراق، الذي يساهم في نقل نسبة كبيرة من الصادرات التركية إلى العراق ودول الخليج .

– تعرض الوجود والمصالح التركمانية في شمال العراق الى الخطر بسبب علاقات العداء بين بين الاكراد والتركمان ، خصوصا أن الاقلية التركمانية تتبنى الخطاب الرسمي التركي . [1]

وعلى الرغم من أن العراق قد سبق تركيا بالاعتراف بالقومية الكردية منذ عام 1958 م ومنحها نوعا من الحكم الذاتي في مارس 1970م ، فإن تركيا و التي ترفض الاعتراف بالاكراد وتعتبر التحدث باللغة الكردية جريمة يعاقب عليها القانون، إتخذت خطوات مفاجئة بعد حرب الخليج ، حيث تبنت مبدأ رعاية الأكراد العراقين وسمحت بإنتخاب مجلس و طني كردي في شمال العراق، والذي أعلن عن نيته في إعلان قيام دولة كردية ، الأمر الذي يتعارض مع المصالح التركيا ، وهذا ماجعل تركيا تلجأ الى التنسيق مع ايران وسوريا لرفض مبدأ تقسيم العراق واعلان دولة كردية مستقلة ، لما له من تأثير مباشر على الداخل التركي وحراك الاكراد فيها .[2]

[1] – القرعان صالح أحمد عيسى ، "مشكلة الأكراد و أثرها على العلاقات العراقية التركية ،" المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية. المجلد 32 العدد 1، مارس 2018. ص ص 411 – 412 .

[2] – سامر سعدي مثقال جابر ، " مياه الفرات والعلاقات العربية التركية – 1983– 1990 " .رسالة ماجستير. (جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، 1997) ، ص 85.

وفي عام 1999 م عرفت العلاقات العراقية – التركية شئ من التوتر نتيجة لاستمرار تركيا بعملياتها العسكرية في شمال العراق وذلك لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني، ومما زاد العلاقة سوءا بين البلدين رفض الحكومة التركية برئاسة بولنت أجاويد في العام نفسه طلب العراق بمنع استخدام الطائرات الامريكية والبريطانية قاعدة(انجيرليك) في هجماتها على العراق، ويبدو أن لتركيا عدة أهداف من تلك العمليات ،منها استعراض القوة وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها بعد ما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تحجيم بسبب الغزو الامريكي . [1]

انفتحت تركيا على العراق اقتصاديا بعد2003 م، من خلال إتباع إستراتيجية تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة، حيث هناك أكثر من 900 شركة تركية ناشطة في العراق و 1500 م شاحنة محملة بمواد البناء ، الملابس والاثاث تدخل العراق، ومن أجل دعم التعاون بين البلدين فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم سنة 2007 م أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الى أنقره ولقاء نظيره التركي رجب طيب اردوغان والتي كان من اولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتطوير آلية الحوار والتنسيق المشترك في القضايا الأمنية والاقتصادية بما يحقق مصالح الطرفين. [2] حيث أتفق الطرفان على توقيع إتفاق بخصوص مكافحة الارهاب ومع انه كانت هنالك نقاط خلاف عدة بين الطرفين إلا ان الاتفاق ساهم في مساعدة تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني .[1]

وفي إطار مكافحة تمرد حزب العمال الكردستاني قامت القوات التركية بشن هجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني، في جبال قنديل23 فيفري 2008 م، بعد تبادل المعلومات الإستخبارية حول تحركات هذه عناصر الحزب، بعد الأجتماع التلاثي الذي جمع الجانب التركي، الأمريكي والعراقي في نوفمر عام 2008 م ، حيث رأت الحكومة التركية أن

[1] – القرعان صالح أحمد عيسى، مرجع سابق ، ص 417.

[2] – منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص 102.

عناصر الحزب غالبا ما تتخذ من شمال العراق كقاعدة خلفية لشن هجومات على أراضيها، متهمة في ذلك إقليم كردستان العراق بتقديمه الدعم اللوجيسي لها وتغاضيه عن هذه الأعمال التي تهدد الامن التركي .[2]

ويتراوح عدد القوات التركية الموجودة في شمال العراق بين 5 ألاف و7 ألاف جندي وتتمركز في معسكر بعشيقة الذي يبعد حوالي 20كم عن مدينة الموصل العراقية منذ العام 2015 ، وقد شكل هذا التواجد توتراً مستمرا بين البلدين .ويعيق من تحسين العلاقات بين البلدين .[3] و عموما تعتبر العلاقات التركية العراقية شديدة الحساسية بسبب المشكلات الرئيسية التي تواجهها، وهي مشاكل المياه ومشكلة التركمان العراقيين والمسألة الكردية التي تعتبر المؤثر الرئيسي في ملف العلاقات بينهما، وهذا ما يتطلب الكثير من التنسيق والتوافق وتنازل الطرفين لايجاد الحلول المناسبة لحلها .[4]

ثانيا – مدى تأثير الدور الايراني :

تشكل التاريخ المشترك للعلاقات التركية الايرانية عبر مسارات تراكمية للتجارب التاريخية المشتركة بين البلدين ،حيث أصبح فهم التاريخ التركي لا يدرك إلا من خلال تصفح التاريخ الإيراني والعكس صحيح، فمراحل الصراعات التاريخية والملحمية الطويلة التي مرت بها الأمتين كان لها آثار بارزة على المحددات التي بنيت عليها العلاقات التاريخية التي جمعت الدولتين .[5]

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 105.

[2] – سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، مجلة دراسات دولية ، عدد 51، 2011 ، ص73.

[3] – حامد محمد طه السويداني ، أزمة الوجود التركي في شمال العراق وأثره في العلاقات العراقية التركية ، الحوار المتمدن ، العدد 6885 2021/1/5 م متحصل عليه بتاريخ 2022/8/2م من موقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=717318

[4] – سطام حسين علوان ، مرجع سابق ، ص 72.

[5] – لخضر موساوي، "علاقات تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ ، 1979 "رسالة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017)، ص69 ..

ومن أهم المسائل التي تواجه البلدين وتشغل بال الساسة فيهما هو الوجود الكردي وانتشاره على حدود البلدين، وسعيه الى انتزاع الاعتراف بوجوده القومي بمختلف السبل حيث يشكل الاكراد في إيران حوالي 10% من مجموع السكان، أين يتمركز أغلبهم في المناطق الشمالية الغربية (محافظات كردستان وأذربيجان الغربية وكرمانشاه وإيلام) على طول حدود إيران مع تركيا والعراق، وينقسمون الى مسلمون سنة بنسبة 60% منهم ، ونسبة مهمة منهم تتبع المذهب الشيعي ، وأقلية صغيرة تتبع النظام المعتقدي (اليارسانية) أو مايسمى بأهل الحق .[1]

ومنذ ظهور إيران الحديثة، تم تأطير القضية الكردية كمسألة أمنية، حيث شهدت إيران عدداً من الحركات السياسية الكردية الساعية إلى الحكم الذاتي والحقوق السياسية التامة بدءاً من تمرد سمكو في بدايات القرن العشرين، و تأسيس جمهورية مهاباد المستقلة في جانفي 1945 والتي قضت عليها الحكومة سريعا، وفي أواخر الستينيات إندلع تمرد كردي في العراق بقيادة الملا ساعد مصطفى البرزاني في إحياء الحركة السياسية الكردية في إيران عن طريق مجموعة من من الأحزاب ، الحزب الديمقراطي الكردستاني لإيران (KDPI) ومنظمة الكادحين الثوريين في كردستان الإيرانية (Komala) ، وفي أعقاب ثورة 1979 ، ظهرت الحركة السياسية الكردية ككيان واحد من أقوى التحديات لتوحيد الجمهورية الإسلامية .[2]

وواصلت قوات البيشمركة هجمات متفرقة عبر الحدود ضد أهداف داخل إيران حتى أوقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من جانب واحد أنشطته المسلحة في عام 1996. ومع ذلك ، لم يتخل عن التزامه بالكفاح المسلح ، وحافظ على قواته وقد ساهم عدم الاستقرار الإقليمي في توجه تركيا الى التنسيق مع الدول الاقليمية المجاورة لمحاصرة على الحركة الكردية، التي تعمل

[1] – مصطفى إسماعيل ، المسألة الكردية في إيران وآثارها على علاقات إيران وتركيا ، 2020/7/5. متحصل عليه بتاريخ 2022/5/20 من موقع : https://www.medaratkurd.com/2020/07/05/9085/

[2] – Bayram Sinkaya ,"The Kurdish question in Iran and its effects on Iran–Turkey relations" , British Journal of Middle Eastern Studies. VOL 45, NO 5, 2018 , p842.

على تهديد تركيا و إيران والدول الاخرى التي تقطن بها أقليات كردية تطالب بالانفصال، إلا أنها فشلت في عهد الشاه وبقي لها جناح مسلح ينشط تحت اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. [1]

وتسببت أنشطة حزب العمال الكردستاني العسكرية المستمرة في احتفاظ الحكومة التركية بالمنظور الامني لحل المعضلة الكردية ، فقد اعتادت تركيا على النظر إلى الحركات الكردية في العراق وإيران من خلال العدسة الأمنية نفسها ، وكانت قلقة من صعود المنظمات الكردية المسلحة في البلدان المجاورة لها كما انزعجت من محاولات ايرانية وعراقية للعب الورقة الكردية ضد بعضهم البعض، لهذا حاولت تركيا تنسيق إجراءاتها ضد الأكراد و الحركات متشددة مع الحكومتين العراقية والإيرانية. [2]

و كثفت تركيا من نشاطاتها الخارجية مع إيران من خلال تبادل الزيارات بين صناع القرار في كلا البلدين أهمها الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي" رجب طيب اردوغان "إلى طهران في جويلية 2004 ، ونوفمبر 2017 م، أين أفضت هذه الزيارات إلى تعزيز التعاون في مجال تأمين الحدود وتوقيع بروتوكول لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين القيادات الأمنية للبلدين والقيام بعمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب وعمليات التهريب التي كانت مصدرا لتمويل نشاطات حزب العمال الكردستاني والحزب الكردي الايراني، وأعلنت من خلالها إيران تصنيف حزب العمال الكردستاني التركي منظمة إرهابية وتعهدت بالحد من نشاطات هذا الحزب في المناطق الحدودية، وقد عد هذا الموقف الايراني بمثابة تنازل كبير حيث كانت تستخدم الحزب منذ عقود كأداة للمساومة .[3]

[1] – عمار عباس محمود، القضية الكردية :إشكالية بناء الدولة . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ،2017 ، ص131

[2] – Bayram Sinkaya , op.cit , p847.

[3] – Kerim Yildiz and Tanyel b.Taysi, the Kurds in Iran the Past, Present and Future, London: Pluto Press, 2007,p76

بالرغم من أن العلاقات المعقدة بين دول الجوار والخلافات العميقة حول عدد من القضايا الإقليمية، وتأثير القضية الكردية بشكل مباشر في أجندة التفاعلات السياسية بين أنقرة و طهران فأن إيران وتركيا استمروا في توسيع علاقاتهم الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك فأن تأثير القضية الكردية كان كبير على العلاقات بين الدولتين لسنوات عديدة بسبب المخاوف الأمنية التي تشكلها المحاولات الكردية المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال ، والتي تعتبر كتهديد مباشر لأمنهم القومي ، الى جانب أن تضارب الرؤى والمصالح في العديد من القضايا منعهما من تبني تبني سياسات إقليمية منسقة ومتماسكة فيما يتعلق بالقضية الكردية ، خصوصا مع احتدام المنافسة بينهم حول توسيع مناطق النفوذ في المنطقة .[1]

ثالثا – مدى تأثير الدور السوري:

يمكن إعتبار العلاقات التركية السورية ذات حساسية كبيرة ، بحكم الجوار و التاريخ المشترك والتقاطع العرقي، ومشاكل الحدود والمشكلة الكردية ومشكلة المياه ، الى جانب علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي ، ويعود تأزم العلاقات بين البلدين الى زمن تبني القومية العربية والتركية من الدولتين بعد تلاشي الامبراطورية العثمانية الأمر الذي ساهم في التباعد الايديولوجي بينهما ، ويعتبر ضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا من نقاط الخلاف الرئيسية بين البلدين ، وقد قام الأتراك بمحاولة محو الهوية العربية للواء عبر عملية التوطين المستمر للاتراك ومنع إستعمال اللغة العربية ، وهذا ماتسبب في استمرار فتور العلاقات بين البلدين حتى بعد وفاة أتاتورك . [2]

وإستمر فتور العلاقات العامة بين تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا في عهد خليفة أتاتورك ، عصمت إينونو (1938–1950) ، حيث ظلت تركيا بعيدة من التطورات التي حدثت في المنطقة ولم تبذل أي جهد لتهيئة الأرضية ثقافيا ونفسيا من أجل

[1] – Bayram Sinkaya, op.cit , p 859.

[2] – سامي مبيض، " العلاقات السورية التركية إرث أردوغان" ، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل. المجلد 1، العدد 2 ، 2009 ، ص4 .

فهم وتعاون أفضل مع سوريا ، وقد استمرت علاقات البلدين دون المستوى المطلوب حتى بعد استقلال سوريا عن فرنسا سنة 1946 م .[1]

وفي فترة الستينيات أعادت تركيا النظر في سياستها تجاه الدول العربية، خصوصا بعد انحياز شركائها الغربيون إلى وجهة النظر اليونانية عندما أثيرت قضية قبرص في الأمم المتحدة في عام 1963م، الأمر الذي جعل تركيا تصوت لصالح الدول العربية في الحرب العربية الإسرائيلية ، وقد تمكنت سوريا وتركيا من حل العديد من القضايا الحدودية ، مما زاد من حجم الاتصالات الثنائية الرسمية بين كبار المسؤولين في البلدين ، وخلال حرب أكتوبر 1973م ، سمحت تركيا للاتحاد السوفيتي بالتحليق فوق أجوائها لتوفير إمدادات الوقود للسوريين والمصريين، وقدمت كميات كبيرة من المصل إلى سوريا عبر الصليب الأحمر للتعبير عن تعاطفها مع سوريا والعرب .[2]

وقد ساءت علاقة البلدين في فترة الثمانينات خصوصا مع ظهور حزب العمال الكردستاني وتهديده للامن التركي انطلاقا من معسكراته في سورية ، حيث إتهمت انقرة دمشق بإيواء و تدريب عناصر الحزب ، وقد أعدت رئاسة الأركان التركية تقريرا جاء فيه : إن الخطر قادم من الجنوب وان العدو الأكبر لتركيا هو سوريا ويعتبر التقرير مسألة الاسكندرونة بؤرة التفجير في العلاقات التركية السورية ويرى التقرير أيضا إن سوريا تحرض المجموعات الاثنية في جنوب شرق الأناضول ضد الحكومة التركية [1].

وزادت مؤشرات التوتر بين الطرفين خصوصا حول مشكلة المياه ، حيث قام المسؤولين الاتراك بتوجيه الاتهام لسوريا بالضلوع في محاولة تدمير بناء سد أتاتورك، وذلك بارسال 12 عنصرا من حزبPKK للقيام بالمهمة ، ولم تخف حدة التوتر إلا بعد زيارة الرئيس التركي

[1] – Michael B. Bishku, "Turkish–Syrian Relations: A Checkered History", Middle East Policy. Vol 19, n° 3, 2012 , p p 37 – 38.

[2] – حامد محمد طه السويدايني ، " العلاقات التركية السورية 1998– 2011 " مركز الدراسات الإقليمية– جامعة الموصل. مجلد 9، عدد 27،2012، ص 4.

توركوت أوزال إلى سوريا إذ ابرم عدة اتفاقيات لتزويد سوريا بالمياه من نهر الفرات الا ان تركيا لم تلتزم بالاتفاق المبرم مما اثار الخلاف مجددا .[2]

وقد قدمت سوريا الدعم المالي والعسكري لحزب العمال الكردستاني و استضافت زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وساعدت في انشاء معسكرات لتدريب عناصر الحزب مما شكل تهديدا وخطورة على الأمن القومي التركي ، وهذا ماصرح به المسؤولين الاتراك في جانفي 1996م ، و اثر عودة الرئيس التركي سليمان ديميريل من زيارة لإسرائيل وجه انتقادا شديد اللهجة لسوريا واتهمها بدعم الأكراد وقال إن سوريا تقف وراء الإرهاب في بلاده ، وفي نفس الوقت صرح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ، ان الشراكة الاستراتيجية التركية الإسرائيلية تشكل أكبر تهديد للعرب منذ 1948م، وبالتعاون مع الولايات المتحدة، يعتبر أخطر تحالف ضدنا منذ الحرب العالمية الثانية . [3]

- إتفاقية اضنة :

بعد إرتفاع حدة التوتر بين تركيا و سورية، بسبب الاتهامات التركية لدمشق بدعم حزب العمال الكردستاني، عملت تركيا على نشر اعداد كبيرة من قواتها المسلحة على الحدود مع سوريا، مهددة باجتياح الاراضي السورية بسبب إيواء زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وإقامة معسكرات تدريب عناصر الحزب ، وبعد نجاح جهود الوساطة المصرية والإيرانية، تم التوصل إلى إتفاق أمني بين أنقرة ودمشق ، سمي باتفاق أضنة نصت أهم بنوده على مايلي: [4]

---

[1] – وصال نجيب العزاوي، "حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات إستراتيجية" مركز الدراسات الدولية بغداد ، العدد 13 ، 2002 – ص 140

[2] – حامد محمد طه السويديني، مرجع سابق ، ص 5 .

[3] – Michael B. Bishku , op.cit, p 45.

[4] – Carol Migdalovitz, "AKP's Domestically-Driven Foreign Policy," Turkish Policy Quarterly. Vol 9, No 4 (Winter 2010), p 38.

– عدم سماح سوريا بأي نشاط ينطلق من أراضيها يهدف الى الإضرار بأمن واستقرار تركيا ومنع إدخال الأسلحة والدعم المالي والترويجي لأنشطة حزب العمال الكردستاني على أراضيها.

– حظر أنشطة الحزب والمنظمات التابعة له على الأراضي السورية واعتباره منظمة إرهابية.

– منع قادة حزب العمال الكردستاني من دخول الأراضي السورية والاقامة فيها.

– إنهاء الخلافات الحدودية بين البلدين، وأنه لايمكن لأي طرف أن يدعي بوجود مطالب أو حقوق مستحقة في أراضي الطرف الآخر.

وقد نص الاتفاق بإغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني، واعتقال السلطات السورية لمناصريه، وتسليم نحو 50 قياديًا إلى تركيا، وقد وصلت العلاقات بين البلدين إلى أعلى مستويات التحسن عندما زار بشار الأسد الذي خلف والده تركيا سنة 2004، لتكون أول زيارة وصفت بـ"التاريخية" لرئيس سوري منذ الاستقلال سنة 1946.[1]

– العلاقات التركية السورية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاسها على القضية الكردية:

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 م، عمل على تبني خيار القوة الناعمة في علاقاته مع دول الجوار الاقليمي، وهذا ماإنعكس بالايجاب على علاقته بالنظام السوري ، حيث عرفت العلاقات بين البلدين تحسنا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 م نتج عنها عقد عدة اتفاقيات تعاونية في عدة مجالات، ومع ذلك كان الجانب التركي يذكر دوما الطرف السوري بالالترامات الأمنية، حيث قام وزير خارجية تركيا بزيارة دمشق في أفريل 2003 م، حيث أكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ومنع تشكل دولة مستقلة في كردستان العراق .[2]

---

[1] – مصطفى صلاح ، شكوك متزايدة اتفاق أضنة وحدود المساومة التركية السورية ، المركز العربي للبحوث والدراسات 2019/01/31 متحصل عليه بتاريخ 2023/08/25 من موقع : http://www.acrseg.org/41103

[2] – أمال كواسمية، عبد القادر بوغازي ، " العلاقات التركية السورية منذ 2002 "مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . مجلد 6، عدد 2 ص350.

بعد انفجار الاوضاع في المنطقة العربية بسبب ثورات الربيع العربي وانتقالها الى سوريا ساءت العلاقات بين تركيا والنظام السوري، بسبب تجاهل النظام السوري لمطالب تركيا بضرورة القيام بإصلاحات سياسية تستجيب للمطالب الشعبية، ومازاد التين بلة هو مسارعة النظام السوري لاستخدام القوة ضد المتظاهرين ، الأمر الذي ساهم في تغير الموقف التركي الذي أدان بشدة قمع المتظاهرين في البيان الصادر بتاريخ 24 أفريل 2011 م ، حيث قطعت تركيا جميع الأتصالات والتعاملات الاقتصادية والتجارية مع النظام السوري، و بدأت في دعم المعارضة السورية بشكل صريح .[1]

دعم تركيا للمعارضة السورية جعلت النظام السوري يسحب قواته من شمال البلاد لتسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية الكردية القريبة من حزب العمال الكردستاني ، الامر الذي اقلق تركيا كثيرا ،حيث قامت بعقد عدة مؤتمرات بمشاركة التيارات الدينية المعارضة للنظام السوري وقيامها بتنفيذ العديد من العمليات العسكرية لعزل القوات الكردية المدعومة امريكيا ، كعملية درع الفرات بتاريخ 24 أوت 2016 بمدينة جرابلس شمال سوريا، وكدا عملية نبع السلام بتاريخ 9 أكتوبر 2019، حيث أكد الطرف التركي أن الهدف من العملية هو إقامة منطقة أمنة لحماية المدنين الهاربين وقطع الطريق أمام حزب العمال الكردستاني .[1]

المطلب الثاني : مدى تأثير الاطراف الدولية في السياسة التركية تجاه القضية الكردية

لعبت مختلف الاطراف الدولية خصوصا الدول الكبرى ادوارا متعددة مؤثرة في مسار السياسة التركية تجاه القضية الكردية ، كلا حسب مصالحه وتحالفاته في المنطقة ، فالاتحاد الاوروبي الذي حاولت تركيا على مدار عقود للانضمام اليه ، كان له دور مؤثر في توجيه السياسة التركية انطلاقا من شروطه الصارمة من أجل القبول في الفضاء الاوروبي ، والتي تتعلق أساسا بالديمقراطية وحقوق الاقليات ، وفي المقابل كان دور الولايات المتحدة أقل تشددا

[1] – حامد محمد طه السويداني، "رؤية العمق الاستراتيجي التركية والانتفاضة السورية، متابعات إقليمية"، مركز الدراسات الإقليمية) جامعة الموصل العدد 21 ، 2011 ص 4 .

وضغطا على تركيا فيما يخص هذه القضية منذ بروزها ، بحكم التحالف الموجود بينها في مواجهة الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك فقد طرأ تغير متقلب في موقفها بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، وبروز الازمة السورية ، خصوصا مع دخول روسيا على خط هذه الازمة الامر الذي عقد المشهد لتختلط الاهداف بالمصالح وتطول معه التوصل الى الحلول النهائية لهذه المعضلة .

أولا – مدى تأثير الدور الاوروبي :

لقد كان لسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه الى عدة دول على أساس قومي، و انبعاث مطالب الأقليات وحقها في تقرير مصيرها، الدور الكبير في تغير موقف الاتحاد الاوروبي تجاه تركيا فيما يخص قضية تقرير مصير الاكراد ، ففي 18 أبريل 1991م، وقد أصدر البرلمان الأوروبي قراراً بشأن وضع الأكراد، حيث طالب فيه بإدراج القضية الكردية على جدول أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وحث الدول بالاعتراف بوجود بالقضية الكردية وبوجود الأكراد، و قد أثار هذا القرار ردة فعل قوية من طرف تركيا، حيث صرح متحدث باسم وزارة الخارجية التركية أن القرار لم يكن بناءا وأن صحة المفاهيم السياسية المعنية محل شك وأن هناك مساواة بين الشعوب والمواطنين الأتراك دون أي تمييز على أساس العرق، وديمقراطية تركيا المتمثلة في الانتخابات الحرة تشكل الرد الحاسم على أي بيان يتعلق بوجود أي تمييز لعنصري أو تفرقة عرقية .[2]

وقد قام الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، في أفريل 1992م الحكومة التركية بضرورة الاعتراف بحقوق كل الأقليات ولاسيما الأكراد، مقابل نيل موافقة ودعم فرنسا لانظمام تركيا الى الاتحاد الأوربي، ومنح إعانات مالية واقتصادية في إطار اتفاقيات مالية واقتصادية مع

[1] – أمال كواسمية، عبد القادر بوغازي ، مرجع سابق، ص 354.

[2] – أحمد محمود علو السامرائي المجيد ، لبنى رياض عبد محمد حمزة حسين ، " الإتحاد الأوربي والقضية الكردية في تركيا – 1991– 2008 " المجلة السياسية والدولية ، العدد 33– 34 ، 2016، ص 318.

المجموعة الأوربية .[1] وفي إطار تباين مواقف دول الاتحاد الأوربي، وجهت بعض دوله إنتقادات لموقف فرنسا وبريطانيا فيما يخص القضية الكردية ، ففي تصريح لسفير البرتغال في أنقرة ، ومن خلال زيارة قام بها الى دول الاتحاد سنة 1992 م لتوحيد المواقف تجاه انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان، إنتقد تردد كل من فرنسا وبريطانيا في انتقاد مباشر لتركيا وهذا بسبب التحالف الموجود بينهما في منظمة حلف شمال الأطلسي .[2]

وقد أدلى عبدالله أوجلان بتصريح صحفي في أوت 1993 م، فحواه بأن المعضلة الكردية قد فرضت حصارا على السياسة الخارجية التركية، وبما أن تركيا ترفض الاقرار بوجود مشكلة كردية مستمرة منذ عقود، إلا أنها في نفس الوقت تقر بوجود نظريات مؤامرة تتضمن تأثيرات أجنبية مختلفة، حيث يعلم الكثير من الأتراك والحكومة التركية أن الكثير من الدول والمجموعات الإقليمية تقدم الدعم والمساعدات المختلفة لحزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers Party (PKK) بهدف إضعاف تركيا. [3]

وقد برزت أهمية الوضع السياسي في تركيا وأصبح تشكيل أي نوع من العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحا، وبموجب معاهدة ماستريخت، فإن موافقة البرلمان الأوروبي بالأغلبية المطلقة مطلوبة قبل أن يصبح الاتحاد الجمركي جاهزاً للعمل، وقد قام البرلمان الأوروبي بتعيين "كارلوس كارنيرو جونزاليس" مقررًا للبرلمان الأوروبي، والذي شكل تقريره الأساس لقرار البرلمان الأوروبي في 13 ديسمبر 1995. و حدد التقرير المجالات الرئيسية التي تتطلب الاهتمام، مثل دستور عام 1982، وتحسين موقف النواب الأتراك من الحزب الديمقراطي، وقانون مكافحة الإرهاب، وتحسين سجل حقوق الإنسان في البلاد، وإيجاد حل سياسي للقضية

[1] – جورج فرشخ ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، الجزء الأول ، ط 2 .القاهرة : مكتبة مدبولي ، ،1985 ص 38

[2] – أحمد محمود علو السامرائي المجيد ، لبنى رياض عبد محمد حمزة حسين، مرجع سابق ، ص ص 318 – 319.

[3] – السيد عوض،" حزب العمال الكردستاني من الكفاح المسلح ..إلى النضال السلمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 149، 2002 ، ص15

الكردية ، وقد اعتبر البرلمان الأوروبي في إدانته لتركيا فيما يخص القضية الكردية أن الحقوق الأساسية لمواطنين أبرياء سحقت بالأقدام في جنوب شرق تركيا .[1]

ويبدو أن المسألة الكردية تشكل تحديا كبيرا لتركيا في عملية التحول الديمقراطي حيث يستخدم أسلوب تعامل الحكومة التركية مع المشكلة كمقياس للحكم على الديمقراطية التركية، وهناك ضغوط متزايدة على تركيا لحملها على تحسين الوضع ، ففي جويلية 1996م ، إجتمع البرلمانيون الأوروبيون في بون لحضور "مؤتمر سلام" واتهموا الحكومة التركية بممارسة إرهاب الدولة وطالبوا باتخاذ إجراءات قانونية دولية ضدها حيث تم في سبتمبر 1996 تعليق جميع المساعدات المالية لتركيا، باستثناء تلك المخصصة لاستعادة الممارسات الديمقراطية. وبالتالي فإن إغلاق الأحزاب السياسية ورفع حصانات البرلمانيين، الى جانب الاعتراف بهوية كردية منفصلة ليست قضايا داخلية فحسب، بل لها تداعيات مباشرة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يضمن حقوق الأكراد .[2]

وقد عارضت السلطات التركية الإدانة الاوروبية بشدة، حيث اتهم وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين أوروبا بأنها تنتهج سياسة ذات مكيالين تجاه المسألة الكردية وأشار إلى أن عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) إرهابية ومدعومة من بعض الدول الأوربية، وأن تركيا تنتظر من المجلس الأوربي أن يأخذ دوراً مهماً في مكافحة الإرهاب. [3]

بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 م، اعترف بوجود مايسمى بالمسألة الكردية في تركيا، وأقر بوجود أخطاء في السياسات السابقة وتعهد بفتح عهد جديد أكثر واقعية مع الاكراد، وتحول البعد الكردي في السياسة الخارجية التركية الى قاعدة "الاحتواء التقليدي" ، التي تقوم على تفكيك مصادر الدعم و التأييد الخارجي المباشر و غير مباشر، من

[1] –Meltem Müftüler–Bac ,"The Never–Ending Story: Turkey and the European Union" Middle Eastern Studies. Vol 34, No 4, Oct 1998, p246.

[2] –ibid, p 252 .

[3] – وصال نجيب عارف العزاوي ، مرجع سابق ، ص 251.

أجل حرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم و الإسناد المحلي والإقليمي، مع الحرص على التوصل إلى حلول مع الدول، التي تشهد علاقاتها توترات مع تركيا تجعلها تساند الحزب وتتغاضي عن أعماله المسلحة .[1]

غير أن الجهود الرسمية للحكومة التركية في سبيل حلحلة المسألة الكردية والتي كانت تحت ضغط سعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوربي لم تقنع الاتحاد الاوروبي، والتي كانت نتيجته تعليق مفاوضات الانظمام ، وهذا ما اعتبره الرئيس أردوغان قلة احترام للتجربة الديمقراطية في تركيا، ويتعارض في نفس الوقت مع مبادئ الإتحاد الأوروبي، وفي المقابل أعلن الاكراد على رضاهم على تعليق مفاوضات انضمام تركيا الاتحاد الاوروبي ، وربطوها بوجوب احترام تركيا لحقوق الاكراد الثقافية واللغوية، وضرورة العمل الفعلي لحل القضية الكردية. [2]

ثانيا – مدى تأثير الدور الامريكي :

بالرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية ظلت لعقود على الحياد في قضية الاكراد واعتبرتها شأن داخلي تركي ، وهذا بسبب التحالف الاستراتيجي الذي كان بينها وبين الاتراك في مواجهة المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، وكان من نتائج هذا التوافق بين الدولتين هو ادارج حزب العمال الكردستاني على لائحة المنظمات الارهابية ، إلا أن القضية تحولت الى عائق في العلاقات التركية – الامريكية، بعد سقوط بغداد واحتلال العراق ، حيث أخذت مخاوف تركيا بالتزايد من نشاط الحزب ، أين شكل تواجد خمسة الآف عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق واحداً من عوامل إهتمام تركيا بالحرب الاميركية على العراق فعندما سألت أنقرة الولايات المتحدة عما ستفعله مع افراد حزب العمال الكردستاني، كان جواب رئيس الاركان الامريكي الجنرال ريتشارد مايرز Richard Myers

[1] – مهديد سعيد، "الأقلية الكردية في تركيا و أفاقها المستقبلية " مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد1 ، جوان2022 ، ص36 .

[2] – جابر عمر، العلاقات الأوروبية التركية: مرحلة جديدة من الغموض ، العربي الجديد، سلسلة تقارير دولية متحصل عليه بتاريخ 2023/9/18من موقع : https://www.alaraby.co.uk/politics / العلاقات –الاوروبية– التركية– مرحلة– جديدية – من– الغموض.

نحن سنعالج الأمر ولا داعي لتدخل القوات التركية، ومع ذلك وإزا ء مخاوف أنقرة فقد أخذت تضغط على واشنطن للتصدي لمسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وتنسيق اي عمل مع واشنطن التي كانت تعارض اي تدخل عسكري تركي في شمال العراق قد يعرض الاوضاع في العراق الى اهتزازات لاتريدها.

في مقابلة مع مركز الدراسات الاستراتيجية (CSIS) في 30 سبتمبر 2004 ، انتقد رجب طيب أردوغان بشدة السياسة الأمريكية تجاه الجماعات الكردية التي تقاتل ضد الحكومة المركزية، وشدد على أن الحكومة تفقد أعصابها تدريجياً ، بينما تستمر أمريكا في تجاهل الانشغال التركي ، وفي المقابل أكدت مستشارة الأمن القومي الأمريكية كوندوليزا رايس للحكومة التركية أن الولايات المتحدة تحاول احتواء حزب العمال الكردستاني بوسائل غير عسكرية .[1]

وما بين اعتراض واشنطن وعدم امكانية أنقرة غض النظر عن العمليات العسكرية ضدها كان لقاء اردوغان مع الرئيس الامريكي جورج بوش في الخامس من نوفمبر 2007 مفصلياً في الوصول الى أسس جديدة للتعاطي مع الوضع في العراق وفي شماله تحديداً يجمع بين تحقيق رغبة تركيا في مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني، وعدم تأثير ذلك على التوازنات التي رسمتها الولايات المتحدة ، وتم الاتفاق على تعاون استخباراتي بين الدولتين وان تكون العمليات ذات طابع جوي وليس بري.[1]

ولكن الأمور ازدادت سوءا بين الولايات المتحدة وتركيا بعد تفجر الاوضاع في سوريا في 2011م ، وقيام الولايات المتحدة الامريكية بدعم أكراد سوريا في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية داعش ، الأمر الذي لم يتقبله الأتراك واعتبروه تهديدا لوحدتهم الترابية ، خاصة وأن لقاء الرئيسين التركي "رجب طيب أردوغان" والأمريكي "دونالد ترامب "في البيت الأبيض يوم (16 ماي 2017) انتهى دون تحقيق مطالب الأول بأن تُوقِف الولايات المتحدة دعمها

[1] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص23.

العسكري لأكراد سوريا، وهو ما اعتبرته أنقرة مخالفة لثوابت العلاقات بين البلدين منذ أن انضمت تركيا مبكرًا إلى حلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو) في عام 1952. [2]

وبالرغم من التحالف التاريخي والمصلحي بين الأمريكان والأتراك في مواجهة المعسكر الشيوعي، إلا أن الوضع الحرج الذي وصلت إليها العلاقة بين الطرفين بعد اندلاع الثورة السورية ينذر بقطيعة وأزمة مستمرة بين الطرفين ، فالموقف الأمريكي الداعم للأكراد أصبح مخالف للتحالف التاريخي بين الدولتين ، وهذه السياسة تستهدف أمنها القومي، على اعتبار أن ما يحدث يؤسس لقيام دولة كردية تهدد بتقسيم تركيا مستقبلا، غير ان الولايات المتحدة ترى ان دعمها للأكراد يتعلق بمصالحها حتى لو تناقضت مع ما تعده أنقرة ثوابت في علاقات البلدين، فالثابت أن الإدارة الأمريكية تدرك أن الحرص التركي على وقف الدعم للأكراد، واستبعادهم من معركة الرقة، ليس بهدف محاربة تنظيم "داعش" وإنما لأسبابها الخاصة، فيما باتت تركيا ترى في التحالف الأمريكي – الكردي قضية حياة أو موت لوجودها ، وهو ما يرشح لمزيد من التصعيد في الخلافات بين البلدين بالمرحلة المقبلة، ليبقى التساؤل عن مستقبل العلاقة التركية مع الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي ، هل سنشهد ترتيبا جديدًا للعلاقة أو حتى نهاية للتحالف التاريخي بينهما خصوصا مع تغلل الروس في المنطقة وعملهم على خلط الاوراق وفق مصالحهم وأهدافهم المعلنة والضمنية .[1]

ثالثا – مدى تأثير الدور الروسي:

تلقى الاكراد الكثير من الدعم من طرف الروس في فترات زمنية مختلفة، خصوصا منذ عهد كاترين العظمى ، فقد رأى القادة الروس بشكل متزايد في الأكراد قوة ضغط ضد المنافسين لهم في الاقاليم الجنوبية خصوصا العثمانيين والايرانيين، وقد إعتبر الأكراد في نفس الوقت

[1] – منى حسين عبيد ، "العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق" ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد. عدد 60، جانفي 2015، ص ص 104 – 105 .

[2] – خورشيد دلي، خيارات تركيا تجاه الدعم الامريكي لأكراد سوريا ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 25 ماي 2017 ، متحصل عليه بتاريخ 2023/05/12 من موقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2828/%D8%A7

الإمبراطورية الروسية راعيهم الرئيسي ، خاصة بحلول أوائل القرن العشرين بعد الثورة البلشفية حيث استغلت موسكو بانتظام قضايا الهوية العرقية لإثارة القلائل والتمردات في إيران والعراق وتركيا، وذلك من خلال استخدام ما يسمى بحركات "التحرير.[2]

ومنذ عام 1921 اعترف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالشعب الكردي كقومية وتم إنشاء منطقة كردية في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، على الحدود مع جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية، وعاصمتها لاتشين في عام 1923م، إلا أن هذه المنطقة الكردية السوفيتية أصبحت مهد حركات التحرير الوطني لأكراد العراق وسوريا اللتان كانتا تحت الحكم البريطاني والفرنسي على التوالي آنذاك)، وأكراد تركيا وإيران، ووفقًا لتعداد عام 1926شكل الأكراد السوفييت أقلية صغيرة يبلغ عددها حوالي 70.000، منهم 67.000 يعيشون في القوقاز وأقل بقليل من 3.000 يعيشون في آسيا الوسطى، ووفقًا لمصادر أخرى قد يكون هذا الرقم أقرب إلى 160.000، ولكن في كلتا الحالتين، بدا أن الأكراد السوفييت يمثلون أقلية صغيرة مقارنة بأولئك الذين يعيشون في الشرق الأوسط، والذين شكلوا مجتمعات يبلغ عددها عدة ملايين من الأشخاص .ثقافية وثقافية كبيرة.[3]

بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، دعمت موسكو إنشاء جمهورية مهاباد الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي أُعلنت في كردستان الإيرانية في 22 يناير 1946، ولكنها لم تعمر طويلا حيث هزم الجيش الإيراني المقاتلين الأكراد بقيادة مصطفى بارزاني ولجأ قادة المقاومة إلى الاتحاد السوفييتي، حيث أمضوا 12 عامًا في المنفى ، وعشية انهيار الاتحاد

[1] – المرجع نفسه .

[2] – by Anna Borshchevskaya ,The Kurdish Role in Russia's Middle East Power Play ,Jul 29, 2020 ,Obtained on 20/5/2022 ,from the site :
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/kurdish-role-russias-middle-east-power-play

[3] – Igor Delanoe, " The Kurds: A Channel of Russian Influence in the Middle East? " Franco-turkish paper IFRI.n° 14, june 2015, p 7.

السوفييتي، كان هناك رسميًا حوالي 153.000 كردي يعيشون في الأراضي السوفيتية، وعلى الأرجح فأن عددهم الفعلي كان يتراوح بين 300.000 و500.000 شخص .[1]

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، عرفت التوجهات الروسية تراجعا مهما تجاه الشرق الأوسط عموما والأكراد خصوصا ، ومع ذلك حاولت روسيا ابقاء على قنوات التواصل حسب الظروف الدولية ، وكانت هناك حاليتين اضطرت روسيا للتدخل في شؤون المنطقة، فقد كانت الحالة الأولى تتعلق بقضية عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الذي وصل إلى موسكو باستخدام وثائق مزورة، وقد رفضت السلطات الروسية منحه حق اللجوء السياسي بالرغم من تصويت 299 نائبًا لصالح أوجلان، حيث اعتبرت حكومة بريماكوف ان التداعيات السلبية لتدهور العلاقات الروسية التركية اكثر تأثيرا من تردي العلاقة مع الاكراد ، أما الحالة الثانية فتعلقت بحادثة إسقاط القاذفة الروسية SU-24 في نوفمبر 2015 من طرف الاتراك ، حيث قادت روسيا حملة إعلامية واسعة هدفت إلى تشويه السياسة التركية تجاه الأكراد، اين وصفت روسيا الاعمال التركية تجاه الاكراد بالإبادة الجماعية .[2]

و كانت خلاصة ما أسفرت عنه تلك الاحداث أن قررت القيادتين الروسية والتركية بقيادة الرئيسين فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان تطبيع العلاقات بين البلدين ، خلال لقائهما في سانت بطرسبورغ في جويلية 2016، واستئناف العمل على المشاريع المشتركة، وعلى إثر ذلك تراجعت الأنشطة التركية في القوقاز في مقابل تراجع الدعم الروسي للأكراد ، حيث عمل

[1] – ibid, p8.

[2] – ليونيدايساييف ، القضية الكردية في تاريخ وسياسات روسيا ، مركز الجزيرة للدراسات ،20أوت 2018، متحصل عليه بتاريخ 2023/09/12من موقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823085901989.html

الروس على الوقوف بشكل محايد فيما يتعلق بالقضية الكردية والحفاظ على علاقات ثابتة مع كل الاطراف .[1]

ومع ذلك بقيت العلاقات التركية الروسية يشوبها الكثير من التوجس ونقص الثقة، بسبب التدخل الروسي في الصراع الداخلي السوري ودعم كل طرف للاطراف المعادية للطرف الاخر حيث ينفي الرئيس الروسي بوتين قيام بلاده بتزويد الأكراد بالسلاح ، لأن هناك مصادر سلاح أخرى كالولايات المتحدة التي قامت بتزويد مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية SDF بمختلف أنواع الاسلحة ، كما رفضت وزارة الدفاع الروسية المزاعم التي تقول بأنها تعمل على بناء قواعد عسكرية في مناطق يسيطرة عليها الأكراد في الشمال السوري ، بالرغم من إعترافها بتدريب القوات الكردية، وعملها كحاجز يفصل بين الأكراد السوريين والجيش التركي والجماعات المسلحة المدعومة من تركيا من جهة أخرى .[2]

المطلب الثالث – مآلات القضية الكردية في تركيا وآفاق الحل :

لا يمكن تصور وتحليل السيناريوهات والمآلات المستقبلية للقضية الكردية في تركيا ومن ثم آفاق الحل، بمعزل عن تفاعل وتأثير المحيط الداخلي والاقليمي والعالمي، فالاستقرار السياسي الداخلي المرتبط أساسا بالترسيخ الديمقراطي، وبنجاح برامج التنمية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكافة المواطنين بدون إستثناء ، بغض النظر عن أصولهم العرقية أو أماكن تواجدهم ، واستقرار المحيط الاقليمي التركي بتفعيل برامج التنمية والتكامل الاقتصادي البيني بين دول المنطقة كلها عوامل تصب في سبيل ابعاد التدخلات الخارجية في المنطقة، وايجاد الحل النهائي للمعضلة الكردية، وفي ظل استبعاد احتمال قيام دولة مستقلة لعدم توفر

[1] – نورهان الشيخ ، "تطور العلاقات الروسية – التركية 2016 – 2000" ، المركز الديمقراطي العربي .7/27 /2016 متحصل عليه بتاريخ 5/12/ 2022 من موقع : https://democraticac.de/?p=34696

[2] – Russian Policy towards the Syrian Kurds , Eurqsiqn Research Institute , 20/5/2022 , Obtained on 20/4/2023 ,from the site :
https://www.eurasian-research.org/publication/russian-foreign-policy/

الظروف الداخلية والخارجية المناسبة لتحقيق ذلك، يمكن استشراف ثلاث إحتمالات لمآلات القضية الكردية على ضوء الاحداث والمستجدات الحالية .

- الاحتمال الأول: تعثر العملية السلمية وتكريس إستمرار الوضع القائم

وهو الإحتمال الأكثر ترجيحا في ظل الأوضاع الحالية، حيث تشير القراءة الواقعية للوضع السياسي والأمني التركي إلى أن الأرضية السياسية والاجتماعية للحل النهائي للمسألة الكردية غير متوفرة حاليًّا، ففي ظل استبعاد حالة تحقيق انفصال الاكراد عن الدولة التركية ، حيث يتفق عدد كبير من المختصين على أن توسيع نطاق الحق في تقرير المصير ليشمل حق الانفصال للجماعات العرقية المتنوعة ، سيؤدي إلى نوع من الفوضى على الساحة الدولية لأنه لا يمكن منح كل مجموعة من ستة آلاف مجموعة عرقية مدرجة على هذا الكوكب الحق في الانفصال عن الدولة التي تنتمي اليها [1]، فإن الأمر يتجه الى ابقاء الاوضاع على حالها، فمن جهة يستهدف مقاتلو حزب العمال الكردستاني قوات الأمن التركية ومن يتعاون معها من أكراد تركيا بعمليات عسكرية على طريقة حرب العصابات وعمليات التفجير والهجمات داخل المدن التركية، ومن جهة أخرى تستمر حالة الطوارئ الأمنية والتي تتضمن نشر قوات الجيش التركي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب وجنوب شرق تركيا وشن هجمات خارج الحدود التركية بين الحين والآخر خصوصًا داخل الأراضي العراقية، وهذا كله بسبب تعثر عملية السلام بين حكومة حزب العدالة والتنمية والأكراد . [2]

ومن أهم المؤشرات الدالة على استمرار الوضع القائم:

[1] - Camille Denicourt-Fauvel , Autodétermination et sécession : le cas Kurde, Lex Electronica . Vol 18, n 2, automne 2013 , p21.

[2] – مهند سلوم ، الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات ، 23اوت 2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823083348322.html

– محافظة حزب العدالة والتنمية على قوته السياسية وسيطرته على دواليب الحكم في تركيا وهو الذي يرفض رفضا قاطعا تقديم أي تنازل لليساريين الاكراد يخص مطلب الاستقلال أو اقامة الحكم الذاتي في المناطق الكردية .

– فشل عملية السلام التي تم الإعلان عنها في سنة 2012 وغياب أية مبادرات سلام جديدة يمكن أن تجلب الاستقرار لتركيا، فبينما يستمر الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، ولو اقل حدة مقارنة بفترة التسعينيات من القرن الماضي ، ينتظر اغلب أكراد تركيا حلًّا سياسيًّا يجلب الاستقرار الأمني والاقتصادي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب وجنوب شرق تركيا على حساب دعاة الاستقلال والحكم الذاتي غير محمود العواقب خصوصا مع تصاعد ازمات المنطقة ، الحرب السورية وعدم الاستقرار العراقي .

– جمود علاقات الانضمام للاتحاد الاوربي بسبب الشروط المجحفة الموضوعة لقبول تركيا في الفضاء الاوروبي، ومن ضمنها تنازلات كبيرة في ملف الاكراد وقبرص، الأمر الذي ترفضه تركيا رفضا قاطعا وتعتبرته تهديد لوحدتها الترابية وانتقاصا بارزا من سيادتها .

– إستمرار التضييق على الاحزاب الكردية القريبة من افكار حزب العمال الكردستاني، فبعد 2015 م تم اعتقال العديد من نواب حزب الشعوب الديمقراطي البالغ عددهم 59 نائباً، فهناك 14 نائبا من نواب الحزب، أي حوالي 25 في المائة رهن الاحتجاز بالإضافة إلى ذلك ، تم تحويل 74 رئيس بلدية من 102 بلدية يديرها حزب الشعوب الديمقراطي إلى السجن وتم اعتقال ما مجموعه 8930 من أعضاء الحزب .[1]

– في ضوء المشاريع التنموية الكبيرة التي عملت الدولة التركية على تنفيذها في الجنوب الشرقي منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في 2002م ، تحولت افكار و قناعات الكثير من النخب الكردية من فكرة الانفصال عن تركيا، الى المطالبة بالمزيد من الحقوق

[1] –Ali Bayramoğlu , " TURKEY'S NEW POLITICAL PARADIGM AND THE KURDISH QUESTION, Democratic Progress Institute, mars 2017 ،mars 2013, p26.

اللغوية والسياسية و التمثيل وتحسين الوضع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وما إلى ذلك خصوصا بعد كسر الحظر التقليدي المتمثل في إنكار وجود الأكراد في تركيا، وتغير خطاب المسئولين الاتراك و اقرارهم بوجود هوية كردية عانت من التهميش و الاقصاء ، وان لها الحق في التحدث بلغتها والاحتفال بعاداتها في إطار الوحدة الوطنية التي تجمع بين الاتراك والاكراد الذين لهم نفس الدين والتاريخ المشترك .[1]

– استمرار التوافق بين الحكومة التركية وحكومة اقليم كردستان العراق على منع العناصر المسلحة لتنظم حزب العمال الكردستاني pkk من استغلال مناطق كردستان العراق لشن الهجمات داخل تركيا .

– تفعيل التقارب الدبلوماسي بين تركيا وسوريا وفق إجراءات منسقة ضد القوات الكردية ويسمح في نفس الوقت باتخاذ خطوات تتعلق بعودة اللاجئين السوريين التي تحولت قضيتهم إلى عبء سياسي تهدد مستقبل حزب العدالة والتنمية .[2]

– تبني الخطاب القومي بشكل ضمني في خطابات حزب العدالة والتنمية وذلك بالتحالف مع الحركة القومية بعد 2015 م، خصوصا بعد بروز طموحات حزب الشعوب الديمقراطي للحكم الذاتي أو المطالبة بالانفصال اذا سمحت الظروف بذلك .

– تزايد خطاب " تركيا العظيمة " في خطابات قادة تحالف الجمهور وحزب العدالة والتنمية حيث يمكن رؤية ارتفاع تمجيد العظمة العثمانية التركية كتعبيرات عن محاولة أردوغان إعادة صياغة الخطاب السياسي بما يتلاءم مع تنمية مشاعر الميول والإخوة الإسلامية والمفاهيم غير العرقية كوسيلة لرأب الصدع العرقي. [3]

---

[1] – Ayşe Betül Çelik, Andrew Blum, "Future Uncertain: Using Scenarios to Understand Turkey's Geopolitical Environment and its Impact on the Kurdish Question", Ethnopolitics . Vol 6, No 4, November 2007، p p 577-578.

[2] –Ameneh Mehvar , op cit.

https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/

[3] – TONI ALARANTA, " TURKEY'S PRESIDENTIAL SYSTEM AND THE KURDS, " Finnish Institute of International Affairs (FIIA), N 251, NOVEMBER 2018 , p7.

– اعلان زعماء الحركة القومية الكردية اليسارية وعلى رأسهم مؤسسي حزب الشعوب الديمقراطي بشكل صريح عن نيتهم على العمل لتحقيق الحكم الذاتي للمكون الكردي في اطار الدول التركية، وهذا ما يتعارض مع اهداف حزب العدالة والتنمية التي ترمي الى احياء امجاد العثمانيين بمختلف مكوناتهم العرقية .

– استمرار العداء المعلن بين زعماء الحركة القومية الكردية اليسارية و أردوغان حيث صرح قادة حزب الشعوب الديمقراطي الذي يمثل الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني انهم سيعملون دوما على اسقاط الحكم الرئاسي الذي يكرس الاستبداد .

– الاحتمال الثاني – إستئناف عملية السلام للخروج من وضعية الانسداد:

إمكانية العودة المباشرة للعملية السياسية ، يبقى هذا الاحتمال وارد في ظل عدم قدرة أيٍّ طرف على حسم الصراع لصالحه ، وبناءً على حالة الضغط الشعبي على الطرفين مع استمرار المواجهة وتزايد الخسائر من الطرفين اعتمادًا على حالة الاستقرار السياسي النسبي في البلاد وهي مرتبطة بدستور جديد للدولة يعيد تعريف حقوق و قيم المواطنة ويقر بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية للأقليات والذي سيكون خطوة دافعة نحو التهدئة والحل ، وهذا السيناريو محكوم بمجموعة من المؤشرات منها :

إدراك حزب العمال الكردستاني عدم قدرته على هزيمة الدولة التركية عسكريًا، حيث وصلت به الاوضاع والظروف في الكثير من المرات الى حافة الانهيار و التفكك، ولكن قدرته على تعبئة الشباب وحملهم على الانضمام اليه تعطيه نوع من الاستمرارية، ونفس الشيء بالنسبة لصانع القرار التركي الذي اقتنع أن الحل الأمني وحده لن يكون كافيًا لحل المشكلة .[1]

– الخبرات التراكمية السابقة في ملف التسوية السياسية للملف الكردي، واحتمال تراجع الدعم الخارجي للحركة الكردية داخل وخارج تركيا الى جانب موقف تركيا الصارم وعدم تهاونها في

[1] – سعيد الحاج ، المشكلة الكردية في تركيا بين التصعيد والحل ، 2016/04/19 ، متحصل عليه بتاريخ 2023/04/15 من موقع : https://www.aljazeera.net/opinions/2016/4/19.

مسألة تهديد الأمن القومي، الى جانب الحاجة الملحَّة لتركيا في الملفات الإقليمية وخاصة سوريا والعراق، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى تغير قناعات عديد الاطراف بعدم جدوى العنف والخطابات التحريضية، ومن ثم وجوب تقديم نوع من التنازلات للخروج من حالة الانسداد التي يعرفها الملف الكردي، وتقييم وإعادة صياغة شاملة، تشمل تغيير الاسم والشعار، مع منع احتكار الحركة السياسية الكردية (اليسارية) لتمثيل كامل الطيف الكردي في تركيا، وذلك بتكثيف التواصل مع الأحزاب الكردية ذات الخلفية الإسلامية .[1]

بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن إعادة إحياء لعملية التسوية السياسية لا تعني بالضرورة العودة لها بنفس الأسماء والشعارات والفاعلين وخارطة الطريق القديمة، بل تتطلب إعادة صياغة المشهد السياسي و التركيز على أهمية البعد المجتمعي للمشكلة ونفي اقتصار الحركة الكردية على التيارات السياسية اليسارية فقط ، بل يجب إشراك كامل الطيف الكردي في تركيا من خلال التواصل مع الأحزاب الكردية ذات الخلفية الإسلامية . [2]

- الاحتمال الثالث: إمكانية التراجع عن مركزية الدولة ومنح حكم ذاتي للأكراد.

يبقى هذا الطرح مستبعد في الوقت الراهن ولكنه وارد في المستقبل و مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على نظام الحكم في تركيا، والتغيرات التي يمكن ان تحدث في المنطقة خصوصا في ظل تراجع دور الجيش التركي في الحياة السياسية، ومواصلة عملية الترسيخ الديمقراطي وتراجع الحصار الذي كان مفروض على الثقافة واللغة والتقاليد الكردية، وإمكانية وصول المعارضة مدعومة بالاحزاب الكردية الى سدة الحكم، وتغير أوضاع المنطقة بعد تداعيات الربيع العربي والتطورات التي حدثت في سوريا والتي بينت بأنه لا يمكن حل القضية الكردية داخل حدود تركيا وحدها وفي اطار الدولة القومية وبمعزل عن الضغوط الدولية، بل يجب مراعاة مختلف

[1] – سعيد الحاج ، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق ، 19جانفي 2016، متحصل عليه بتاريخ 2022/8/25 م من موقع :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html

[2] – سعيد الحاج، المرجع نفسه .

التغيرات الداخلية والخارجية لتركيا والواضح أن أكراد تركيا ورغم اغرائهم بالمشاريع التنموية في مناطقهم، بينو من خلال الاصطفاف الانتخابي وراء المعارضة في انتخابات 2015 و 2018 وحتى في انتخابات 2023 م، بأنهم لن يقبلوا بأقل من حكم ذاتي لمناطقهم في اطار نظام حكم لامركزي، وأي مبادرة سلام مستقبلية لاتكون في هذا الاطار سيكون مصيرها الفشل ، خصوصا بعد فشل حزب العدالة والتنمية في الفوز بالانتخابات بمفرده بعد 2015م واضطراره للتحالف مع الحركة القومية التركية بقيادة دولت بهجلي للبقاء في السلطة على حساب المحافظة على عملية السلام الأمر الذي فهمه الاكراد بأنه تراجع عن الوعود التي قدمها اردوغان لحل المعضلة الكردية.[1]

وما يثبت تراجع اردوغان عن وعوده بحل جذري للقضية الكردية هو تصريحه سنة 2018 في ديار بكر بنفي وجود مشكلة كردية في تركيا في تناقض بارز مع تصريحاته السابقة، وهذا كله نتيجة ضغط التحالفات مع الحركة القومية وغيرها، والتي يبدو أن من شروط استمرار تحالفها مع اردوغان هو عدم تقديم التنازل في قضية الاكراد، الأمر الذي يعني تأجيل اضافي للحل النهائي للقضية الكردية في حالة بقاء اردوغان في السلطة .[2]

وترتبط إمكانية تحقيق الاكراد للحكم الذاتي سواء في اطار حكم الدولة القومية أو ضمن الفيدرالية بمدى نجاح المعارضة في الوصول الى كرسي الرئاسة وأغلبية البرلمان، وهذا نتيجة الوعود التي قدمها قادة المعارضة بمنح الاكراد نوع من الاستقلالية في تسيير شؤونهم الذاتية في حالة الوصول الى كرسي الحكم ، الأمر الذي جعل الأكراد يصطفون مع المعارضة ضد تحالف الجمهور بقيادة حزب العدالة والتنمية ، بالرغم من سعي اردوغان لجلب المتدينين الاكراد

[1] –Osman Sert , Turkey and the Kurdish Issue: Geopolitics and the Possibility of a New Initiative. London: Democratic Progress Institute DPI , 2000, p 12.

[2] – ibid , p22.

لصفوفه .[1] ويدعم طرح إمكانية حصول الاكراد على نوع من الحكم الذاتي في جنوب شرق تركيا في اطار نظام إداري لامركزي مجموعة من المؤشرات أهمها :

– تمتع اكراد العراق بالحكم الذاتي بالرغم من أنهم الأقل عددا وانتشارا مقارنة بأكراد تركيا حيث تم تأكيد وضع الأكراد العراقيين في الدستور الاتحادي العراقي لعام 2005 م، و هذا يعني أن الاستقلال السياسي لأكراد العراق هو الآن مصدر إلهام لأكراد تركيا و سوريا، ومشكلة مستمرة تهدد الدول القومية التي ينتشرون فيها.

– الموقف الذي اتخذه كل من حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي وإقرارهم أن المسألة الكردية لا يمكن حلها إلا كجزء من عملية دمقرطة واسعة للنظام السياسي التركي، تمكن في الأخير من تحقيق شروط الانضمام للاتحاد الاوروبي. [2]

– في ظل استبعاد الحق في الانفصال، يمكن الاتفاق على التحول الى نظام حكم ذاتي للمناطق الكردية كحل جذري للمسالة الكردية، لأن هذا النموذج سيقدم فرصة لاستعادة السلام في المنطقة وإرساء الديمقراطية، بحيث تحول إدارة جميع الشؤون المحلية ، الاجتماعية والثقافية كالتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية، من الحكومة المركزية إلى الادارة الإقليمية للاكراد، أما مسائل الدفاع والسياسة الخارجية تبقى من صلاحيات الحكومة المركزية [3].

– سيمكن نموذج الحكم الفيدرالي من تفعيل النظام القانوني الذي يساعد في إرساء الاستقرار و الديمقراطية، الأمر الذي يمكن من حماية الأقلية الكردية واحترام حقوق الإنسان ، وبالتالي

[1] – Soner Çağaptay ," Turkey's Pivotal 2023 Elections Issues, Potential Outcomes, and What Comes After", THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, n 132, APRIL 2023, p 5.

[2] – TONI ALARANTA, op cit , p6.

[3] – Camille Denicourt–Fauvel , op.cit, p22 .

إتاحة الفرصة للانضمام للاتحاد الاوروبي، الذي يشترط درجة عالية من الحكامة والديمقراطية واحترام حقوق الانسان .[1]

خلاصة الفصل الرابع :

نستخلص من هذا الفصل أن النظام السياسي التركي عرف الكثير من التغييرات منذ عهد أتاتورك إلى غاية صعود حزب العدالة والتنمية، حيث أسس مصطفى كمال أتاتورك نظامًا جمهوريًا علمانيًا وبرلمانيًا، لعب من خلاله حزب الشعب الجمهوري (CHP) دورًا مهيمنًاوفق المبادئ الكمالية، التي أكدت على العلمانية والقومية والتحديث، ثم جاءت مرحلة التعددية الحزبية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي والتي اعقبتها الكثير من الانقلابات العسكرية بسبب الصراعات العنيفة بين التيارات اليسارية واليمينية وتصاعد التمرد الكردي الذي تسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة .

وأهم تغير طرأ على المشهد السياسي التركي ظهور حزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردوغان كقوة سياسية صاعدة، حيث قدم نفسه على أنه حزب ديمقراطي محافظ يركز على الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ودمج القيم الإسلامية مع الديمقراطية، وقد فاز بأغلبية كبيرة في الانتخابات البرلمانية لعام 2002 م، مما اعتبر خروجًا عن النهج الكمالي التقليدي للحكم وبعد النجاحات التنموية البارزة التي حققتها حكومات حزب العدالة والتنمية تم التحول الى النظام الرئاسي سنة 2018 م بنسب تأييد ليست قوية ومخاوف من أن يؤدي النظام الجديد الى تركيز السلطة في يد الرئيس، وتتلاشى معه الضوابط والتوازنات الديمقراطية واستقلال السلطتين التشريعية والقضائية ، ومن أكبر العقبات التي واجهت النظام التركي على مدار عقود بروز المعضلة الكردية واستمرارها .

إتبعت الحكومات التركية المتعاقبة المقاربة الأمنية في معالجة المسألة الكردية ، حيث واجهت الانتفاضات و التمردات الكردية المتعاقبة منذ ظهورها بشكل عنيف، وصفتها بالحركات

[1] – ibid , p 23 .

الإرهابية وسعت الى استيعاب الاكراد في هوية الاغلبية بمختلف الآليات القسرية من تدمير للقرى وسياسات للتهجير الاجباري للأكراد بعيد عن مناطقهم ومحاصرة اللغة والثقافة الكردية واستمر تطبيق هذه المقاربة في مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي بدأ عملياته المسلحة ضد المصالح التركية في منتصف الثمانينات ، الى غاية وصول حزب العدالة والتنمية ، الذي حاول الموائمة بين المقاربة الأمنية والمشاريع التنموية في المناطق الكردية مع اعتراف صريح بوجود هوية كردية تتميز بلغتها وثقافتها وعاداتها الخاصة عانت من التهميش و الإقصاء منذ تأسيس الجمهورية التركية معلنا عن مبادرة سلام لتسوية نهائية للقضية الكردية .

لم يكتب الاستمرار لمبادرة السلام بين الحكومة التركية و الأكراد بسبب تسارع الاحداث و ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وسعي الاكراد وبدعم من حزب العمال الكردستاني والولايات المتحدة الامريكية لمحاربة تنظيم داعش إلى اقامة كيان كردي مستقل في الشمال السوري، الأمر الذي جعل تركيا تتحرك وتتدخل عسكريا لوأد هذا الحلم ، وهذا ما جعل الوصول الى حل نهائي لهذه القضية يتأجل خصوصا في ظل تفاقم أزمات المنطقة وتدخل مختلف الاطراف الاقليمية والدولية في صراعات المنطقة كل حسب مصالحه .

أمام تعثر عملية السلام بين الحكومة التركية والحركة الكردية ، فأن مستقبل و مآلات القضية الكردية تحكمه مجموعة العوامل السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، بالإضافة الى التطورات الأمنية على الصعيد المحلي و الاقليمي ، ويمكن أن نكون أمام مجموعة من الاحتمالات المستقبلية المحتملة، الاحتمال الأول واستمرار تعثر العملية السلمية وتكريس الوضع القائم في حالة استمرار محافظة حزب العدالة والتنمية على منصب الرئيس و الاغلبية البرلمانية مع استمرار تردي اوضاع المنطقة ، والاحتمال الثالث المتمثل في استئناف عملية السلام للخروج من وضعية الانسداد في ظل عدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لصالحه وتزايد خسائر الطرفين ، وهي مرتبطة بدستور جديد للدولة يعيد تعريف حقوق وقيم المواطنة ويقر بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد ، والذي سيكون خطوة دافعة نحو التهدئة والحل

أما الاحتمال الثالث يعتمد على إمكانية التراجع عن مركزية الدولة ومنح حكم ذاتي للأكراد أو تطبيق اللامركزية الإدارية التي تمكن الأكراد من تسيير شؤونهم المحلية، ويبقى هذا الطرح مستبعد في الوقت الراهن ولكنه وارد في المستقبل و مرتبط بالتراجع المستمر لدور الجيش التركي في الحياة السياسية ، و بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المنطقة، بعد تداعيات الربيع العربي و التطوارت التي حدثت في سوريا ، والتي بينت بأنه لا يمكن حل القضية الكردية داخل حدود تركيا.

الخاتمة

الخاتمة:

شكلت الحركات الانفصالية العرقية السمة البارزة للاحداث الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وهذا إنطلاقا من معاناتها من التمييز وعدم المساواة في النظام السياسي أو الاجتماعي القائم وتهدف إلى الانفصال والاستقلال التام ، أو الحصول على درجة معينة من الحكم الذاتي ضمن حدود الدولة، الأمر الذي أدى الى التأثير على الأمن القومي للعديد من للدول وقدرتها الشاملة على حماية مصالحها الوطنية، وضمان استمراريتها في وجه التحديات الداخلية والخارجية. وهذا ماينطبق على النموذج محل الدراسة ، والذي سعينا من خلال الخطوات المنهجية لهذا البحث للاجابة على إشكاليته المطروحة – **كيف تؤثر الحركة العرقية الكردية على أمن واستقرار الدولة التركية ؟** ، وفي محاولة لاختبار فرضيات الدراسة المذكورة سابقا تم التوصل الى النتائج التالية :

أولا : ترجع أسباب بروز النزعة الانفصالية العرقية في الدول القومية الى عوامل هيكلية تتعلق أساسا بالتمركز الجغرافي للجماعة العرقية في إقليم معين على أطراف الدولة، إلى جانب تآكل شرعية النظام السياسي بسبب وجود مؤسسات تمييزية إستبعادية تكرس غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية ، وبروز نخب عرقية تعمل على تأجيج المشاعر العرقية تجاه الحرمان و التهميش الذي تعانيه، مما يؤدي الى ضعف ولاء الجماعات العرقية تجاه الدولة وإنتشار أعمال العنف وتراجع التنمية الاقتصادية.

ثانيا : وتتطلب عملية مواجهة تهديدات الجماعات الانفصالية العرقية إتباع استراتيجيات مناسبة حسب طبيعة الدولة والنظام السياسي القائم فيها، تتمثل بآليات للاستعياب والادماج المجتمعي في اطار القيم العامة للدولة، وقد تمر عبر آليات لتقاسم السلطة في اطار تحول الدولة القومية الى دولة فيدرالية ، وما يرافق ذلك من اتباع آليات توافقية واندماجية وانتخابية مناسبة لادارة ذلك التنوع والاختلاف ، ووصولا إلى الاساليب العنيفة لتصفية الجماعات الانفصالية من تهجير وابادة او اعطائها حق تقرير المصير خصوصا اذا نجحت هذه الجماعات في احداث اضرار

كبيرة بالدولة لاتقوى على تحملها مما يستدعي الاعتراف باستقلالها خصوصا اذا كان حيزها الجغرافي متمركز في منطقة واحدة ويقع على الاطراف.

ثالثا : تختلف إستراتيجيات الدول لمواجهة تهديدات الجماعات الانفصالية العرقية، حسب طبيعة نظامها السياسي، فقد تتبع بعض الدول آليات للاستعياب والدمج المجتمعي لمختلف الجماعات العرقية في إطار القيم العامة للدولة القومية ، وقد تتبع بآليات ونظم إنتخابية لتقاسم السلطة اذا لم تتمكن الدولة من الاستيعاب القسري للجماعات المتمردة، وقد تصل إلى الاساليب العنيفة لتصفية الجماعات الانفصالية من تهجير وإبادة خصوصا في الانظمة الشمولية، أو إعطائها حق تقرير المصير خصوصا اذا نجحت هذه الجماعات في إحداث اضرار كبيرة بالدولة لاتقوى على تحملها، مما يستدعي الاعتراف باستقلالها .

رابعا : تعتبر الجمهورية التركية من النماذج البارزة لتمرد الجماعات الانفصالية العرقية، وقد ساهم تأسيسها عام 1923م على أساس قومي متعصب، ينفي الوجود التام للمكون الكردي ويهدف الى خلق هوية متجانسة محورها الهوية التركية، عن طريق استيعاب الاكراد في هوية الاغلبية بمختلف الآليات القسرية من تدمير للقرى وسياسات للتهجير الاجباري للأكراد بعيد عن مناطقهم ومحاصرة اللغة والثقافة الكردية والإقصاء الهوياتي، الأمر الذي أدى إلى بروز القضية الكردية عبر ثورات و إنتفاضات متتالية سعت الى انتزاع الاعتراف بالحقوق الوجودية للسكان الأكراد، ومن أبرز الحركات المتمردة التي اعلنت الحرب عن الدولة التركية، حزب العمال الكردستاني **PKK** الذي تأسس عام 1978، وبدأ كفاحًا مسلحًا في ثمانينيات القرن الماضي مطالبًا بالاستقلال والحقوق الثقافية للأكراد، الأمر الذي أدى الى زعزعة الاستقرار السياسي في تركيا وتسبب في الكثير من الخسائر البشرية و الاقتصادية، وقد ساهمت المقاربة الأمنية التي أَتبعت من طرف مؤسس تركيا الحديثة مصطفى أتاتورك لمعالجة المسألة الكردية، إلى جانب إنتشار الأكراد على أكثرمن دولة وتدخل الفواعل الإقليمية والدولية في تأجيج وإستمرار الصراع.

خامسا : ساهم وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية الى السلطة في 2002 في تغير الموقف التركي تجاه الأكراد، حيث حاول الموائمة بين المقاربة الأمنية والمشاريع التنموية في المناطق الكردية مع اعتراف صريح بوجود هوية كردية تتميز بلغتها وثقافتها وعاداتها الخاصة عانت من التهميش و الإقصاء منذ تأسيس الجمهورية التركية معلنا عن مبادرة سلام لتسوية نهائية للقضية الكردية .

سادسا : تعثر عملية السلام بين الحكومة التركية وحركة التمرد الكردية، بسبب تدخل الدول الكبرى في صراعات المنطقة وتسارع احداث العنف، وفقدان حزب العدلة والتنمية المفاجىء لمقاعد برلمانية لصالح حزب الشعوب الديمقراطي الداعم لاستقلال الاكراد في انتخابات 2015م، جعله يتحالف مع حزب الحركة القومية المتعصب للقومية التركية المعارض للهوية الكردية، كلها عوامل ساهمت في عودة حزب العمال الكردستاني الى العمليات التفجرية واستهداف المصالح التركية، وهذا ما يجعل مستقبل و مآلات القضية الكردية تحكمه مجموعة العوامل السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، بالإضافة الى التطورات الأمنية على الصعيد المحلي و الاقليمي ، ويمكن أن نكون أمام مجموعة من الاحتمالات والمآلات المستقبلية للصراع .

– **الاحتمال الأول :** يتمثل في استمرار تعثر العملية السلمية وتكريس الوضع القائم، خصوصا مع استمرار تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية الرافضة لتقديم مزيد من التنازلات للاكراد، ومحافظتهما على الأغلبية البرلمانية ومنصب الرئيس، إلى جانب استمرار تردي أوضاع المنطقة وتدخل الاطراف الدولية والاقليمية لدعم طرف على حساب الطرف الآخر.

– **الاحتمال الثاني :** متمثل في استئناف عملية السلام للخروج من وضعية الإنسداد في ظل عدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لصالحه وتزايد خسائر الطرفين ، وهي مرتبطة بدستور

جديد للدولة يعيد تعريف حقوق وقيم المواطنة ويقر بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد والذي سيكون خطوة دافعة نحو التهدئة والحل .

– **الاحتمال الثالث :** يعتمد على إمكانية التراجع عن مركزية الدولة ومنح حكم ذاتي للأكراد أو تطبيق اللامركزية الإدارية التي تمكن الأكراد من تسيير شؤونهم المحلية، ولكن يبقى هذا الطرح مستبعد في الوقت الراهن ولكنه وارد في المستقبل و مرتبط بالتراجع المستمر لدور الجيش التركي في الحياة السياسية، و بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المنطقة، بعد تداعيات الربيع العربي و التطوارت التي حدثت في سوريا ، والتي بينت بأنه لا يمكن حل القضية الكردية داخل حدود تركيا، الى جانب إمكانية فتح ملف الانظمام الى الاتحاد الاوروبي من جديد، اذا كان هناك تنازل من الطرفين .

إن المسألة الكردية من أعقد القضايا التي تواجه تركيا وتهدد الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي فيها، وهذا بسبب أبعادها التاريخية ، الثقافية والسياسية، و دخولها في إهتمامات الجيوسياسية للدول الكبرى التي تريد التحكم في المنطقة، وتعارضها مع مصالح دول المنطقة التي تعتبر الحركات الكردية تهديدًا لوحدة أراضيها وأمنها القومي، لذلك حلها يتطلب مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجوهرية التي أدت الى ظهورها، مع ضرورة مواصلة الترسيخ الديمقراطي والاستقرار السياسي في إطار ضمان الوحدة الاراضي التركية، بعيدا على الحلول والمقاربات الأمنية التي عقدت الوضع أكثر وأجلت مختلف الحلول، و منه وفي ظل صعوبة الوصول لحل نهائي للعديد من النزاعات الانفصالية العرقية في العالم هناك مجموعة من المتطلبات :

– فتح ابواب الحوار والتفاوض والانخراط في حوار بناء وشامل مع الجميع بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ونخب المجتمع لبناء الثقة وتعزيز التفاهم .

– إجراء إصلاحات دستورية شاملة تضمن اعادة تعريف المواطنة و ضمان الحريات والحقوق الثقافية لجميع المواطنين .

– تكثيف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل في مناطق الاقليات، لأنها تساعد في معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تكون عامل حاسم في منع الشباب من الانخراط في التمرد.

– الاعتراف بالتنوع الثقافي لانه يساهم في دعم الهوية الوطنية .

– إجراء إصلاحات شاملة داخل قطاع الأمن لضمان حماية حقوق الإنسان ومنع التمييز وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الانسان، الأمر الذي يساعد في بناء الثقة بين مكونات المجتمع، و الابتعاد على الخطاب القومي المتعصب، وإشاعة ثقافة التعايش، لتعزيز التماسك الاجتماعي.

1- فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة
01	أبعاد الأمن وفق القطاعات المختلفة.	68
02	مقارنة بين فرضيات المنظورات التقليدية ومدرسة كوبنهاغن في تفسير ظاهرة الأمن.	110
03	التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية حسب نسبة الاغلبية مقارنة بالمجموعات الأخرى .	133
04	نسب وعدد العمليات الانقلابية و محاولة الانقلاب حسب المنطقة	161
05	أنماط الإستيعاب.	174
06	سياسات الدولة تجاه الأقليات العرقية	175
07	أهم مجالات التنافس الاقليمي في البحر المتوسط (حالة تركيا)	203
08	ضحايا صراع التمرد من سنة 1984 م الى 2015 م وفقا لهيئة الأركان العامة والدرك ومديرية الأمن العامة التركية	277-276
09	ضحايا الصراع من نهاية الهدنة في 2015 م إلى 2020 م وفقا لهيئة الأركان العامة والدرك ومديرية الأمن العامة التركية.	278
10	أهم القرارات التي صدرت في فترة حكم مصطفى كمال	297

2- فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	الأنماط الأربعة لمطالب الجماعات العرقية في الدولة القومية	128
02	التقسيم العرقي في تركيا	214
03	مناطق انتشار الأكراد	215
04	كردستان تركيا	227
05	أسباب الانضمام الى جماعات التمرد والعصابات المسلحة	340
06	العوامل المسببة للصراعات	341

07	خريطة لمشاريع الطاقة الكهرومائية التي أنشأت في إطار مشروع GAP.	344
08	منطقة جنوب شرق الأناضول، التي يغطيها مشروع GAP	345

المراجع

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية:

أ- **المصادر** : القرأن الكريم

ب- الكتب:

1. الغزالي (أسامة حرب)، العنف و السياسة في الوطن العربي.عمان: منتدى الفكر العربي،1987 .
2. ابراهيم الظاهر (نعيم) ، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي.الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010.
3. أبو العينين (محمود)، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا.القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008 .
4. أحمد محمد (مصطفى) ، الاضراب والاغلاق .القاهرة : مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017.
5. أكرة يي (نجدت صبري) ، الاطار القانوني للامن القومي .بغداد : دار دجلة للنشر والتوزيع ، 2011.
6. ألسون (روبرت) ، المسألة الكردية في العلاقات التركية الايرانية ، تر محمد إحسان .أربيل : مطبعة وزارة التربية ، 2021.
7. أيوب (مدحت) ، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003، ص53.
8. باركي (هنري) وآخرون ، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة : هبة فال . أربيل :مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، 2007 .

9. باسيل نيكتين ، الكرد ، (ترجمة صلاح برواري) ، ط 2 . بيروت: دار الروائع ، 1967، ص ص 23-24

10. باسيلي (نيكتين) ، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية (ترجمة نوري طالباني) ، ط3 .أربيل: دار أراس للطباعة والنشر ،2003.

11. البداينة (ذياب موسى) ،الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011.

12. برومبرغ (دانيال) ، التعدد وتحديات الاختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر . لبنان : دار الساقي 1997. أرنت ليبهارت الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد تر حسني زينة بيروت معهد الداسات الاستراتيجية 2006.

13. بن الزين (محمد الأمين)، " أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي " ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية . مجلد 48، عدد 2 ، 2011.

14. بن عنتر (عبد النور) ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، 2005.

15. بوزرسلان (حميد) ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر . بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

16. بوستي (توفيق)، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية .إستطنبول: المعهد المصري للدراسات ،2019.

17. بيليس (جون) ، سميث (ستيف)، عولمة السياسة العالمية. (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، 2004.

18. تاونزند (تشارلز) ، الارهاب ، (تر هبة نجيب مغربي).القاهرة : موسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014 .

19. جالياند (جيرارد) ، شعب بدون وطن – الكرد وكردستان ، تر عبد السلام النقشبندي. آربيل : دار أراس للطباعة والنشر ، 2012.

20. جعفر (مجيد) ، كردستان – تركيا دراسة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ط2 . السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2006.

21. جيجياك (سلافوي)، العنف تأملات في وجوهه الستة ، تر فاضل جتكر. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات ، 2017.

22. جير روبرت (تيد) ، أقليات في خطر (ترجمة مجدي عبد الحليم). القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999.

23. جيلينفيشر جيلين (فيشر) ، العلاقات الدولية وأهمية التوافق الثقافي والحضاري للمجتمعات ، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة ، دار الكتاب الحديث2008 .

24. حريق (إليا) ، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط. بيروت: دار الساقي، 1998.

25. حسنين توفيق (ابراهيم)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1999.

26. حكمت (ناظم) ، ملحمة حرب الاستقلال (تر محمد حرب) .القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،2005.

27. الخماش (رنا عبد العزيز) ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 – 2014. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 .

28. الداقوقي (ابراهيم) ، أكراد تركيا ، ط2 . أربيل : دار ئاراس للطباعة والنشر ،2008.

29. دالينوف (فلاديمير) ، الصراع السياسى فى تركيا: الاحزاب السياسية و الجيش، (تر يوسف ابراهيم الجهماني) .دمشق : دار حوران للطباعة ، 1999.

30. دلمولينو (ألكسندرا) وآخرون ، بيئتنا : تهديدات البيئة موسوعة لاروس (ترجمة : جورج قاضي) . بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، 2006 .

31. دورتي (جيمس) ، بالستغراف (روبرت) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي) .المؤسسة الجماعية للكتاب،1985.

32. الرشيدي (أحمد) و محمد (نعمان) و آخرون، العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

33. روبرت جير (تيد) ، لماذا يتمرد البشر؟ ،(ترجمة : مركز الخليج للأبحاث) .دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2003.

34. رينولدز (أندرو) وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (تر أيمن أيوب). ستوكهولم : بولز غرافيكس، 2007.

35. زكي(بك)، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. القاهرة: مطبعة السعادة، 1939..

36. سافيدان(باتريك) ، الدولة والتعدد الثقافي، (تر: مصطفى الحسوني).الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011. عاشور محمد (مهدي) ، التعددية الاثنية ادراة الصراع واستراتيجية التسوية .عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية 2002.

37. سعد الدين (إبراهيم) وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988.

38. سعد الدين (ابراهيم)، تأملات في مسالة الأقليات . الكويت : دار سعاد الصباح، 1992.

39. سمير(أحمد) ، "الامن الاقتصادي" ، المركز الدولة للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. العدد 88، افريل 2016.

40. شادي (عبد الوهاب)، الانفصال : أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية. ابو ضبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2017.

41. شمو (سليم قادر) ، موقف الكورد من حرب الاستقلال التركية 1919–1922 . دهوك : دار سبيريس ، 2008.

42. شوحة (مريم)، زعرور حسينة ، الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية وإستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي– دراسة حالة إثيوبيا. برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018.

43. شيراز (محمد)، نضال الأكراد . القاهرة : مطبعة التقدم ، ،1946 ، ص 36.

44. صبري مقلد (اسماعيل) ، العلاقات السياسية الدولية .القاهرة :المكتبة الاكاديمية ،1971 .

45. الصفار (فاضل) ، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات . بيروت : دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، 2008 .

46. صلاح (أحمد) ، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى .الاسكندرية : مكتبة بستان المعرفة ، 2009 ، ص323.

47. الصواني محمد (يوسف) ، نظريات في العلاقات الدولية. بيروت : منتدى المعارف، 2013.

48. طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا – من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر، ط2 .القاهرة : دار نهضة مصر للنشر، 2013

49. عاشور (محمد مهدي) ، التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية . عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002.

50. عاشور محمد (مهدي) ، التعدّدية الإثنية في جنوب إفريقيا . ليبيا : دار الكتب الوطنية بنغازي، 2004 .

51. عبد الكافي (إسماعيل) ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005.

52. عبد الفتاح (عصام) ، اهم واخطر واشهر الاغتيالات السياسية في التاريخ.. الاسكندرية : دار الكنوز للنشر والتوزيع ، 2012.

53. عبد المنعم مسعد(نيفين)، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي .القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية.1988

54. عبد الواحد الجاسور(ناظم) ، موسوعة علم السياسة . عمان : دار مجدلاوي ،2004.

55. عبد الوهاب (طارق)، محمد،سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة :دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،1999 .

56. العكرة (أدونيس) ، الإرهاب السياسي :بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983 .

57. علي مجيد (حسام الدين) ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر – جدلية الاندماج والتنوع .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ، ص 108 .

58. عمار عباس (محمود)، القضية الكردية :إشكالية بناء الدولة. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2017.

59. عمار عباس محمود ، القضية الكردية – إشكالية بناء الدولة .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 21 .

60. غريب (أدمون) ، الحركة القومية الكردية . بيروت : دار النهار للنشر ، 1973.

61. غليون (برهان ، المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات. القاهرة : سيناء للنشر،1988 .

62. الفتلاوي (سهيل حسين) ، جرائم الحرب وجرائم العدوان . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011.

63. فرشخ (جورج) ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، الجزء الأول ، ط 2 .القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1985.

64. فريد بك (محمد) ، تاريخ الدولة العلية العثمانية .بيروت : دار النفائس ، 1981.

65. . فكري عكاز (أحمد) ، فلسفة العقوبات في الشريعة الإسلامية و القانون. المملكة العربية السعودية: شركة مكتبات عكاز للنشر والتوزيع،1982 .

66. فنسنت (أندرو) ، نظريات الدولة، (تر: مالك ابو شهيوة و محمود خلف)، ط 2. طرابلس ليبيا : دار الرواد، 2001. عثمان.

67. كوتس أولريخسن (كريستيان) ، الحرب العالمية الاولى في الشرق الوسط، (ترجمة طارق عليان)، طرابلس لبنان : جروس برس ناشرون ، 2016 .

68. مثنى (أمين قادر)، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية – القضية الكردية نموذجا . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2003 ،

69. محفوض (عقيل) ، تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية.الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

70. محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط3. بيروت : دار النفائس ، 2012.

71. محمد عمر (مولود)، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي – العراق نموذجا. يروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009 .

72. مخموري (غفور) ، تعريب كردستان :التعريب ، المخاطر ، المواجهة ، ط3 .أربيل : دار تاران للنشر والتوزيع ،2020.

73. مطمر كريم (حمزة الزبيدي) ، موجز تاريخ تركيا الحديث . بغداد : دار الرياحين للنشر والتوزيع ، 2017.

74. مطمر كريم (حمزة الزبيدي) ، تاريخ تركيا الحديث. بابل : دار الرياحين للنشر والتوزيع ،2018.

75. مكدول(ديفيد)، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد . بيروت : دار الفارابي 2004.

76. النعيمي (أحمد نوري) ، النظام السياسي في تركيا. عمان : دار زهران للنشر والتوزيع . 2011

77. النعيمي (احمد) ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني .عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ،2011.

78. الهامي (محمد) ، يحي صهيب وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي – دراسة في الفكرة والتجربة . بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، 2016.

79. هلال (رضا) ، السيف والهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان . القاهرة : دار الشروق .1999

80. هندي و جبر(نادية)، العولمة وسيادة الدولة الوطنية . القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

81. هيوا حاجي (ديلويي)، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية. أربيل : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008.

82. ولد الصديق (ميلود) ، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم و اختلاف المعايير .عمان : مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017.

83. وهبان (أحمد)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر .الإسكندرية : دار الطبعة الجديدة للنشر،1997.

84. ياسر (أحمد حسن) ، تركيا والبحث عن المستقبل .القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006.

85. يسري (عبد الرحمن) ، أحمد، دراسات في التنمية الاقتصادية.القاهرة : معهد الدراسات العربية ، 1973 .

ج- المعاجم والقواميس:

1. الكيالي (عبد الوهاب) ، الموسوعة السياسية، الجزء 4، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990.
2. بن هدى (علي) وآخرون، القاموس الجديد للطالب، معجم عربي، ط7 الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1991 .
3. حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011.
4. دلمولينو (ألكسندرا) وآخرون ، بيئتنا : تهديدات البيئة موسوعة لاروس (ترجمة : جورج قاضي) . بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، 2006 .
5. عبد الكافي (إسماعيل)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005.

د- الدوريات:

1. أبو العينين (محمود)، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة : 2000 ، العدد 59.
2. ابو حلاوة (كريم) ، " صراع الهويات وانقسامها من العصبيات الاولية الى المواطنة " .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية .، مجلد 33، العد 1، 2017.
3. أحمد (سمير) ، "الامن الاقتصادي" ، المركز الدولة للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. العدد 88، إفريل، 2016.
4. أحمد سمو (اسماعيل) ، " القضية الكردية في تركيا 1919- 1923 "، مجلة التربية والعلم . المجلد 12 ، العدد 2 ،2005.
5. احمد نصر الدين (إبراهيم) ، " الاندماج الوطني في افريقيا: نيجريا نموذجا "، دراسات المستقبل الافريقي. القاهرة: العدد3، 1998.

6. أرحيل الكفارنة (أحمد عارف) ، عبد السلام النجادات ، " ظاهرة الصارعات الاثنية في الشرق الاوسط – الصراع التركي الكردي نموذجا ."مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي .المجلد 6، العدد 1 ، جوان 2019.

7. أزروال (يوسف) ، " الأمن الإنساني : دراسة نظرية " . الحوار الثقافي . مجلد 5 عدد 2 ، 2016.

8. أزروال (يوسف) ، " الأمن الإنساني : دارسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر) " ، الحوار الثقافي . المجلد 5 ، عدد 2 .

9. أوشن (حنان) ، " مقاربة الامن البيئي في الجزائر " . المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية والقانونية . المجلد 2 ، العدد 3، 2018 .

10. إيكن (زينب) ، سميرة ناصري، "تأثير الأزمة الكردية على الأمن الهوياتي في تركيا". مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، مجلد 8 ، عدد 2 ، 2021.

11. بالة (عمار)، "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن : من الأمن العسكري الى الأمن المجتمعي". مجلة الحقوق والحريات. المجلد 10 ،العدد 02 ، 2022.

12. البديرات (يونس) ، (البطاينة حسين محمد) ،"اللغة وأثرها في تجذير الهُوِيّة العربيّة والإسلاميّة في عصر العولمة"، مجلة الممارسات اللّغويّة. مجلد 8، عدد 01 2017.

13. بكر (علي) ، " إيران وتركيا وتحدّيات قيام الدولة الكردية في شمال العراق" . مجلة الدراسات الإيرانية . العدد5 ، ديسمبر 2017 .

14. بن الزين (محمد الأمين)، " أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي " .المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. مجلد48 ، عدد2، 2011.

15. بن صايم (بونوار) ، بوشامة (محمد) ، "الأمن البيئي في افريقيا ". مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل. المجلد 1، العدد 4، 2018.

16. بن عمر (ياسين)، "حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر" مجلة العلوم القانونية والسياسية . عدد 12 ، جانفي2016 .

17. بوعافية (محمد الصالح)، " الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات " .مجلة دفاتر السياسة والقانون. ورقلة: العدد 201615 .

18. بوعافية (محمد الصالح) ، " الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم والغايات. " دفاتر السياسة و القانون . العدد 15، جوان 2016.

19. بوناب (كمال) ، " الماركسية والمادية الجدلية "، مجلة أبحاث قانونية و سياسية . المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020.

20. بيلغن (وداد) ، " حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي " ، رؤية تركية . مجلد7، عدد1، مارس 2018.

21. تركي عمير (حسن) ، " الاصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول الى النظام الرئاسي" ، مجلة مدارات سياسية . الجزائر : المجلد الثالث، العدد 4 ، 2019.

22. ثابت (أحمد) ،"الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته ". مجلة المستقبل العربي. العدد 196، جويلية، 1995.

23. جاد (عماد) ،" المتغيرات السكانية والصراعات السياسية " .مجلة السياسة الدولية . مصر : مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ، العدد 119 ، جانفي 1995 .

24. جبر خزعل(لؤي)، الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية).بغداد: المركز العراقي للمعلومات والدراسات، 2008.

25. جراية (الصادق) "تحولات مفهوم الامن في ظل التحولات الدولية الجديدة . " مجلة العلوم القانونية والسياسية . عدد 8 ، جانفي 2014.

26. الجرباوي (علي)، "الحكم الذاتي: دراسة حول المفهوم والنموذج "، المستقبل العربي . مجلد 41، عدد 478، 2018.

27. جعفر (كريم واثق)، " تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الإجتماعي- دراسة تحليلية " . مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية. المجلد 28، العدد 10، 2020.

28. الجومرد (عامر عبد الفتاح) ، " التكييف القانوني لما نجم عن عمليات مقاتلي حزب العمال الكردستاني " . مجلة الرافدين للحقوق . المجلد 11، العدد 42 ، 2009.

29. حاج الشريف (فوزية) ،" أثر الارهاب على صناعة السياحة " . مجلة حقوق الانسان والحريات العامة. مستغانم : العدد 4 ، 2017.

30. حسناوي شويع(محمد) ، "أثر الضم والانفصال على الجنسية الوطنية ". مجلة الكلية الاسلامية الجامعة . مجلد 15، عدد 58، الجزء1، ديسمبر، 2020 .

31. حسنين توفيق (براهيم)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط 2 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

32. حسن أحمد(صلاح) ، " صراع الهويات (دراسة تحليلية نقدية) " . مجلة كلية القلم الجامعة . مجلد 6 ، العدد 11، 2022.

33. حوادسي (سمية) ، "جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002 م . " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .المجلد ، العدد03 ، جويلية 2021.

34. الخزاعله (يوسف احمد)، "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية2002-2015". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية .عمان : المجلّد 45 ، العدد4 ، 2018.

35. دريسي (حنان) ، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية " .مجلة مدارات سياسية. المجلد 5، العدد 2، ص 247.

36. رابحي (أمينة) ،" المفهوم الامريكي للأمن والإستراتيجية " .مجلة ابحاث قانونية وسياسية . العدد 6 ، 2018.

37. زقاوة (أحمد)، " الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة ".مجلة التنمية البشرية . العدد 11 ، 2018.

.38

39. الربيعي (كوثر عباس) ، "تركيا والمسألة الكردية: التاريخ والجغرافيا والمستقبل" .المجلة السياسية الدولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد . العدد 41 ديسمبر 2019.

40. الزيباري (أياد كامل إبراهيم) "مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية "، مجلة جامعة التنمية البشرية . المجلد، 3 العدد 2 جوان، 2017.

41. الفلاحي حسين (علي إبراهيم)، "مسؤولية الجرائد العراقية المستقلة في تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني في المجتمع – دراسة تحليلية في مقالات الرأي في جريدتي الصباح الجديد والمدى" .الباحث الاعلامي . العدد 46، 2019.

42. السويداني حامد (محمد طه) ، " العلاقات التركية السورية 1998– 2011 " مركز الدراسات الإقليمية– جامعة الموصل. مجلد 9، عدد ،2012.

43. السيد (عوض)، " حزب العمال الكردستاني من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي " .مجلة السياسة الدولية، عدد 149، 2002 .

44. السيد سمر (أحمد عوض) " ، نظريات الثورة :رؤية تحليلية " ، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط . مجلد 10 ، عدد 01 ، 2021.

45. الناهي (أحمد عبد الباهي) ،صدام عبد الستار رشيد، "إشكالية الهوية في المجتمعات العربية قراءة في مسألة النتماءات الفرعية". مجلة قضايا سياسية.عدد 42، 2015.

46. شاعة (محمد)، " المقاربة النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية " . حوليات جامعة الجزائر1 ". مجلد 31، العدد4، 2017.

47. الشاهر (شاهر إسماعيل) ، " التفتيت بالأقليات– الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول" . مجلة روافد. المجلد 03 ، العدد 02، ديسمبر 2019 .

48. شيخ (علي) ، "رمزية العادات والتقاليد" . مجلة أنثروبولوجيا. مجلد، ، 06عدد،02 2020.

49. طلبة (مصطفى كمال) ، " الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي ". مجلة السياسة الدولية ، العدد 163، جانفي 2006.

50. طنش (خلود احمد) ، " الجوانب الاقتصادية لظاهرة الارهاب من منظور اقتصاد اسلامي ". المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية . الاردن : مجلد 13، عدد 4 2017.

51. عباس عبد الحيالي (عبد الأمير) ، "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الاوسط "مجلة العلوم القانونية والسياسية . مجلد 4 ، العدد2 ، 2015.

52. عبد الحي (وليد) ،" نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي".عمران للعلوم الاجتماعية . مجلد 1، العدد 4 مارس 2013 .

53. عبد العليم حسن علاء الدين (أحمد) ، " أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات : دراسة نظرية" المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية. المجلد ،8العدد 15، جانفي، 2023.

54. عبد القادر (عبد العالي)، "الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر" مجلة عمران . العدد 37، 2021.

55. عبد الله الحربي (سليمان) ، " مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر االسياسية) "، المجلة العربية للعلوم السياسية .العدد 19، جويلية 2008.

56. عبد المقصود، (أشواق أحمد مناف) " حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا " ، مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف . عدد 57 ، اكتوبر 2020.

57. عبد حمزة العتابي (عماد) ، "التعصب الديني لدى شباب العراق وفاعلية أسلوبين إرشاديين في الحد منه" . مجلة دراسات في التنمية والمجتمع . مجلد 5، عدد 2 .

58. عبيد (منى حسين) ، "العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق" ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد 60، مارس 2015.

59. العبيدي (حسون جاسم) ، "حزب العمال الكردستاني (PKK) وأزمة الهوية" المجلة السياسية و الدولية . العدد 17، ديسمبر 2010.

60. العبيدي (مهدية صالح حسن) ، " تركيا بعد الانقلاب الفاشل – التداعيات الداخلية والخارجية " مجلة العلوم الإنسانية . تندوف: العدد 01 ، جوان 2017.

61. العزاوي (وصال نجيب) ، "حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات إستراتيجية" مركز الدراسات الدولية بغداد ، العدد 13 ، 2002.

62. عطوات (عبد النور)، شنين (محمد المهدي) ، "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة" ، مجلة دراسات اجتماعية . المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020.

63. علاق جميلة ، " الأمن المجتمعي : مقاربة في المفهوم و العناصر" . مجلة البحوث السياسية و الإدراية . عدد 10، 2017.

64. علوان سطام (حسين) ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، مجلة دراسات دولية ، عدد 51، 2011.

65. الغبرا (شفيق) ، " الأثنية المسيسة : الادبيات والحقائق " مجلة العلوم الاجتماعية الكويت : العدد 3 ،1988.

66. فريجة (أحمد) ، فريجة (لادمية) " الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة " .مجلة دفاتر السياسة والقانون. مجلد 8، العدد الرابع عشر ، جانفي 2016 .

67. فكري عكاز (أحمد) ، فلسفة العقوبات في الشريعة الإسلامية و القانون. المملكة العربية السعودية: شركة مكتبات عكاز للنشر والتوزيع، 1982 .

68. قدورة (عماد) ، "المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا ". مجلة سياسات عربية ، العدد 33 ، جويلية 2018 م.

69. القرعان (صالح أحمد عيسى) ، "مشكلة الأكراد و أثرها على العلاقات العراقية التركية " .المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية. المجلد 32 العدد 1، مارس 2018.

70. قرم (جورج)، "إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني" .مجلة دراسات عربية . بيروت: العدد11، سبتمبر 1978 .

71. قصراوي (أمينة) ،" التنمية الاجتماعية للأكراد وانعكاساتها على الأمن القومي في تركيا " مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 14، العدد 02.

72. القطاطشة (محمد حمد) ، " النزاعات الانفصالية كردستان العراق نموذجا (دراسة في البعدين المحلي والدولي) " .المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية . المجلد 11، عدد 3 .

73. كواسمية (أمال) ، بوغازي (عبد القادر) ، " العلاقات التركية السورية منذ 2002 "مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . مجلد 6، عدد 2.

74. كوسة طلحة، " صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي طلقها حزب العدالة والتنمية " . رؤية تركية . السنة 6، عدد 4، شتاء 2017.

75. مبيض (سامي) ، " العلاقات السورية التركية إرث أردوغان" ، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل. المجلد 1، العدد 2 ، 2009 .

76. محمد صلاح (منال) ، "التجربة البرلمانية للاحزاب الاسلامية في تركيا ، حزب العدالة والتنمية نموذجا " مجلة كلية العلوم الاسلامية ، المجلد 5 الععد 10 ، ديسمبر 2011.

77. مرابط (رابح) ،" المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية" .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. مجلد 2، عدد 2، 2009.

78. مسلط (سعد عبدالعزيز) ، " المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا" مركز الدراسات الإقليمية . مجلد 5 ، عدد 2 ،2008.

79. مهديد (سعيد) ، "الأقلية الكردية في تركيا و أفاقها المستقبلية "، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية . العدد1 ، جوان 2022 .

80. هادي (سهيلة) ، "الاستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق" ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية : مجلد 10،العدد 3، سبيتمبر 2018.

81. هاشمي (مليكة) ، بن يحي (نبيلة) ، " الأمن المجتمعي : دراسة في المفهوم ،النظرية والتهديدات " المجلة الجزائرية للامن والتنمية . المجلد 12، العدد 1، 2023.

82. ولد الشيخ (محمد الداه) ، "الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي – دراسة في الاسباب " ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، مجلد 3، عدد 1 2019.

هـ- الرسائل الجامعية:

1. السالك (نبيلة) ، " الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني " رسالة دكتوراه . (جامعة باتنة ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2015).

2. الفاضي جمال خالد (محمد) ، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط 2002- 2010 " رسالة دكتوراه (جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، 2015).

3. دوزي (وليد) ، "أثر المجموعة العرقيّة الكرديّة على أزمة الهويّة الوطنيّة في تركيا" ، رسالة دكتوراه .(جامعة الجزائر03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، 2016).

4. عبد القادر بدر الدين (إكرام) ، " ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر" . رسالة دكتوراه . (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 1981)
مدوني (علي) ، " قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها ." رسالة دكتوراه . (جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).
5. مرابط (رابح) ، " أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو". رسالة دكتوراه . (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008).
6. موساوي (لخضر) ، "علاقات تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ ، 1979 "رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).
7. أبو عيشة ماجد نضال (محمد)، "الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي "سوريا نموذجًا ". رسالة ماجستير. (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، 2018.
8. أحمد إسماعيل (إسراء) ،" تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، (1991 – 2007) ". . رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2007) .
9. إدابير (أحمد) ، " التعددية الإثنية والأمن المجتمعي – دراسة حالة مالي" . رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) .
10. الرجوب سلامة رضوان (أحمد) ،"الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية ". رسالة ماجستير .(جامعة اليرموك 2005) .

11. الكعبي سامي (صالح) ، مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي إنموذجا(1991 – 2013) رسالة ماجستير. (جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية ، 2014).

12. أوشن (سمية) ، " دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر" . رسالة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005) .

13. بقدي (كريمة) ،" الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر " . مذكرة ماجستير .(جامعة أبو بكر بلقايد، 2012).

14. بركان (إكرام) ، " تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية " . رسالة ماجستير. (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009).

15. بلعيد (سمية) " النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ". رسالة ماجستير .(جامعة متنوري قسنطينة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009).

16. حاجيات (رابحة) " الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي". رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003).

17. حجار (عمار) ، "السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي.إستراتيجية جديدة لإحتواء جهوي شامل" . رسالة ماجستير.(جامعة الحاج لخضر. باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2002).

18. دير (أمينة) ، " أثر التهديدات البيئية على الأمن الانساني في إفريقيا – دراسة حالة دول القرن الافريقي" ، مذكرة ماجستير.(جامعة بسكرة :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).

19. ذيب منصور (محمد) ، "مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة " . رسالة ماجستير. (جامعة بيرزيت : كلية الدراسات العليا ، 2011).

20. سامر سعدي مثقال (جابر) ، " مياه الفرات والعلاقات العربية التركية – 1983– 1990 " . رسالة ماجستير. (جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، 1997).

21. سعيدي (ياسين) ، " التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" . مذكرة ماجستير. (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص26.

22. فريجة (لدمية) ، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية و انعكاساتها على العلاقات الاور مغاربية. رسالة ماجستير. (جامعة بسكرة :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).

23. محمد (سلوى)، إسماعيل (علي)،"العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب " .مذكرة ماجستير . (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999).

24. مهني (وردة) ، " الإرهاب و حدود التمكين لحقوق الإنسان" . رسالة ماجستير. (جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية) .

و – التقارير :

– الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ، الإعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2000 ، سلسلة تقارير خاصة ، (د د ن) 2000.

ز– الجرائد : جريدة العرب، يومية بريطانية، 11004، 29 ماي 2018

ح- مواقع الإنترنت :

1- أخبار الجزيرة ، حزب العمال الكردستاني يعلن انتهاء الهدنة مع أنقرة ، 7/10/2005 متحصل عليه بتاريخ 03/23/ 2022 من موقع :

https://www.aljazeera.net/news/2005/10/7/.

2- إسماعيل قادر (ابتسام) وأخرون العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتركات . بيروت : المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، 2019 متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع:

https://books.google.dz/books?id=1niVDwAAQBAJ&pg=PT221&lpg=PT221&dq=

3- الحاج (سعيد) ، المشكلة الكردية في تركيا بين التصعيد والحل ، 2016/04/19 متحصل عليه بتاريخ 2023/04/15 من موقع:

https://www.aljazeera.net/opinions/2016/4/19.

4- ايساييف (ليونيد)، القضية الكردية في تاريخ وسياسات روسيا ، مركز الجزيرة للدراسات 20أوت 2018، متحصل عليه بتاريخ 2023/09/12 من موقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823085901989.html

5- حسون (مروة)، ما هو اصل الاكراد ، متحصل عليه بتاريخ 2022/6/3 من موقع :

https://mawdoo3.com/ما_هو_أصل_الأكراد

6- صلا (سوار) ، حكاية الكرد المريرة مع اللغة ، متحصل عليه بتاريخ 2021/12/13 من موقع :

https://raseef22.net/article/1073051

7- أبو جراد (مأمون) ، مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(غاب) هل يصلح السد ما فعله الجبل؟ متحصل عليه بتاريخ 2022/03/16 م ، من موقع:

https://www.noonpost.com/author/26838

8- الأكراد: قرن من الثورات والخيبات وحلم الدولة الدائم ، تقرير عربي BBC NEWS متحصل عليه بتاريخ : 2022/12/22 م من موقع :

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50003693.

9- الحاج (سعيد) ، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق ، 19جانفي 2016، متحصل عليه بتاريخ 2022/8/25 م من موقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html

10- الحدابي (إلهام) ، "قراءة في المشروع التركي آفاق الممكنات وتحديات التأثير" مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2022/02/16 ، من موقع :

https://fikercenter.com/2023/03/08/قراءة-في-المشروع-التركي-آفاق-الممكنات/

11- الخويلدي (زهير) ، مبادئ العدالة من منظور نفعي عند ستورات ميل ، الحوار المتمدن- العدد: 5550- 2007/06/13، متحصل عليه بتاريخ 11/12/ 2018 من موقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=562170

12- السويداني (حامد محمد طه) ، أزمة الوجود التركي في شمال العراق وأثره في العلاقات العراقية التركية ، الحوار المتمدن ، العدد 6885 ، 2021/1/5 م متحصل عليه بتاريخ2022/8/2 م من موقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=717318

13- السيد (إسراء محمود) ، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي – المركز الديمقراطي العربي : متحصل عليه بتاريخ 2018/05/16 من موقع :

https://democraticac.de/?p=47220

14- الشاهر (شاهر) ، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، متحصل عليه بتاريخ 2019/01/15. من موقع :

www.dampress.net/mobile/?page=show_det&cattegory_id..

15- الشيخ (نورهان) ، "تطور العلاقات الروسية – التركية 2016 – 2000" ، المركز الديمقراطي العربي .7/27 /2016 متحصل عليه بتاريخ 5/12/ 2022 من موقع:

https://democraticac.de/?p=34696.

16- انقلابات الجيش التركي من الإطاحة بمندريس إلى محاولة يوليو الفاشلة ، الجزيرة نت 2023/03/19 متحصل عليه بتاريخ 2023/5/20 من موقع :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/11/انقلابات-الجيش-التركي

17- أنوبكومار (أديتيا) ، (تر) بثينة الإبراهيم ، مفهوم الاقصاء ، 2016/12/1 متحصل عليه بتاريخ 2023/5/12 من موقع :

http://www.efuegypt.org/DocumentDetails.aspx?DID=1081

18- برقوق (امحند) ، التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقاربة الأمن الإنساني 10-09-2019 ، متحصل عليه بتاريخ 2020/11/13 من موقع :

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

19- بنافي (ريناس) ، المفهوم المعاصر للأمن القومي ، متحصل عليه بتاريخ 2018/6/20 من موقع :http://wa3efoundation.net/Post/article/

20- تقرير bbc بالعربي، من هم القادة الأكراد الذين رصدت واشنطن ملايين الدولارات لاعتقالهم؟ ، news، 8 نوفمبر 2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2020/5/12م من موقع: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46123216

21- تقرير المصير ، موسوعة الجزيرة ، 2015/11/30 ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/20 من موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1.

22- تقرير سكاي نيوز عربية بالتفاصيل.،. أبرز العمليات الإرهابية في تركيا خلال 17 عاما ، متحصل عليه بتاريخ : 2023/03/15م ، من موقع : https://www.skynewsarabia.com/world/1571447-

23- تكينس (حاسم) ، حرب أردوغان الرابعة القادمة من أجل السيطرة ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-ardwghan-alrabt-alqadmt-mn-ajl-alsytrt-almwajht-alty-tlwh-fy-alafq-byn-hzb.

24- جابر (عمر)، العلاقات الأوروبية التركية: مرحلة جديدة من الغموض ، العربي الجديد، سلسلة تقارير دولية متحصل عليه بتاريخ 2023/9/18من موقع : https://www.alaraby.co.uk/politics / العلاقات -الاوروبية- التركية- مرحلة- جديدية - من- الغموض.

25- جارش (عادل)، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية، الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين، المركز الديمقراطى العربى، 7 جويلية 2014 ، متحصل عليه بتاريخ 2019/12/20م من موقع :

https://democraticac.de/?p=2346

26- حزب الشعب الجمهوري ، مكتبة نور ، متحصل عليه بتاريخ 2021/11/23 من موقع :

https://www.noor-book.com/tag حزب - الشعب- الجمهور- التركي

27- خفاجي (علي) ، حزب موال للأكراد يشرع في احتجاجات مناهضة لحملة حكومية تركية ،متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع:

https://www.reuters.com/article/turkey-kurds-na4-idARAKBN1AA247

28- خليل (سلمان) ، العوامل المؤثرة في شخصية الانسان الكردي ، متحصل عليه بتاريخ 2021/3/12 من موقع :

http://kulilk.com/portal/node/1431

29- خورشيد (دلي)، خيارات تركيا تجاه الدعم الامريكي لأكراد سوريا ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 25 ماي 2017 ، متحصل عليه بتاريخ 2023/05/12 من موقع :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2828/%D8%A7

30- خورشيد (دلي)، عن عودة الصراع بين العلمانية والدين في تركيا، متحصل عليه بتاريخ 2022/11/29 من موقع :

https://www.aljazeera.net/opinions/2016/5/5/عن-عودة-الصراع-بين-العلمانية-والدين-في

30- دايش (جاسم محمد) ، الاقلية ملامح مفاهيمية ومعرفية ، الحوار المتمدن، العدد: 7094 - 2021/12/2 متحصل عليه بتاريخ 2022/5/10 من موقع :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=739635

31- دندان (عبد الغاني)، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وإبستيمولوجي، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/25 من موقع :

download.mrkzy.com/do.php?down=786207

32- رائد نايف حاج (سليمان) ، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مجلة الحوار المتمدن متحصل عليه بتاريخ : 2019/01/19 من موقع :

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=166391&r=0

35- زقاع (عادل) ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الأمن المجتمعي" نقلا عن موقع:

www.géocities.com/adelzegaah/com htm 2018

36- زقاغ (عادل) ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية ، 07-06-2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/20 ، من موقع :

https://www.politics-dz.com/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB

37- زكريا (حسين) ، "الأمن القومي"، متحصل عليه بتاريخ 2018/4/12.من موقع:

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

38- سلوم (مهند) ، الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات ، 23اوت 2018 ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12 من موقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823083348322.html.

39- طه عبد الناصر (رمضان) ، حمام دم وتهجير. هكذا قمعت تركيا ثورة الأكراد عام 2021 م ، العربية نت ، متحصل عليه بتاريخ 2022/12/20م من موقع :

https://www.alarabiya.net/last-page/2019/10/13/1921--حمام-دم-وتهجير-هكذا-قمعت-تركيا-ثورة-الأكراد-عام

40- طه عبد الناصر (رمضان) ، هكذا قتل الأتراك 40 ألف كردي في عام ، العربية نت متحصل عليه بتاريخ 2022/03/22 م ، من موقع :

https://www.alarabiya.net/last-page/2019/10/11/-هكذا-قتل-الأتراك-40-ألف-كردي-في-عام

41- عبد الجليل (طارق) ، الاستقالات في القيادة العسكرية التركية : الدلالات والتداعيات متحصل عليه بتاريخ 2022/11/29 من موقع :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/20119211718313 1754.html.

42- عبد المعطي (زكي) ، الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات 9 فيفري 2016، متحصل عليه بتاريخ 2018/05/13 من موقع:

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9

43- عقلان (خالد) ، "الجذور التاريخية للقضية الكردية "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ماي 2017، ص 9، متحصل عليه بتاريخ 2021/5/15من موقع :

https://eipss-eg.org/الجذور-التاريخية-للقضية-الكردية/

44- علوان (نور) ، ماذا تعرف عن تاريخ المجموعات العرقية في تركيا؟ متحصل عليه بتاريخ 2022/09/25 من موقع :

https://www.noonpost.com/content/17512

44- علي (عادل) ، ما هي الدولة القومية الحديثة؟ متحصل عليه بتاريخ 20/5/ 2018م من موقع :

https://www.ida2at.com/what-are-the-modern-nation-state/?

45- كامل فتحي (كامل) ، الدولة العميقة في الخبرة التركية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية متحصل عليه بتاريخ 2022/12/2 من موقع:

الدولة العميقة في الخبرة التركية /https://democraticac.de

46- كرم (سعيد) ، التحركات الانفصالية في العالم : نموذج كتالونيا ، مجلة السياسة الدولية ، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/20 من موقع :

http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx

47- كيمليكا أوديسا (ويل)، التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام 2011 الناشر: عالم المعرفة، الكويت271 : متحصل عليه بتاريخ 05-12-2018 من موقع :

http://www.alkarmelj.org/userfiles/pdfs/2-21.pdf :

48- لزكين (ابراهيم) ، تحالف أردوغان – بهجلي يدفع نحو حظر "الشعوب الديمقراطي". الأهداف والتداعيات؟ مركز الفرات للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2022/5/12م من موقع:

https://firatn.com/?p=3814 :

49- محمد (عبد الرحمن)، "الحركات الانفصالية " حق مكتسب أم مؤامرات لتقسيم الدول.. الدراسات تجيب متحصل عليه بتاريخ 2018/7/6 من موقع :

الحركات-الانفصالية-حق.../3438667/.../https://www.youm7.com :

50- محمد صلاح (مصطفى) ، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان المركز الديمقراطي العربي 2017/9/5 متحصل عليه بتاريخ 2022/10/23 من الموقع https://democraticac.de/?p=48886 . :

51- مروان (محمد) ، الأمن في العلاقات الدولية ، الموسوعة السياسية ، 2016/11/16 ، متحصل عليه بتاريخ 2018/5/18 من موقع:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%

D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

52- مريسي (أحمد) ، أردوغان وغولن. قصة تحالف ثم صراع انتهى بانقلاب فاشل العربي 21، متحصل عليه بتاريخ 2022/10/12م من موقع :

https://arabi21.com/story/921489/-أردوغان-وغولن-قصة-تحالف-ثم-صراع-انتهى-بانقلاب-فاشل

53- مصطفى (إسماعيل) ، المسألة الكردية في إيران وآثارها على علاقات إيران وتركيا 2020/7/5. متحصل عليه بتاريخ 2022/5/20 من موقع :

https://www.medaratkurd.com/2020/07/05/9085/

54- مصطفى (صلاح) ، شكوك متزايدة اتفاق أضنة وحدود المساومة التركية السورية المركز العربي للبحوث والدراسات 2019/01/31 متحصل عليه بتاريخ 2023/08/25 من موقع :

http://www.acrseg.org/41103

55- ولد أحمد سالم (سيدي أحمد)، الكرد والدمج في تركيا، متحصل عليه بتاريخ 2021/11/23 م ، من موقع :

https://www.aljazeera.net/2006/05/23/الكرد-والدمج-في-تركيا

56 - ياماورا (تاكايوكي) ، ترجمة: عادل زقاغ، متحصل عليه بتاريخ 2018/12/20 م من موقع :

https://drive.google.com/file/d/0B6iPTxW6AdOlVk5kVmtSbWNOR2c/view?resourcekey=0-IDqdQe9TrclLcK9_0b9G7Q

https://marsad.ecss.com.eg/38595/

ثانيا : باللغة الاجنبية :

1- En Anglais:

A- Books:

1. ANTWEILER (CHRISTOPH) , ETHNICITY FROM AN ANTHROPOLOGICAL PERSPECTIVE , University of Cologne Forum , Transcript Verlag, 2016.
2. Akyol (İzzet) , The Impact of 4 Decades of Conflict on the Economy of Turkey London: Democratic Progress Institute Demokratik, 2021.
3. Baldwin (Clive), Chapman (Chris) and (Gray): Minority Rights The Key to Conflict Prevention. London : Minority Rights Group International, 2007.
4. Barth (Frederic) ed. ", Ethnic Groups and Boundaries" . Boston : Little Brown, 1969.
5. BAYLIS, (John), International Security in the Post-Cold War Era. New York: Oxford University Press.1999.
6. Bengio (Ofra) ,Turkey's Kurdish Dilemmas ,Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2017.
7. Bertrand M. Roehner, SEPARATISM AND DISINTEGRATION A comparative investigation. LPTHE: University of Paris, 2016.
8. Byman (Daniel) and others ,Trends in Outside Support for nsurgent Movements. Arlington: Published by Rand, 2001.

9. Cunningham (William.G) , Theoritical Framework for conflict resolution , University of Auckland, 1998.

10. EREN (NURI) ,TURKEY TODAY AND TOMORROW An Experiment in Westernization . New York: universal Library,1963.

11. Erturaç (M. K.), Kinematics and basin formation along the Ezinepazar–Sungurlu fault zone. NE Anatolia, Turkey:Turk J Earth Sci, 2012.

12. FETHERSTON (A.B), Towards a Theory of a United Nations Peacekeeping. New York: St.Martin's Press, 1994.

13. Glazer.(N) and Moynihan (D.P.) ,Ethnicity theory and Experience. Massachussets: Harvard University press 1975.

14. Horowitz (Donald), Ethnic group in conflict .London: Uneiversity of California

15. JELAVICH (BARBARA), HISTORY OF THE BALKANS, vol 2. CAMBRIDGE: UNIVERSITY PRESS, 1983.

16. Kymlicka (Will) , Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada, Oxford University Press 1998.

17. Lerner (N.), Religion, Secular Beliefs and Human Rights. Leiden: Brill– Nijhoff (Editions), 2006.

18. Lyster (Ian), Among the ottomans – diaries from turkey in World War I. London: I.b.tauris, 2011.

19. Maquet (Jacques), power and society in Africa, translated: by Jeannte kupferman .London: World University library.

20. McNamara (Robert) , The Essence of Security. New York: Harper Press, 1966.

21. Meijer (Laura) ,The Southeastern Anatolia Project (GAP): water, counterinsurgency, and conflict , The Kuwait Program at Sciences Po, 2018.

22. Opello (Walter) , Rosow (Stephen) , The Nation-State and Global Order: A Historical Introduction to Contemporary Politics, second edition. Boulder: Lynne rienner publishers , 2004.

23. Paldam (Martin) , does economic growth lead to political stability , university of Aarhus.

24. Panayi (Panikos), An Ethnic History Of Europe Since 1945. London: Longman, 2000.

25. Pasic (Amir), Culture, Identity and security, Rockefeller: Brothers fund, 1998.

26. Reilly (Benjamin), Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management. New York: Cambridge University press, 2nd edition, 2003.

27. SAYARI (SABR) , ESMER (YILMAZ) , POLITICS, PARTIES AND ELECTIONS IN TURKEY . Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2002.

28. Sert (Osman) , Turkey and the Kurdish Issue: Geopolitics and the Possibility of a New Initiative. London: Democratic Progress Institute DPI , 2000.

29. Smolar (Aleksander), Towards 'Self-limiting Revolution': Poland 1970 – 1989, in Adam Roberts and Timothy Garton Ash eds. Oxford University Press, 2009.

30. Smolar (Aleksander), Towards 'Self-limiting Revolution': Poland 1970 – 1989. Oxford University Press, 2009.

31. STANFORD (SHAW), EZEL KURAL (SHAW) , HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE AND MODERN TURKEY. Cambridge: University Press, 1977.

32. Wade (Peter) , Race and Ethnicity in Latin America. London: Pluto Press, 2010.

33. WALTER (BARBARA .F) , Reputation and Civil War Why Separatist Conflicts Are So Violent , Cambridge University Press ,2009.

34. Watts (Ronald L), Comparing federal systems, 3 e éd, Monreal: McGill-Queen's University Press, 2008.

35. Watts (Ronald L), Federalism, federal political systems and federations , Annual Review of Political Science, 1998.

36. Wolff, (Stefan), Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David (eds.), Power

sharing: new challenges for divided societies, London: Pluto press, 1st edition: 2005.

37. YAYMAN (HUSEYIN) , MEMORY OF THE KURDISH QUESTION IN TURKEY. Ankara: SETA Publications, 2011 .

38. Yildiz (Kerim) and.Taysi (Tanyel b), the Kurds in Iran the Past, Present and Future. London: Pluto Press, 2007.

39. Zhanarstanova (M.B). Nechayeva (E. L,Procedia Economics and Finance, Astana, 2016 Press ،2000.

B – Periodicals :

1. ALARANTA (TONI) , " TURKEY'S PRESIDENTIAL SYSTEM AND THE KURDS, " Finnish Institute of International Affairs (FIIA), N 251, NOVEMBER 2018.
2. Aslı Kılıçkıran (Ceyda) , " Turkey and the Middle East: dealing with a restless neigh bourhood " Insight Turkey , No 20, September 1998.
3. Aydın(Levent) , Çetin(Dilek)," ECONOMIC EFFECTS OF JULY 15 COUP ATTEMPT IN TURKEY: COMPARING COUP ATTEMPT VS. COUP D'ÉTAT" ANKARA , vol 12, no 16 ,2017.
4. Bayramoğlu (Ali) ," TURKEY'S NEW POLITICAL PARADIGM AND THE KURDISH QUESTION, Democratic Progress Institute, mars 2017 .
5. Betül Çelik (Ayşe) , Andrew Blum, "Future Uncertain: Using Scenarios to Understand Turkey's Geopolitical Environment and

its Impact on the Kurdish Question", Ethnopolitics . Vol 6, No 4, November 2007.

6. Bishku, (Michael .B) "Turkish-Syrian Relations: A Checkered History", Middle East Policy. Vol 19, n° 3, 2012.
7. Çağaptay (Soner) ," Turkey's Pivotal 2023 Elections Issues, Potential Outcomes, and What Comes After", THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, n 132, APRIL 2023.
8. Çandar (Cengiz), " Redefining Turkey's Political Center," Journal of Democracy, Vol 10, no 4, October 1999.
9. Choto (Isaac) New African, "Land Issue: the Legal History since 1980, Why MOGAABE HAS waited till now ". New African, No 386, June 2000.
10. D. Dagi (Ihsan) , " Democratic Transition in Turkey, 1980-83: The Impact of European Diplomacy " Middle Eastern Studies, Vol 32, No 2, Apr 1996.
11. Delanoe (Igor) , " The Kurds: A Channel of Russian Influence in the Middle East? Franco-turkish paper IFRI.n° 14, june 2015.
12. Dix (Sarah) , Hussmann (Karen) , " Risks of corruption to state legitimacy and stability in fragile situations ", Anti-Corruption ResourceCentre. No 4, May 2012.
13. Dodeye Uduak (Williams), How Useful are the Main Existing Theories of Ethnic Conflict?, Academic Journal of Interdisciplinary Studies. Vol 4, No 1, March 2015.

14. Eccarius-Kelly (Vera), Review by: Michael M. Gunter, The Militant Kurds: A Dual Strategy for Freedom , Insight Turkey, Vol. 13, No. 4, 2011.

15. Eisinger (Peter. K.). "The Conditions of Protest Behavior in American Cities ", The American Political Science Review. Volume 67, No 1, 1973.

16. Ergil (Doğu) ," Indentity Crises and Political Instability in Turkey ". Journal of International Affairs ,Vol 54, No1, Fall 2000.

17. Floyd (Rita) , "Towards a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies " Cambridge University Press. Vol 33, No 2 , Apr 2007.

18. Goemans (Hein E) and. Schultz (Kenneth A) ," The Politics of Territorial Claims: A Geospatial Approach Applied to Africa" Cambridge University Press ، Vol 71, No 1, Winter 2017.

19. Griffiths, (R.D), Wasser,(L.M) " Does Violent Secessionism Work?, " Journal of Conflict Resolution. Vol 63, Issue 5, May 2019.

20. JANUSZ (MUCHA) , " Toward an Interactionist Sociology of Ethnic Relations". Polish Sociological Review , No177.

21. Jong-A-Pin (Richard), " On the Measurement of Political Instability and Its Impact on Economic Growth" , European Journal of Political Economy, Volume 25, Issue 1, 2009.

22. Khmelko (Irina) and. Wiegand (Krista E) ,"GOVERNMENT REPRESSION IN ETHNIC CONFLICT: INSTITUTIONAL

INCENTIVES AND CULTURAL LEGACIES" , International Journal on World Peace. Vol 27, No 2 , JUNE 2010.

23. kocer (mehmet) , "The Rebellion of Pain (1926-1930)" Firat University Journal of Social Sciences , Vol 14, no 2.

24. Kymlicka (Will) , Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada, Oxford University Press, 1998.

25. Mathias (Albert) and Barry (Buzan), "Securitization, sectors and functional differentiation" , Sage Publications, Ltd. Vol 42, No 4, (August -October 2011).

26. Matthijs (Bogaards), Democracy and power sharing in multinational states: Thematic introduction, International Journal on Multicultural Societies, Vol 8, no 2, 2006.

27. Migdalovitz (Carol), " AKP's Domestically-Driven Foreign Policy," Turkish Policy Quarterly. Vol 9, No 4 (Winter 2010).

28. Mosora (Mykhailo) ," Separatism as a political phenomenon – an analysis. EU experiences and lessons for Ukraine". Sejm Review. n° 4, 2022 .

29. Muallimoglu (Nejat) , " MEANING OF THE COUP D' ETAT IN TURKEY ", Pakistan Horizon , Vol 13, No 3, (Third Quarter, 1960).

30. Müftüler-Bac (Meltem) ," The Never-Ending Story: Turkey and the European Union" Middle Eastern Studies. Vol 34, No 4, Oct 1998.

31. Murat Tezcür (Güneş) , Mehmet Gurses, " Ethnic Exclusion and Mobilization: The Kurdish Conflict in Turkey " , New York . Comparative Politics, January 2017, Vol 49, No 2 , January 2017.

32. Nakonechnyi (Volodymyr), "Separatism: concepts and approaches to interpretation", political processes Institutions, vol 3, (2007).

33. nver (H. Akin), " Turkey's Deep-State and the Ergenekon Conundrum " Middle East Institute policy Brief, No 23, April 2009.

34. Pettman (Jan Jindy) , " Nationalism and After ", Cambridge University Press . Vol 24, Dec 1998.

35. Peyrouse, (Sebastien). "Nationhood and the Minority Question in Central Asia. The Russians in Kazakhstan", Europe-Asia Studies. Vol 59, No3, May 2007.

36. Radu(Michael) , " The rise and fall of the PKK " . Orbis A Journal of World Affairs , Volume 45 , no 1, 2001.

37. Sambur (Bilal) "Liberally Kurdish Problem ",Süleyman Demirel University Faculty of Theology, Faculty Member ,Spring 2008.

38. SHAY (CAITLIN) , FAST TRACK TO COLLAPSE: HOW ZIMBABWE'S FAST-TRACK LAND REFORM، Journals and Law Reviews. Vol 27, 2011.

39. Sinkaya (Bayram) ,"The Kurdish question in Iran and its effects on Iran-Turkey relations" , British Journal of Middle Eastern Studies. VOL 45, NO 5, 2018 .

40. Tachau (Frank) and Heper (Metin) ," The State, Politics, and the Military in Turkey " Comparative Politics., Vol 16, No 1, Oct1983 .

41. Tishkov (Valery). "Forget the nation: post-nationalist understanding of nationalism". Ethnic and Racial Studies. Vol 23, n 4, 2000.

42. Walter Enders), and Sandler (Todd), "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece ", Kyklos, Vol 49, No 3, 1996 .

43. Wimmer (Andreas), Cederman (Lars-Erik) and Min (Brian), Conflict : A Configurational Analysis of a New Global Data Set " , American Sociological Review, Vol 74, No 2, Apr 2009.

c - thesis:

TESFAYE FESSHA, (YONATAN), "Institutional Recognition and Accommodation of Ethnic Diversity: Federalism in South Africa and Ethiopia". A thesis of Doctor. (University of the Western Cape, FACULTY OF LAW, 2008).

D- Sites WEB :

1. Betül (Ayşe) Çelik, Andrew Blum, "Future Uncertain: Using Scenarios to Understand Turkey's Geopolitical Environment and

its Impact on the Kurdish Question", Ethnopolitics . Obtained on 21/2/2022 ,from the site : https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/

2. Bezwan (Naif) , Borders, authoritarian regimes, and migration in Kurdistan An intersectional inquiry , p 29. Obtained it on 02/06/2022 from a site : https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/9783839455913-003/html
3. BİANET english, Explosion in Hatay province , İstanbul – BIA News Desk , Obtained it on 14/02/2015، from a site: https://bianet.org/english/other/233413-explosion-in-hatay-province
4. BILGEHAN ÖZPEK (BURAK) , CAN ERDOĞAN SURVIVE WITHOUT THE KURDISH QUESTION? The Middle East Institute (MEI) , October 11, 2022 , Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://www.mei.edu/publications/can-erdogan-survive-without-kurdish-question.
5. Borshchevskaya (Anna) ,The Kurdish Role in Russia's Middle East Power Play ,Jul 29, 2020 ,Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/kurdish-role-russias-middle-east-power-play

6. Dogan (Zulfikar) , Will there be a 'Kurdish AKP' in Turkey ? November 26, 2015 , Obtained on 20/ 5/2022,from the site : https://www.al-monitor.com/originals/2015/11/turkey-akp-division-and-polarization-among-kurds.html

7. Erdoğa (Mustafa) , Coskun (Vahap) , Turkey's Kurdish Question, 2008, p10. Obtained it on 12/08/2022 from a site: https://www.google.com/search?q=T%C3%BCrk+ve+K%C3%BCrt+siyaseti+PDF&client.

8. GROSS (Andreas) , Observation of the early parliamentary elections in Turkey (1 November 2015) , Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=22263&lang=en

9. Horowitz (Donald), Structure and strategy in Ethnic conflict, the world bank, April 1998, p 5 on ، Obtained it on 16/07/2014، from a site : www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf .

10. International Crisis Group, The Human Cost of the PKK Conflict in Turkey: The Case of Sur , Obtained it on 17/01/2023 from a site : https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/human-cost-pkk-conflict-turkey-case-sur

11. Mehvar (Ameneh) , Turkey's 2023 General Elections and the Kurdish Questio**n,** 8 May 2023 , obtained it on16/07/2022,

from a site: https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/ -

12. Miller (Enda), Ethnic Conflicts Explained by Ethnic Nepotism , Stamford, Connecticut: JAI Press Inc, 1999 Obtained it on 14/02/2022, from a site: https://www.amerika.org/texts/ethnic-conflicts-explained-by-ethnic -nepotism-by-tatu-vanhannen-louis-andrews/

13. Ottoman signatories of Treaty of Sèvres, Obtained it on 14/02/2021 from a site : https://nzhistory.govt.nz/media/photo/ottoman-signatories-treaty-sevres.

14. PKK leader: Turkey is protecting IS by attacking Kurds , Obtained on 20/6/2022 ,from the site : https://www.bbc.com/news/world-europe-33818282

15. realite shale (Victor) , Ethnic conflict in the horn of Africa , the electoral institute of southern Africa , April 2004, p 2 : obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site: http://www.content.eisa.org.za/pdf/OP19.pdf.

16. Russian Policy towards the Syrian Kurds , Eurqsiqn Research Institute , 20/5/2022 , Obtained on 20/4/2023 ,from the site : https://www.eurasian-research.org/publication/russian-foreign-policy/

17. Şener (Nedim) , The bloody balance sheet of the PKK ، Obtained it on 17/01/2023 ،from a site : https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/nedim-sener/pkknin-kanli-bilancosu-41602798.

18. Turkey Population , www.worldometers.info, Retrieved Obtained it on 02/12 /2021 from a site: https://www.worldometers.info/world-population/turkey-population/

19. Yeğen (Mesut) , Erdoğan and the Turkish Opposition Revisit the Kurdish Question, p5 , 28/04/2022 Obtained on 20/5/2022 ,from the site : https://www.swp-berlin.org/10.18449/2022C28/https://www.medaratkurd.com/2020/07/05/9085/

20. Cunningham (William.G.) ,Theoritical Framework for conflict resolution, The University of Auckland, 1998 . Obtained it on 11/07/2014، from a site: http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htmhttps://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=48&id=73497

2- En Français :

A - les Ouvrages :

1. Marie (Christine) AQUARONE, Les Frontières du Refus, Paris : CNRS, 1987.

2. Moore (Domian) ;" Ethnicité et politique de la ville". Paris : l'harmattan ، 2001.
3. Najjar (Ibrahim), Zaki (Ahmed), Chellalah (Youssef), Dictionnaire juridique, Français-Arabe. Liban: Edition Librairie du Liban، 1983.
4. Portelli (Hugues), Droits constitutionel, Serie hupper cours, Normandi Roto IMP, 3ème Ed. Paris، 1999.
5. Scelle (Georges), Précis de droit des gens. Principes et systématique. Paris :Éditions du CNRS, 1984.
6. Weber (Anne) , Manuel sur le discours de haine. Strasbourg: Editions du Conseil de l'Europe, 2009.

B- Les périodiques:

1. AL-AMER (BADR SULEIMAN) , "DISCOURS DE HAINE ET INCITATIONS À LA VIOLENCE ET À L'EXTRÉMISME" . Magazine de l'Alliance Militaire Islamique contre le Terrorisme. Numéro mensuel، Fév 2023.
2. Denicourt-Fauvel (Camille) , Autodétermination et sécession : le cas Kurde, Lex Electronica . Vol 18, n 2, automne 2013.
3. Idrissi (Abdelfettah) , LE VIVRE ENSEMBLE ET LES INTERACTIONS SOCIALES: VERS UNE APPROCHE INTERACTIONNISTE, BAU Journal, Society, Culture and Human Behavior, Volume 1Issue 2, February 2020.

4. Simon (Patrick) , "La mesure des discriminations raciales : l'usage des statistiques dans les politiques publiques" . Revue internationale des sciences sociales. n°183, 2005.

c- les Sites Web:

1.- geiser (Christian) ; Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, 19.11.1998 , obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site: www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie

2.- La Commission ontarienne des droits de la personne (CODP), Discrimination raciale, race et racisme (fiche) obtenu le 02/06/2020 on parcourant le site: https://www.ohrc.on.ca/fr/discrimination-raciale-race-et-racisme-fiche

الفهرس :

مقدمة :..... **أ – س**

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لحركات الانفصال العرقي ومدى تأثيرها على مفهوم أمن واستقرار الدولة

***المبحث الأول*: مفهوم حركات الانفصال العرقية**.....21

المطلب الأول :. مفهوم العرقية.....21

المطلب الثاني :. مفهوم حركات الانفصال العرقي.....27

المطلب الثالث : صراع الهويات ودوره في ظهور النزعة الانفصالية.....40

***المبحث الثاني*:.. مفهوم أمن واستقرار الدولة القومية**.....50

المطلب الاول :. مفهوم الدولة القومية.....50

المطلب الثاني :. مفهوم الأمن ومقارباته 56

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة القومية.....83

***المبحث الثالث*: المقاربات النظرية لتفسير الحراك العرقي داخل الدول القومية** 94

المطلب الأول :. المقاربة الإثنوواقعية.....94

المطلب الثاني :. المقاربة النشوئية.....97

المطلب الثالث :.. المقاربة التفاعلية.....101

المطلب الرابع :. المقاربة البنائية.....104

الفصل الثاني : الحركات الانفصالية وأثرها على أمن واستقرار الدولة القومية.....115

***المبحث الاول* :.. أهداف الجماعات العرقية داخل الدولة القومية**.....117

المطلب الأول: المطالب الهوياتية منطلق الأهداف العرقية.....117

المطلب الثاني : الأهداف المتعلقة بتوزيع القيم.....121

المطلب الثالث : مطالب متعلقة بإعادة هيكلة الفرص السياسية.....128

المبحث *الثاني* : أسباب وعوامل بروز النزعة الانفصالية العرقية.....131

المطلب الأول :..عوامل هيكلية 132

المطلب الثاني :..عوامل سياسية 134

المطلب الثالث :.عوامل إجتماعية 138

المطلب الربع : عوامل إقتصادية 142

المبحث *الثالث* :. انعكاسات الحراك العرقي على أمن واستقرار الدولة القومية.....144

المطلب الأول: انعكاسات الحراك العرقي على أمن الدولة.....144

المطلب الثاني : انعكاسات الحراك العرقي على إستقرار الدولة.....152

المطلب الثالث :آثار العنف العرقي وانعكاساته على الدولة القومية.....167

***المبحث الرابع* :استراتيجيات مواجهة تهديدات الحركات الانفصالية**.....173

المطلب الأول: الآليات الاستيعابية لإدماج الجماعات الانفصالية المتمردة.....173

المطلب الثاني : الآليات المؤسساتية لإشراك الجماعات الانفصالية في إدارة الدولة.....177

المطلب الثالث : الآليات القسرية لمواجهة عنف وتمرد الجماعات الانفصالية.....190

الفصل الثالث : الحركة العرقية الكردية وتأثيرها على أمن واستقرار الدولة التركية 199

***المبحث الأول* :.. التعريف بالدولة التركية والتنوع العرقي فيها**.....201

المطلب الأول: دراسة جيوستراتجية لدولة تركيا.....201

المطلب الثاني : التركيبة السكانية والتنوع العرقي في تركيا.....213

المطلب الثالث: بروز النزعة القومية للأتراك.....221

***المبحث الثاني* :: تأسيس تركية القومية وبروز المعضلة الكردية**.....226

المطلب الأول: حرب الاستقلال القومية وبروز المعضلة الكردية.....226

المطلب الثاني: معويقات تأسيس دولة كردستان الكبرى.....231

المطلب الثالث: الثورات الكردية في مواجهة مشروع التتريك.....240

المبحث الثالث : تأثير الحركة العرقية الكردية على استقرار وأمن الدولة التركية.....251

المطلب الأول: انبعاث الحركة القومية الكردية من جديد.....251

المطلب الثاني: حزب العمال الكردستاني ومشروع الانفصال.....255

المطلب الثالث : تأثير تمرد حزب العمال الكردستاني على أمن واستقرار الدولة التركية.....263

الفصل الرابع : آليات تعامل الدولة التركية مع تحديات الحركة الانفصالية الكردية.....289

المبحث الأول :. طبيعة النظام السياسي التركي والتغيرات التي طرأت عليه.....291

المطلب الأول : مصطفى كمال اتاتورك وسياسة الحزب الواحد.....291

المطلب الثاني : المعارضة السياسية وإقرار التعددية السياسية.....302

المطلب الثالث : العودة القوية للتيار الاسلامي و فوز حزب العدالة والتنمية.....319

المبحث الثاني:.. جدلية الموائمة بين الأمن والتنمية في إدارة القضية الكردية.....328

المطلب الأول: مدى تطبيق تركيا للأليات القسرية لمواجهة المعضلة الكردية.....328

المطلب الثاني :. آلية الاستيعاب والدمج ودورها في تتريك الاكراد.....335

المطلب الثالث: برامج التنمية في المناطق الشرقية ودورها في استيعاب الاكراد.....339

المطلب الرابع : السياسة التركية تجاه حزب العمال الكردستاني.....351

المبحث الثالث:.. البعد الاقليمي والدولي للقضية الكردية و مآلاتها المستقبلية.....367

المطلب الأول: مدى تأثير دول الجوار الاقليمي في السياسة التركية تجاه القضية الكردية....367

المطلب الثاني: مدى تأثير الاطراف الدولية في السياسة التركية تجاه القضية الكردية.....478

المطلب الثالث: مآلات القضية الكردية في تركيا وآفاق الحل.....387

الخاتمة :.....398

فهرس الجداول:.....404

فهرس الاشكال : 404- 405

قائمة المراجـع : 406

الفهرس : 453

ملخص : 457

ملخص:

تعتبر حركات الانفصال العرقي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ، ولكنها تفاقمت منذ نهاية الحرب الباردة، حيث ساهمت الصراعات العرقية في انقسام وتشظي الكثير من الدول بسبب تمرد الحركات العرقية، التي تسعى بكل السبل لانتزاع الامتيازات والحقوق والقيم، وقد تصل الى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم اذا لم تتحقق أهدافها، ويعد التهميش والتمييز ومحاصرة هوية الجماعة العرقية والتضييق عليها ومحولة إستيعابها بالقوة في هوية الجماعة المسيطرة من أهم الاسباب التي تؤدي الى بروز الظاهرة الانفصالية العرقية في المجتمع .

إن تأثير حركات الانفصال العرقي على الدولة القومية يتمثل في الخسائر البشرية والمادية الجسيمة، والتي لها إنعكاسات سلبية على مختلف القطاعات، مما يهدد الأمن والاستقرار السياسي ووحدة الدولة وتماسكها، وهذا ماينطبق على الصراع المستمر بين حزب العمال الكردستاني (pkk) و تركيا، حيث ساهم تأسيس تركيا الحديثة على أسس قومية علمانية متعصبة للهوية التركية ومتجاهلة لهوية وحقوق الأكراد في انفجار الصراع واستمراره لحد اليوم .

بالرغم من إتباع تركيا لأسلوب الموائمة بين المقاربات الأمنية وآليات الاستيعاب والدمج القسري للمكون الكردي، وتفعيل مشاريع التنمية في المناطق الكردية خصوصا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وإعترافها ببعض الحقوق الثقافية لهم، وتمكنها من الحد من الأنشطة العسكرية الناتجة عن تمرد (pkk)، إلاانها لم تتمكن من إيجاد حل نهائي للهذه المسألة بسبب انقسام النخب التركية والطبقة السياسية والعسكرية تجاه هذه القضية، وتزايد التهديدات الأمنية في المحيط الإقليمي لتركيا، خصوصا مع إنتشار الاكراد على أطراف الدول المجاورة لتركيا ودخولهم في صراعات المنطقة، مع تضارب مصالح الدول الكبرى خدمة لمصالحها، مما يجعل من قضية إيجاد حل نهائي للمعضلة الكردية مؤجل لاشعار آخر .

Abstract :

Ethnic separatist movements are considered an ancient phenomenon in human societies, but they intensified since the end of the Cold War. Ethnic conflicts have contributed to the division and fragmentation of many countries due to the rebellion of ethnic movements. These movements strive by all means to secure privileges, rights, and values, sometimes even demanding secession from the parent state if their goals are not achieved. Marginalization, discrimination, identity encirclement, and forcibly

The impacts of racial separatist movements on the nation-state manifest in various significant human and material losses, with negative repercussions across economic, social, and political sectors. This poses a threat to political security, stability, national unity, and cohesion. This is evident in the ongoing conflict since the 1980s between the Kurdistan Workers' Party (PKK) and the state of Turkey, where the establishment of modern Turkey in 1923 on the basis of a secular nationalist identity, biased towards Turkish identity, and disregarding the identity and rights of Kurds, contributed to the eruption and continuation of the conflict to this day.

Despite Turkey adopting a conciliatory approach between security measures and the forcible assimilation and integration mechanisms for the Kurdish component, activating development projects in Kurdish regions, especially during the rule of the Justice and Development Party and its recognition of some cultural rights for them, and its success in reducing military activities resulting from the PKK rebellion, it has been unable to find a final solution to this issue due to the division among Turkish elites, political and military classes regarding this matter. The increasing security threats in Turkey's regional surroundings, especially with

the Kurds spreading on the borders of neighboring countries and getting involved in regional conflicts, coupled with the conflicting interests of major powers, postpone finding a definitive solution to the Kurdish dilemma until further notice.

Résumé :

Les mouvements séparatistes ethniques sont considérés comme un phénomène ancien dans les sociétés humaines, mais ils se sont intensifiés depuis la fin de la Guerre froide. Les conflits ethniques ont contribué à la division et à la fragmentation de nombreux pays en raison de la rébellion des mouvements ethniques. Ces mouvements s'efforcent par tous les moyens de sécuriser des privilèges, des droits et des valeurs, parfois en demandant même la sécession de l'État d'origine si leurs objectifs ne sont pas atteints. La marginalisation, la discrimination, l'encerclement identitaire et l'assimilation forcée des communautés ethniques dans l'identité dominante figurent parmi les principaux facteurs conduisant à l'émergence de phénomènes séparatistes ethniques dans la société.

Bien que la Turquie ait adopté une approche conciliante entre les mesures de sécurité et les mécanismes d'assimilation et d'intégration forcées de la composante kurde, l'activation de projets de développement dans les régions kurdes, en particulier sous le règne du Parti de la justice et du développement et sa reconnaissance de certains droits culturels pour ces régions, et son Après avoir réussi à réduire les activités militaires résultant de la rébellion du PKK, il n'a pas été en mesure de trouver une solution définitive à cette question en raison des divisions entre les élites turques, les classes politiques et militaires sur cette question. Les menaces sécuritaires croissantes dans l'environnement régional de la Turquie, en particulier avec la propagation des Kurdes aux frontières des pays

voisins et leur implication dans les conflits régionaux, couplées aux intérêts contradictoires des grandes puissances, retardent jusqu'à nouvel ordre la recherche d'une solution définitive au dilemme kurde.

Les impacts des mouvements séparatistes raciaux sur l'État-nation se manifestent par diverses pertes humaines et matérielles importantes, avec des répercussions négatives dans les secteurs économiques, sociaux et politiques. Cela constitue une menace pour la sécurité politique, la stabilité, l'unité nationale et la cohésion. Cela est évident dans le conflit en cours depuis les années 1980 entre le Parti des travailleurs du Kurdistan (PKK) et l'État turc, où la création d'une Turquie moderne en 1923 sur la base d'une identité nationaliste laïque, biaisée en faveur de l'identité turque et au mépris de l'identité turque. l'identité et les droits des Kurdes, ont contribué à l'éclatement et à la poursuite du conflit jusqu'à ce jour.